



تقرير مجلس الأمن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والعشرون
الملحق رقم ٢ (A/7202)

الامم المتحدة

تقرير مجلس الأمن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والعشرون
الملحق رقم ٢ (A/7202)



الامم المتحدة
نيويورك ، ١٩٧١

ملاحظة

تتألف وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام
ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالية
الى احدى وثائق الامم المتحدة

| | |
|-----|---|
| ١ | المقدمة |
| | الباب الاول |
| | المسائل التي نظر فيها مجلس الامن بمقتضى مسئوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين |
| ٤ | الفصل الاول - الحالة في الشرق الاوسط |
| | الفرع الاول - احالة النصوص المتعلقة باعمال الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الاوسط الى مجلس الامن |
| ٤ | الفرع الثاني - الرسائل الواردة الى مجلس الامن من ١٦ تموز (يوليه) الى ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ |
| ١٧ | الفرع الثالث - الرسائل الواردة الى مجلس الامن وطلبا عقد اجتماع له الفرع الرابع - نظر مجلس الامن في المسألة في الجلسات ١٣٦٩ - |
| ١٩ | ١٣٧١ (٢٤ - ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧) |
| ٢٨ | الفرع الخامس - تقارير الامين العام بشأن مراقبة وقف اطلاق النار الفرع السادس - نظر المجلس في المسألة في جلساته ١٣٧٣ و ١٣٧٥ |
| ٢٩ | و ١٣٧٧ و ١٣٧٦ - ١٣٨٢ (٢ - ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)) |
| | الفرع السابع - تقارير الامين العام والرسائل الواردة الى المجلس حتى |
| ٥٢ | ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ |
| | الفرع الثامن - التطورات الحاصلة بين اول كانون الثاني (يناير) و ١٨ |
| ٥٤ | آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| ٥٩ | الفرع التاسع - الرسائل الواردة الى المجلس وطلبا عقد اجتماع له الفرع العاشر - النظر في المسألة في الجلسات ١٤٠١ - ١٤٠٧ (٢١) |
| ٦٥ | آذار (مارس) - ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨) |
| | الفرع الحادي عشر - الرسائل وطلب الاجتماع الواردة الى المجلس من |
| ٧٩ | ٢٧ آذار (مارس) - ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| | الفرع الثاني عشر - نظر المجلس في المسألة في جلساته ١٤٠٩ - ١٤١٢ |
| ٨١ | (٣٠ آذار (مارس) - ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨) |
| ٩١ | الفرع الثالث عشر - الرسائل الواردة الى مجلس الامن وطلبا عقد اجتماع له الفرع الرابع عشر - نظر المجلس في المسألة في جلساته ١٤١٦ - ١٤٢٦ |
| ٩٢ | (٢٧ نيسان (ابريل) - ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٨) |
| | الفرع الخامس عشر - الرسائل الاخرى الواردة الى مجلس الامن قبيل |
| ١١٣ | ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨ |

| | |
|-----|---|
| | الفصل الثاني - الشكويان المقدمتان من جمهورية الكونغو الديمقراطية : |
| | الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | والموجهة من جمهورية الكونغو الديمقراطية الى رئيس |
| ١٢١ | مجلس الامن |
| ١٢١ | الفرع الاول - طلب اجتماع مجلس الامن |
| | الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٣٧٢ و ١٣٧٤ |
| ١٢١ | (١٩٦٧) |
| ١٣٣ | الفرع الثالث - الرسائل اللاحقة |
| | الفصل الثالث - الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ |
| ١٣٤ | والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن |
| | الفرع الاول - الرسائل والتقارير الواردة بين ١٦ تموز (يوليه) و ٢٤ |
| ١٣٤ | تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسة ١٣٨٣ (٢٤ / ٢٥ تشرين |
| ١٣٧ | الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧) |
| | الفرع الثالث - الرسائل والتقارير الواردة بين ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) |
| ١٤٠ | و ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ |
| | الفرع الرابع - النظر في المسألة في الجلستين ١٣٨٥ و ١٣٨٦ (٢٠ |
| ١٤٤ | و ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧) |
| | الفرع الخامس - الرسائل والتقارير الواردة بين ١ كانون الثاني (يناير) |
| ١٤٩ | و ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| | الفرع السادس - النظر في المسألة في الجلسة ١٣٦٨ (١٨ آذار (مارس) |
| ١٥٣ | (١٩٦٨) |
| | الفرع السابع - الرسائل والتقارير الواردة من ١٨ آذار (مارس) الى |
| ١٥٦ | ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨ |
| | الفرع الثامن - النظر في المسألة في الجلسة ١٤٣٢ (١٨ حزيران |
| ١٥٨ | (يونيه) ١٩٦٨) |
| ١٦٢ | |
| | الفصل الرابع - مسألة افريقيا الجنوبية الخربية |
| ١٦٢ | الفرع الاول - الرسائل الموجهة الى مجلس الامن وطلبات اجتماعه |
| | الفرع الثاني - نظر المسألة في الجلسة ١٣٨٧ (٢٥ كانون الثاني |
| ١٦٣ | (يناير) ١٩٦٨) |
| ١٧٢ | الفرع الثالث - الرسائل الواردة الى مجلس الامن وطلبات انعقاده |

- الفرع الرابع - النظر في المسألة في الجلسات ١٣٩٠ - ١٣٩٧
 (١٦ شباط (فبراير) - ١٤ آذار (مارس))
 ١٧٣ (١٩٦٨)
 ١٩١
 الفرع الخامس - رسائل لاحقة الى المجلس
 الفصل الخامس - الرسالة المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨
 والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الدائم
 الى رئيس مجلس الامن
 ١٩٤
 الفصل السادس - مسألة متعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : الرسالتان
 المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان
 الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة
 من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409)
 الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة
 الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثيوبيا ، واوغندا ، وبوتسوانا ،
 وبوروندي ، والتشاد ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية
 افريقيا الوسطى ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، والجمهورية
 العربية المتحدة ، والداهومي ، ورواندا ، وزامبيا ، وساحل
 العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ،
 والخابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ،
 والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (الجمهورية الديمقراطية) ،
 وكينيا ، وليبيا ، وليبيريا ، وليسوتو ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ،
 وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا (S/8454)
 ٢٠٣
 الفصل السابع - الرسالة المؤرخة في ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٨ والموجهة
 من الممثل الدائم لهايتي بالنيابة الى رئيس مجلس الامن
 ٢٣٦
 الفرع الاول - طلب اجتماع مجلس الامن
 ٢٣٦
 الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسة ١٤٢٧ (٢٧ ايار) (مايو)
 ٢٣٧ (١٩٦٨)
 ٢٤٠
 الفرع الثالث - الرسائل الواردة الى مجلس الامن
 الفصل الثامن - الرسالة المؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ والموجهة
 من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية الى رئيس مجلس الامن
 ٢٤١

الباب الثاني

المسائل الاخرى التي نظر فيها المجلس

| | | |
|-----|-------|--|
| ٢٥٠ | | الفصل التاسع - قبول الاعضاء الجدد |
| ٢٥٠ | | الفرع الاول - طلب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية |
| ٢٥٠ | | الفرع الثاني - طلب موريس |
| ٢٥١ | | الفرع الثالث - الرسائل الاخرى المتعلقة بقبول الاعضاء الجدد |

الباب الثالث

لجنة الركان العسكرية

| | | |
|-----|-------|---|
| ٢٥٤ | | الفصل العاشر - اعمال لجنة الركان العسكرية |
|-----|-------|---|

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الامن اليها

ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

| | | |
|-----|-------|--|
| ٢٥٦ | | الفصل الحادي عشر - الرسائل المتعلقة بشكاوى اليونان ضد تركيا |
| ٢٥٧ | | الفصل الثاني عشر - الرسائل المتصلة بالشكاوى المتعلقة بالاعمال العدوانية المرتكبة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين |
| ٢٦٦ | | الفصل الثالث عشر - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلجيكا والبرتغال |
| ٢٦٨ | | الفصل الرابع عشر - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين كمبوديا وتايلند |
| ٢٧١ | | الفصل الخامس عشر - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين السنغال والبرتغال |
| ٢٧٣ | | الفصل السادس عشر - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين غينيا وساحل العاج |
| ٢٧٦ | | الفصل السابع عشر - الرسائل الواردة من منظمة الدول الامريكية بشأن اجتماع وزراء الخارجية المتعلق بكوبا |
| ٢٧٨ | | الفصل الثامن عشر - التقريران الواردان عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجية المشمول بالوصاية |
| ٢٧٩ | | الفصل التاسع عشر - مسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية الناشىء عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية |
| ٢٧٩ | | الفرع الاول - مذكرة من الامين العام |
| ٢٧٩ | | الفرع الثاني - تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الصادران في ١٨ و ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ |

| | |
|-----|---|
| ٢٨١ | الفرع الثالث - قرار الجمعية العامة ٢٣٠٧ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ |
| ٢٨٢ | الفصل العشرون - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين غينيا والبرتغال |
| ٢٨٣ | الفصل الحادي والعشرون - الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية |
| ٢٨٤ | الفصل الثاني والعشرون - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين المملكة المتحدة واليمن |
| ٢٨٥ | الفصل الثالث والعشرون - الرسائل المتعلقة بالمسألة الهندية - الباكستانية |

التذييلات

| | |
|-----|--|
| ٢٨٧ | التذييل الاول - الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامن |
| ٢٩١ | التذييل الثاني - رؤساء مجلس الامن |
| ٢٩٢ | التذييل الثالث - جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨ |

مقدمة

يرفع مجلس الامن تقريره هذا (١) الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .

والتقرير، في جوهره، دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في مجلس الامن ، وليس المقصود من وضعه ان يقوم مقام محاضر جلسات المجلس ، فهذه المحاضر وحدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداولاته .

ويجد ربنا ان نشير ، فيما يتعلق بعضوية مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة ، الى ان الجمعية العامة قامت ، في جلستها ١٥٩٥ المنعقدة ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، بانتخاب الباراغواى وباكستان والجزائر والسنغال وهنغاريا اعضاء غير دائمين في مجلس الامن لملء المقاعد الشاغرة بانتهاء مدة عضوية الارجنتين وبلغاريا ومالي ونيجيريا واليابان في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

وتمتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨ . وقد عقد المجلس ستا وستين جلسة خلال هذه الفترة .

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوى الثالث والعشرين المرفوع من مجلس الامن الى الجمعية العامة . وقد رفعت التقارير السابقة بالرموز التالية : A/93 ، و A/366 ، و A/620 ، و A/945 ، و A/1361 ، و A/1873 ، و A/2167 ، و A/2437 ، و A/2712 ، و A/2935 ، و A/3137 ، و A/3648 ، و A/3901 ، و A/4190 ، و A/4494 ، و A/4867 ، و A/5202 ، و A/5502 ، و A/5802 ، و A/6002 ، و A/6302 ، و A/6702 .

Blank page

Page blanche

الباب الاول

المسائل التي نظر فيها مجلس الامن بمقتضى
مسئوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين

الفصل الاول

الحالة في الشرق الاوسط

- ٠ -

الفرع الاول

احالة النصوص المتعلقة باعمال الدورة
الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة
بشأن الحالة في الشرق الاوسط
الى مجلس الامن

١ - أحال الامين العام الى رئيس مجلس الامن ، برسالة مؤرخة في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8088) ، نص قرار الجمعية العامة ٢٢٥٦ (د.ط - ٥) المؤرخ في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، كما ارسل اليه ، وفاء بما يطلبه منطوق هذا القرار ، محاضر الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة ووثائق تلك الدورة ومشاريع قراراتها والقرارات المتخذة فيها .

الفرع الثاني

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من ١٦ تموز
(يوليه) الى ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧

٢ - خلال هذه الفترة ، تلقى مجلس الامن الرسائل التالية المتعلقة بمختلف نواحي الحالة في الشرق الاوسط :

(أ) رسالة متعلقة بالدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الاوسط .

٣ - ارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8090) ، أحال بها الى المجلس نص بيان اصدرته الحكومة السوفياتية بشأن اعمال الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة ، مما جاء فيه انه ظهر ان الجمعية العامة عجزت عن اتخاذ قرار يعالج المشكلة الرئيسية في الشرق الاوسط ، وهي مشكلة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية المحتلة الى المواقع التي كانت تشغلها قبل ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

١٩٦٧ ، كما ذهب الى ان الولايات المتحدة وبعض حلفائها والدول التي تعرضت لضغط الولايات المتحدة قد عالت بين الجمعية العامة وبين اداء واجبها الصحيح الذي يتعين عليها اداؤه بموجب اهداف ميثاق الامم المتحدة .

(ب) رسائل تتناول اتهامات باعمال عسكرية وحوادث عنف اخرى تنطوي على خرق قرارات مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار والمسائل المتصلة بذلك :

٤ - في هذا الصدد ، تلقى المجلس الرسائل التالية :

رسائل من ممثل الاردن مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) (S/8067) ، و ١٨ تموز (يوليه) (S/8075) ، و ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8195) ، و ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8198) ؛

رسائل من ممثل اسرائيل مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) (S/8065 و S/8068) ، و ١٨ تموز (يوليه) (S/8074) ، و ١٩ تموز (يوليه) (S/8076 ، S/8079 ، و S/8087) ، و ٨ ايلول (سبتمبر) (S/8145) ، و ١٢ ايلول (سبتمبر) (S/8169) ، و ٢٩ ايلول (سبتمبر) (S/8173 و Corr.1) ، و ١ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8181) ، و ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8188) ، و ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8192) ، و ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8194) ، و ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8202) ؛

رسالة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) (S/8071) ؛

رسائل من ممثل الجمهورية العربية المتحدة مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) (S/8070) ، و ١٦ ايلول (سبتمبر) (S/8140) ، و ٢٢ ايلول (سبتمبر) (S/8163) ، و ٦ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8183) ؛

رسالة من ممثل لبنان مؤرخة في ٣١ تموز (يوليه) (S/8106) ، تبليخ الى الامين العام قبول الحكومة اللبنانية لقراري مجلس الامن ٢٣٣ (١٩٦٧) و ٢٣٤ (١٩٦٧) المؤرخين في ٧ و ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ؛

رسالتان من ممثل سوريا مؤرختان في ٢٧ ايلول (سبتمبر) (S/8171) ، و ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8187) .

(ج) رسائل تتعلق بمعاملة السكان المدنيين واسرى الحرب والمسائل المتصلة بذلك :

٥ - في هذا الصدد ، تلقى المجلس الرسائل التالية :

رسالة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) (S/8064) ؛

رسائل من ممثل اسرائيل مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) (S/8069) ، و ١٩ تموز (يوليه) (S/8082) ،

و٢٤ تموز (يوليه) (S/8092) ، و (آ ب (اغسطس) (S/8104) ، و٢ آ ب (اغسطس) (S/8105) ، و٣ آ ب (اغسطس) (S/8108) ، و٤ آ ب (اغسطس) (S/8123) ، و٥ آ ب (اغسطس) (S/8134) ، و٦ آ ب (اغسطس) (S/8137) ، و٧ آ ب (اغسطس) (S/8147) ؛

رسائل من ممثل سوريا مؤرخة في: (تموز (يوليه) (S/8077) ، و٨ آ ب (اغسطس) (S/8125) ، و (١ ايلول (سبتمبر) (S/8138) ، و٢ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8178) ؛

رسائل من ممثل الاردن مؤرخة في ٢٧ تموز (يوليه) (S/8101) ، و٤ آ ب (اغسطس) (S/8110) ، و٨ آ ب (اغسطس) (S/8115) ، و١٠ آ ب (اغسطس) (S/8117) ؛

رسالة من رئيس مجموعة الدول العربية مؤرخة في ١٨ آ ب (اغسطس) (S/8127) .
(د) رسائل متعلقة بالحالة القائمة في وحول مدينة القدس واماكنها المقدسة .

٦ - في هذا الصدد ، تلقى المجلس الرسائل التالية :

رسائل من ممثل الاردن مؤرخة في ١٩ تموز (يوليه) (S/8078) ، و٢ آ ب (اغسطس) (S/8107) ، و٣ آ ب (اغسطس) (S/8109) ؛

رسالة من ممثل سوريا مؤرخة في ٢٥ تموز (يوليه) (Corr.19S/8093) .

(هـ) تقارير الامين العام .

٧ - فيما يتعلق بانتهاكات وقف اطلاق النار ، ابلغ الامين العام الى المجلس ، في تقرير تكميلي مؤرخ في ١٧ تموز (يوليه) (S/7930/Add.23) ، ان كلا من الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل ، بعد ان تبادلت قواتهما اطلاق النار قدمه الجنرال اود بول ، رئيس المراقبين بهيئة تموز (يوليه) ، قد قبلت اقتراحا بوقف اطلاق النار قدمه الجنرال اود بول ، رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة . كذلك ابلغ الامين العام الى المجلس ان طلائع من فرق مراقبي الامم المتحدة العسكريين ستبدأ عمليات المراقبة على كلا جانبي قطاع السويس يوم ١٧ تموز (يوليه) .

٨ - وقد ام الامين العام تقارير تكميلية اخرى ثلاثة بين ٢٤ تموز (يوليه) و ١١ آ ب (اغسطس) (S/7930/Add.24) ، ذكر فيها ان الحالة بصورة عامة قد ظلت هادئة في قطاع السويس ، وان النيران قد تبادلت في القطاع الاسرائيلي - السوري يوم ٢٦ تموز (يوليه) ، ولكن الجانبين كليهما قبلا اقتراحا بوقف اطلاق النار .

٩ - وفي ١٠ آ ب (اغسطس) ، ابلغ الامين العام الى المجلس (S/8053/Add.1) انه منذ بدأت هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في مراقبة وقف اطلاق النار في قطاع السويس يوم ١٧ تموز (يوليه) ، زيد عدد مراقبي الامم المتحدة العسكريين ، فبلغوا ستة عشر يوم ٥ آ ب

(اغسطس) على كلا جانبي القناة، موزعين على ثلاثة مراكز مراقبة اقيمت في جانب الجمهورية العربية المتحدة، واربعة اقيمت في الجانب الاسرائيلي. وذكر انه يزعم، بالاستناد الى تقديرات منقوعة تشير الى ضرورة وجود ما مجموعه ستة واربعون من المراقبين المؤقتين في القطاع، تدبير واحد وعشرين مراقبا آخر. كذلك، تضمن التقرير شرحا لاقتراح قدمه رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة الى اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة يقضي بوقف كل نشاط عسكري في قناة السويس، بما في ذلك سير السفن في القناة ودخولها فيها، ولكن مع استثناء قوارب هيئة قناة السويس، وذلك لمدة شهر واحد ابتداء من ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٦٧. وكانت اسرائيل قد قبلت الاقتراح شريطة المعاملة بالمثل، بينما اعلنت الجمهورية العربية المتحدة ان الحفاظ على الحالة القائمة، التي لا تباشر فيها اي نشاط عسكري في قناة السويس، سيكون ضمانة ضد اي تهديد لقرار وقف اطلاق النار. وقد ذكر الامين العام في تقرير لاحق مؤرخ في ٢٨ آب (اغسطس) (S/8053/Add.2) ان اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة كلتيهما قد وافقتا على استمرار نفاذ ترتيب ٢٧ تموز (يوليه) الى ان يتفق الطرفان على غير ذلك.

١٠ - وقد م الامين العام تقريرين تكميليين في ٢٥ و ٢٨ آب (اغسطس) (S/7930/Add.30 و 31)، ذكر فيهما ان الحالة، منذ ١١ آب (اغسطس)، ظلت على وجه العموم هادئة في القطاع الاسرائيلي-السوري. اما فيما يتعلق بالحالة في قطاع السويس، فكان هناك نشاط جوي كبير من الجانبين، كما تم تبادل اطلاق النيران الشديدة يوم ٢٦ آب (اغسطس) في نقطة تقع جنوب الاسماعيلية.

١١ - وفي ٤ و ٧ ايلول (سبتمبر)، أحال الامين العام الى المجلس تقارير (S/7930/Add.32-34) من رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة تشير الى ان تبادل اطلاق النيران الحنيف يوم ٤ ايلول (سبتمبر) بدأ بإطلاق صاروخ من الجمهورية العربية المتحدة على قوارب اسرائيلية في خليج السويس، والى ان الجمهورية العربية المتحدة كانت مرة اخرى البادئة باطلاق النار يوم ٦ ايلول (سبتمبر) في منطقة الاسماعيلية، وان المراقبين توصلوا اخيرا الى وقف اطلاق النار وفقا فعلياً.

١٢ - وقد م الامين العام ثمانية تقارير اضافية بين ١٢ و ٣٠ ايلول (سبتمبر) (S/7930/Add.35-41)، ابلغ فيها الى المجلد المعلومات اللازمة عن تبادل اطلاق النار في ١٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ ايلول (سبتمبر)، معلنا ان تقارير مراقبي الامم المتحدة العسكريين تشير الى ان الجمهورية العربية المتحدة كانت البادئة باطلاق النار يوم ١٢ ايلول (سبتمبر) بينما كانت اسرائيل البادئة به يوم ٢١ ايلول (سبتمبر). كما اشار الى تبادل اطلاق النيران مجدداً يوم ٢٧ ايلول (سبتمبر) على امتداد المنطقة من القنطرة الى السويس، وناشد كلا الطرفين التزام أقصى ما يستداع من ضبط النفس في قطاع قناة السويس، والمراعاة الدقيقة للترتيبات المتفق عليها، واستخدام جهاز الامم المتحدة لوقف اطلاق النار. اما بشأن القطاع الاسرائيلي-السوري، فقد ذكر الامين العام ان الحالة ظلت يوم ٣٠ ايلول (سبتمبر) على هدوئها بصورة عامة.

١٣ - وفي ٤ تشرين الاول (اكتوبر) اعلم الامين العام المجلس (S/8182) بالآثار المالية الناجمة عن مراقبة مراقبي الامم المتحدة العسكريين في قطاع السويس.

١٤ - وكان مما ذكره الامين العام في تقرير مؤرخ في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) (S/7930/Add.42) ان الحالة في قطاع السويس ظلت على هدوئها منذ ٣٠ ايلول (سبتمبر) باستثناء بعض التعليقات الجوية من الجانبين يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر) . اما في القطاع الاسرائيلي-السوري ، فقد ظلت الحالة يوم ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) على هدوئها بصورة عامة .

١٥ - اما غيما يتعلق بجهود الامين العام الرامية الى اعادة دارالمنذوب الى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، فقد انتهى الامين العام الى المجلس ، في ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٧ (S/7930/Add.27) ، اقتراحا قدمته الحكومة الاسرائيلية باعادة دارالمنذوب وثلاث الارض المقامة عليها ، مؤكدة انها لن تستخدم الرقعة التي لا يشملها اقتراح الاعادة في الاغراض العسكرية . وفي تقرير آخر مؤرخ في ٢٢ آب (اغسطس) (S/7930/Add.29) ، ابلغ الامين العام الى المجلس انه قد اذن لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بان تعود الى الرقعة التي وافق الاقتراح الاسرائيلي على ردها بالنظر الى حاجتها الماسة الى مراقبتها وباعتبار ذلك خطوة عملية فحسب . و اضاف الامين العام انه اتخذ هذا الاجراء دون مسان بموقفه النازل بحق الامم المتحدة في استرداد كامل عتار دارالمنذوب وفي التفرد بشغله وحيازته . وقد عادت هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة الى شغل الرقعة المذكورة يوم ٢٣ آب (اغسطس) .

١٦ - وارسل ممثل سوريا رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز (يوليه) (S/8094) ، انتهى فيها الى الامين العام موقف حكومته فيما يتعلق باختصاصات هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة وبعملها .

١٧ - وعملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، بشأن التخفيف من آلام السكان المدنيين واسرى الحرب ، قدم الامين العام ، في ١٨ آب (اغسطس) ، تقريرا مؤقتا (S/8124) مستندا الى المعلومات التي تلقاها من المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاجثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم والى التقارير المؤقتة الواردة من ممثله الخاضعين في الشرق الاوسط ، السيد نيلز-غوران غوسينخ .

١٨ - تناوب هذا التقرير ، في جملة امور ، حاجات الاشخاص الذين شردوا خلال النزاع الاخير وفي اعتقابه ، ومساعدات الازرار التي وعدوا بها ، كما تناول مشكلة عودة الاشخاص الذين كانوا قد فروا من الضفة الاردن الغربية الى ضفته الشرقية والترتيبات التي اتخذت لتأمين عودتهم من ممثلي الحكومتين الحسينيتين ولجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال الاحمر الاردني .

١٩ - واحال الامين العام الى مجلس الامن ، بمذكرة مؤرخة ٢٥ آب (اغسطس) (S/8133) ، رسالة كان قد ارسلها الى حكومة اسرائيل يلتمس منها فيها تمديد مهلة عودة اللاجئين الى

المضفة الغربية الى ما بعد ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٧، وهو الموعد الذي حددته اسرائيل . وقد تم يوم ١١ ايلول (سبتمبر) تسلم رد اسرائيل (S/8153) الذي يعلن تلبيتها لهذا الطالب .
٢٠ - وفي ١٥ ايلول (سبتمبر) ، اعلن الامين العام (S/8155) ان تقريراً بشأن النواحي الانسانية للحالة في الشرق الاوسط اصبح وشيك الصدور .

٢١ - وفي ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ، ارسل الامين العام الى المجلس تقريراً نهائياً (S/8158) مبنياً على المعلومات التي حصل عليها ممثله الخاص السيد غوسينغ عن حالة السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرة اسرائيل ، وعن التدابير التي اتخذت لايواء اولئك الذين كانوا هربوا منها ولتسهيل عودتهم اليها ، وعن معاملة اسرى الحرب وحماية المدنيين . فذكر ان الممثل الخاص كان قد لقي تعاوناً ممتازاً على جميع المستويات في البلدان التي زارها ، واتيح له ان يتنقل فسي حرية كاملة ، على انه لم يجتمع الى الناطقين باسم المدنيين والمشردين واسرى الحرب والسلطات المحلية الا بحضور ممثلي الحكومات . وبين انه كان من رأى الممثل الخاص انه لو اعطي فرصة الاجتماع والتحدث الى من شاء دونما شهود ، ولا سيما في المناطق المحتلة ، لكان ذلك امراً بالغ الاهمية على الصعيد النفسي ولاي الى محادثات أكثر صراحة . و اشار الى ان الممثل الخاص قد اعرب عن وجهة نظره هذه الى ممثلي الحكومة الاسرائيلية دون نتيجة .

٢٢ - كذلك ذكر الامين العام في تقريره ، فيما يتعلق بسلامة ورفاه وامن سكان المناطق الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية والتي وضعت تحت الادارة العسكرية الاسرائيلية ، ان جميع سكان المنطقة السورية كانوا قد رحلوا عنها باستثناء نحو ٦٠٠٠ من الدروز لم يشاءوا الرحيل وظلوا يعيشون بسلام ، ونحو ٢٥٠ مدنيا آخرين اكثرهم في القنيطرة . وبين انه لم يتسن للممثل الخاص ان يقوم بالتحقيق الموضوعي الفرضي اللازم في الشكاوى السورية المتعلقة بما ينسب الى اسرائيل من خرق المبادئ الانسانية ، ولذلك لم يتم التثبت من صحة هذه الشكاوى . وقد انكرت اسرائيل الاتهامات الموجهة اليها ؛ على ان الممثل الخاص نظر في عدد من المشاكل الرئيسية كانت موضع شكاوى مستمرة من سوريا ، ولا سيما ما نسبته الى اسرائيل من الجهود المنظمة الهادفة الى طرد جميع السكان الاصليين من المنطقة ، ومن نهب وتهديم قرى كاملة عقب توقف الاعمال العدائية . وقد اشار السيد غوسينغ ، بصددهجرة السكان ، الى ان هنالك دلائل قوية على ان اكثرية الاهالي كانت قد رحلت قبل نهاية الاعمال العدائية ، ولكنه ، بالنظر الى تضارب الروايات بشأن الاحداث اللاحقة ، وجد عسراً في رسم خط يميز بين الضغط الجسدي والضغط النفسي . و اضاف انه كان يبدو واضحاً ، على الصعيد المحلي ، ان بعض التصرفات التي اجازها الادارة العسكرية المحليون كانت سبباً هاماً من اسباب هروب الاهل ، الذين لم تقم السلطات الاسرائيلية قط باعلام السيد غوسينغ بانها اتخذت اي تدبير لاشاعة الطمانينة في نفوسهم . اما بشأن النهب ، فيقول التقرير ان الممثل الخاص يرى بما يقرب من اليقين ان جزءاً كبيراً من نهب القنيطرة على ذلك النطاق الواسع يقع على كاهل القوات الاسرائيلية . وكانت سوريا قد شككت كذلك اجراء بعض " العفريات " وارتكاب " سرقة دولية " لبعض الكنوز التاريخية في موقع اثري قريب

من بانياس ، ولكن السيد غوسينغ ذكر انه لم يستطيع العثور على اثر لاية عملية حفر حد يثة الصهد في ما اطلع عليه من اجزاء هذا الموقع . اما فيما يتعلق بتهديم القرى ، ففي تقديره ان الخراب الكثير الذي شهدته في قرى ثلاث اواربع زكرتها الشكاوى السورية يمكن ان يعزى في معظمه الى العمليات العسكرية .

٢٣ - وتناول التقرير بالبحث منطقة الضفة الغربية الاردنية المحتلة وسكانها البالغين ١ مليون نسمة ، والذين يشملون ٤٣٠ . ٠٠٠ من اللاجئين المسجلين لدى الاونروا ، فأشار الى رحيل ٢٠٠ . ٠٠٠ من هؤلاء السكان الى الضفة الشرقية خلال القتال وبعده ، والى تشريد عدد كبير آخر منهم . كما ذكر ان الممثل الخاص لم يتمكن من التحقيق المفصل في جميع الشكاوى الاردنية المتعلقة باهالي الضفة الغربية المدنيين ، او التثبت منها ، وهي شكاوى ابدت اسرائيل ملاحظات على بعضها ، ورفضت البعض الآخر بوصفه لا يستند الى اساس . كذلك ، تطرق التقرير الى الشكاوى القائلة بان اسرائيل تقوم بمعاولات للتسبب في عركة نزوح عربي جديدة الى الضفة الشرقية ، فذكر ان الحقيقة بشأنها ، فيما يبدو ، هي في مكان ما بين بيان اسرائيلي ينكر "أى تشجيع" منها للاهالي على النزوح وبين ادعاءات اللاجئين باستعمال القوة الفاشمة والارهاب ضد هم . واذف ان من الواضح ان وقع الاعمال العدائية والاحتلال العسكري كان عاملا رئيسيا من عوامل النزوح ، لاسيما وانه لم تتخذ اية تدابير لبحث الطمانينة في النفوس .

٢٤ - وتطرق التقرير الى حالة الذين تشرذوا بسبب هدم اسرائيل لبعض القرى ، وهو امر كان موضوع شكاوى اردنية ، فبين ان الممثل الشخصي قد اورد في هذا الشأن تفاصيل أكثر تحديدا . ففي بلدة قلقيلية الواقعة على الحدود ، هدم ٨٥٠ مسكنا من اصل ٢٠٠٠ . وقد ادعت اسرائيل ان التدمير كان نتيجة لعمليات القتال ؛ اما رئيس البلدية العربي فقال انه لم يهدم الا ما بين ١٥ و ٢٠ منزلا اثناء القتال ، وقبل ان ينصح القائد الاسرائيلي السكان بالرحيل ؛ وقد سمح لهؤلاء السكان بالعودة بعد ثلاثة اسابيع . وفي منطقة اللطرون ، هدمت ثلاث قرى قال ضابط اتصال اسرائيلي ان معظم التدمير الذي لحقها وقع اثناء القتال ، بينما قال وزير الدفاع الاسرائيلي انها هدمت لاسباب تتعلق بالاستراتيجية والامن . ولم يسمح للقرويين المشردين بالعودة الى قراهم . وفي منطقة الخليل هدمت قريتان ، وكان السبب الذي اوردته اسرائيل لهدمهما هو انها كانتا من قواعد ارهابي "فتح" ؛ اما المختار فقال ان اعضاء "فتح" لم يفعلوا اكثر من المرور عبر هاتين القريتين وان سكانهما لم يتعاونوا معهم قط .

٢٥ - اما فيما يتعلق بالشكاوى الاردنية التي تدعي قيام قوات الاحتلال الاسرائيلية بنهب "كل شيء" وجدته في المصارف ، فقد رفضت اسرائيل ما فيها من ادعاءات . وقال الناطقون بلسان اسرائيل ان سجلات المصارف وموجوداتها النقدية قد سحبت منها لظاء ايضا لات موقعة لمجرد التحقق من حالة هذه المصارف . وقد تعمس على الممثل الخاص تكوين رأي جازم بصدد المعلومات الواردة عن نهب العسكريين للاموال الخاصة ، لوقوع ذلك قبل وصوله بشهرين . هذا وقد اعلنت السلطات

الاسرائيلية انها اتخذت التدابير الرامية الى العيلولة دون اعمال النهب ولوقفها في حالة وقوعها .

٢٦ - وتناول التقرير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الضفة الغربية ، فقال ان الآراء بشأنها متضاربة . و اضاف انه يتبين من دراسة الوضع في اربح مدن رئيسية ان الاقتصاد في مجموعه قد شل نتيجة للاعمال العدائية . وقد أكدت الحكومة الاسرائيلية للممثل الخاص بانها اتخذت التدابير الالوية لاعادة تنشيط الاقتصاد . فاذا تأخرت عودة الحياة الى مجراها الطبيعي فان ذلك يتطلب توفير الاغذية الغذائية المستمرة لاشخاص لا تشملهم الآن رعاية الانوروا .

٢٧ - وانتقل التقرير الى الكلام عن قطاع غزة المدار من الجمهورية العربية المتحدة وعن سيناء ، وكلاهما تحتله اسرائيل ، فذكر ان قطاع غزة منطقة كثيفة السكان تضم زهاء ٤٥٥ .٠٠٠ نسمة منهم ٣١٥ .٠٠٠ من اللاجئين المسجلين لدى الانوروا ، وان سيناء شبة جزيرة واسعة الارجاء يقيم اكثر سكانها ، الذين يتراوح عددهم بين ٤٥٠ .٠٠٠ و ٥٥٥ .٠٠٠ نسمة ، في مدينتي العريش والقنارة شرق . وقد رسم التقرير المحالم الرئيسية لما عقب الحرب من ظروف اقتصادية واجتماعية تتسم بالبطالة والضنك .

٢٨ - ففيما يتعلق بتنقلات الالهالي ، اجازت اسرائيل للمقيمين في قطاع غزة ان يـزوروا اقرباءهم في الضفة الغربية لنهر الاردن ، ويقال ان ستة " باصات " او سيارات ركاب كبيرة تضادار القطاع يوميا ، ولا يحرف هل يعود اليه كل يوم اناس يمثل عددهم حمولة " باصات " ستة . وقد قال الحاكم العسكري للقطاع انه تم اعلام السكان بان الراغبين منهم في الذهاب الى الضفة الغربية للعمل فيها يستطيعون ذلك .

٢٩ - كذلك اشار التقرير الى ان الممثل الخاص قد ذكر ، بعد وصفه للمركز الصعب الذي يعانيه الموظفون المدنيون الألف واسرهم في العريش ، ان نقل هؤلاء الآلاف الخمسة الى الضفة الغربية من القناة كان قد بدأ بناء على اتفاق ، ولكنه اعلم فيما بعد ان الجمهورية العربية المتحدة عدلت عن الرغبة في انتالهم واصبحت تريد لهم ان يبقوا حيث هم عسى ان يقوى وجودهم من معنويات السكان . على ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة اعترضت على احتجاز اسرائيل لنحو ٢١٠ موظفا مدنيا كانوا يعملون في غزة ودللت ان يسمح لهم بالالتحاق باسرهم التي كان قد اجيـز لها عبور القناة .

٣٠ - وانتقل التقرير الى حالة الاشخاص الذين هربوا من المناطق الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي والى مسألة عودتهم ، فوصف مساعدة الطوارئ المقدمة اليهم وحاجاتهم الملحـة الراهنة . وذكر التقرير ان هؤلاء الاشخاص يضمنون ٢٠٠ .٠٠٠ نزحوا من الضفة الاردن الغربية الى ضفته الشرقية ، وعددا من الاشخاص انتقلوا من الزاوية الجنوبية الغربية من سوريا ،

وتقول هذه انه يبلغ ١١٠.٠٠٠ وان كانت اسرائيل تقدره ب ٨٥.٠٠٠ ، و ٣٥.٠٠٠ اجتازوا القناة قادمين من قطاع غزة او من سيناء . وانما بالتقرير ان عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة من هؤلاء يبلغ ٩٣.٠٠٠ من الفئة الاولى و ١٧.٠٠٠ من الفئة الثانية و ٣.٠٠٠ من الفئة الثالثة .

٣١ - وبعد ان اشار التقرير الى ان مجلس الامن دعا اسرائيل ، في قراره رقم ٢٣٧ (١٦٧ ، ١) ، الى تسهيل عودة هؤلاء المشردين ، سرد بالتفصيل المعلومات التي وصل عليها الممثل الخاص عن هذه الفئات الثلاث .

٣٢ - فبين ان الحكومة السورية شديدة الرغبة في عودة السوريين المشردين بتدخل من الامم المتحدة ، ولكنها تأبى الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل . اما موقف الحكومة الاسرائيلية من عودة المشردين ، وهو موقف ينطبق على كل من سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، فهو ان اسرائيل والاردن قد وصلا الى اتفاق في هذا الشأن ، وانها ستكون مستعدة ، متى بدى في المحادثات مع سوريا ومصر ، لمناقشة اية مشكلات معقدة ، بما في ذلك مسألة عودة المدنيين المشردين .

٣٣ - وبين التقرير ان اسرائيل قد اعلنت ، في اوائل تموز (يوليه) ، اعتزامها الاذن بعودة النازحين الى الضفة الغربية بشروط معينة ، وحددت يوم ١٠ آب (اغسطس) موعدا نهائيا لهذه العودة . و اشار الى نشوب خلاف بشأن شكل نموذج الطلب الذي تريده اسرائيل ، لم يحل الا حين عقد اجتماع بين ممثلي اسرائيل ولجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال الاحمر الاردني يوم ٦ آب (اغسطس) . وقد بدأ توزيع نماذج الطلبات يوم ١٢ آب (اغسطس) ، وأخرت اسرائيل الموعد النهائي للعودة الى ٣١ آب (اغسطس) . وتقول الحكومة الاردنية ان اسرائيل لم تكن ، حتى يوم ٢٨ آب (اغسطس) ، قد وافقت الا على ٤٧٦٣ طلبا تشمل ٢٦٦ ١٦ شخصا من الطلبات المحالة بواسطة لجنة الصليب الاحمر الدولية والبالغ عددها ٤٠٠٠٠ طلب تشمل ١٧٠٠٠٠ شخص . وفي ١ ايلول (سبتمبر) ، أعلن الاردن ان مجموع عدد المشردين الذين عسادهوا بلسان ١٤١٥٠ (١٤٠٥٦) وفقا للمصادر الاسرائيلية) . وذكر التقرير ان الاردن واسرائيل عللا تعثر عملية العودة بأسباب متعددة متضاربة ، فاتهم الاردن اسرائيل بانها استبعدت فيما وافقت عليه من طلبات ، اللاجئين المسجلين لدى الاونروا والمشردين المقيمين في المعسكرات الواقعة في الضفة الشرقية فضلا عن المشردين المنتمين الى مناطق القدس وبيت لحم واريحا ، بينما قالت اسرائيل ان الاردن قام بعملية متزايدة العنف حرز فيها ضد الراغبين في العودة وسكان الضفة الغربية مما تحريضا مباشرا ، فكانت تلك العملة بذلت عاقبا خطيرا دون حل مسألة عودة المشردين في مجموعها .

٣٤ - ولفت الممثل الخاص النظر الى ان المعدل اليومي الممكن الذي ذكرته اسرائيل — ما كان ليسمح بعودة أكثر من ٣٥.٠٠٠ شخص حتى ٣١ آب (اغسطس) ، وانه استداع ان يؤكد لاسرائيل ان الاردن راغب في تنفيذ عملية العودة في جو يسوده ضبط النفس . وقد اعلمت اسرائيل

الامين العام ،تلبية لطلبه اليها في ٢٤ آب (اغسطس) تمديد أجل الموعد النهائي ،انها ستسمح بالعودة ضمن مهلة معددة للأشخاص الذين لم يستطيعوا استخدام التراخيص الممنوحة لهم من قبل ،وانها ستنتظر في مزيد من الطلبات الفردية والطلبات الرامية الى جمع شمل الاسر.

٣٥ - واذن التقرير ان المشردين في الجمهورية العربية المتحدة قد اعرّبوا عن رغبتهم في العودة الى ديارهم ، وان موقف اسرائيل من عودتهم هو نفس الموقف الذي سبق ذكره (انظر النبذة ٣٢) فيما يتعلق بالمشردين السوريين . اما الجمهورية العربية المتحدة فقد ذهبت الى ان على الممثل الخاضع ان يبدأ المباحثات المتعلقة بالعودة ، وانه يمكن تكليف لجنة الصليب الاحمر الدولية بمهمة تنفيذ اتفاق يتم الوصول اليه .

٣٦ - اما بشأن سلامة معاملة اسرى الحرب ، المشار اليها في الفقرة ٢ من قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) ، فقد قال السيد غوسينخ ان لجنة الصليب الاحمر الدولية قد استطاعت على وجه العموم ان تقوم بدورها هو دور الوكيل والوسيط المحايد في منطقة النزاع . وذكّر ان الاردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة قد اتهمت اسرائيل باساءة معاملة اسرى الحرب وباعداد بعضهم ، وان اسرائيل انكرت هذه الاتهامات واعربت عن قلقها بشأن معاملة اسرى الحرب الاسرائيليين في البلدان العربية ، مدعية ان الجمهورية العربية المتحدة وسوريا قد قتلتا قسدا عدة طيارين اسرائيليين . وأضاف الممثل الخاضع انه لم يكن في وضع يتاح له معه التحقيق في هذه الاتهامات ، ولكنه حين من زيارته لمعسكرات اسرى العرب وهو يشعر ان كلا الجانبين يعامل هؤلاء الاسرى معاملة سليمة . كما اشار الى نجاح عملية تمت بواسطة لجنة الصليب الاحمر الدولية ، لتبادل اسرى الحرب بين اسرائيل من جهة والاردن وسوريا ولبنان من جهة اخرى ؛ ولكنه بيّن ان المفاوضات بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة بواسطة لجنة الصليب الاحمر الدولية لم تؤد بعد الى اي اتفاق .

٣٧ - وفيما يتعلق بمعاملة الاقليات اليهودية ، ولا سيما في بعض الدول العربية ، وهي معاملة كانت اسرائيل قد اعربت عن قلقها بشأنها ، ابلغ الامين العام الى السيد غوسينخ ان احكام قرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) يصح تفسيرها بما يجعلها تنطبق على معاملة العرب واليهود معا في الدول التي لها علاقة بالعرب ؛ ولكن نظرا الى ان الممثل الخاص لم يتمكن من الاهتمام بهذه الناحية بالذات من نواحي عمالية المدنيين في وقت الحرب الا في الايام الاخيرة من اقامته في منطقة النزاع ، فان الوقت الذي اتيج له لبحث حقيقة حالة الاقليات او التحقيق فيها كان جدا قليلا . وقد بعث الممثل الخاضع برسائل استفسار حول الموضوع الى اسرائيل وسوريا والجمهورية العربية المتحدة . وكان رد اسرائيل انها لم تخضع المواطنين العرب لاية معاملة تمييزية ، باستثناء تدابير الامن التي لم تعد نافذة . اما الجمهورية العربية المتحدة فانه اعربت للسيد غوسينخ عن اقتناعها الراسخ بان قرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) لا ينطبق على اقليتها اليهودية ، وطالبت ايضا هذا

التفسير، كما ذهبت إلى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة هي وحدها المسؤولة عن اليهود
ذوي الجنسية المصرية . وذكر الممثل الخاص أن هناك ادعاءات مستمرة بوجود ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠
رجل من أبناء الأقلية اليهودية في الجمهورية العربية المتحدة ، ويقدر عددها بـ ٥٠٠ نسمة، ومن
الاعتقال منذ بداية الحرب. وحين تبأحث السيد فوسينغ في موضوع رسالته من الحكومة السورية، أكدت
له هذه أن الأقلية اليهودية (ويبلغ عددها حوالي ٤٠٠٠ شخص) تعامل مثل معاملة المواطنين
السوريين الآخرين سواء بسواء ، وأن منتهيات الأمن دعت إلى تقييد حرية تنقل بعض اليهود ،
شأنهم في ذلك شأن بعض المسيحيين والمسلمين ، بسبب الاشتباه في قيامهم بنشاط مفسد
للحكومة .

٣٨ - وفي الختام ، نوه التقرير بجهود الحكومات والمنظمات الدولية لمساعدة الذين تعرضوا
لآثار الحرب . وأعرب الأمين العام فيه عن تقديره لكل التبرعات التي قدمت لاغاثة المنكوبين وناشد
الجميع ان يسهموا في هذه المهمة الانسانية .

٣٩ - وعملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (د ل ط - هـ) المتخذ في ١٤ تموز
(يوليه) ١٩٦٧ بشأن الحالة في القدس ، وجه الأمين العام إلى مجلس الأمن مذكرة (S/8121)
مؤرخة في ١٤ آب (أغسطس) ابلغ اليه فيها انه عين السفير ارنستو آ . تالمان (سويسرا) ممثلا
شخصيا له في القدس . وقد اوضح الأمين العام ان مهمة السيد تالمان ستقتصر على الحصول على
معلومات تكون اساسا للتقرير المطلوب في القرار السابق الذكر ، وانها لن تتناول اجراءات مفاوضات
تتعلق بتنفيذ هذا القرار .

٤٠ - وفي ١٢ ايلول (سبتمبر) ، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً مؤلفاً من جزئين
(S/3146) عن الحالة في القدس ، بني الجزء الاول منه على معلومات جمعها ممثله الشخصي خلال
مهمته التي دامت اسبوعين .

٤١ - وفي هذا التقرير ، ذكر الممثل الشخصي ، بعد سرد بعض الارغام عن التطورات
الحاصلة في جغرافية القدس وسكانها وادارتها البلدية ، ان الزعماء الاسرائيليين قد اوضحوا له
بما لا يقبل ان شك ان اسرائيل تتخذ كل التدابير اللازمة لبسط سيادتها على اجزاء المدينة التي لم
تكن تخضع لسيادتها قبل حزيران ١٩٦٧ ؛ ولئن تكن القوانين والانظمة الاسرائيلية لم توضع جميعها
موضع التطبيق حتى الآن لاسباب عملية ، فان الهدف المحلن هو المساواة بين سكان جميع اقسام
المدينة من حيث المركز القانوني والاداري . وأضاف ان السلطات الاسرائيلية اعلنت دونما لبس
ان عملية الادماج لا تقبل النقش ولا المفاوضة .

٤٢ - وأضاف التقرير ان السلطات الاسرائيلية ، على اعترافها بجسامة مشاكل التكيف الاقتصادي
في القدس الشرقية ، أكدت ان الحالة الاقتصادية مزدهرة من جوانب عديدة بسبب تدفق الاسرائيليين
وانه لا ينتظر للآثار السيئة الناجمة عن توقف السياحة ان تبقى طويلا ، وانها تعمل كل ما يلزم لمنع

عزلة القدس الشرقية عن مصادر تموينها في الضفة الغربية ، ولا سيما غيظا يتعلق بالمنتجات الزراعية .
وذكر ان السنظم الاسرائيلية لرسوم الانتاج والرسوم الجمركية وضريبة الدخل والرسوم البلدية ورسوم
تسجيل السيارات تطبق الان في القدس الشرقية ، وان معدلا منها كلها اعلى من التي كانت تدفع بها من
قبل . وأشار الى ان مشكلة ارتفاع نفقات المعيشة هي موضع دراسة ، وان مرتبات الموظفين قد زادت
ولكن دون ان تبلغ مثل مستوى المرتبات الاسرائيلية ، وان هناك عوائق خطيرة تعترض سبيل استعادة
النشاط الاقتصادي نشأت عن المشكلات النقدية ، ومنها اغلاق مصارف القدس الشرقية ومسألة سعر
صرف الليرة الاردنية بالنسبة الى الليرة الاسرائيلية .

٤٣ - وذكر التقرير انه ان بين التدابير المتعلقة بالسلطة القضائية نقل المحكمة الحاخامية
العليا الى القدس الشرقية . وان السلطات الاسرائيلية افادت ان المحاكم الاسلامية تعمل بنفس
الطريقة التي كانت تعمل بها في الماضي .

٤٤ - وتطرق التقرير الى التعليم ، فذكر ان من المزمع شمول القدس الشرقية ، بالسرعة
الممكنة ، بجميع القوانين والانظمة التعليمية المطبقة في اسرائيل على الاطفال العرب ، مع استخدام
البرامج وكتب التدريس الحالية والحفاظ على العربية بوصفها لغة التعليم الاساسية . وقد دعي
كل المعلمين العاملين في السابق الى مواصلة عملهم ؛ على ان المعلومات التي بلغت الممثل
الشخصي من مصادر اخرى تجعله يشك في استعداد المعلمين للتعاون مع السلطات الاسرائيلية
في اعادة فتح المدارس .

٤٥ - وانتقل الممثل الشخصي الى الحالة في القدس كما تصفها شخصيات عربية ، فقال
ان التفاوت الكمي الكبير بين المعلومات الوفيرة التي تلقاها من الجانب الاسرائيلي وتلك التي تلقاها
من مصادر عربية انما يرجع في جانب منه الى ان تحقيقاته اجريت في منطقة تخضع للسيطرة الاسرائيلية .
واضاف ان ممثلي اسرائيل قد ذكروا ان الشخصيات العربية التي قابلها تنتمي ، ما خلا استثناءات
قليلة ، الى منظمة التحرير الفلسطينية ، وانها لا تمثل السكان حقا التمثيل . على ان الممثل الشخصي
لاحظ ان الوثائق التي زود به بها العرب كانت موقعة من قبل عدد كبير من الشخصيات المختلفة ،
بينها كثيرون من مؤلفي الاردن السابقين ومن الزعماء الدينيين المصريين .

٤٦ - وتناول التقرير بالوصف اهم الشكاوى العربية من السلطات الاسرائيلية ، فقال ان معظم
العرب قد ذكروا ان الاهالي المسلمين قد صدمهم تدني اسرائيل للاماكن المقدسة الاسلامية ،
وان قيام المداهي والجرافات بتقويض ٣٥ مسكنا يملكها عرب في الحي المغربي (المتاخم لحائط
المبكي) وطرد سكانها قد اشار شديد السخط ، وان ذلك يصدق ايضا على طرد ٣٠٠٠ من
سكان ما يسمى بالحي اليهودي . واضاف ان تطبيق القانون المدني الاسرائيلي امر لا يقبل به
العرب ، ومثله ادعاء اسرائيل بالولاية على المحاكم الشرعية الاسلامية ورفضها على الخطب الدينية
التي تلقى في المسجد الأقصى . كما ذكر ان العرب وصفوا حل المجلس البلدي المنتخب في

القدس الشرقية بأنه غرق للظانون الدولي، وأن السلطات الإسرائيلية لم تعترف بالخطوات التي اتخذتها بعض الشخصيات البارزة الصربية لإنشاء إدارة عامة ووفقاً للتشريع الأردني، كما أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل بشأن الضرائب والرسوم الجمركية والأجارات وأموال الغائبين وغيرها من الشؤون الاقتصادية يعتبرها العرب تدابير جائرة، وأن الشعور بالاختناق الاقتصادي في تعاضد، وأن جهود السلطات الإسرائيلية الرامية إلى تطبيق نظامها التعليمي على المدارس العربية يتأبل بنفرة بالغة.

٤٧ - كذلك قيل للممثل الشخصي ان العرب على استعداد للتعاون مع نظام احتلال عسكري في شؤون الإدارة والرعاية العام، ولكنهم يعارضون الادماج المدني بالقوة في نظام دولة اسرائيل، ويعتبرونه خرقاً للظانون الدولي الذي يحظر على الدولة المحتلة تغيير النظام القانوني والإداري في الاقليم الذي تحتله.

٤٨ - وقد اتفق جميع ممثلي الطوائف الدينية الذين قابلهم الممثل الشخصي على القول بأن الأماكن المقدسة في حاجة إلى حماية خاصة وأنه ينبغي ان تتوفر للمؤمنين حرية الوصول إلى هذه الأماكن؛ والبيانات المطمئنة التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية في هذا الشأن قد استقبلت الاستقبال الحسن. ويضيف التقرير أنه باستثناء المسلمين، فإن الكنيسة الكاثوليكية تآد تنفرد باتخاذ موقف مخالف لتحديد عنه: ان الكرسي الرسولي على قناعة بان الحل الوحيد الذي يوفر ضماناً كافية لحماية القدس وأماكنها المقدسة هو موضع تلك المدينة وما جاورها تحت نظام دولي يتخذ صورة "الكيان المنفصل" (Corpus Separatum)؛ وقد اعرب عدد يدون من رجال الدين عن املمهم في ان تظل روابطهم موصولة بالعالم الخارجي، ولا سيما بالبلدان العربية. وذكر التقرير ان الممثل الشخصي تلقى تأكيداً من اسرائيل بانها ستأخذ بالتساهل في هذا الشأن؛ ما فيما يتعلق بالدخول من البلدان العربية، فإن مهمة اصدار التراخيص اللازمة تقع على عاتق تلك البلدان.

٤٩ - هذا وقد تضمن الجزء الثاني من التقرير رد اسرائيل، المؤرخ في ١١ ايلول (سبتمبر)، على رسالة الامين العام المؤرخة في ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٧، والتي انهن اليها فيها نص قرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (د.١ ط-٥) المؤرخ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٧. وفي هذا الرد، قال وزير الخارجية الاسرائيلي ان من الضروري ضمان تساوي الحقوق والفرص لجميع سكان المدينة، وأنه ما من مصلحة دولية او غيرها يمكن ان تخد منها انظمة التقسيمات والعواجز، وان سياسة حكومته تقوم على تأمين التعبير الملائم عن المصلحة الخاصة لكل من الاديان الثلاثة الكبرى في القدس، بالتعاون مع المصالح العالمية المحننية، وذلك بأن تضمن الاحترام البالغ الدقة للأماكن المقدسة الاسلامية، فضلاً عن المسيحية واليهودية، وإيلاء امرها لسلطة اسلامية معترف بها.

الفرع الثالث

الرسائل الواردة الى مجلس الامن وطلبها عند اجتماع له

٥٠ - ارسل ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الامن رسالتين مؤرختين في ٢١ و ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8203 و S/8204)، اتهم فيهما الجمهورية العربية المتحدة بالقيام، في الساعة ١٧:٣٠، بحسب التوقيت المحلي، من يوم ٢١ تشرين الاول (اكتوبر)، باعتداء مدبر غير مستشار على المدمرة الاسرائيلية ايلات، عند وجودها في موقع حددته بدرجة العرض الشمالي ٥° ٢٠' ٣١' ودرجة الطول الشرقي ٣٢° ٨'، وذلك في اعالي البحار الى الشمال من شبه جزيرة سيناء، وهي تقوم بدورية روتينية تعرف الجمهورية العربية المتحدة بأمرها منذ شهر عديدة. وقال ان اول قذيفتين من القذائف الارضية - الارضية اطلقتا من داخل مرفأ بورسعيد، على بعد ١٤ ميلا بحريا تقريبا، شلتا حركة السفينة التي انقت بمسرتها، وان قذيفتين اخريين اطلقتا على السفينة المشلولة الحركة في الساعة ١٩:٣٠ فأخذت في الضرب واضطر باقمها الى تركها في الساعة ٣٠:٢٠. و اضاف الممثل ان الاصابات اشتملت على خمسة عشر قتيلاً وستة وثلاثين مفقوداً وثمانية واربعين جريحاً، منهم ثمانية كانت جروحهم خطيرة. وانكر الممثل ان تكون السفينة قد فتحت النار على بور سعيد كما ادعت سلطات الجمهورية العربية المتحدة، ووصف الهجوم بأنه عمل عدواني غير مستثار وانّه يشكل الحلقة الاخيرة من سلسلة من انتهاكات قرارات وقف اطلاق النار وخرقا فاضحا للقانون الدولي البحري.

٥١ - وفي تقرير تكميلي مؤرخ في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) (S/7930/Add.43)، انهى الامين العام الى المجلس، استنادا الى المعلومات التي رفعها اليه رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة، ان كبير ضباط اتصال الجمهورية العربية المتحدة افاد يوم ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ان سفينة اسرائيلية دخلت المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة في الساعة ٥:٥٥ حسب توقيت غرينتش، وانها فتحت النار في الساعة ٥:٥٥ حسب توقيت غرينتش، وانّه تم الرد على تلك النيران، فخرقت المدمرة في الساعة ١٧:١٦ حسب توقيت غرينتش. وفي الساعة ٥:٤٥ حسب توقيت غرينتش، أكد ضابط الاتصال الاسرائيلي صحة نبأ ضرب المدمرة، وقال ان المرجح انها غرقت، وانّه يعتقد ان السفينة كانت على مسافة ثلاثة عشر ميلا تقريبا شرق بور سعيد، وعلى مسافة عشرة اميال تقريبا من الشاطئ. وقد ابلغ كبير ضباط اتصال الجمهورية العربية المتحدة الامم المتحدة الى رئيس المراقبين، ردا على رسالة منه يحرب فيها عن امله بعدم التعرض لاية عملية من عمليات الانقاذ، ان التأيد المحلي قد تلقى امرا بعدم اطلاق النار. و اضاف التقرير ان رئيس المراقبين ذكر انه ليست لديه اية معلومات مثبتة من صحفها حول طبيعة الهجوم، لان مراقبي الامم المتحدة العسكريين في قطاع غزة السويسيين يتقرون الى الوسائل اللازمة لمراقبة مثل هذه الحوادث التي تقع في البحر. وفي ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر)، افاد الامين العام (S/7930/Add.49)

ان كبير ضباط اتمال الجمهورية العربية المتحدة قد ابلغ الى رئيس المراقبين ان المدمرة ضربت بقذيفة موجهة اطلقت من زورق طوربيد تابع للجمهورية العربية المتحدة خارج بورسعيد بينما كانت على بعد ١١ ميلا بعريا الى الشمال الشرقي من بورسعيد .

٥٢ - وارسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8205) ، ابلغ فيها الى مجلس الامن انه في الساعة ٣٠ : ١٧ ، حسب التوقيت المحلي ، من يوم ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ، شوهدت مدمرة اسرائيلية تسير بسرعة في المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة تجاه بورسعيد ، وان الوحدات البحرية التابعة للجمهورية العربية المتحدة في بورسعيد قد اضطرت الى اتخاذ ما يلزم ، على سبيل الدفاع الشرعي ، لوقف تقدم السفينة العربية الاسرائيلية ، وان ما اعقب ذلك ، من تبادل اطلاق النار قد ادى الى غرق المدمرة . وأضاف ان هذا الخرق العدواني الاخير لوقف اطلاق النار قد جاء في اعقاب سلسلة من الاعتداءات على المدن الآهلة بالسكان في قطاع قناة السويس دفعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى اجلاء اكثر من ٣٠٠٠٠٠ من سكان ذلك القطاع .

٥٣ - وفي رسالة لاحقة مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8207) ، اتهم ممثل الجمهورية العربية المتحدة القوات الاسرائيلية بارتكاب اعتداء صاخ مبيت وغير مستثار ، في الساعة ٣٠ : ١٢ ، حسب توقيت غرينتش ، من يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، حين بدأت في قصف مدينة السويس بالقنابل قصفا متواصلا اسفر عن خسائر كبيرة في الارواح واضرار فادحة في الاموال ؛ كما ذكر ان تلك القوات قصفت المنشآت الصناعية ، بما في ذلك مصافي النفط في السويس ومصانع النصر للاسمدة وبعض مرافق مرفأ السويس ، فأتلقت بعضها اتلانا كليا واصابت بعضها الآخر باضرار بالغة . وأضاف انه لا سبيل الى تبرير هذه العمليات الحربية بالقول انها اجراء ثأري اتخذ ردا على اغراق المدمرة الاسرائيلية في المياه الاقليمية لانها وجهت ضد منشآت مدنية وصناعية لا ضد أهداف عسكرية . وقال ان القوات الاسرائيلية لم تستجب لطلب وقف اطلاق النار الذي وجهه اليها مراقبو الامم المتحدة العسكريون الا بعد اتمام تنفيذ عدوانها المبيت . وطلب عقدا اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في هذه الحالة الخطيرة واتخاذ اجراء سريع ضد اسرائيل وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٥٤ - وارسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8208) ، اتهم فيها قوات الجمهورية العربية المتحدة بانها فتحت النار من مدينتي بورا ابراهيم والسويس ، الواقعتين على الضفة الغربية لقناة السويس ، على القوات الاسرائيلية الموجودة في الضفة الشرقية شمال بورتوفيق ، وذلك في الساعة ٣٠ : ١٤ ، وقال ان اسرائيل قد ردت على نيران المدافع ، وان من المعتقد ان بعض مصافي النفط اصيبت بسبب موقع المدفعية المصرية . وأضاف ان الطرفين قبلا باقتراح مراقبي الامم المتحدة العسكريين وقف اطلاق النار في الساعة ٣٠ : ١٧ ووضعاه موضع التنفيذ . وطلب الممثل عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في عدوان الجمهورية العربية المتحدة السافر وفي انتهاكاتهم المقررات وقف اطلاق النار .

٥٥ - وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ، احال الامين العام الى مجلس الامن تقارير بشأن احداث يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) (S/7930/Add.44-48) واردة من رئيس المراقبين غني هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، تشير الى ان مراقبي الامم المتحدة العسكريين لم يستطيعوا معرفة البادئ باطلاق النيران التي سمعت في الساعة ٢٣ : ١٢ ، حسب توقيت غرينتش ، من يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، جنوب البحيرة المرة الصغرى ، وان القوات الاسرائيلية بدأت في اطلاق نيران مدفعيتها في الساعة ٣١ : ١٢ ، حسب توقيت غرينتش ، على مصفاة النفط الواقعة على مسافة خمسة كيلومترات تقريبا الى الغرب من بور توفيق ، وانه جرى تبادل اطلاق نيران شديدة في الساعة ٣٥ : ١٢ ، حسب توقيت غرينتش ، في منطقة بور توفيق - السويس . وقد اقترح مراقبو الامم المتحدة العسكريون في الساعة ٣٥ : ١٢ ، حسب توقيت غرينتش ، وقف اطلاق النار في الساعة ٣٠ : ١٣ حسب توقيت غرينتش ، فقبلت الجمهورية العربية المتحدة بهذا الاقتراح ؛ اما اسرائيل ، فقد اعلنت في الساعة ٢٥ : ١٣ حسب توقيت غرينتش انها مستعدة لقبول وقف اطلاق النار في الساعة ٣٠ : ١٥ حسب توقيت غرينتش . وبعد الجهود التي بذلها مراقبو الامم المتحدة العسكريون دون طائل للفوز بموافقة اسرائيل على وقف اطلاق النار قبل ذلك الموعد ، اقترح رئيس المراقبين اخيرا وقف اطلاق النار في الساعة ٣٠ : ١٥ حسب توقيت غرينتش ؛ فوافقت الجمهورية العربية المتحدة على هذا الاقتراح في الساعة ٤٥ : ١٤ حسب توقيت غرينتش ، ووافقت عليه اسرائيل في الساعة ١٣ : ١٥ حسب توقيت غرينتش . واشير الى الاستمرار في اطلاق النيران الشديدة بصورة متقطعة حتى موعد وقف اطلاق النار .

الفرع الرابع

نظر مجلس الامن في المسألة في الجلسات ١٣٦٩ - ١٣٧١

(٢٤ - ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧)

٥٦ - في الجلسة ١٣٦٩ المعقودة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، كان جدول الاعمال المؤقت مؤلفا من رسالتي ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) الوردتين من الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل . وقد دعي ممثلو الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل والاردن وسوريا ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في مناقشات المجلس .

٥٧ - تكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فأكد ان العمل الحربي الذي ارتكبت اسرائيل يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) هو اشد اعمالها عنفا منذ عدوانها يوم ٥ حزيران (يونيه) ، وكان موجها الى مجموع الحياة المدنية والصناعية في منطقة السويس ، وهي من اهم المواقع الصناعية في بلده . وقال ان تقارير رئيس المراقبين تدل بوضوح على ان اسرائيل انما رفضت اقتراح وقف اطلاق النار الاول لانها كانت لاتزال بحاجة الى ساعتين اخريين لتكمل تنفيذ ما خططت له من عدوان

وتد مير ، وان هذا الحد وان جاء دون اية استشارة وكان مبيتا كل التبييت، وهو قد أعقب انتهالك حرمة المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة من قبل المد مرنا لا سرائيلية ايلات يوم ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) وشروعها في الحد وان على مدينة بورسعيد ؛ وقد اغرقت قوات حكومته بالتالي هذه المد مرة على سبيل الدفاع الشرعي ، علما بان المد مرة المذكورة كانت قد اغرقت ظريبن تابعين للجمهورية العربية المتحدة في مياه بورسعيد الاقليمية يوم ١٢ حزيران (يونيه) ١٦٧٠١ . وأهاب ممثل الجمهورية العربية المتحدة بمجلس الال من ان يشجب عدوان اسرايل وان يطبق عليها التدابير القهرية بموجب احكام الفصل السابع من الميثاق .

٥٨ - اما ممثل اسرايل ، فقد قال ان قوارب مصرية مجهزة بقذائف "كومار" السوفياتية قد هاجمت المد مرة ايلات وهي تقوم بدورية روتينية خان المياه الاقليمية المصرية . وعلن ان ما أعقب ذلك من تجديد ضرب المد مرة واغراقها وهي مشلولة الحركة برهان على ما في هذا العمل من طابع التبييت . و اشار الى ان عدد القتلى كان تسعة عشر ، وعدد المفقودين ثمانية وعشرين ، وعدد الجرحى واحدا وتسعين . ووصف استخدام القذائف بانه عمل متعمد لتصعيد النزاع العسكري ، مضيفا ان الجمهورية العربية المتحدة كانت قد بدأت بالاعداد لهذه الحالة باجلاء سكان منطقة السويس وبخلق التوتر عن طريق اعلان اقتراب موعد تجديد القتال في الاذاعة والصحافة ، وان صحف القاهرة واذاعتها قد افاضت في الحديث بروح التشفي عن نيا اغراق المد مرة . وقال ان حوادث يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) كانت الذروة التي انتهت اليها سلسلة طويلة من الانتهاكات المصرية الاستفزازية لوقف اطلاق النار وذلك بضرع القوات الاسرائيلية من مواقع مد نعية قريبة من المناطق المضمورة . وأعلن انه اذا لم تتوفر المتابلة بالمثليما يتصل بوقف اطلاق النار ، فمن الطبيعي ان ينهار هذا النظام بمجموعه . وبين ان اسرايل على استعداد للاجتماع بممثلي الجمهورية العربية المتحدة واية دولة عربية اخرى لتناقش معهم فورا التدابير الرامية الى وضع الاسس اللازمة لمستقبل سلمي .

٥٩ - اما عن اتهام اسرايل بارتكاب ما تستحق عليه الملامة بعدم قبولها لاقتراح وقف اطلاق النار الاول ، فقد قال ممثل اسرايل ان التأخر في إعطال وقف اطلاق النار يرجع الى اصابة مركز مواصلات اسرايلي في بداية الحوادث . و اضاف ان اسرايل على استعداد للتعاون في اجراء تحقيق لتحديد موقع ايلات لدر اغراقها ، وانها مطمئنة الى ان مثل هذا التحقيق سيدل على صحة القول بان السفينة المذكورة اغرقت وهي في اعالي البحار .

٦٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال انه يرى ان على المجلس ان يستند بكل ما لديه من قوة طلبا يقتضي باحترام وقف اطلاق النار وتخلى الطرفين عن موقف الحرب . و اضاف انه كان على المجلس ، في نظره ، ان يجتمع ويتخذ التدابير اللازمة منذ حين . و ذكر الممثل المجلس بان المملكة المتحدة قد طالبت مرارا بتصيين ممثل خاص للامم المتحدة ، قائلا ان مقترحات حكومته كانت جلوية كل الجلاء ، فلا سبيل الى انها معها بانها أخرت او عارضت عمل الامم المتحدة حين اندلعت

حرب ١٩٦٧ ، علما بان التأخير هو الذي ادى الى النزاع فالى المأزق القائم ، ثم في الوقت الحاضر الى مزيد من الهلاك والدمار . وانتهى الممثل الى القول بان على المجلس ان ييسر العمل في سبيل الوصول الى قرار منصف ومتوازن يعين به مثالا خاصا للامم المتحدة يعالج الحالة في مكانها .

٦١ - وتكلم ممثل كندا ، غلفت النظر الى ان نشوب العمليات العدائية الراهنة يبرز ما يتسم به وقف اطلاق النار من قلقله ووهن . واقترح ان يتخذ المجلس عدة تدابير هي : اولا ، ان يطالب جميع الاطراف بالمراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار وبوقف كل النشاط العسكري في المنطقه ؛ ثانيا ، ان يطلب من الامين العام تقريرا يحدد الموارد الاضافية التي قد يحتاج اليها رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة للقيام بمهمته طبقا للقرار الاتفاقي الذي انعقد عليه رأى المجلس في يومي ٩ و ١٠ تموز (يولييه) ١٩٦٧ بشأن احترام وقف اطلاق النار في المنطقه ؛ ثالثا ، ان يأذن غورا للامين العام ، وفقا لما دعت اليه وفود كندا والمملكة المتحدة والهند منذ اوائل ايام حزيران (يونيه) ، بايفاد ممثل خاص الى الشرق الاوسط يقوم باتخاذ الخطوات الاولى في السبيل المؤدية الى اقرار السلم على اساس قرار منصف ومتوازن .

٦٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فشجب قيام القوات الاسرائيلية عن سابق تصميم بقصف المناطق المهولة والاهداف الصناعية ، وقال ان هذه القوات كانت البادئة باطلاق النار ، ولم يتبال بتدابير مراقبي الامم المتحدة العسكريين بوقفه الفوري . و اضاف ان هذا العمل جاء في اعقاب الاستفزاز المتمثل في ارسال مد مرة اسرائيلية الى داخل المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة ، التي اضطرت الى اتخاذ تدابير الدفاع الشرعي اللازمة ، وان الاستفزاز الجدي الذي قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية هو خرق خطير جدا لقرار مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار وتحدد لتواعد القانون الدولي المرعية عامة ولمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وبين ان التصرفات الاسرائيلية لم تأت عن خطأ او مصادفة ، بل كانت عملا بربريا متعمدا وضمت خططه بصورة مسبقة ، وان الشكوى المضادة التي سارعت اسرائيل الى تقديمها الى مجلس الامن انما تستهدف تضليل المجلس والرأي العام العالمي . وبين ان الاتحاد السوفياتي يدعم بقوة طلب الجمهورية العربية المتحدة المشروع ان يشجب المجلس شجبا غير مشروط اعمال اسرائيل العدوانية في منطقة مدينة السويس ، كما اعلن انه لا يمكن اقرار السلم في الشرق الادني حتى يوضع حد لاحتلال اسرائيل غير القانوني للأراضي العربية ، وان التسجيل بالعمل لتحقيق حل سلمي في الشرق الادني امر جوهري . وبعد ذلك قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع القرار التالي (S/8212) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظر في رسالة ممثل الجمهورية العربية المتحدة بشأن العمل الحدواني الجدي الذي ارتكبته اسرائيل في منطقة مدينة السويس،

" وقد نظر ايضا في المعلومات التي قدمها الامين العام في الوثيقة S/7930/Add.44 والتي تفيده ان القوات الاسرائيلية بدأت واصلت اطلاق وابدل من نيران مدفعيةها ، متجاهلة اقتراح رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بوقف اطلاق النار فوراً ،

" وان يعرب عن قلقه الشديد لان العمل الحدواني المذكور قد ادى الى وقوع خسائر فادحة في الارواح بين السكان المسالمين وحدثت اضراراً مادية جسيمة ،

" وان يرى ان الاعمال التي اتتها القوات المسلحة الاسرائيلية في منطقة مدينة السويس تكوّن خرقاً جسيماً لقراري مجلس الامن المتخذين في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ (القرار ٢٣٣ (١٩٦٧)) وفي ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ (القرار ٢٣٤ (١٩٦٧)) والداعيين الى وقف اطلاق النار ووقف النشاطات العسكرية ، وكذلك لقرارات مجلس الامن الاخرى بشأن تلك المسألة ،

" ١ - يدين بقوة اسرائيل للعمل الحدواني الذي ارتكبته في منطقة مدينة السويس ؛

" ٢ - ويطالب اسرائيل بتعويض الجمهورية العربية المتحدة عن الاضرار التي سببها ذلك العمل ؛

" ٣ - يدعو بالحاح اسرائيل الى التزام المراعاة الدقيقة لقرارات مجلس الامن المذكورة آنفاً والمتعلقة بوقف اطلاق النار ووقف النشاطات العسكرية ."

٦٣ - وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان قرابة خمسة اشهر قد مضت منذ احتلت اسرائيل مساحات واسعة من الاقاليم العربية دون ان يقوم احد باى عمل لتغيير تلك الحالة . وقال ان الاعتداء الاسرائيلي الاخير على السويس لم يكن الا حلقة واحدة في سلسلة من العدوان الاسرائيلي المتواصل . واضافت ان القوات الاسرائيلية ، اغتالاً منها للقانون الدولي وللميثاق ، ترتكب في الاجزاء المحتلة من الاردن جرائم لا مثيل لها في تاريخ الصور الحديثة . واعلن ان اعمال التعذيب والنهب وهدم القوى الاردنية ومصعواثرها ترتكب كل يوم ، وان هذه الاعمال مستمرة لان الامم المتحدة تعجز عن اتخاذ موقف واضح فعال . وحث الممثل المجلس ان يشجب العدوان الاسرائيلي وان يأمر بسحب قوات الاحتلال الاسرائيلية الى الخدوط التي كانت قائمة قبل ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

٦٤ - واعرب ممثل الولايات المتحدة عن قلقه لما نجم من خسائر في الارواح ومن تدمير عن اغراق ايلات وعن تبادل نيران المدفعية في السويس . وشدد القول بان الخطوة الاولى نحو السلم يجب ان تكون الوقف الكامل لاطلاق النار ووقف العنف بين الاطراف . وأضاف ان الولايات المتحدة مستعدة للتعاون في اعطاء جهاز الامم المتحدة في المنطقة قوة تتناسب مع مهامه .

وقال ان اعداد الايام الاغيرة تبرز الحاجة الى السير نحو الحد العادل لجميع المسائل المتعلقة بين الاطراف ، وانه ينبغي لمجلس الامن الان ان يطالب بالتقيد الدقيق بوقف اطلاق النار وان يشجب كل الانتهاكات ، كما ينبغي له ان يعالج الحالة معالجة منصفة دون الاخذ بوجهات نظر متحيزة او اتخاذ قرارات متحيزة . ثم قدم الممثل مشروع القرار التالي (S/8213) :

” ان مجلس الامن ،

” ان يساوره شديد القلق للتزايد والشكاوى التي وردته بشأن الاعمال العدائية العسكرية المرتكبة خرقا لوقف اطلاق النار بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة ،

” واقتناعا منه بان اي تقدم نحو اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة يقتضي احترام وقف اطلاق النار واحتراما متبادلا وفقا لقرارات مجلس الامن واتفاقات الاطراف ،

” ١ - يشجب جميع انتهاكات وقف اطلاق النار دون اي استثناء ؛

” ٢ - ويصر على ان تقوم الدول الاعضاء المعنية باحترام وقف اطلاق النار واحتراما دقيقا وفقا للقرارات ٢٣٣ (١٩٦٧) و ٢٢٤ (١٩٦٧) و ٢٣٥ (١٩٦٧) و ٢٣٦ (١٩٦٧) والقرار الاتفاقي المتخذ في ١٠ تموز (يوليه) ، وبالتعاون وتعاون تام مع رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ومع مراقبي الامم المتحدة العسكريين في تنفيذ المهام الواقعة على عاتقهم في هذا الصدد ؛

” ٣ - ويدعو الحكومات المعنية الى اصدار التعليمات الطامعة الى جميع القوات العسكرية للامتناع كليا عن اطلاق النار ، كمقتضى احكام تلك القرارات .”

٦٥ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان الطبيعة العمدية لاعتداء اسرائيل على منطقة السويس يشبها امتناع اسرائيل عن قبول اقتراح وقف اطلاق النار الاول الذي قدمته هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة . واكد ان سياسة الانتقام التي تأخذ بها اسرائيل امر لا تجيزه قرارات مجلس الامن ، وان عمل اسرائيل ، فوق ذلك ، ينتهك قرار وقف اطلاق النار ٢٣٦ (١٩٦٧) الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٣ حزيران (يونيه) . واضاف انه ، نظرا الى تناقض بيانات اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة بشأن المدمرة الاسرائيلية ، فانه يرى ان الامر الامين العام بتحقيق جديد لتعديد ما اذا كانت المدمرة لدى اغراقها في المياه الاقليمية ام في اعالي البحار . وقال ان الهند تعتقد انه لن يتسنى تخفيف التوتر في المنطقة ما لم تنسحب القوات الاسرائيلية اولا من الاقاليم المحتلة . وأعرب عن موافقته على وجود حاجة الى قرار منصف متوازن يكون مبنيا على بعض المبادئ الاساسية .

٦٦ - وأعلن ممثل البرازيل ان العمل العسكري المؤسف الذي وقع لن يؤدي الا الى تأخير موعد الوصول الى تسوية دائمة . وأكد القول بان المراعاة الدقيقة لوقت اطلاق النار خطوة اولى ضرورية .

٦٧ - وقال ممثل بلجارية، ان دخول المدمرة الاسرائيلية المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة استثمار عملا انتظاميا عادلا اتخذته اسرائيل ذريعة للاعتداء على السويس؛ هذا الى ان القوات الاسرائيلية تأخرت في قبول وقف اطلاق النار بغية اتمام ما كانت خططت له من الفك بالسكان وتدمير المنشآت . واضاف ان اغراء القيام باعمال عسكرية لتوسيع مكاسبهم الاقليمية سيبقى في نفوس الزعماء الاسرائيليين ما بقيت اسرائيل تتمتع الاقاليم العربية، وان على مجلس الامن ان يتخذ التدابير اللازمة لتسوية الحالة الناشئة عن عدوان اسرائيل يوم ٥ حزيران (يونيه) . وعلن ان على المجلس اذانة اسرائيل بعد وانها، ومطالبتها بالتعويض عن الاضرار ودعوتها الى المراعاة الدقيقة لقرارات مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار، وفضلا لما اقترحه مشروع القرار الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٦٨ - واعرب ممثل فرنسا، عن اسفه للجوء مرة اخرى الى القوة، الامر الذي لا يمكن ان يؤدي الا الى دورة جديدة من اعداب النار المتواترة . وقال انه لا يود، قبل ان يتوفر له المزيد من المعلومات، ان يصدر حكما في المسؤولية عن الحوادث، ولكنه أكد القول بان تقييد كلا الطرفين تقييدا دقيقا بوقف اطلاق النار هو الاساس الوحيد الذي يمكن الانطلاق منه لمباشرة المهمة الاوسع، مهمة اعادة الظروف الطبيعية في مجموع المنطقة .

٦٩ - وقال ممثل الدانمارك، ان الحوادث الواقعة في الشرق الاوسط قد دلت مرة اخرى على افتقار الترتيبات العالمية هذا الى الاستقرار، وان من الواجب احترام وقف اطلاق النار احتراما كليا وعلان الاسف لجميع الانتهاكات وشجبها . واضاف ان وفده سينظر بعين الرضا في اي طلب يتقدم به الامين العام لتقوية جهاز وقف اطلاق النار في المنطقة، وان مجلس الامن مسئول عن السعي الى اقامة سلم عادل دائم وعن الصياغة المنصفة والمتوازنة للمبادئ التي ينبغي ان يسترشد بها في تحقيق تسوية يكتب لها البناء .

٧٠ - وتكلم ممثل طالي، فاتهم اسرائيل بخرق وقف اطلاق النار بعد وانها المبيت على السويس الذي أدى الى تدمير ٨٠ في المائة من الصناعات هناك والى العاقب الخسائر بالارواح . وقال ان وفده يشارك في القلق الذي اعرب عنه اعضاء آخرون في المجلس بشأن تقلقل وقف اطلاق النار نتيجة لادعاءات اسرائيل الاقليمية واحتلالها العسكري للاقاليم العربية . واضاف ان الحالة في الشرق الاوسط ستظل محتومة التفجير ما واصلت اسرائيل احتلالها، وان على المجلس ان يشجب انتهاك اسرائيل لقراراته بشأن وقف اطلاق النار وان يأمر بمراعاة الاطراف لوقف اطلاق النار مراعاة دقيقة وان يطالب بالتعويض العادل عن الضرر الذي اصاب الجمهورية العربية المتحدة . ثم اعرب عن تأييده لمشروع القرار الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٧١ - وتكلم ممثل اثيوبيا، فقال ان وفده شديد التطلع الى ضمان احترام قرارات مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار والى تقوية جهاز وقف اطلاق النار، وانه يرى ان على المجلس ان يطلب من الامين العام تقريرا كاملا عن الحوادث الاخيرة في المنطقة كيما يتاح للمجلس ان يتخذ التدابير

المناسبة ، على ان وقف اطلاق النار ، كما ذكر آخرون من اعضاء المجلس ، ليس الا خطوة اولى غير وطيدة في سبيل اقامة صلح السلم في المنطقة ، ومن الضروري اتخاذ تدابير اخرى لتحصيل المأزق الخطر الراهن الى حالة سلم عادل دائم . وقال انه يؤيد ، في هذا الصدد ، مقترحات ممثل المملكة المتحدة ، وان ارسال ممثل خاص الى المنطقة امر ان ينبغي ان يتم منذ زمن طويل . ورأى ان على هذا الممثل الخاص ان يتصل بالعكومات المعنية وان يعمل في اطار توجيهات عامة شاملة يضعها المجلس .

٧٢ - وتكلم ممثل الارجنتين ، فأكد خطورة ما وقع من احداث ، وقال ان تحديد مسؤوليات كل من الطرفين تقتضي المزيد من المعلومات ، وانه يعتقد انه ينبغي للمجلس ان يجد على وجه السرعة صيغة من شأنها ان تحقق توازنا واضح الحدود بين مصالح الطرفين المعنيين والالتزامات المترتبة عليهم وتؤدي الى عواربنا فيمابينهم ، وأضاف انه يأمل في ان يستطيع الوصول الى اتفاق على قرار موضوعي يفتح الطريق الى سلم عادل دائم .

٧٣ - وفي الجلسة ١٣٧٠ التي عقدها المجلس يوم ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ، تكلم ممثل نيجيريا ، فقال انه لو ثبت ان المدمرة الاسرائيلية أغرقت في ظروف لا يجوز ان تهاجم فيها ، ولو وجدت البينة الناطحة على ان ضرب اسرائيل للسويين كان عملا انتقاميا ، لا شريك هو في شجب كلال العمليين . وقال انه ، ان يحيط علما بمشروع القرارين المقدمين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن الولايات المتحدة ، يرى ان من التهور الاتراغ عليهم ، لان قرارا لا يحظى بتأييد جميع اعضاء المجلس لن يكون له الاثر الذي ينبغي له . ثم اقترح ان توقف الجلسة فترة قصيرة لاتاحة التشاور حول مشروع قرار وسط الاينال من موقف الدولتين الكبيرتين بل يؤدي الى اتخاذ قرار فعال كخاوة لازمة لمواصلة الجهود الرامية الى معالجة المسألة العربية - الاسرائيلية بمجموعها .

٧٤ - وان ذاك رفع المجلس جلسته .

٧٥ - ولدى افتتاح جلسة المجلس (١٣٧١) ، في اليوم نفسه ، اعلن الرئيس انه تم الاتفاق ، نتيجة المشاورات ، على مشروع القرار التالي :

” ان مجلس الامن ،

” ان يساوره شديد القلق للنشاطات العسكرية الاخيرة التي حصلت في الشرق الاوسط .
وجرت مباشرتها رغم قرارات مجلس الامن الآمرة بوقت اطلاق النار ،
” وبعد ان استمع الى بيانات الاطراف المعنية ونظر فيها ،

” وان يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالنشاطات المذكورة والمقدمة من الامين العام في الوثائق Add.43 /S/7930 و Add.44 و Add.45 و Add.46 و Add.47 و Add.48 و Add.49 ،

١ - يشجب انتهاكات وقف اطلاق النار ؛

٢ - وبأسف للخسائر البشرية والمادية الناجمة عن تلك الانتهاكات ؛

٣ - ويؤكد مرة أخرى ضرورة التزام المراعاة الدقيقة لقرارات وقف اطلاق النار ؛

٤ - ويطلب الدول الاعضاء المعنية بأن توقف فوراً جميع النشاطات العسكرية المحظورة

في المنطقة وبأن تتعاون تماماً وسريعا مع هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة .

٧٦ - ولم يعترض على منح الاولوية في الاقتراع لمشروع القرار المذكور ، فطرحه الرئيس على

الاقتراع .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المتفق عليه : في الجلسة (١٣٧) المعقودة في ٢٥ تشرين

الاول (اكتوبر) ، اعتمد مشروع القرار بالاجماع (القرار ٢٤٠ (١٩٦٧)) .

٧٧ - وبعد اتخاذ القرار ، اعلن الامين العام ان الحاجة الى تقوية عملية المراقبة المقامة

في قطاع قناة السويس على اثر قرار المجلس الاتفاقي المتخذ في ١٠ / ٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، قد

اصبحت متزايدة الموضوع . وقال ان هناك الآن ثلاثة واربعين مراقبا يعملون في تسعة مراكز للمراقبة

ويقومون بدورياتهم في بعض اجزاء قطاع القناة في سيارات الجيب ، وان قدرتهم على التحرك محدودة ،

وليست لديهم وسائل للمراقبة الجوية او البحرية .

٧٨ - وأضافت الامين العام ان تشاوره مع رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة

الهدنة ، بشأن الوسائل اللازمة لاستكمال فعالية العملية في الحفاظ على وقف اطلاق النار ، أظهر

ضرورة القيام بخطوات في الاتجاهات التالية : (١) زيادة عدد المراقبين من ثلاثة واربعين ، كما

هو حاليا ، الى تسعين ؛ (٢) مضاعفة عدد مراكز المراقبة من تسعة الى ثمانية عشر ؛ (٣) استخدام

ما قد يبلغ اربعة زوارك دوريات صغيرة للقيام بدوريات في مياه القناة والمياه المجاورة لها ؛

(٤) اقتناء واستخدام اربح طائرات عمودية صغيرة لزيادة قدرة المراقبين على التحرك وللقيام بعمليات

المراقبة الجوية ، بواقع اثنتين منها على كل من جانبي القناة . وقال ان تنفيذ كل هذه التدابير ،

اذا اتخذت ، يكون متصلا بحصر بقرارات مجلس الامن الآمرة بوقف اطلاق النار وبقراره الاتفاقي ، وبذلك

تكون ذات طبيعة مؤقتة . وأضافت ان تقوية عملية المراقبة ستؤدي الى زيادة كبيرة في النفقات تتجاوز

الرقم التقديرى الذي ورد في الوثيقة S/8182 . كذلك ذكر الامين العام المجلس بأن عملية

المراقبة ليست ممثلة في القذاعين الاسرائيلي - الاردني والاسرائيلي - اللبناني الا تمثيلا رمزيا

فحسب ، وبذلك فانه لا يوجد شمة جهاز يساعد على تنفيذ قرار مجلس الامن المتخذين في ٧١٦ حزيران

(يونيه) واللذين ينطبقان على جميع القطاعات .

٧٩ - ثم تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية لسوفياتية ، فأعلن انه رغم صحة كل الاسس

التي يستند اليها مشروع القرار الذي تقدم به وفده وجلاء وقوع المسئولية حصرا على عاتق اسرائيل

فانه لم يعارض القرار الذي قدمه الرئيس بسبب رغبة بعض الاعضاء في انعقاد الاجتماع ، وعلى هذا فلم تعد هناك ضرورة لطرح المشروع السوفياتي على الاقتراع . وأكد ان السلم في المنطقة مستعجل مادامت القوات الاسرائيلية تحتل اقاليم عربية . وأضاف ان ما يدعو اليه بالخ الاسف ان لا يكون المجلس ولا الجمعية العامة قد ظمرا بالخاوات الرامية الى تصفية آثار العدوان الاسرائيلي . وقال ان المجلس ، في الوقت ذاته ، يشعر بالاجماع بوجود التعجيل بالمفاوضات للخسروخ بقرار يؤدي الى تسوية سياسية في الشرق الادني . وتطرق الممثل الى بيان الامين العام المتعلق بزيادة عدد مراقبي الامم المتحدة في قطاع قناة السويس وبعض التدابير الاخرى المتصلة بمراقبة تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار ووقف الاعمال العدائية ، فلفت النظر الى انه تبين من كلام الامين العام ان مجلس الامن لم يتلق بعد تقارير تتعلق بتفاصيل كثيرة . وأضاف ان اية زيادة في عدد المراقبين ينبغي ان ينظر فيها المجلس بموجب الاختصاصات التي منحها اياها الميثاق .

٨٠ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان المجلس كان ايجابيا وحكيما في تصرفه ان اعاد توكيد اوامره بوقف اطلاق النار وان طالب الاطراف بالتزام المراعاة المتبادلة الدقيقة لوقف اطلاق النار ، وان شجب جميع الانتهاكات . ولا حظ ان المجلس رفض ان ينظر الى الوضع نظرة متحيزة وعالج الحوادث معالجة متوازنة ، وبذلك لم تعد هناك حاجة الى الاقتراع على مشروع القرار الذي اقترحه . وقال انه يعتقد ان الاحداث الاخيرة اكدت انه وان يكن وقف اطلاق النار امرا جوهريا ، فالحالة تتطلب ايضا اتفان سخاوات جديدة تؤدي الى سلم دائم وبارق وعادل . وانما ان الولايات المتحدة تعتبر التدابير التي اقترحتها الامين العام لتعزيز عملية المراقبة في قطاع القناة متفقة مع مسؤولياته وسلطاته بمتضى الميثاق والعمل المستقر في الامم المتحدة ، ولذلك فانها تؤيد مبادرة الامين العام كل التأييد .

٨١ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده يرحب من كل قلبه بالقرار الذي اتخذه المجلس قبل قليل بوصفه خطوة اولى جوهريه ، ان لا سبيل الى خلق جو يؤدي الى ايجاد حل دائم اذا لم يكفل وقف اطلاق النار الوقف الفعال .

٨٢ - وتكلم ممثل سوريا ، فشجب الاعتداء الاسرائيلي المريب على السويس ، وقال ان تقرير الامين العام في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) اكد القيام بهذا العمل العدواني ، كما اشار الى ان الحجة التي تذرعت بها اسرائيل لارتكاب مذبحه ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) هي اغراق المدمرة الاسرائيلية في المياه الاتليمية للجمهورية العربية المتحدة . وقال ان نداءات السلم الاسرائيلية نداءات تنم عن الاستغفاف والرياء ، وتوجه في الحادة من فوهات المدافع وفي ظلال الفتح والقهر . وأكد ان اسرائيل ، برفضها جهاز الهدنة التابع للامم المتحدة وباعراضها عن المساعي السلمية ، قد اعتنقت مبدأ المعاربه .

٨٣ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً لليابان ، فرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس بوصفه خطوة أولى ، وحث المجلس على ايجاد صيغة يقبل بها الاطراف فتؤدي الى اقامة سلم عادل دائم فسي الشرق الاوسط .

الفرع الخامس

تقارير الامين العام بشأن مراقبة وقف اطلاق النار

٨٤ - اصدر الامين العام تقريراً مؤرخاً في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8053/Add.3 و Corr.1) بعد التشاور مجدداً مع رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، ذكر فيه الاحتياجات والمعلومات المفصلة فيما يتعلق بإمكانية تقوية عملية المراقبة التي اشار اليها في بيانه في جلسة المجلس ١٣٧١ المعقودة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) . وقد عرض التقرير الخطوط العامة للخطة المؤقتة لتوزيع المراقبين الاضافيين ، مع تبيان مراكز المراقبة التي يجب ان تقام بالتشاور مع الاطراف ، والاشارة الى ضرورة التشاور مجدداً مع الاطراف بشأن جنسيات المراقبين ، ومناطق عمل زوارق الدوريات والطائرات العمودية المنوى استخدامها ، وغير ذلك من المشاكل المتصلة بالمواصلات وبالنقل والايواء والتموين . وشدد الامين العام في تقريره القول بأن هذه التدابير لن تكون كافية للحفاظ على وقف اطلاق النار ما لم يمارس الاطراف اكبر قدر من ضبط النفس ، ولذلك فقد جد النداء الذي اصدره يوم ٢٧ أيلول (سبتمبر) ودعا فيه كل جانب الى اللجوء ، في حالات الادعاء بوجود خرق لوقف اطلاق النار ، الى جهاز المراقبة التابع للامم المتحدة بدلا من مواصلة اتباع طريقة اللجوء مباشرة الى تدابير العنف . وقد اصدر الامين العام ايضا خلال هذه الفترة ثلاثة تقارير تكميلية (S/7930/Add.50-52) حول مراقبة وقف اطلاق النار ؛ وقد اشارت هذه التقارير الى حالات تجاوز طائرات كل من الجانبين الاقليم الجوى للآخر في قطاع القناة . اما الحالة فسي القطاع الاسرائيلي - السوري فقد ظلت هادئة على العموم .

٨٥ - وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (S/8236) ، ينص على تحويل مجلس الامن للامين العام زيادة عدد المراقبين في قطاع قناة السويس . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان مجلس الامن ،

" ان يشير الى قراره ٢٣٣ المتخذ في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وقراره ٢٣٤ المتخذ في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وقراره ٢٤٠ المتخذ في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ،

" وان يشير كذلك الى الاتفاق الذي تم الوصول اليه في جلسته ١٣٦٦ المنعقدة في ٩ تموز (يوليه) ١٩٦٧ بشأن ايفاد مراقبين الى قطاع قناة السويس ،

" وان يلاحظ بيان الامين العام في جلسة مجلس الامن ١٣٧١ المنعقدة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، وتقرير الامين العام S/8053/1 و S/8053/Add.1 و S/8053/Add.3 و Corr.1 المؤرخة ، على التوالي ، في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٧ و ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، والمتعلقة بوضع مراقبين تابعين للامم المتحدة في قطاع قناة السويس وبفائدة ايفاد عدد اضافي من مراقبي الامم المتحدة الى المنطقة وتزويدهم باللوازم التقنية ووسائل النقل اللازمة لتأمين التنفيذ الافضل لقرار المجلس بشأن وقف اطلاق النار ووقف جميع النشاطات العسكرية ،

" وان يلاحظ كذلك تقرير الامين العام S/8182 ، المؤرخ في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، عن الآثار الدالية المترتبة على وضع مراقبين اضافيين في قطاع قناة السويس ،

" وان يحيط علما بتقرير الامين العام المذكورة اعلاه ،

" يخول الامين العام زيادة عدد المراقبين في قطاع قناة السويس الى التسعين واتخاذ التدابير المقترحة في تقريره الى مجلس الامن (S/8053/Add.3 و Corr.1) بشأن تزويد فريق مراقبي الامم المتحدة باللوازم التقنية ووسائل النقل الاضافية اللازمة ."

الفرع السادس

نظر المجلس في المسألة في جلساته ١٣٧٣ و ١٣٧٥

و ١٣٧٧ و ١٣٧٦ - ١٣٨٢

(١-٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) - بر)

٨٦ - ارسلت الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8226) ، طلبت فيها ان يعقد مجلس الامن اجتماعا عاجلا للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الاوسط. نتيجة لاصرار اسرائيل على عدم سحب قواتها المسلحة من جميع الاقاليم التي احتلتها على اثر الهدوء الذي ارتكبته يوم ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ضد الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا .

٨٧ - وفي الجلسة ١٣٧٣ ، المنعقدة يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ادرج المجلس رسالة الجمهورية العربية المتحدة في جدول اعماله ودعا ممثلي الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل والاردن ، بناء على البهيم ، الى الجلوس الى طاولة المجلس .

٨٨ - وقد طلب ممثل الولايات المتحدة الكلام الاستثنائي ، فاقترح ، مستشهدا بالعمل المستقر في المجلس ، الاستماع الى الطرفين اللذين اعلنا رغبتهم في الكلام ، وهما الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل ، قبل الاستماع الى اعضاء المجلس .

القرار المتخذ بشأن اقتراح لممثل نيجيريا : على اثر مناقشة قصيرة ادلى فيها ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند والولايات المتحدة ونيجيريا ببيانات ، قرر المجلس ، بناء على اقتراح ممثل نيجيريا ، وقف الجلسة لفترة قصيرة للتشاور .

٨٩ - وحين استأنف المجلس جلسته ، دارت مناقشات جديدة ، طرغ الرئيس على اشهرها اقتراح الولايات المتحدة على الاقتراح .

القرار المتخذ بشأن اقتراح الولايات المتحدة : نال اقتراح الولايات المتحدة ٨ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٧ اعضاء عن الاقتراح ، فلم يعتمد .

٩٠ - وبعد الاقتراح ، لفت الرئيس نظر المجلس الي مشروع القرارين التاليين : واوامهما مشروع القرار الذي قدمته مالي ونيجيريا والهند في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8227) ، وهذا نصه :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحرب عن قلقه المستمر للعالة الخطيرة في الشرق الاوسط ،

" وان يشير الى قراره ٢٢٣ (١٩٦٧) المتخذ في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ بشأن نشوب القتال ، الذي طالب فيه ان يصار ، كخطوة اولى ، الى وقف اطلاق النار فورا ووقف جميع النشاطات العسكرية في المنطقة ،

" وان يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٢٥٦ (د ا ط - ٥) ،

" وان يؤكد مساندة العاجلة الي تخفيف التوترات ، واقرار السلم ، وايجاد حالة طبيعية فسي المنطقة ،

" ١ - يؤكد ان قيام سلم عادل دائم في الشرق الاوسط يجب ان يتم في اطار ميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما المبادئ التالية :

" (١) لا يجوز بموجب احكام الميثاق اعتلال او اكتساب اى اقليم بالفتح الحسمى ، ويجب بالتالي على القوات المسلحة الاسرائيلية الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة نتيجة للنزاع الاخير ؛

" (٢) كما ان لكل دولة الحق في ان تحيا حياة سلم وامن تام خالية من التهديدات والاعمال الحربية ، ويجب بالتالي على جميع دول المنطقة انهاء حالة العرب وتراء التمسك بصفة المحارسة وتسيوية منازعاتها الدائمة بالوسائل السلمية ؛

" (٣) كذلك لكل دولة من دول المنطقة الحق في ان تكون آمنة داخل حدودها ، وعلى جميع الدول الاعضاء الموجودة في المنطقة ، لزاما ، احترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لبعضها بعضا ؛

" ٢ - ويؤكد أيضا ما يلي :

" (١) وجوب ايجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين ؛

" (٢) وجوب ضمان حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة ؛

" ٣ - ويلتزم من الامين العام ان يوفد ممثلا خاصا الى المنطقة يتولى الاتصال بالسدول

المعنوية لتنسيق الجهود الرامية الى تحقيق اهداف هذا القرار ، وان يقدم التقرير اللازم للمجلس في غضون ثلاثين يوما . "

(٩) - اما مشروع القرار الثاني (S/8229) ، فقد قدمته الولايات المتحدة يوم ٧ تشرين الثاني

(نوفمبر) ايضا ، وهذا نصه :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحرب عن قلقه المستمر للحالة الخطيرة في الشرق الاوسط ،

" وان يشير الى قراره ٢٣٣ (١٩٦٧) بشأن نشوب القتال ، الذي طلب فيه ان يصار ،

كخاتمة اولى ، الى وقف اطلاق النار فورا ووقف جميع النشاطات العسكرية في المنطقة ،

" وان يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٢٥٦ (د ١ ط - ٥) ،

" وان يؤكد مساس الحاجة الى تعفيف التوترات واقامة سلم عادل دائم يتيح لكل دولة فسي

المنطقة ان تحيا حياة آمنة ،

" وان يؤكد كذلك ان جميع الدول الاعضاء ، بقبولها ميثاق الامم المتحدة ، قد رتبت على

نفسها التزاما بالتصرف وفقا للمادة ٢ من الميثاق ،

" ١ - يؤكد ان اعمال مبادئ الميثاق المذكورة اعلاه يستلزم تحقيق حالة سلم عادل ودائم

في الشرق الاوسط تشمل سحب القوات المسلحة من الاقاليم المحتلة ، وتراكم التمسك بصفة المعارضة

وانهاء حالة الحرب ، والاعتراف المتبادل بحق كل دولة في المنطقة والاحترام المتبادل لحق كل

دولة في المنطقة في الوجود السيادة ، والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي ، والحدود الامينة

المعترف بها ، والامن على نفسها من التهديد باستعمال القوة او استعمالها ؛

" ٢ - ويؤكد كذلك ضرورة ما يلي :

" (١) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة ؛

" (٢) ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

" (٣) ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، باتخاذ التدابير

اللازمة لذلك ، بما في ذلك انشاء مناطق مبردة من السلاح ؛

" (٤) الحد من سباق التسلح في المنطقة ، وهو سباق مبدد ومدمر ؛

" ٣ - ويلتص من الامين العام تسمية ممثل خاص ليذهب الى الشرق الاوسط لاقامة ومواصلة الاتصالات اللازمة مع الدول المعنية بغية مساعدتها على ايجاد الحلول اللازمة المتمشية مع اهداف هذا القرار وعلى اقامة سلم عادل دائم في المنطقة ؛

" ٤ - ويلتص من الامين العام موافاة مجلس الامن ، في اقرب وقت ممكن ، بالتقرير اللازم عن سير جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن . "

١٢ - وافتتح المناقشة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، فأعلن ان الحدوان الاسرائيلي الاخير الذي وقع يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) لم يدع سبيلا للشك في خطورة الحالة الراهنة في المنطقة . وقال ان مجلس الامن ، منذ الحدوان الاسرائيلي المرتكب يوم ٥ حزيران (يونيه) ، قد قصر عن القيام بواجبه الصريح ، واجب شجب الحدوان وأمر اسراغيل بسحب قواتها الى المواقع التي كانت تحتلها يوم ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وتحدد يسد مسؤلية اسراغيل عن الاضرار والخسائر التي لحقت بالبلدان العربية ؛ كما ان الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الطارئة ، عجزت عن ان تصوغ في قرار التزامها الاجماعي بالمبدأ الذي يحل ان الاحتلال العسكري لا يجزء من اقليم دولة ما من قبل دولة اخرى امر غير جائز البتة . وأكد ان تغافل الامم المتحدة عن الحمل قد شجع اسراغيل على تعدى قرارات الدورة الطارئة بشأن القدس وبشأن عودة اللاجئين وعلى ارتكاب اعمال عدوانية جديدة في قطاع قناة السويس . وقال ان سياسة الارهاب هذه قد ادت الى اصابات فادحة بين المدنيين هناك واضطرت حكومته الى اجلاء أكثر من ٣٠٠٠٠٠ من السكان . وأشار الى مؤتمر القمة الذي انعقد في الخرطوم في آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، فقال ان القرار الذي اتخذه كان بالسمي للسلام لا للاستسلام ، وبالحمل على ايجاد حل سياسي يكون حجر الزاوية فيه انسحاب قوات اسراغيل انسحابا فوريا وغير مشروط الى مواقع ما قبل ٥ حزيران (يونيه) ، وتلك ضرورة اساسية بموجب ميثاق الامم المتحدة . ومضى قائلاً ان من واجب المجلس ازالة الحدوان الحالي والاخذ بنهج يحمي الحالة الطبيعية الى المنطقة من غلال تطبيق الميثاق . وبين ان المشكلة الرئيسية في حالة الشرق الاوسط هي طرد سكان فلسطين ممن يارهم بالقوة ؛ وان الامم المتحدة ، وهي خلف عصبة الامم ، تعد الاطار الوحيد الصحيح الذي يتيح لهؤلاء السكان ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم .

١٣ - وتابع وزير الخارجية كلامه ، فقال انه ينبغي النظر الى عدوان اسراغيل يوم ٥ حزيران (يونيه) في ابعاده الخطيرة ؛ فاسراغيل لا تستطيع التملص من الالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق وبموجب اتفاقيات الهدنة العامة ، تلك الوثائق التي نصت احكامها على طبيعتها الالزامية . وحث على قناع المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية عن اسراغيل الى ان تنفي هذه بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق وتسحب قواتها من جميع الاقاليم التي احتلتها نتيجة لعدوانها . وقال ان الحالة تدخل في فئة انتهاكات السلم التي تفرز على المجلس تطبيق احكام الميثاق . وانتهى الى القول بأن ادنى ما على المجلس ان يتخذ من تدابير هو ان يقتضي اسراغيل الانسحاب فورا

الى مواقع ع. عزيران (يونيه) ؛ فاذا رفضت اسرائيل الانسحاب ، فعلي مجلس الامن ان يطبق التدابير القمحية المألوفة .

٤٤ - وتكلم مندوب الهند ، مقدما مشروع القرار الثلاثي باسم اصحابه (S/8227) ، فقال ان اعضاء المجلس من الدول الافريقية - الاسيوية ودول امريكا اللاتينية قد درسوا جميع المقترحات التي قدمت خلال الدورة الطارئة الخامسة للمجموعة العامة وادخلوا في اعتبارهم آراء اعضاء المجلس الآخرين والاطراف المعنية بخية الوصول الى نص منصف ومتوازن . و اشار الى ان مشروع القرار يساير من قريب جدا مشروع قرار بلدان امريكا اللاتينية الذي قدم الى الدورة الطارئة الخامسة للمجموعة العامة ، وهدفه لا يقتصر على مجرد الصياغة الواضحة للمبادئ الداعلة في اطار الميثاق والتي يجب ان يبنى على اساسها حل المشكلات في الشرق الاوسط ، بل يتجاوز ذلك الى ربط هذه المبادئ بعضها ببعض بحيث تتساوى جميعها شأنها وبعبء يتضمن التساوى في الالتزامات . فبين ان الفقرة ١ من المشروع تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم المحتلة نتيجة للنزاع الاخير ؛ كما انها لا تكتفي بدالب انهاء حالة الحرب ، بل تطالب ايضا ترك كل تمسك بصفة المحاربة ؛ وهي تؤكد على الاعتراف بحق كل دولة من دول المنطقة في ان تكون آمنة داخل حدودها . وتتساءل الممثل مسألة اللاجئين ، التي يرد نص بشأنها في الفقرة ٢ ، فقال ان من الجلي ان المقصود بهذا النص ان يشمل اللاجئين الفلسطينيين فقط لا الذين اكتسبوا مركز اللاجئين نتيجة لنزاع عزيران (يونيه) ، اذ ان اصحاب المشروع يرون انه ما ان تسحب اسرائيل قواتها حتى تزول تلقائيا مشكلة الذين يدعون " اللاجئين الجدد " . اما فيما يتعلق بحرية الملاحة ، فقال ان بعض المسائل قد اثيرت خلال المشاورات غير الرسمية بشأن تعبير " وفقا للقانون الدولي " ، وان اصحاب المشروع سيدرسون بحناية اية جميع قد تثار في المجلس حول هذا الجزء او غيره من نص المشروع . واضاف انه يحرف ان بعض احكام هذا المشروع لا تتفق مع رغبات الاطراف وان هناك خلافات في المجلس ، ولكن المشتركين في اقتراح المشروع قد حاولوا تضييق شقة هذه الخلافات على وجه يتيح البدء في سلوك نهج يؤدي الى التسوية السلمية لازمة آسيا الخريفة .

٤٥ - واعلن ممثل نيجيريا ان هدف حكومته ليس مجرد اقرار الحالة السابقة ليوم ٥ عزيران (يونيه) ، بل هو ايضا ايجاد مناخ يستطيع كل سكان المنطقة ان يعيشوا فيه بسلام . وقال انه يعتبر المشروع الثلاثي تحسينا جليا لمشروع قرار بلدان امريكا اللاتينية ، كما أكد على كونه قد طرغ على المجلس للبيت في اطار الفصل السادس من الميثاق . واضاف انه لم يستطع اقتناع العرب ولا اقتناع الاسرائيليين بأن ما يبتخونه مطالب لا يزال : وهو ، من جهة ، ان لا مفاوضة الا بعد انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا غير مشروط ، ومن جهة اخرى ، ان لا انسحاب الا نتيجة للمفاوضات الثنائية ، قائلا انه برغم ذلك يركي المشروع الثلاثي بوصفه الاكثر توازنا ، ومعلنا ان على المجلس ان يقول لكلا الجانبين انهما ما لم يبدأ في السير فانهما لن ينحما بالسلام في الشرق الاوسط .

٥٦ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية المحتلة هو الشرط المسبق لتسوية النزاع في الشرق الادنى ، ومسح ذلك فان اسرائيل تتخذ التدابير لتدعيم احتلالها لهذه الاقاليم بالاستعمار والحديث عن اسرائيل الكبرى وبمحاولات ضم القدس تحديا للقانون الدولي ولقرارى الامم المتحدة . وقال ان الامم لا يقتصر على ان اسرائيل ، بعد وانها ، قد سدت قناة السويس ، مرقا للاتفاقيات الدولية ، بل ان وجود القوات الاسرائيلية قد حال بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اعادة فتح القناة امام الملاحة . واذا ان مآرب اسرائيل التوسعية لا تزال تنعم بتخاضي انصار اقوياء ، وفي طليحتهم جميعا الولايات المتحدة . واطن انه على رغم كون المشروع الثلاثي لم يراع مواقف الاتحاد السوفياتي كل المراعاة في بحرا. حكمه ، فان وفده سيؤيده اذا لم تعترض عليه البلدان العربية . وذكر ان موقف الاتحاد السوفياتي في مسألة تسوية الحالة في الشرق الادنى هو ، في جوهره ، ان العدو ان يجب ان يشجب ، وان القوات الاسرائيلية يجب ان تسحب الى الخطوط التي كانت تحتلها قبل هزيران ، وان على اسرائيل ان ترضى الدول العربية عن الاضرار التي الحقها بها وان تنفذ قرار الجمعية العامة بشأن القدس . اما عن مشروع القرار الذى تقدمت به الولايات المتحدة ، فقال انه يرمي الى تأييد ادعاءات المحتدى في الاراضي العربية ، وانه يوحي بأن الشرط الاساسي للسلم الدائم في الشرق الادنى يجب ان يكون ، لا نصا قاطعا بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية ، بل حل سلسلة كاملة من المشاكل الاخرى . وبين ان هذا الشرط يخدم مصالح اسرائيل وحددها ، وانه يعتقد ان الصيغة الجديدة لانسحاب القوات في مشروع الولايات المتحدة هي خدوة الى السواء بالمقارنة مع الصيغة الواردة في مشروع بلدان امريكا اللاتينية ، لاسيما وانها مزوجة باشارات الى " الحدود الامينة والمحترف بها " . وسأل الممثل السوفياتي عن هذه الحدود : ما هي ، ومن له الحكم في مدى امثها ، ومن الذى عليه ان يحترف بها ؟ وقال ان هذه الاسئلة لا تزال بلا جواب ، وهي تترك مجالاً واسعاً لاختلاف التفسير قد يسمح لاسرائيل بعدم سحب قواتها الى الخطوط التي تراها مناسبة . واذا ان من الامور ذات المغزى كون اسرائيل تزعم ان اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ لم تعد ملزمة ، وان المشروع الامريكى يحترف بأن القوات الاسرائيلية لن تسحب بالضرورة من كامل الاراضي العربية التي استولت عليها بالفتح ، ولا يتضمن اى نص يتعلق بعدم جواز انتساب الاقاليم عن طريق الفتح .

٥٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه يرى ان هناك اتفاقا شبه اجماعي على المنطلق نحو تسوية دائمة عادلة ، ولذلك ، ينبغي الامتناع عن اى تأخير جديد ، ان قد تكون الفرصة الراهنة آخر فرصة تتاح للمجلس .

٥٨ - وتابع ممثل المملكة المتحدة كلامه ، فقال ان الهدف الرئيسي هو تحقيق سلم دائم في الشرق الاوسط ، وان حكومته لا تتمنى ابدان ان تشارك في تسوية تعني العودة الى هدنة قلقسة . واذا ان سياسة حكومته كانت واضحة منذ بداية النزاع ، وانها قد اوصت دائما بأن يغول الامين

الحام ارسال ممثل خاص، كما اكدت انه يجب الانسحاب من الاقاليم المحتلة وانهاء حالة الحرب، وان الحدود الامينة لا يجوز ولا يمكن ان تقرر بالفتح، وانه ينبغي الا يتخذ في القدس او في اى مكان آخر اى تدبير من شأنه ان يخل بالنتيجة النهائية للتسوية المطلوبة. وقال ان المملكة المتحدة يهيمها ان تكون الملاحظة حرة في الممرات المائية الدولية، وهي قد حثت على اتباع سياسة خلاقية شاملة بشأن مشكلات اللاجئين، ولم يدارأ على موقفها اى تغيير.

١٠٩ - وفي الختام، اعلن ممثل المملكة المتحدة انه ما ان ينتهي المجلس من صياغة المبادئ التي ستؤلف اطارا لتسوية نهائية حتى يصبح لممثل الامم المتحدة الخاص دور رئيسي يقوم به، وينبغي ان تترك له حرية التصرف ضمن نطاق المبادئ المتفق عليها؛ ولكن لن يحزراى تقدم الى ان يبدأ هذا الممثل الخاص عمله في الشرق الاوسط.

١١٠ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة، فقال ان وفده، رغم انه كان يفضل ان لا يجتمع المجلس الا بعد ان تكون المشاورات الدبلوماسية المكثفة الدائرة آنذاك قد اسفرت عن الاتفاق المسبق، سيقيم بكل ما في وسعه لجعل الاجتماع فرصة للتقدم نحو السلم. واذف ان المجلس قد تأخر طويلا في العمل ممارسة منه للمسؤوليات التي منحه اياها الصيثاق، وان الغرض الذى يرمى اليه مشروع القرار الذى قدمه وفده هو فتح طريق جديد نحو سلم عادل دائم في الشرق الاوسط، تستاهج فيه كل دولة من دول المنطقة ان تعيش في امن وعدالة وشرف وكرامة. وذكر ان نصوص هذا المشروع تحبر عن الاقتناع بأن السلم الدائم ينبغي ان يبنى على المبادئ الاساسية الخمسة التي اعلنها الرئيس جونسون في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٧، وهي: الاعتراف بالحق في الحياة القومية، وتوفير العدالة للاجئين، وتوفير حق المرور البحري البرئ، والحد من سباق التسلح المبدد المدمر، والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للجميع. وقال ان الاطراف الرئيسية من الجانبين قد قبلوا بهذه المبادئ اطارا لسلم عادل؛ اما كيف يمكن تحقيق اغراض المشروع في الواقع فأمر لا يمكن الوصول اليه الا بالمشاورات التي سيقوم بها الممثل الخاص مع الاطراف، ان السلم في الشرق الاوسط مرعون اولا باطراف النزاع.

١١١ - وتابع ممثل الولايات المتحدة كلامه، فقال ان مشروع القرار الذى تقدم به وفده ينص على ولاية ينتأران تكون موضع قبول من المجلس، وهي على قدر من الشمول كاف لجميع الدول المعنية مباشرة، مما يجعل في المستطاع تحريك الجهد الدبلوماسي. واذف ان مثل هذه الولاية لم تكن ممكنة الصياغة في تحابير كاملة الا رضاء سواء للدول العربية او لاسرائيل، وهي لذلك قيد صيغت في شكل توجيهيات عامة، من رأيه انها ادخلت في الاعتبار مواقف الدول ذات الشأن او مصالحها الحيوية دون الصيغ، على اية صورة، بهذه المواقف والمصالح. وقال ان افضل خدمة بناءة يمكن ان يسهم بها المجلس في هذه المرحلة هي ان يزود الممثل الخاص بهذه التوجيهيات، ان ليس من شان المجلس ان يسعى الى فرض شروط التسوية بحذافيرها. ومضى قائلاً ان وفده يعتقد انه ينبغي ان توفد الامم المتحدة ممثلاً لها الى المنطقة على وجه السرعة، واطن

تصمد حكومته باستخدام نفوذها الدبلوماسي والسياسي ، بموجب مشروع القرار ، لدعم جهود ممثل الأمم المتحدة في سبيل تحقيق تسوية عادلة منصفة .

١٠٢ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان وفده ، اذ يبحث على ايجاد ممثل خاص الى الشرق الاوسط ، بالسرعة الممكنة ، ينطلق في تفكيره من ثلاثة اعتبارات : الاول ، وجوب اقامة وجود فعلي للامم المتحدة سريحا في المنطقة ؛ والثاني ، وجوب قيام الممثل الخاص بحمله في اطار مبادئ توجيهية متفق عليها ؛ والثالث ، وجوب تأييد المجلس في مجموعه لهذه المبادئ التوجيهية . وقال ان وفده ، بهذه الروح ، يؤيد المبادئ المتجسدة في مشروع القرار الثلاثي ، ولكن من الجوهرى ان يبدأ عمل الممثل الخاص لا على نخمة شقاق ، بل مؤيدا بدعم لا تحفظ فيه من جميع اعضاء المجلس ، ولا سيما الدول الكبرى .

١٠٣ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان هناك اساسا مشتركا يتمثل في اتفاق الرأى على ان الامم المتحدة تستطيع وبعبء عليها ان تساعد على خلق ظروف سلمية في الشرق الاوسط ، وانه يبدو ان الجميع يدركون ان تعيين ممثل خاص يكون عوناً على ذلك ؛ كما ان هناك اساسا مشتركا يتمثل في ادراك ضرورة الحل السياسي ، لا الحل المفروض ، بموجب الفصل السادس من الميثاق . واضاف ان هذا يعني ان تأمين تعاون الاطراف المعنية مباشرة امر جوهرى ، وان الولاية الممنوحة للممثل الخاص تقتضي تحقيق التوازن المنصف بين الالتزامات المترتبة على كل الاطراف . ومضى قائلاً ان مشكلة الانسحاب وان تكن ذات اهمية حاسمة ، فليس في الامكان عزلها عن غيرها ، بل يجب على المجلس ان يكفل عدم تكرار الظروف التي ادت الى الاعمال العدائية في حزيران (يونيه) الماضي . واحرب ممثلاً كندا عن اسفه لان المشروع الثلاثي لا يخدم الغرض المطلوب ، غرض بدء عطية السير نحو التسوية السلمية ، وقال انه يفضل مشروع الولايات المتحدة لانه اكثر التزاما لمحيار التوازن .

١٠٤ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان الحل يجب ان يبنى على مبادئ مترابطة تتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية ، وضمان السلامة الإقليمية والسياسية لجميع دول المنطقة - بما في ذلك التحيين النهائي للحدود فيها - وحق المرور الحر في قناة السويس ومضايق تيران ، وفرض القيود على توريد الاسلحة الى الشرق الاوسط ، وتسوية مشكلة اللاجئين . واضاف انه لن تكون هناك جدوى من اى قرار بشأن هذه المشكلات السياسية الاساسية ما لم يكفل الموازنة البالغة الدقة بين مطالب الجانبين على وجه يتيح لهما الجيش في الظروف المترتبة عليه . وقال ان المجلس ، ان يضع المبادئ التوجيهية اللازمة لحمل الممثل الخاص الذى يرسل الى الشرق الاوسط ، انما يتصرف بموجب الفصل السادس من الميثاق ، وان معاونة الاطراف المعنية الفعالة عنصر اساسي في البحث عن الحل .

١٠٥ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأعلن ان الحل السياسي هو الحل الوحيد الممكن تصوره فسي الشرق الاوسط ، وتبعا لذلك ، فانه مما ينافي الواقعية ان يقال ان مفاوضات مباشرة يجب ان تجرى بين اسرائيل والدول العربية ، التي رفضت اجراء مثل هذه المفاوضات مدى عشرين عاما ؛ هذا

بالإضافة إلى أن مثل هذا الحمل لا يمكن أن يتم في الوقت الحاضر إلا في إطار الأمم المتحدة . ومضى قائلاً أن حكومته رأت دائماً ولا تزال ترى أن إيجاد الحل هو من شأن مجلس الأمن ، ولكن الاتفاق بين الدول الكبرى أمراً أساسياً في هذا . وقال إنه لا غناء عن انسحاب قوات إسرائيل من الأقاليم المحتلة إذا أريد إيجاد ظروف تؤدي إلى الحل السلمي ، على أن يكون من المفهوم أن لكل من الدول المعنية حقاً في الوجود وفي الأمن المضمون . ثم قال إن وفده يوافق على الاقتراح الداعي إلى إرسال ممثل خاص ، ولكنه يرى أن هذا الممثل لن يستطيع القيام بعمل ذي جدوى ما لم يحدد مجلس الأمن المبادئ التي ستهدي به في مهمته تحديداً جلياً . واعتتم كلامه قائلاً إن ضرورة تحيايش الحرب رالاسرائيليين في سلام هي التي ستملي على حكومته موقفاً في المناقشة الراهنة .

١٠٦ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال إنه يشعر بأن كلاً من مشروعَي القرارين لا يعبر تعبيراً كافياً عن اتفاق آراء المجلس ، وأنه يأمل في إجراء مزيد من المشاورات لحل ذلك يؤدي إلى تسوية ينصق عليها الاتفاق الإجماعي ، وهو أمر له أهميته البالغة .

١٠٧ - وأعلن ممثل الأرجنتين أن على مجلس الأمن إيجاد حل للمشكلة بالطرق السلمية . وقال إنه يجب أن لا يطالب من أحد أن يتنازل عن مصالحه المشروعة ، ولكن من الضروري في الوقت ذاته أن تكون هناك تنازلات متبادلة بينها توازن واضح وذلك في إطار يستطيع الأطراف أن يعبروا فيه عن آرائهم تعبيراً حراً دون أن يضطروا إلى منهم إلى المفاوضات تحت تأثير الضغط . وقال إن وفده ، لهذا السبب ، لا يستطيع تأييد الفقرة الثانية من مداول مشروع القرار السوفياتي ؛ فهو لا يعتقد أن مجرد سحب القوات يحقق العودة إلى السلم بالضرورة ، بل ينبغي لذلك أن يرافقه إنهاء لحالة الحرب . وأضاف أن موقف حكومته حول موضوع الانسحاب وغيره من النواحي الهامة في مشكلة الشرق الأوسط قد أعلن صراحة في مشروع قرار بلدان أمريكا اللاتينية الذي قدم إلى الدورة الاستثنائية الحادية الخامسة للجمعية العامة ، وأنه لا يزال يعتقد أن من شأن مشروع القرار المذكور أن يهيئ الحل الملائم لو أخذ به اليوم .

١٠٨ - وفي الجلسة ١٣٧٥ التي عقدها المجلس في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، دعي ممثل سوريا أيضاً ، بناءً على طلبه ، إلى الجلوس إلى طاولة المجلس .

١٠٩ - وتكلم وزير خارجية إسرائيل ، فقال ، رداً على اتهامات الجمهورية العربية المتحدة ، أن حكومة هذا البلد المثقلة بمسئولية تسعة عشر عاماً من العدوان الحمدي ، كانت بينة المسئولية عن معاولتها الحد وانية في حزيران (يونيه) لتعطيل دولة إسرائيل . وبعد أن استشهد ببعض التدابير التي اتخذتها والتصريحات التي أصدرتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة ودول عربية أخرى في أيار (مايو) وحزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، أعلن أن الهدف القومي الأسمى لحكومته هو أن لا تعود بإسرائيل أبداً إلى ما تعلقت منه من غطر وافتقار مناعة . وأكد ، وهو يعلن أن ممثلي الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي حاولوا يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) اقناع المجلس بأن رفض إسرائيل أن تنعقد ، وأن تساطح حتى الموت هو عمل " عدواني " ، أن تهمة " العدوان " الموجهة

الى اسرائيل تغالف الحقيقة مخالفة فاعشة . واعاد الى الذاكرة ان الاقتراحات التي حاولت تحريف
الحمل الاسرائيلي بأنه " عدوان " قد رفضت في مجلس الامن يوم ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ وفي
الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة يوم ٤ تموز (يوليه) . وذهب الى ان اسرائيل
انما اتخذت تدبيرها الدفاعي حين وجدت نفسها امام خيار بين الحياة والموت ، وان تفكير حكومتها
بشأن نواحي مشكلة الشرق الاوسط السياسية والشرعية والاقليمية ونواحيها المتصلة بالامن يتناول من
المبدأ القائل انهم بحد ان ردت عدوانا تمرد الان بتجديده ، قد آلت على نفسها الا تتيج نجاح
اي اعتداء جديد .

١١٠ - وتارة، وزير الخارجية الى الرأي السوفياتي والصربي القائل بأن الطريق السلمي
السلام هو في اعادة حالة يوم ٤ حزيران (يونيه) وذلك بسحب القوات الاسرائيلية ، فاعلن ان رجال
دولة كثيرين اشاروا الى حماقة هذا الرأي وجوره في الدورة الطارئة للجمعية العامة . وأكد ان
ما يحتاج الشرق الاوسط حاجة ماسة اليه هو الابتداءات البذاعة ، وانه ينبغي تشييد صرح من
العلاقات المستديعة التي تضمن السلام والامن . وقال ان سياسة حكومته تقوم على احترام وقف اطلاق
النار الذي قرره مجلس الامن الى ان تستبدل به معاهدات صلح تتخذ بالمفاوضات المباشرة بين
اسرائيل والدول العربية ، وتنتهي بحالة الحرب ، وتحسين الحدود القومية المتفق عليها ، وتكفل امنا
يضمن بصورة متبادلة . واعلن انه لا يمكن العودة الى نظام المهدنة المذهار الذي كانت الجمهورية
العربية المتحدة قد جعلت منه اداة حرب وحصار واتخذته ذريعة لرفض الصلح . واذا ان المهدنة
يجب ان تنلفها حدود قومية متفق عليها ودائمة ، وان هذه الحدود الدائمة الامينة هي المسألة
الرئيسية التي ينبغي التفاوض بشأنها في اية تسوية سلمية ، وبدونها لن يستطيع تصور مخرج من المأزق .
وقال ان الحدود المتفق عليها تعني الاستقرار ، اما خط المهدنة فصعنا الاحتفاظ بالمطالب الإقليمية
المتبادلة ؛ ولذلك فان البديل الوحيد لوقف اطلاق النار هو الآن الصلح الرسمي ، ان ان اي نهج
آخر سيكون مقدمة لانفجار جديد . وقال ان اسرائيل تعرض مقابل سياسة الخرطوم ، سياسة لا اعتراف
ولا مفاوضة ولا سلام ، تعرض سياستها هي ، سياسة الاعتراف والمفاوضة والسلام . وتناول تصريح ممثل
فرنسا الذي قال فيه ان مما ينافي الواقعية اجراء مفاوضات بلا انسحاب ، فرد عليه قائلاً انه مما ينافي
الواقعية ان يعتقد ان من الممكن ان يكون هناك انسحاب بلا مفاوضات .

١١١ - وبعد ان لفت وزير خارجية اسرائيل الانتباه الى ان ممثل الجمهورية العربية المتحدة
المتحدة لم يحد بأي شيء لقاء ما طالب به ، تابع كلامه قائلاً ان على اسرائيل ان تستنتج من
ذلك ان سياسة الجمهورية العربية المتحدة لا تزال قائمة على اغلاق قناة السويس في وجه الملاحقة
الاسرائيلية ، واعتبار خليج العقبة مراً مائياً عربياً داخليا ، ومواصلة المقاطعة الاقتصادية ، والاحتفاظ
بمطالب اقليمية تتجاوز المطالبة بالانسحاب الى مواقع يوم ٤ حزيران (يونيه) .

١١٢ - وبعد ان اعلن وزير الخارجية ان المعيار الذي تستغدمه حكومته في الحكم على
مشروع القرارين المذكورين على المجلس هو في كونهما او عدم كونهما يمسان سلفا المواقف الاسرائيلية

فيما يتعلق بالمفاوضات، قال انه يرفض المشروع الثلاثي بالتحفظ، لا سيما ان هذا المشروع يصدر حكما مسبقا ومجحفا بشأن المشكلات الاقليمية والمتصلة بالا من بطلبه الانسحاب دون معاهدة صلح نهائية ويتحدده سلفا ما ينبغي ان تكون عليه الحالة الاقليمية وحالة الا من بعده وقف اطلاق النار. واكد ان البت في ماهية الحالة التي يجب ان تعقب وقف اطلاق النار هو من شأن الحكومات ذات السيادة في المنطقة، وهي تحدد تلك الحالة عن طريق المفاوضات؛ هذا فضلا عن ان النص الذي يتناول مسألة حرية الملاحة يتفق مع مبدأ الجمهورية العربية المتحدة بشأن استبعاد اسرائيل من قناة السويس وخليج العقبة.

١١٣ - وتابع وزير الخارجية كلامه قائلا ان اسرائيل ستنتظر بروح بناءة في اي اقتراح يقوم على سلم يأتي نتيجة لمفاوضات وفقا للفصل السادس من الميثاق، ولا يغفل سلفا بمصالحها الاساسية. واذ ان اسرائيل ترى انه في حال تعيين ممثل للامم المتحدة، فانه لن يستطيع ان يقوم بدور نافع في الجمع بين الاطراف الا اذا كانت التوجيهات التي تصدر اليه غير مخلة بسياسة اسرائيل وموقفها التفاوضي مسبقا. وذكر ان اسرائيل، اذا ما جرت مفاوضات الصلح، ستتقدم باقتراحات بناءة تتفق مع مصلحة جميع الدول المتفاوضة وشرفها القومي.

١١٤ - وتكلم ممثل الاردن، فقال ان الممثلين العرب، اذا لم تقم الامم المتحدة بواجبها فتتحقق انسحاب اسرائيل من جميع الاقاليم العربية التي احتلتها منذ حزيران (يونيه)، ذلك الانسحاب الذي هو الشرط المسبق للسلم في المنطقة، سيضطرون ان يوضحوا لشعوبهم انه لا سبيل امامها غير سبيل استخدام ما في ايديها من الوسائل لتصفية العدو وان اسرائيل مهتما كان الثمن. وواصل ممثل الاردن كلامه قائلا ان اهم ما يهدد السلم والامن في المنطقة هو سياسة اسرائيل التوسعية المنظمة المبنية على العدوان وعلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم العادلة. وقال ان اسرائيل لا تملك اي حق في التطلع الى السلم مادامت تواصل تحدي قرارات الامم المتحدة وترفض قبول الشروط المسبقة لاجل السلم. واذ ان افتقار اسرائيل للامن هو من صنع يديها، وان كل مظهر للحرب لدى العرب هو رفضهم رفضا لا يقبل المساومة ان يحترفوا بوضع جائر وغير قانوني.

١١٥ - وتكلم ممثل بلغاريا، فقال ان الدول الغربية اقترعت بتأييد مشروع قرار بلدان امريكا اللاتينية في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة حين كانت واثقة من ضعف احتمال نجاحه بسبب الحالة السائدة ان ذاك في الشرق الادنى؛ اما الآن فانها لا توافق على مبادئ ذلك المشروع، التي اصبحت تشكل جزءا من مشروع القرار الثلاثي. ولا حظ ان الصيغة التي تتناول الانسحاب في مشروع قرار الولايات المتحدة تستهدف السماح للمعتدى بمواصلة احتلاله للاقاليم العربية وبتقرير موعد انسحاب قوات الاحتلال؛ وبالإضافة الى هذا، فان ولاية الممثل الخاص محددة بوضوح في مشروع القرار الثلاثي، بينما يقصر مشروع الولايات المتحدة دوره على مساعدة الاطراف على اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة.

١١٦ - وتابع ممثل بلغاريا كلامه، فقال ان اكثر طرق بلوغ التسوية السلمية واقعية هي اشتراك الامم المتحدة اشتراكا مباشرا ايجابيا في ايجادها، وان اصرار اسرائيل على المفاوضات المباشرة مع الدول العربية هو التنكر لجميع الاتفاقات المعقودة برعاية الامم المتحدة بل رفض كل مفاوضة على الاطلاق. واذ ان عودة المعتدى الى مواقع عزيران (يونيه) هي الخطوة الاساسية

التي ينبغي ان تسبق اى حل سياسي للمشاكل المتعلقة الاخرى ، والا فانه يكون في وسع المعتدى ان يتصرف وهو في مركز قوة وان يستخدم الاقاليم التي اغتصبها كأدوات للمساومة . وختم ممثل بلغاريًا كلامه بقوله ان اى حل سياسي عادل ودائم يجب ان يشتمل على حل لمسألة اللاجئين ، سواء منهم سكان فلسطين العرب واللاجئون الجدد .

١١٧ - وتكلم ممثل الهند ردا على ملاحظات وزير خارجية اسرائيل حول مشروع القرار الثلاثي فقال ، في جملة امور ، ان فرض المشروع المذكور هو توفير اطار من المبادئ والتوجيهات يستطيع الممثل الخاص من خلاله ان يتصل بالاطراف المعنيين بغية تنسيق الجهود الرامية الى بدء عملية التسوية السلمية . واكد على انه قد ترك للاطراف انفسهم ، وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ، ان يلتصوا حلالا بالمفاوضة او بأية وسيلة سلمية اخرى يقع عليها اختيارهم .

١١٨ - وفي الجلسة ١٣٧٧ ، التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل سوريا ، فقال ان حكومته لا توافق على اى من مشروعى القرارين المعروضين على المجلس لانهما يقيدان الانسحاب بشروط . وقال ان امام المجلس مسألة اساسية واحدة فقط ، هي مسألة الحـرب العـدوانية البـيـتة التي شنتها اسرائيل على الدول العربية ، وينبغي للامم المتحدة ان تعنى بهذه الحرب وبن نتائجها . واضاف ان مشروع القرار الوحيد الذي يتفق مع الميثاق هو ذلك الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الدورة الطارئة ، والذي ينص على سحب الحـرب والاسرائيلي وسحب القوات الاسرائيلية ، وتعويض العرب .

١١٩ - ومضى ممثل سوريا في كلامه ، فتحدث عن سياسة اسرائيل في الاقاليم المحتلة وقال ان وفده لفت نظار المجلس في مناسبات متعددة الى الاعمال غير القانونية التي ترتكبها اسرائيل في الجزء المحتل من الاقليم السوري ، وان اسرائيل اظهرت ، باقوالها وافعالها ، انها لا تقيم اى وزن لقرارات الامم المتحدة الداعية الى اعادة اللاجئين العرب الى وطنهم والى الغاء التدابير الاسرائيلية غير القانونية الرامية الى ضم مدينة القدس .

١٢٠ - واضاف ممثل سوريا قائلا انه ، مع احتفاظه بحق الكلام عن مشروعى القرارين المعروضين على المجلس ، يعلن ان سوريا لن تدع ابدا للعدوان ولن تؤيد اى قرار يكون من شأنه ان يكافئ المعتدى .

١٢١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، مؤكدا على مساس الحاجة الى قيام المجلس باتخاذ تدابير فورية ناجعة ، فلاحظ ان مطالبة العرب بانسحاب القوات الاسرائيلية وحل مشاكل اللاجئين من جهة ، وطلب اسرائيل لسلم دائم وحدود امينة ، من جهة اخرى ، ليسا متضارين ، وانهما يتساويان صحة . وقال ان من الوهم ان يُظن انه يمكن تلبية احد الطرفين دون الآخر ، وانه يرى ان هناك من النقاط المشتركة فيما يتعلق بالمرامي والمبادئ ما يكفي لتمكين المجلس من بذل جهود اخير جدير بالنجاح يتمثل في اجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية ، للوصول الى نص مقبول . وقال ان على المجلس ان يتخذ - واطم ان يكون ذلك بالاجماع - قرارا من شأنه ان يكون الخاتمة الاولى نحو حل عادل سلمي .

١٢٢ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ردا على ما سبق من تعليقات حول مشروع القرار الذي تقدم به وفده ، فقال ان صيغة الفقرة ١ من المشروع صيغة سليمة ، بذلت العناية في جعلها تحقق التوازن بين ما تطلبه من الجانبين جميعا ، اذ اوجبت على اسرائيل الانسحاب ، ووجبت على الدول العربية نبذ صفة المعاربة وحالة الحرب اللتين تتسم بهما منذ سنوات كثيرة ، كما اوجبت على دول كلا الجانبين انهاء حالة الحرب الراهنة وتبادل الاعتراف بعقوق كل منهما بموجب الميثاق . وتابع كلامه مشيرا الى ان ترابط المبادئ الواردة في الفقرة ١ ملازم لطبيعة الحالة ولتاريخ النزاع . وقال ان المطالبة بالانسحاب دون كفالة الحدود الامينة المعترف بها ، مثلا ، تتساوى في عمق نتائجها مع التماس الحدود الامينة المعترف بها دون كفالة الانسحاب . ولفت النظر الى ان المفارقة لم تعرف في اي عين حدودا امينة معترفا بها ، وان هذا الوصف لا ينطبق على خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ولا على خطوط وقف اطلاق النار لعام ١٩٤٧ ؛ ولذلك كان الاتفاق على مثل هذه الحدود ، شأنه في ذلك ، كشأن الانسحاب ، شرطا جوهريا اساسيا لبلوغ سلم عادل دائم . واضاف انه لا يمكن تقرير الحدود الامينة لا بالقوة ولا بحمل مفرد تقوم به اية دولة من تلك الدول ، كما ولا يمكن فرضها من الخارج . وبين ان الجدول الزمني للخطوات التي سيكون على الاطراف اتخاذها ينبغي ان يوضع بكل دقة بمساعدة الممثل الخاص ، علما بانه ليس من رأى حكومة الولايات المتحدة ارجاء اية خطوة معينة حتى نهاية العملية . واضاف ان احكام الفقرة ٢ ليست اقل اهمية بالنسبة الى التسوية السلمية الدائمة ، اذ ان الضمانات المتعلقة بحرية الملاحة في المضيق وفي قناة السويس لجميع الدول هي شرط جوهري من شروط السلام ، شأنها في ذلك شأن حل مشكلة اللاجئين التي هي ليست مجرد تامة سياسية بل مشكلة انسانية التي اعرق مدى . ثم قال ان النزع الاساسي في المشروع في مجموعه هو تعيين الممثل الخاص ، وان الدور العاصم لهذا الممثل سيكون تحميد ارادة السلام المبنية على الروح الحمالية بالنماء لدى الجانبين ، وذلك للتغلب على المصاعب التي لا ينكر انها تعترض سبيل وضع الشروط التي تنال قبول الجانبين . وفي الختام ، جدد ممثل الولايات المتحدة ، في نطاق احكام مشروع القرار ، تحميد حكومته بممارسة كامل نفوذها الدبلوماسي والسياسي لدعم جهود ممثل الامم المتحدة الرامية الى تحقيق تسوية عادلة منصفة .

١٢٣ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان اهم ما تدعو اليه حكومته هو جعل ولاية الممثل الخاص في اطار الفصل السادس من الميثاق ، وتأمين توازن المبادئ والتوجيهات وعدم مساسها بأى الجانبين ، واتخاذ بدء العملية الرامية الى التسوية السلمية ونما تأخير هدفا . ثم حث على بذل جهود اخرى صادقة المحيطة لا يجرأ مزيد من المشاورات الخاصة كما اقتنع ممثل المملكة المتحدة .

١٢٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان بيان ممثل الولايات المتحدة لم يأت بجواب على الاسئلة المتعلقة بالانسحاب ، واكد القول بأن افتقار المشروع الامريكي الى نص لا ايس فيه يتعلق بالانسحاب القوات من جميع الاقاليم امر لا يمكن فصله عن فكرة العسود " الامينة المعترف بها " التي اوردتها هذا المشروع والتي من شأنها ان تجعل في مستطاع اسرائيل

رسم حدود جديدة على نحو تحكيمي وعدم الانسحاب الا الى الخطوط التي تعتبرها مناسبة لها .
واضاف ان النص الذي يتناول الانسحاب يجب ان يبلغ قدرا من الوضوح لا يتاح معه لاي كان ان يفسره
بتفسير من عنده ، وانه يأمل ان يصدر عن الولايات المتحدة بيان صريح بتأييد الانسحاب من جميع
الاقليم المحتلة .

١٢٥ - وفي الجلسة ١٣٧٦ ، التي عقدها المجلس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قدم ممثل
المملكة المتحدة مشروع القرار التالي (S/8247) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحرب عن قلقه المستمر للحالة الخطيرة في الشرق الاوسط ،

" وان يؤكد عدم جواز اكتساب اي اقليم بالعرب وضرورة العمل لاقامة سلم عادل دائم يتيسر
لكل دواة في المنطقة ان تحيا حياة آمنة ،

" وان يؤكد كذلك ان جميع الدول الاعضاء ، بقبولها ميثاق الامم المتحدة ، قد رتبت على
نفسها التزاما بالتصرف وفقا للمادة ٢ من الميثاق ،

" ١ - يؤكد ان افعال مبادئ الميثاق يستلزم اقامة سلم عادل دائم في الشرق الاوسط ،
يشمل وجوبا ، المبدأين التاليين كليهما :

' ١ ' سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقليم المحتلة في النزاع الاخير ؛

' ٢ ' تراء كل تسماء بصفة الصحارية وانهاء كل حالة حرب ، وايلاء الاحترام والاعتراف لسيادة
كل دواة من دول المنطقة ، ولسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في ان تحيا داخل
حدود امينة محترفة بها ، خالية من التمهيدات واعمال القوة ؛

" ٢ - ويؤكد كذلك ضرورة ما يلي :

" (أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة ؛

" (ب) ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

" (ج) ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، باتخاذ التدابير
اللازمة ، بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح ؛

" ٣ - ويلتزم من الامين العام تسمية ممثل خاص ليذهب الى الشرق الاوسط لاقامة ومواصلة
الاتصالات اللازمة مع الدول المعنية بخية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية
سلمية مقبولة وفقا للاحكام والمبادئ الواردة في هذا القرار ؛

" ٤ - ويلتزم من الامين العام موافاة مجلس الامن ، في اقرب وقت ممكن ، بالتقرير اللازم عن
سير جهود الممثل الخاص . "

١٢٦ - وقد أعلن ممثل المملكة المتحدة ، وهو يقدم مشروع القرار ، ان احكامه مستقاة من الاعمال التي قام بها والمقترحات التي تقدم بها بعض اعضاء المجلس الاخرين ، وانه يمثل محاولة مخلصنة لتلبية المطالب الحادة لكلا الجانبين ، وكذلك لتمكين مجلس الامن من الوفاء الفعّال بالمهمة الحاجلة المنوطة به . وقال ان التخلف عن الاتفاق حتى في هذه الساعة المتأخرة ينطوى على احتمالات ادهول من ان يتصورها الفكر ، وادعى الممثل المجلس باعتماد المشروع بوصفه نصا متوازنا في مجموعه عاد لا في احكامه .

١٢٧ - وقال فيما يتعلق بالفقرة ١ انه يرى ، منح ابداء المراعاة الواجبة لمبادئ الميثاق ، ان من الجوهرى تطبيق مبدأ الانسحاب والامن معا ، وانه لا يشك في ان الكلمات المستخدمة من اول ثناء الفقرة الى آخرها واضحة كل الوضوح في هذا الشأن . اما عن الفقرة ٢ ، فقال انه يعتقد ان لا خلاف على ضرورة ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ، وضرورة ايجاد تسوية عادلة لمشكلة الالاجئين ، وضرورة ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وتوفير الوسائل الكافية لتأمين ذلك . ثم انتقل الى الفقرة ٣ ، فقال انه ينبغي ان تترك الحرية لممثلي الامم المتحدة الخاص لكي يقرر بنفسه ماهية الوسائل والطرق التي تتيح له القيام بمساعده بالاتصال مع الدول المعنية ، سواء للتشجيع على الاتفاق او لدعم الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية مقبولة نهائية .

١٢٨ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقرر موقف حكومته القائل بأنها لن تقبل في اى ظرف من الظروف ان تتساهل فيما يتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم التي احتلتها بعد ٤ حزيران (يونيه) . وقال ان عدوانا على الميثاق قد ارتكب ، ولذلك فان آثار هذا العدوان يجب ان تزال ازالة تامة وفقا لما يقضي به هذا الميثاق .

١٢٩ - وتكلم وزير خارجية اسرائيل ، فكرر اعلان المبادئ الحامة لسياسة حكومته ، واكد ان الاتفاق على حدود امينة محترفة بها امر جوهرى بكل معنى الكلمة ، وانه ينبغي لأى قرار ، كما يكون بناء ، ان يؤكد على واجب دول الشرق الاوسط في ايجاد الشروط والاحوال اللازمة للسلم عن طريق المفاوضات المباشرة ، وان اسرائيل ستنتظر في اى مشروع قرار على هدى هذه السياسة .

١٣٠ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل مالي ، فقال ان اولى مهام المجلس هي ان يضمن تنفيذ احكام الميثاق ، اى انسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع التي كانت تحتلها قبل العدوان ، وانه سيكون ، فعلاً جسيما ان يربط هذا الانسحاب بأى عنصر آخر من عناصر الازمة في الشرق الاوسط ، ان سيكون ذلك سابقة بالخطة الخطار . وقال انه ينبغي ، ثانيا ، انصاف عرب فلسطين ، الذين يملكون حقا طبيعيا في العودة الى ديارهم . وبين ان اغفال هذا الحق المقدس قد ادى الى الازمات المستمرة . خلال الاعوام العشرين الاخيرة . وذكر ان كسر الحلقة المفرقة ، حلقة عمليات الثأر المتواترة ، يجب ان يبدأ بحل سياسي وانساني لمشكلة مصير الالاجئين العرب . ثم قال انه ينبغي ، ثالثا ، ان تتمتع جميع الدول ، بحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وفقا للاتفاقات والاتفاقيات الدولية .

واختتم كلمته قائلاً ان غرض مشروع القرار الثدثي ، الذي اشترط وفده في اقتراحه ، هو الوفاء بهذه الشروط ، التي لا بد منها لاجلال السلم في الشرق الاوسط .

١٣١ - ولدى افتتاح الجلسة ١٣٨٠ ، التي عقدتها المجلس يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، اقترح ممثل بلخاريا ان يؤجل اجتماع المجلس الى ما بعد ظهير يوم الاثنين الواقع في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، لاتاحة الوقت اللازم للنظر في مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة .

القرار المتخذ بشأن الاقتراح البلخاري : وافق المجلس ، دون اعتراض ، على الاقتراح البلخاري .

١٣٢ - وفي الجلسة ١٣٨١ ، التي عقدتها مجلس الامن في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، اعلن ممثل الاردن ان القوات الاسرائيلية قد ارتكبت اعتداء غير مستثار على معسكر اللاجئين الاردني في الكرامة ، ادى الى مقتل ثلاثة عشر شخصا وجرح ثمانية وعشرين .

١٣٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مما لا يقبل الجدل ان انسحاب قوات المحتدي ، من جميع الاقاليم التي فتحها ، هو وحده الذي يمكن ان يمهّد الطريق الى سلم عادل ناعم في الشرق الاوسط . واذف ان حكومته ترى من واجبهما ، في الحالة الراهنة ، بذل جهود جديدة للوصول الى تسوية سلمية ، وهي لذلك تقدم مشروع قرار جديد (S/8253) ، هذا نصه :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحرب عن قلقه لانعدام التقدم نحو ايجاد تسوية سياسية في الشرق الاوسط ولازدياد التوتر في المنطقة ،

" وان يلاحظ انه قد حصلت فوق ذلك انتهاكات لوقف اطلاق النار الذي طالب به مجلس الامن في قراره ٢٣٣ المتخذ في ٦ حزيران (يونيه) وقراره ٢٣٤ المتخذ في ٧ حزيران (يونيه) وقراره ٢٣٥ المتخذ في ٩ حزيران (يونيه) وقراره ٢٣٦ المتخذ في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، والذي اعتبر خطاوة اولى نحو اقامة سلم عادل في المنطقة وتقرر تعزيزه ببعض التدابير المناسبة الاعلى ،

" وان يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٢٥٢ (د إ ط - ه) وقرارها ٢٢٥٣ (د إ ط - ه) ، وقرارها ٢٢٥٤ (د إ ط - ه) ، وقرارها ٢٢٥٦ (د إ ط - ه) ،

" وان يؤكد مسانحة الحاجة الى اقرار السلم وايجاد الاحوال الطبيعية في الشرق الاوسط ،

" ١ - يحان ان تحقيق السلم وايجاد الحلول النهائية لهذه المشكلة ممكنان في اطار ميثاق الامم المتحدة ؛

" ٢ - ويحث على اتخاذ الخطوات التالية :

" (أ) قيام أطراف النزاع فوراً بسحب قواتهم الى المواقع التي كانت تشغلها قبل هـ حزيران (يونيه) ١٩٦٧، وذلك وفقاً للمبدأ القاضي بعدم جواز اكتساب الاقاليم نتيجة للحرب ؛

" (ب) قيام جميع دول المنطقة الاعضاء في الامم المتحدة بالاعتراف فوراً بحق كل منها في ان توجد كدولة قومية مستقلة وان تحيا حياة سلم وامن ، ويترك جميع الادعاءات والتصرفات المناهضة لما سلف ؛

" ٣ - ويرى من الضروري ، في هذا الصدد ، مواصلة نظره في الحالة في الشرق الاوسط ، متعاوناً متعاوناً مباشراً مع الاطراف المعنيين ومستخدماً وجود الامم المتحدة ، بغية ايجاد حـل مناسب عادل لجميع نواحي المشكلة على اساس المبادئ التالية :

" (أ) تنافي استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول مع ميثاق الامم المتحدة ؛

" (ب) وجوب احترام كل دولة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول الاخرى في المنطقة ؛

" (ج) وجوب وجود تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين ؛

" (د) وجوب تأمين المرور البرئ عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة وفقاً للاتفاقيات الدولية ؛

" ٤ - ويرى ان على جميع دول المنطقة ، انسجاماً مع الخطوات التي ستتخذ وفقاً للخطوط المبينة اعلاه ، ان تقوم بانهاء حالة الحرب ، وباتخاذ التدابير اللازمة للحد من سباق التسلح الحقيقي المدمر ، وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة والاتفاقيات الدولية . "

١٣٤ - وبعد ذلك اشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى ان مشروع القرار السوفياتي يحوى كل العناصر الاساسية التي تؤلف تسوية سياسية التقت على ضرورتها آراء الاكثرية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

١٣٥ - ومضى قائلاً ان مشروع القرار الذي تقدم به وفده يتضمن نصاً واضحاً قاطعاً بشأن المسألة الرئيسية ، مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم المحتلة في الدول العربية الى المواقع التي كانت هذه القوات تشغلها قبل هـ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ؛ وقد صيغ هذا النص بشكل يترتب عليه تنفيذ هذا التدبير دون تأخر . ويبين ان المشروع يعبر كذلك عن موقف الحكومة السوفياتية المؤيد للاعتراف بما لجميع دول الشرق الاوسط ، ومنها اسرائيل ، من حق في الوجود القومي المستقل غير قابل للتصرف فيه ، كما يعبر عن تأييد حكومته لاستقلال الدول وحرية وسلامتها الإقليمية ، ايا كان موقعها من الكرة الارضية ، وعن عدم جواز الحدودان وضرورة انهاء ايا كان المسئول عن ارتكابه . واظن ان الاتحاد السوفياتي يؤيد ايجاد حل سلمي عادل لمشكلة اللاجئين العرب ،

تراعى فيه حقوقهم ومصالحهم المشروعة . وأشار الى ان مشروع القرار السوفياتي يؤيد كذلك المبرور البرئ لجميع السفن في الطرق المائية الدولية ، مع ايداء الاعتراف الواجب للحقوق السيادية والسلامة الإقليمية للدول التي تمر تلك الطرق المائية في اقاليمها .

١٣٦ - ثم قال ممثل الاتحاد السوفياتي ان بلده ، كما تذكر الفقرة ٤ من المشروع ، يؤيد الحد من سباق التسلح في الشرق الاوسط وحل تلك المشكلة على اساس تصفية آثار العدوان الاسرائيلي . و اضاف انه لا يظن ان استئناف الولايات المتحدة لارسال شحنات الاسلحة الى اسرائيل من شأنه ان يؤدي الى تسوية ؛ بل هو ، على العكس من ذلك ، يشجع المآرب العدوانية التي تضمرها اسرائيل .

١٣٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأعرب عن دهشته لخلو مشروع قرار الاتحاد السوفياتي من اية اشارة الى تعيين ممثل خاص للامم المتحدة ، مع ان هذه كانت ، على ما فهم ، النقطة الرئيسية الوحيدة التي اتفق عليها الجميع تمام الاتفاق . وقال ان وفده ، وهو يصوغ قراره ، ووضغ نصب عينيه مرحلتين : اولهما اعلان المبادئ وتعيين الممثل الخاص ، وثانيتها الحصول على سبيل شره هذا الممثل في الشرق الاوسط مسترشدا بالمبادئ المنصوص عليها في مشروع القرار ، ولكن غير متيد فيما يستخدمه من وسائل ومناهج . و اضاف انه يعتقد ان من الخطأ السعي سلفا الى التفضيلي الدقيق على كيفية وجوب تطبيق تلك المبادئ ، وانه لا يزال على اقتناعه بأن الصيغة المتوازنة التي يمثلها مشروع المملكة المتحدة توفر القاعدة الوحيدة التي يمكن على اساسها كسب تعاون كلا الجانبين على الصعيد العملي .

١٣٨ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده ، على رغم تمسكه بالفكار التي يحببها عنها مشروع قراره ، سيقترح بتأييد مشروع قرار المملكة المتحدة لسببين : اولاً ، لانه يحظى باتفاق رأى جانب كبير من اعضاء المجلس عليه وينسجم كل الانسجام مع سياسة الولايات المتحدة كما اعلنها الرئيس جونسون يوم ١٩ حزيران (يونيه) ؛ وثانياً ، لانه لا يمس بالمصالح المشروعة الحيوية لجميع الاطراف وينم عن المراعاة الكافية لها مما يمكن هؤلاء الاطراف من التعاون مع الممثل الخاص . وتعهد ممثل الولايات المتحدة بأن تمارس حكومته نفوذها ، في اطار مشروع قرار المملكة المتحدة ، دعماً لجهود الممثل الخاص . اما مشروع القرار السوفياتي ، فقال عنه انه ليس بالمشروع المقسط غير المتحيز ، وانه لا يفي بمعايير التوازن الدقيق والفوز برفضا الاطراف وامكانية التنفيذ العملي .

١٣٩ - وفي الجلسة ١٣٨٢ التي عقدها المجلس في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل سوريا ، فقال ان حكومته لا تستطيع ان تقبل مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة للاسباب التالية : انه يخضع المشكلة الرئيسية ، وهي مشكلة الانسحاب ، لتنازلات تفرض على البلدان العربية ؛ وانه يتجاهل العدوان الاسرائيلي ؛ وانه يسكت عن الانتهاكات المتظاممة لقرارات مجلس الامن بشأن وقف اطلاق النار كما يسكت عن تحدى اسرائيل لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمركز القدس وبعودة

لاجئي ما بعد ٥ حزيران (يونيه) ؛ واغيرا ، انه يتجاهل مختلف قرارات الامم المتحدة بشأن المسألة الفلسطينية وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره . واختمت كلامه قائلا ان اعتماد مشروع قرار المملكة المتحدة ، سيفتح فصلا آخر من الجور والمآسي في تاريخ العالم العربي .

١٤٠ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فاعلن ان وفده سيحدد موقفه من الاقتراحات المعروضة على المجلس على مدى ثلاثة اعتبارات رئيسية : اولا ، ينبغي لاي اقتراح ان يكون مستندا الى ميثاق الامم المتحدة والى مبادئه المختصة . ثانيا ، ينبغي له ان يتصف بالتوازن في توكيده هذه المبادئ وفي تبينه للمشاكل المتصلة بالامر ، ان وفده يرى ان من الجوهرى ان يؤكد التأكيد الواجب على عدم جواز اكتساب الاقاليم بالحرب ، وبالتالي على الضرورة المطلقة لانسحاب كافة القوات الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة نتيجة للنزاع العسكري ، وكذلك على الحاجة الى ايجاد الظروف اللازمة لسلم دائم يتيح لجميع دول المنطقة ان تحيا حياة امن ، وهذا يعني ترك التصك بصفة الضعيفة وانهاء حالة الحرب ؛ وفوق هذا ينبغي ان يكون هنالك حل عادل ونهائي لمشكلة اللاجئين ، كما ينبغي ان تكون هنالك ضمان لحرية الملاحة في الطرق المائية الدولية لجميع الدول . ثالثا ، ان التوجيهات التي تعطى للممثل الخاص يجب ان تفي بشرطين : ان لا تحيد عن مبادئ الميثاق الاساسية ، من جهة ، وتتيح للممثل ، من جهة اخرى ، قسطا كافيا من التقدير في مهمته الدقيقة القائمة على الاتصالات والاعداد لتسوية تتم بالمفاوضة . وفي الختام ، أكد ممثل اثيوبيا على ان نجاح وجود الامم المتحدة في المنطقة مرهون بالتعاون والدعم اللذين يبذلهما جميع اعضاء المجلس ، ولا سيما الدول الكبرى ، والاطراف المعنية مباشرة .

١٤١ - وتكلم ممثل الهند ، محدد موقف اصحاب مشروع القرار الثلاثي ، فأبرز ان المشروع يقرر صيغة متساوية لمبادئ الانسحاب واللامحاربة والحدود الآمنة ، هذه المبادئ التي تهيء الاطار الذي يمكن فيه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومشكلة حرية الملاحة في الطرق المائية . وقال ان مبدأ عدم جواز اكتساب الاقاليم بالقوة جوهرى بكل معنى الكلمة ، فلا يمكن القبول او التسليم بأى قرار يخفل في النص القاضي بالانسحاب اية اقاليم محتلة بالفتح العسكري . واذ ان مشروع القرار الثلاثي يستهدف البدء بحملة التسوية السلمية بموجب المادة ٣٣ من الميثاق ، تاركا للاطراف المعنية امرا اختيارية طريقة يرونها من طرق التسوية السلمية .

١٤٢ - وانتقل ممثل الهند الى الكلام عن مشروع قرار المملكة المتحدة ، فأشار الى ان وزير خارجية المملكة المتحدة كان خلال الدورة الاستثنائية الدائرة للجمعية العامة قد ايد مبدأ عدم جواز التوسع الاقليمي نتيجة للحرب ، كما اعلن ايضا ، في مناسبة تالية ، ان على اسرائيل ان تنسحب ، وعلى جيرانها ان يعترفوا بحقها في الوجود ، وانه ينبغي ان تنص اسرائيل بالامن داخل حدودها . واذ ان قائل ان اقتراح وفده ، في ضوء هذه المواقف المعلنة ، سيتحدد على اساس فهمه ان مشروع قرار المملكة المتحدة يلزم مجلس الامن بتطبيق مبدأ الانسحاب الكلي للقوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم التي احتلتها اسرائيل نتيجة لنزاع حزيران (يونيه) ؛ وبناء على ذلك ، فانه لا يجوز لاسرائيل

التذرع بعبارة " حدود امينة معترف بها " للاحتفال بأي اقليم محتل . ثم قال ان وفدى مالسي ونيجيريا يتفان محه ايضا في هذا الموقف وانهما فوضا اليه ان يحلن انهما لن يصرا على طرح مشروع القرار الثالثي على الاقتراع .

١٤٣ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه على يقين من ان الكل يدركون ان القرار وحده هو الذي يكون ملزما لهم جميعا ، وانه في نظره واضح العبارة . واضاف ان كل وفد ، عندما يدلي بأرائه ومفاهيمه وتفسيراته ، فهو انما يحبر صائبا عن موقف ذلك الوفد ووعده لا غير .

١٤٤ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاعلن انه مستعد لاعطاء الاولوية لمشروع المملكة المتحدة . واضاف انه اذا تم اعتماد هذا المشروع فانه لن يصرح على طرح مشروع وفده (S/8229) على الاقتراع .

القرار المتخذ بشأن مشروع قرار المملكة المتحدة : في الجلسة ١٣٨٢ المحقودة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة (S/8247) (القرار ٢٤٤٢ (١٩٦٧)) .

١٤٥ - وبعد الاقتراع ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الحكومة السوفياتية كانت تفضل لو ان مجلس الامن اعتمد مشروع القرار السوفياتي (S/8253) فسي المرحلة الراهنة لانه افضل نص يتبع بلوغ هدف ازالة آثار الحد وان الاسرائيلي واقامة سلم دائم في الشرق الادنى . واضاف ان الوفد السوفياتي اقترح بتأييد مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة على اساس التفسير الذي اورده ممثل الهند لمشروع القرار المذكور ، وهو تفسير يشاركه فيه الوفد السوفياتي ؛ وهكذا فان عبارة " سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة في النزاع الاخير " تمثل المبدأ الاساسي الاول لاقامة سلم عادل دائم في الشرق الاوسط ؛ وان الوفد السوفياتي يفهم هذا النص في القرار المتخذ على انه يعني انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع ما احتلته من اقاليم الدول العربية نتيجة لاعتدائها على هذه الدول في ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وذلك دون اي استثناء . وقال ان مصداق هذا هو كون ديباجة مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة يؤكد " عدم جواز اكتساب اي اقليم بالحرب " ؛ وبناء على ذلك ، فان النص الوارد في مشروع القرار والمتعلق بحق جميع دول الشرق الاوسط في " ان تحيا ، داخل حدود امينة معترف بها ، حياة سلم " لا يجوز ان يتخذ ذريعة لاستبقاء القوات الاسرائيلية في اي جزء من الاقاليم العربية التي استولت عليها نتيجة للحرب . واضاف ان هذا هو المضمون الجوهرى للقرار ، وان المصحة الكبرى الآن هي تأمين التنفيذ الفوري للقرار ، وقبل كل شيء ضمان سحب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم التي احتلتها نتيجة للحد وان . ثم اعلن ممثل الاتحاد السوفياتي ان وفده لن يصرح في المرحلة الراهنة على طرح مشروع القرار الذي قدمه على الاقتراع (S/8253) .

١٤٦ - وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان القرار الذي اتخذه المجلس قبل قليل يشمل العناصر الجوهرية اللازمة لتسوية مسألة الشرق الاوسط تسوية سلمية عادلة ، واعرب عن امه فسي

ان يتعاون الاطراف المحنيسون مع الممثل الخاص في ما سيقوم به من مساع لبناء السلام .

١٤٧ - وتكلم وزير خارجية اسرائيل ، فقال ان موقف بلده على حاله لم يتخير ، وانه قد اصبح الآن مفهوما كأمر بد يهي ان الابتعاد عن غطوط وقف اطلاق النار لا يمكن تصوره الا في اطار سلم عادل داعم ، وان الفكرة الاساسية التي يؤكد ها القرار المتخذ هي الحاجة الى احلال سلام كهذا يكون مبنيا على الحدود الامينة المحترف بها . واذف ان من المفهوم بجلاء انه لا يمكن إعصال المبادئ الاخرى الا في اطار اقامة سلم دائم بحدود امينة محترف بها تقرز بالاتفاق المتبادل بين الاطراف . وقال ان اسرائيل لا تعتقد ان للدول الاعضاء حق رفض التفاوض المباشر مع اولئك الذين تدعي تلك الدول عليهم الدعاوى ، فالسلم الوحيد الذي يمكن ان يقام في الشرق الاوسط هو السلم الذي تبنيه حكومات هذه المنطقة سوية ، وهو سلم لا يمكن ان يفرض فرضا .

١٤٨ - وعلق وزير خارجية اسرائيل على ملاحظات ممثل الهند ، فقال عنه انه سعى الى ان يفسر القرار وفقا لرغباته ؛ ذلك ان التسوية السلمية بما تتضمنه من حدود امينة محترف بها امر يفتلف جدا عن الانسحاب ونما سلم نهائي الى غطوط الهندنة ؛ والقرار ، في نظر اسرائيل ، يقول ما يقول ، ولا يقول ما اجتنب عن قصد ، ان يقوله . وبين انه لن ينهي الى حكومته للنظر شيئا فيسر النص الانكليزي الا صلي لمشروع القرار كما قدم يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) .

١٤٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاعلن ان وفده اقترح بتأييد القرار لانه وجدته متفقا كل الاتفاق مع سياسة حكومته بشأن الشرق الاوسط ، ومع مبادئ الرئيس جونسون الخمسة ، ومصح تصريحاته وهو امام المجلس . واذف انه لو لم يكن مشروع قرار المملكة المتحدة متصفا بكل هذا التوازن الدقيق لتقدم وفده بتحديد له ينص على ادراك المجلس لضرورة الحد من سباق التسلح في الشرق الاوسط . واذف ان ورود نص بهذا المعنى في مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي فسي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) امر يدعو الى تشجيع وفده . وقال انه لا يتصور ان ولاية الممثل الخاص تمنحه من تقصي هذه الضرورة من ضرورات السلم ، وانه يجد تصعيد حكومته باستخدام نفوذها الدبلوماسي والسياسي في دعم جهود الممثل الخاص الرامية الى تحقيق تسوية عادلة منصفة .

١٥٠ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده يرى ان مشاريع القرارات ، كما تكون مفيدة حقا ، ينبغي ان لا تفسح مجالاً لاي لبس ، وانه ينبغي تزويد الممثل الخاص بمبادئ محددة كل الاتحد يد يحمل على تدبيرها . واذف ان مشروع القرار الثلاثي لو اعتمد لوجدت فيه مزايا ملموسة ، وان وفده كان يؤثر ان يكون القرار المقدم من المملكة المتحدة اكثر صراحة في بعض النقاط ، منها ولاية الممثل الخاص . واستد رأه قائلاً ان النص الفرنسي للقرار المتخذ ، وهو نص يتساوى من حيث قوته ورسميته مع النص الانكليزي ، لا يدع مجالاً لللبس بشأن المسألة الاساسية اي مسألة انسحاب قوات الاحتلال ، ان انه يتعهد عن الانسحاب "des territoires occupés" ، وبذلك يحطي تفسيراً محدوداً لعبارة "territoires occupées" . وقال انه قد اغتبط لسماح ممثل المملكة المتحدة يؤكد على الصلة بين هذه

الفقرة وبين مبدأ عدم جواز اكتساب الاقاليم بالقوة . ثم اضاف ان القرار قد اكد مبدأ آغريبانها كل حالة . عرب ، وايلاء الاعترام والاعتراف بسيادة كل دولة من دول المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في ان تحيا حياة سلم داخل حدودها . واعلن ان وفده قد اقترح بتأييد هذا القرار لأنه وجد فيه المبادئ العامة الضرورية لحل المشكلة ، ولكن اتخاذ القرار ليس الا خطوة اولى .

١٥١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان وفده ، باقتراحه بتأييد مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة ، انما يشارك ممثل الهند مشاركة كلية في تفسيره القائل بأن النص المتعلق بالانسحاب يعني انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع ما فتحته من اقاليم الدول العربية ، وان مصداق هذا جاء في كون دياجة القرار تؤكد على عدم جواز اكتساب اي اقليم بالعرب ؛ وبالتالي فان النص المتعلق بالحدود الامينة المعترف بها لا يجوز ان يتخذ ذريعة لاستبقاء القوات الاسرائيلية في اي جزء من تلك الاقاليم العربية .

١٥٢ - وتكلم ممثل البرازيل ، فأعرب عن اسفه لعدم نجاح اعضاء المجلس غير الداعمين في صياغة مشروع نص يرتضيه الجميع على اساس اقتراح بلدان امريكا اللاتينية . وذكر ان مبدأ عدم الاعتراف باحتلال الاقاليم او اكتسابها بالتهديد بالقوة او باستعمالها مبدأ لا نزاع فيه ، قائلاً ان قبوله لا يعني عدم امكان تحديد الحدود نتيجة لاتفاق تمقده الدول المعنية بمحضر اختيارها . ثم قال ان وفده اقترح بتأييد القرار رغم انه لا يحقق كل المبتغى لأن المبادئ الواردة فيه تمثل معظم المبادئ الواردة في اقتراح امريكا اللاتينية ولانه يبدو ممكن التنفيذ .

١٥٣ - وتكلم ممثل كندا ، فأعلن ان وفده حدد موقفه من جميع المقترحات في ضوء مدى قدرة هذه المقترحات على المساعدة على بدء المساعي الدبلوماسية اللازمة للتسوية السلمية . ثم قال ان القرار المتخذ يراعي المصالح الاساسية لكلا الجانبين وانه يهيء اساساً عادلاً متوازناً غير متحيزاً لرسالة ممثل خاص للامين العام الى الشرق الاوسط .

١٥٤ - وتكلم ممثل بلناريا ، فأعلن انه قد تبين ان القرار المتخذ كان الحل الوسط الوحيد الممكن الذي لا يضر للمصالح ضحايا العدوان والذي قد يمهّد السبيل للتسوية السياسية اذا دبر بدقة وحكمة . وقال انه ، رغم انه كان يود لو ان المجلس اتخذ تدابير اكثر فعالية وجدوى من هذا القرار بكثير ، فانه يرى ان القرار المتخذ يمثل اجابة ملائمة على مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم التي احتلتها منذ ٤ حزيران (يونيو) ، ويحدد التعديد المناسب اختصاصات ممثل الخاص . واطاف انه يأمل في ان ينال هذا القرار الاحترام اللازم ويطبق بحسن نية .

١٥٥ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فأعاد توكيد موقف حكومته القائل بأن الخطوة الاولى نحو السلم هي انسحاب القوات الاسرائيلية انسحاباً كاملاً من جميع الاقاليم التي احتلتها

خلال نزاع حزيران (يونيه) ، وبأنه ينبغي عدم السماح باهمال حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف والتي اعترفت بها قرارات الامم المتحدة واكدها مرات عديدة .

١٥٦ - وتكلم ممثل الاردن فأكد هو ايضا من جديد ان الخطوة الاساسية نحو السلم هي انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا فوريا كاملا من جميع الاقاليم التي احتلتها في النزاع الاخير .

١٥٧ - وتكلم ممثل الارجنتين ، فقال انه ايد القرار لانه مقبول على وجه العموم ومبني على اقتراح بلدان امريكا اللاتينية ، ولكنه كان يفضل الصيغة الاوضح التي اوردها الاقتراح المذكور بشأن الانسحاب والتي " تطلب من اسراييل سحب جميع قواتها من جميع الاقاليم التي احتلتها نتيجة للنزاع الاخير " . وقال ان وفده كان يذهب دائما الى انه لا يمكن تأسيس اي نظام دولي على التهديد بالقوة او استعمالها ، وانه لا يمكن القبول باكتساب الاقاليم او احتلالها بالقوة .

١٥٨ - وتكلم ممثل اليابان ، فرأى ان القرار المتخذ ينص بتدابير واضحة بسيطة على المبادئ والاهداف التي يجب ان يبنى على اساسها السلم في الشرق الاوسط . واكد على انه اذا اريد للممثل الخاص ان يندمج في مهمته ويجب توفير اقصى دعم له من المجلس ، وامداده ، قبل كل شيء ، بتعاون الاطراف المعنيين .

١٥٩ - وتكلم ممثل الدانمارك فقال انه اقترح بتأييد القرار لانه يتفق كل الاتفاق مع وجهة نظر وفده بشأن الاجراء الواجب اتباعه ولانه ينسجم مع موقف هذا الوفد بشأن الموضوع . وقال ان هذا القرار يمثل حلا وسطا روعيت فيه المصالح الجوهرية للاطراف المعنيين . وقال ان الدانمارك تحت جميع الاطراف على ان يمددوا الممثل الخاص بتعاونهم التام ويمحضوه حسن نيتهم .

١٦٠ - وتكلم ممثل الصين ، فأعرب عن ارتياحه لكون القرار قد نال تأييد المجلس الجماعي ، وعن امله في ان لا يدع الاطراف حدة مشاعرهم تفسد احتمالات اتخاذ الخطوات البناءة نحو السلم في الشرق الاوسط .

١٦١ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة مشيرا الى الآراء التي اعرب عنها عدد من الاعضاء في مصر ، تحليل اقتراحهم ، فاعلن ان الاقتراح لم يكن على هذه الآراء بل على مشروع القرار .

١٦٢ - وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثل مالي ، فقال ان اقتراحه بتأييد القرار يتماشى مع تفكير ممثل الهند القائل بان انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم المحتلة منذ حزيران (يونيه) لا يجوز ان يعلق على اي شرط وان الحل العادل لمشكلة اللاجئين يكون في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بقصد اقرار حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف . وابرز كون القرار يشتمل على التزامات محددة بترك التمسك بصفة المحاربة وبغمان حرية الملاحقة في الطرق المائية الدولية في المنطقة .

الفرع السابع

تقارير الامين العام والرسائل الواردة الى المجلس حتى

٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧

١٦٣ - ارسل الامين العام الى مجلس الا من مذكرة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8259) ، ابلغ اليه فيها انه ، عملا بالفقرة ٣ من قرار المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قد سمى السفير السويدي غونار يارينغ ممثلا خاعا له في الشرق الاوسط ، وبين انه ارسل في اليوم نفسه مذكرة متماثلة الى الاردن واسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان انهى اليها فيها تسميته للسفير يارينغ كما اعرب فيها عن امله في ان تمد كل من الحكومات المعنية يد التعاون الكامل للسفير يارينغ وان تقدم له جميع التسهيلات التي يقتضيها وفاءه الفعال بمهمته .

١٦٤ - وقبل السفير يارينغ هذه التسمية ووصل الى مقر الامم المتحدة يوم ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) لاجراء المشاورات .

١٦٥ - وذكر الامين العام في تقرير له مؤرخ في ١ كانون الاول (ديسمبر) (S/8053/Add.4) انه قائم بتدبير ٤٧ مراقبا اضافيا من بلدان مقبولة لكلا الحارين هي الارجننتين ، وايرلندا ، والسويد ، والشيلي ، وفرنسا ، وفنلندا ، والنمسا ؛ وان اوائل المراقبين البعد سيصلون في اوائل كانون الاول (ديسمبر) . كما ابلغ الامين العام الى المجلس ، في تقرير آخر مؤرخ في اليوم نفسه ، (S/8182/Add.1) ، ان مجموع النفقات الاضافية اللازمة للمراقبين حتى غاية ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ يقدر بمبلغ ٨٢٠ ٣١٥ من دولارات الولايات المتحدة ، وان مواصلة عملية المراقبة على قطاع قناة السويس في عام ١٩٦٨ ستكلف ٨٧٣ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . واذ اضاف انه سيحلم المجلس بالنفقات التقديرية للتدابير الاخرى اللازمة لدعم هذه العملية متى توفرت الارقام المتعلقة بها .

١٦٦ - وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٦ كانون الاول (ديسمبر) (S/8287) طلب فيها عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في مشروع القرار (S/8236) الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والذي ينص على ان المجلس يعول الامين العام زيادة عدد المراقبين في قطاع قناة السويس الى تسعين واتخاذ التدابير المتوقعة في تقريره المؤرخ في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8053/Add.3/Corr.1) بشأن تزويد فريق مراقبي الامم المتحدة باللوازم التقنية ووسائل النقل الاضافية اللازمة .

١٦٧ - وفي ٨ كانون الاول (ديسمبر) ، عم رئيس المجلس على الاعضاء بياننا (S/8289) جاء فيه انه فهم ، بعد المشاورات التي اجراها مع الممثلين ، انه ليس هناك اعتراض على ارسال البيان التالي بوصفه يعبر عن رأى اعضاء المجلس . وقد ذكر هذا البيان ، بالاشارة الى تقرير الامين العام المؤرخ في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ، ان الاعضاء ، " ان يشيرون الى القرار الاتفاقي المتخذ في الجلسة ١٣٦٦ المحقودة في ٩ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، يدركون ضرورة قيام الامين العام بزيادة عدد المراقبين في منطقة قناة السويس وتزويد هم باللوازم التقنية ووسائل النقل الاضافية . "

١٦٨ - وفي ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ، قدم الامين العام الى المجلس ، عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تقريرا (S/8309) عن سير جهود الممثل العامي . وقد اشار التقرير الى ان السفير يارينغ ، بعد التشاور في مقر الامم المتحدة مع الاطراف المصنيين ، وبموافقة حكومة قبرص ، قرر جعل مقر " بعثة الامم المتحدة في الشرق الاوسط " في قبرص . ثم اشار الى ان السفير يارينغ وصل الى قبرص يوم . ١ كانون الاول (ديسمبر) ، وانه كان في يوم ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) قد اتم سلسلة اولى من الزيارات الى حكومات الاردن واسرائيل والجمهورية العربية المتحدة ، التي احسنت استقباله واطهرت استعدادها للتعاون معه وترغيبها بإمكانية مواصلة المحادثات ؛ كما ان كلا من الحكومات التي زارها وافقت على الاحتفاظ بسرية تفاصيل المحادثات .

١٦٩ - كذلك تلقى المجلس ، خلال شهرى تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، رسائل من اسرائيل والاردن ، تضمنت شكوى اسرائيل (S/8222 و S/8254) بشأن نشاطات ارهابية ادعت ان عصابات مسلحة قادمة من الاردن ترتكبها بتشجيع من السلطات الاردنية ، وشكوى الاردن (S/8258) بشأن قيام اسرائيل بتصف مواقعها الدفاعية والمدافع والطائرات يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) . وفي ما يتعلق بهذه العوادث الاخيرة ، ذكر الامين العام ، في تقرير اضافي له مؤن في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/7930/Add.55) ان هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة لم تستطع تحديد مصدر النيران ولا مداها بسبب عدم وجود عملية مراقبة تابعة للامم المتحدة في القطاع الاردني - الاسرائيلي ؛ الا ان الطرفين قبلوا اقتراح رئيس المراقبين في الهيئة ، وقف الطارق النار ، ووضع الاقتراح موضع التنفيذ .

١٧٠ - وارسلت اسرائيل مذكرة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8279) طلبت فيها الى الامين العام تصميم مذكرتها المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ورده المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) بشأن حالة قبول حكومات تونس والجزائر والسودان وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن لقرارات وقف الاطلاق النار الصادرة عن مجلس الامن ؛ وكان الامين العام قد ارسل نصوص تلك القرارات اليها . وقد ذكر الامين العام في رده انه لم يتلق اي رد من هذه الحكومات في هذا الشأن .

١٧١ - وفي ٨ كانون الاول (ديسمبر) شكى الاردن (S/8290) قيام اسرائيل بطرد ٢٩٤ من ابناء قبيلة النوبصرات وابجارهم على عبور النهر الى الضفة الشرقية ، غرقا للقرار ٢٣٧ (١٩٦٧) المعتمد في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وقد انكرت اسرائيل هذه الاتهامات (S/8295) وتالت ان ضرورات الامن اقتضت اعلان منطقة تلك القبيلة البدوية منطقة محرمة على غير سكانها وان بحسب ابناء القبيلة قد اجتازوا النهر بحسب اختيارهم . كذلك انكرت اسرائيل قيامها باعتداءات يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قائلة ان القوات الاردنية فتحت النار على دورية اسرائيلية من مواقع في قرية الذرامة ، وان الوحدات الاسرائيلية ردت باطلاق النار لاسكات المعتدى .

١٧٢ - وفي ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ، شكى الاردن (S/8311) ابعاد اسرائيل لزعيميين عربيين بارزين لانهما رفضا التعاون مع السلطات الاسرائيلية ، وقال ان معظم الزعماء الذين وتمسوا على مذكرة برفض ضم اسرائيل للقدس اعتقلوا او نفوا او ابعدا ، مخرقا للقرار ٢٣٧ (١٩٦٧) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) . وقد ردت اسرائيل (S/8322) بقولها ان الاجراء المتخذ بحق الزعيمين العربيين انما اتخذ بقصد ضمان امن سكان المنطقة المعنية ورفاههم .

الفرع الثامن

التطورات الحاصلة بين اول كانون الثاني (يناير)

و ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨

١٧٣ - ارسل الاردن واسرائيل الى مجلس الامن والامين العام ، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني (يناير) ومنتصف آذار (مارس) ١٩٦٨ ، رسائل عديدة يتناول جملها شكاوى تتصلق بانتميات وقف إطلاق النار قد صيغت من الجانبين ضد الاخر . فقد عمد الاردن ، (في رسائله S/8321 المؤرخة في ٢ كانون الثاني (يناير) ، و S/8334 المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ، و S/8361 المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ، و S/8368 المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ، و S/8391 المؤرخة في ٩ شباط (فبراير) ، و S/8400 المؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) ، و S/8409 المؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) ، و S/8419 المؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) ، و S/8423 المؤرخة في ١٩ شباط (فبراير)) الى اتهام القوات الاسرائيلية باطلاق النار على المواقع الاردنية شرقية نهر الاردن ، وبقتل القرى ومحسرات اللاجئين . كما ان اسرائيل عمدت (في رسائلها S/8328 المؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) ، و S/8329 المؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) ، و S/8359 المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، و S/8364 المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ، و S/8379 المؤرخة في ٢ شباط (فبراير) ، و S/8387 المؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ، و S/8392 المؤرخة في ٩ شباط (فبراير) ، و S/8395 المؤرخة في ١١ شباط (فبراير) ، و S/8404 و S/8405 المؤرختين في ١٥ شباط (فبراير)) الى اتهام القوات الاردنية باطلاق النار على المواقع الاسرائيلية ، وبقتل القرى الاسرائيلية ، واتهام اشخاص قادمين من الاردن بارتكاب اعمال عنائية والقيام بخارات تخريبية ضد القرى الاسرائيلية ، مدعية انهم يتمتعون بتأييد السلطات والقوات المسلحة الاردنية .

١٧٤ - كذلك كانت التدابير التي اتخذتها اسرائيل داخل القسم المحتل من مدينة القدس موضع رسائل وجهت من الاردن واسرائيل الى مجلس الامن والامين العام في شباط (فبراير) و آذار (مارس) . ففي رسائل مؤرخة في ٢٣ شباط (فبراير) (S/8427 و Add.1) و ٢٨ شباط (فبراير) (S/8433) و ٢٨ آذار (مارس) (S/8507) ، اعلن الاردن ان التدابير الاخيرة التي اتخذتها اسرائيل لهدم الممتلكات الحربية في حي المضاربة بالمداحي وللتخطيط لتوسيع المنطقة

الخرابية من حائط المبكى في القدس تمثل عدوانا فاضحا وتتطوى على السخرية بقرارى الجمعية العامة
الحامة بشأن القدس (٢٢٥٣) (د إ ط - ٥) المتخذ في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧
و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) المتخذ في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧) ، وهما القراران اللذان
طالبوا الى اسراييل الخاء . بمسح التدابير التي صارت اخذها والامتناع فورا عن اتيان اى عمل من
شأنه تشيير مركز القدس . كما ان الاردن احتج على نزع ملكية ٨٣٨ فدانا من المناطق المتنازعة
للمدينة القديمة بوصفه محاولة اخرى لاجتثاث السكان العرب . واضاف ان الزعماء العرب في القدس
قد اعتجوا شديد الاحتجاج على كلا التدبيرين واعربوا عن اعتقادهم بأن اسراييل تواصل تنفيذ
مخططاتها لضم المدينة ضاربة في ذلك عرض الحائط بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وانهى
الاردن الى المجلس نص تقرير صدرته عام ١٩٣٠ اللجنة التي عينتها حكومة المملكة المتحدة ، بموافقة
مجلس عصبة الامم ، للبت في حقوق المسلمين واليهود وما البهم فيما يتعلق بالحائط الخرابي او حائط
المبكى في القدس ، وهو تقرير اشار الاردن الى انه اثبت دوما لبس ان حائط المبكى والمنطقة
المحيطة به ملك للمسلمين .

١٧٥ - وقد رفضت اسراييل اتهامات الاردن برسالة لها مؤرخة في هآزار (مارس) (Add. 1 و S/8439) ،
مؤكدة انها مزاعم لا تستند الى اى اساس وانما هي نتيجة منطقية للموقف الهدام الذى اتخذته
السلطات الاردنية تجاه مدينة القدس واماكنها المقدسة خلال فترة خضوعها للسيطرة الاردنية ،
حين اغذت في تهديم الحي اليهودى بلا هوادة ، دون ان تستثني من ذلك مصابده ومراكمزه
التحليلية ومقبرة جبل الزيتون . واضافت اسراييل ان هذه الاعمال التدميرية قد وصفت وصفا تاملا
في وثيقة نشرتها وزارة الخارجية الاسرائيلية وقد مت نسخة منها الى المجلس . اما حائط المبكى ،
فقالته اسراييل عنه انه يحتل مكانا فذا في تاريخ الشعب اليهودى وعقيدته ، وانه ما من فتح عربي
لفلسطين غير في قدسية هذا الحائط لدى اليهود . وكررت اسراييل اعلان سياستها في هذا
الشأن ، ومخادها ان الاماكن المقدسة يجب ان تمان من التدنيس ومن كل انتهاك آخر ومن اى شيء
من شأنه المساس بعربية ابناء مختلف الديانات في الوصول الى الاماكن المقدسة لديهم او من شأنه
جرع مشاعرهم فيما يتعلق بهذه الاماكن ؛ وعلا بهذه السياسة ، فان كل من الاماكن المقدسة
المختلفة في اليهودية او المسيحية والاسلام يدار تحت مسؤولية السلطات الدينية المعنية التنسي
تقدسه . اما بشأن الاتهامات الاردنية المتعلقة بنزع الملكية ، فقد ذهبت اسراييل الى ان غطاء
تشديد المساكن الجديدة في القسم الجديد من القدس تقضي باقاصه هذه المساكن فسي اراض
خالية ثلثا مساحتها من الاملاك الحامة او مملوكة ليهود ، وان العرب الذين يملكون الثلث الاخر
سيحرفون وفقا للقانون .

١٧٦ - وفي الفترة ذاتها ، وجه كل من الجمهورية العربية المتحدة (في رسائل مؤرخة في
١٨ كانون الثاني (يناير) (S/8344) ، و ٣١ كانون الثاني (يناير) (Corr. 1 و S/8373) ؛ و ٢ شباط
(فبراير) (S/8380) ، و ٢٩ شباط (فبراير) (S/8434) ، و ٤ آذار (مارس) (S/8436) و لبنان
الذى كان ممثله الدائم يرأس مجموعة الدول العربية في ذلك الحين (في رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون

الثاني (يناير) (S/8354) ، وجه كل منهما اتهامات تقول ان قوات اسراييل في الاقاليم المحتلة تقوم ، خلافا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٦ والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتحديا لقرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) المتخذ في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ولقرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د ل ط - ٥) المتخذ في ٤ تموز (يوليه) ١٩٦٧ وقرارها ٢٢٥٤ (د ل ط - ٥) المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، بعمليات عسكرية واعمال عنف تهدف الى ارباب السكان المدنيين في تلك الاقاليم وقصمهم وحملهم على الهرب او الرضوخ لاحتلال الاجنبي الاسرائيلي .

١٧٧ - وقد انكرت اسراييل هذه الاتهامات (في رسائلها المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) (S/8349) ، و ٣١ كانون الثاني (يناير) (S/8371) ، و ٦ شباط (فبراير) (S/8383) ، و ١١ آذار (مارس) (S/8451)) ، معلنة انها لا تعد وان تكون تعبيراً لسياسة الجمهورية العربية المتحدة القائمة على استمرار حالة الحرب ، وتشويها متعمدا للتدابير الادارية التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية لحماية الارواح والاموال وصيانة النظام العام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها .

١٧٨ - وفي ٧ آذار (مارس) ، اتهم الاردن اسراييل (S/8445) بطرد السيد الغطاييب رئيس بلدية القدس طرداً تعسكياً ، في غرق فاضح لقرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) الذي طالب الى اسراييل ان تضمن سلامة جميع سكان الاقاليم المحتلة ورفاههم وامنهم . واخاف الاردن ان هذا وغيره من اعمال طرد الاردنيين التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية يستهدف تحطيم ارادة السكان ويؤلف جزءاً من الغطاء الاسرائيلية الرامية الى تغيير الطابع القومي لمدينة القدس والاقاليم المحتلة . وردا على ذلك ، ادعت اسراييل (S/8452) ان السيد الغطاييب كان يعمل لحساب الحكومة الاردنية في تشجيع اشارة التوتر والفتن الحادة فيما وراء خطوط وقف اطلاق النار ، وانه قد امر باجتياز خطوط وقف اطلاق النار الى الاردن بسبب نشاطاته هذه وما عمله من تهديد للنظام والامن العامين .

١٧٩ - وفي ١٠ و ١٣ آذار (مارس) احتج الاردن (S/8458) والمغرب (S/8459) ، الذي كان ممثله الدائم يرأس مجموعة الدول العربية في ذلك الحين ، على مرسوم اصدرته السلطات الاسرائيلية يوم ٢٦ شباط (فبراير) ينص على ان الاقاليم العربية المحتلة لم تعد تعتبر " اقليماً معادياً " ، كما يقتضي باقامة مراكز مراقبة جمركية ومدنية للدخول والخروج رسمياً من " اسراييل " واليهما . وقال ان تلك التدابير تؤلف دليلاً ساطعاً على خفاة اسراييل للتوسع ولضم الاقاليم العربية المحتلة ، وتحدياً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

١٨٠ - كذلك قدم الامين العام الى المجلس في ٢٧ كانون الثاني (يناير) تقريراً (S/8309/Add.1) عن سير جهود ممثله الخاص في الشرق الاوسط ، وصف فيه خطط السير الذي اتبعه هذا في الرحلات التي قام بها في مشاوراته مع حكومات المنطقة كما وصف بصورة عامة انواع المسائل التي تناوحتها في محادثاته ، على اعتبار ان الوقت لم يعد للردغ عن الموضوعات التي تناوحتها في المناقشات . وقال التقرير ان المسائل المذكورة تتصل بالمشاكل الكبيرة والاساسية المشار اليها في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ،

وببحث المشاكل الثانوية التي يساعد حلها على تحسين الجو العام بتغفيفها بحزم المضاعف التي لا مبرر لوجودها والتي نجت عن الاعمال العدائية في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، بما في ذلك الافراج عن السفن العبيسة ، وتبادل اسرى الحرب ، والتدابير ذات الطابع الانساني . واضاف التقرير ان الحكومات التي زارها الممثل الخاص واصلت اظهار الكياسة والاستعداد للتعاون وابدت ردود فعل ايجابية بشأن قاعدة الاستمرار في اتخاذ الخطوات الهادفة الى تحسين الجو العام في نفس الوقت الذي تلتزم فيه الحلول للمشاكل الاساسية .

١٨١ - واعلم الامين العام المجلس ، في تقرير تكميلي صدر يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) (S/7930/Add.62) ، بتبادل اطلاق نيران مدافع رشاشة في قطاع قناة السويس بدأ من الجانب الشرقي منها ، وبالجهود الموفقة التي بذلت لتأمين وقف اطلاق النار .

١٨٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني (يناير) ، اتهمت الجمهورية العربية المتحدة (S/8369) القوات الاسرائيلية بالقيام صباح ذلك اليوم باطلاق النيران مرتين على زوارق هيئة قناة السويس ، في سعى يهدف الى عرقلة عمليات الافراج عن السفن الخمس عشرة العبيسة في قناة السويس ، وبقتف مواقع الجمهورية العربية المتحدة التي ردت على النار على سبيل الدفاع الشرعي .

١٨٣ - وفي ٢١ كانون الثاني (يناير) ، انتهى الامين العام الى المجلس (S/7930/Add.63) ان حادثة يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) وقعت حين فتحت قوات الدفاع الاسرائيلية النار على زوارق هيئة قناة السويس بينما كانت هذه تقوم بحملة مسح تقني لاجوال الملاحة في القسم الشمالي من القناة ، وان قوات الجمهورية العربية المتحدة ردت على تلك النار ، وان اطلاق النيران الشديدة من الجانبين استمر الى ان تم وقف اطلاق النار ونفذ في اليوم ذاته . وقال التقرير ان هذه الحادثة ذات صلة بغطط قام بوضعها ، بعد التشاور مع الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل ، الممثل الخاص للامين العام في الشرق الاوسط ، السفير يارينغ ، الذي سعى الى ضمان استمرار وقف اطلاق النار اثناء القيام بحملة لاجلاء السفن وانشاء المراحل التحضيرية لتلك العملية . واقاد ان هذه الغطط تقضي بأن تقوم الجمهورية العربية المتحدة سلفا بانهاء المعلومات اللازمة عن كل نشاط تقوم به فضلا عن خطاة الحمل الى رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وبأن يقوم رئيس المراقبين باعلام السلطات الاسرائيلية تباعا بالترتيبات الموضوعية ، وذلك منعا لوقوع اي حرق لوقف اطلاق النار ؛ على ان هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة عمدت ، نظرا الى تحارض موقفي الطرفين بشأن القسم الشمالي من القناة ، الى تنبيه الجمهورية العربية المتحدة الى انها لا تستطيع اعطاء التأكيد اللازم بشأن الحفاظ على وقف اطلاق النار اذا ما تعركت زوارق المسح نحو الشمال . وذكر الامين العام انه قام ، يوم ٢٨ كانون الثاني (يناير) ، بحث اسرائيل على السماح بمسح القناة في اتجاه الشمال تحت انظار مراقبي الامم المتحدة ، لانه يرى ان المسح المقصود اجراؤه عملية تقنية لا يجوز الحكم المسبق في نتائجها ولا يمكن ان تتطوى على اي خطر يهدد امن اسرائيل . واضاف انه عمد ، ريثما يرد جواب اسرائيل ، الى ابلاغ الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٩ كانون الثاني

(يناير) من امله في ان تواصل العمل في اتجاه الجنوب وفقا للخطة المقررة ريثما تظهر نتيجة الجهود التي يبذلها لتذليل الصعوبة المتعلقة بمسألة المسح في اتجاه الشمال ؛ فاذا ما تبين من ذلك ان في الامكان اجلاء جميع السفن الحبيسة عن طريق الاتجاه الجنوبي زالت كل مشكلة . و اشار الى ان هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة كانت قد اعلت انه من المستبعد ان تكون اسرائيل على استعداد لاعتبار موافقتها على اجلاء السفن الحبيسة عن طريق الاتجاه الجنوبي تتضمن الموافقة على اجراء اية عملية مسح في الاتجاه الشمالي . وبين الامين العام انه حين تلقى رد اسرائيل على رسالته المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ، كانت حادثة اطلاق النيران في ٣٠ كانون الثاني (يناير) قد وقعت ، واتهمت اسرائيل الجمهورية العربية المتحدة بغرق ترتيبات وقف اطلاق النار كما حملتها مسؤولية سد المخرج امام السفن الحبيسة وابقائها في مكانها . وفي ختام التقرير ، قال الامين العام ان المصاعب التي واجهتها العملية تبرهن بالمثال الحسي على التعقيدات والاعطال التي تكتنف التماس الحلول حتى للمسائل البعيدة نسبيا عن الخلاف والتي يتفق الاطراف انفسهم عليها من حيث المبدأ . ومضى قائلًا ان الجمهورية العربية المتحدة اوقفت عملية اجلاء السفن بكليتها فاصبحت احتمالات اتمامها في المستقبل موضع الشك الجدي . ثم اعرب الامين العام عن رجائه في ان يظل في الامكان ، ورغم ذلك ، الوصول الى اتفاق يتيح انجاز هذا الجهود الهام بنجاح .

١٨٤ - وارسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ١ شباط (فبراير) (S/8378) احوال بها الى المجلس من بيان اصدرته وزارة خارجيتها يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) حول مسألة اغراج السفن الحبيسة وقد تضمن البيان وصفا لخطة العمل وللعمليات التي باشرتها هيئة قناة السويس لاطلاق السفن الحبيسة واتهم اسرائيل باللجوء الى القوة لحرقة تلك العملية . ونفى البيان وجود اي اتفاق يحظر الملاحة في قناة السويس كما تزعم اسرائيل ، واكد ان مبادلة رسائل مع رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة نصت بكل جلاء على وجوب استمرار هيئة قناة السويس في تسيير زوارقها حرصا على سلامة السفن الحبيسة في القناة . وقال البيان ختامًا ان هيئة قناة السويس اضطرت الى وقف العملية بسبب الاعتداء الاسرائيلي الواقع يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) .

١٨٥ - وارسلت اسرائيل رسالة مؤرخة في ٧ شباط (فبراير) (S/8385) انكرت فيها هذه الاتهامات وصدت ، بدورها ، الى اتهام الجمهورية العربية المتحدة باللجوء الى التحريف والتذرع بالحجج لاجراء عملية اجلاء السفن . وقالت الرسالة ان اسرائيل ترحب بأن يعاد فتح قناة السويس سريحا امام الملاحة الحرة لسفن جميع البلدان ، ولكنها تجد لزاما عليها الى ان يتم ذلك ، ان تصر على ان يكفل الاحترام للاحوال التي نشأت في قناة السويس بمقتضى وقف اطلاق النار وللترتيبات المتعلقة بالملاحة في القناة . و اضافت الرسالة ان هذه الترتيبات ، التي حددت في الوشيقتين S/8053/Add.1 و S/8053/Add.2 المؤرختين في ١٠ و ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، تحظر سير السفن والزوارق داخل القناة ودخولها اليها ، والاستثناء الوحيد من هذا الحظر يتصل بتموين

السفن العبيسة ؛ وعلى ذلك فان قيام احد الموقعين على وقف اطلاق النار بتسيير اى مركب بحرى في القناة يشكل خرقا لهذا الترتيب الا اذا وافق على ذلك الموقع الآخر . ومضت الرسالة تقول ان اسرائيل كانت قد وافقت على اقتراح السفير يارينغ بالسماح بغروج السفن العبيسة من جهة الجنوب ، دون المساس بالاتفاق المتعلق بالامتناع المتبادل عن الملاحة ، وان ارسال الزوارق في اتجاه القسم الشمالي من القناة كان عمدا استفزازيا مباشرا ومتعمدا من الجمهورية العربية المتحدة .

١٨٦ - وفي ٢ آذار (مارس) ، عم الامين العام على الاعضاء ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٥٢ (د ل ط - ٥) وقرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) بشأن المساعدة الانسانية ، مذكرة (S/8435) اكد فيها على نداءات الجمعية العامة الداعية الى تقديم تبرعات خاصة الى وكالة الامم المتحدة لاجثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم (الانروا) ، واضاف اليها نداء منه الى جميع الحكومات يهيب بها ان تقدم على وجه الاستعجال اية تبرعات في وسعيها لمواجهة الحالة المعرجة الجديدة التي تجدها حكومة الاردن والانروا نفسها فيما يتعلق باللاجئين . وفي هذا الصدد ، ارفق الامين العام بتقريره تقريراً خاصاً للمفوض العام للانروا حول النزوح من وادي الاردن على اثر الحوادث العسكرية التي وقعت على امتداد النهر يومي ٨ و ١٥ شباط (فبراير) . وقد بين هذا التقرير الخاص ان تلك الحوادث ادت الى وقوع الاصابات واشاعة الذعر بين الاغالي المدنيين القاطنين في الجناح الشرقي من وادي الاردن ، ومن بينهم الاشخاص المشردون من المناطق التي احتلتها اسرائيل في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ واللاجئون المقيمون في محسكر الكرامة التابع لانروا ، الذي دمّر مستودعه واصيبت مدارسه والمرافق الصحية وغيرها من المرافق فيه بالاضرار ؛ وكانت نتيجة ذلك ان نحو ٧٥٠٠٠ من اللاجئين والمشردين والقرويين لاذوا بمناطق أكثر ارتفاعاً تقع الى الشرق بعيداً عن مسرح حوادث اطلاق النيران . واضاف التقرير ان الانروا ، بناء على طلب الاردن ، تواصلت خدماتها للذين بقوا في الوادي ، وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومة على تقديم مساعدة الطوارئ للمشردين الجدد في اماكن مقامهم ان ذلك . وأشار الى ان هذه التاورات جعلت الاردن والانروا تواجهان حالة طوارئ جديدة ضخمة الابعاد ، لا يمكن في هذه المرحلة بحد تقدير مداها على حقيقته .

الفرع التاسع

الرسائل الواردة الى المجلس وطلبها عقد اجتماع له

١٨٧ - ارسلت اسرائيل رسالتين مؤرختين في ١٨ آذار (مارس) S/8470 و S/8475 اتهمت فيهما الاردن بسلسلة من انتهاكات وقف اطلاق النار ومن اعمال الارهاب والتخريب المرتكبة انطلاقاً من الاقليم الاردني ، مؤكدة ان على الاردن ان يقبل كامل المسؤولية عن هذه الاعمال التي تتمثل هيكلاً وقف اطلاق النار عبثاً ثقيلاً يهبطه . واضافت اسرائيل ان من حقها وواجبها ان تتخذ كل التدابير الضرورية لكفالة امن الاقليم المتنازع لولايتها وامن سكانه .

١٨٨ - وفي ١٩ آذار (مارس) ، ابلغ الاردن الى المجلس (S/8478) ان السلطات الاسرائيلية تحتزم القيام باعتداء مسلح واسع النطاق على الضفة الشرقية من الاردن . كذلك رفض الاردن في رسالتين مؤرختين في ٢٠ آذار (مارس) (S/8482 و S/8483) الاتهامات الاسرائيلية باعتبارها لا تستند الى اساس واكد انها تستهدف تغطية غطاء اسرايل العدوانية .

١٨٩ - كما ان ممثل الاردن اتهم اسرايل ، في رسالة اخرى مؤرخة في ٢١ آذار (مارس) (S/8484) ، بشن اعتداء واسع النطاق صباح ذلك اليوم ، وطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الحالة . وفي اليوم نفسه ، طلب ممثل اسرايل ايضا (S/8486) عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في اعمال العدوان وانتهاكات وقف اطلاق النار التي يقوم بها الاردن باستمرار . وأشارت الرسالة الى معلومات تلقتها اسرايل تقول ان حملة ضخمة موسعة من الافارات وعطيات التعريب طلي وشئ ان تشن من الاردن ، كما اشارت الى التدابير الوقائية التي اضطرت قوات الدفاع الاسرائيلية الى اتخاذها صباح ذلك اليوم ضد مراكز التدريب وقواعد التجمع الواقعة على الضفة الشرقية من الاردن .

١٩٠ - وقدم الامين العام يوم ٢١ آذار (مارس) تقريرا (S/7930/Add.64) اعلن فيه ان رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة قد اعلمه صباح ذلك اليوم على وجه الاستعجال بالبالغ انه وجه الى حكومتي اسرايل والاردن نداء بوقف القتال والتزام قرار وقف اطلاق النار الصادر عن مجلس الامن . وبين الامين العام انه ورد خلال الايام الاخيرة من مصادر متعددة ما يشير الى تزايد التوتر في القطاع الاسرائيلي - الاردني على اثر القيام بنشاطات ارهابية في الجانب الاسرائيلي وصدور تهديدات اسرائيلية باتخاذ تدبير انتقامي . واذاف انه وردت كذلك معلومات تشير الى تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية بشكل خارج عن المألوف في منطقة وادي الاردن . ثم قال انه لم يكن في المستطاع التحقق من هذه التطورات مع الاسف ، بسبب عدم وجود مراقبين للامم المتحدة في القطاع الاسرائيلي - الاردني . وبعد ذلك ذكر التقرير ان مبادرة اردنية لترتيب اجتماع بين ضباط الاتصال الاسرائيليين والاردنيين برعاية الامم المتحدة قد فشلت لان الجانب الاسرائيلي رفض اي وجود للامم المتحدة ، وهو رفض قال الامين العام انه يرى انه ينم في الظروف الراهنة عن سلبية وتصلب لا ضرورة لهما . وذكر الامين العام في تقرير آخر صدر في اليوم نفسه (S/7930/Add.65) ان اسرايل قبلت نداء رئيس المراقبين بوقف اطلاق النار على شرط المعاملة بالمثل ، بينما اعلن الاردن انه سيسترد بالايجاب متى سحبت اسرايل قواتها الى مواقعها ووقفت اطلاق النار .

الفرع العاشر

النظر في المسألة في الجلسات ١٤٠١ - ١٤٠٧
(٢١ آذار (مارس) - ٢٤ آذار (مارس) (١٩٦٨))

١٩١ - اعتمد مجلس الامن في جلسته ١٤٠١ التي عقدها يوم ٢١ آذار (مارس) جدول

الاعمال المؤقتة، المؤلف من رسالتين الى الاردن واسرائيل المؤرختين في ٢١ آذار (مارس) . ودعي ممثلو الاردن واسرائيل والجمهورية العربية المتحدة والحراق والمغرب ،بناء على طلبهم ،الى المجلس الى طولة المجلس .

١٩٢ - وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان اسرائيل ،بدلا من تسهيل مهمة الامم المتحدة وابداء قبولها لقرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ،اظهرت ،باعتمادها المديبر ، تحديها وازدراءها الكلي للامم المتحدة . وقال ان حكومته قد اعلمت المجلس تباعا بانتمها كسات اسرائيل ،وتصرفاتها غير الشرعية في الاقاليم المحتلة ونهبت المجلس الى الخطط التي تعدها اسرائيل لشن اعتداء واسع النطاق على الاردن . وقال ان الاردن يرى ان الاعتداء موضوع النظر يتجاوز حدود النارات الثأرية المألوفة ،وقد وجه الى المدنيين واللاجئين في محسكر الكرامة قريبا من منطقة وقف اطلاق النار ، فكانت الاصابات عديدة والاضرار باهظة . وتابع ممثل الاردن كلامه ،فقال ان مفهوم القانون والانصاف بكامله ،كما هو مجسد في الميثاق ،يتعرض للخطر اذا لم تدن اسرائيل ولم يوضح الفصل السابع من الميثاق موضع التنفيذ . وفي هذا الصدد ،اشار ممثل الاردن الى ان المجلس ،في قراره ٢٢٨ المتخذ في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ على اثر اعتداء اسرائيل على قرية اردنية ،قد وجه اللوم الى اسرائيل لقيامها بحملتها العسكرية الواسعة النطاق ،واكد ان اعمال الثأر الحسكى اعمال لا يمكن التسامح فيها وانه سيخطر ،في حالة تكرارها ،الى النادر في اتخاذ تدابير اخرى افضل وفقا لما ينص عليه الميثاق . وحث ممثل الاردن المجلس على اتخاذ التدابير الفورية اللازمة ليحول بذلك دون ان تصبح المشكلة اكثر قابلية للانفجار .

١٩٣ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان الحرب التي بدأت منذ عشرين عاما في الشرق الاوسط لا تزال مستمرة برغم قرارات الامم المتحدة الداعية الى سلم دائم واتفاقيات الهدنة التي كان ينبغي ان تقود الى تسوية سلمية نهائية ،والالتزامات الواردة في الميثاق ، وقرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والذي يحظر ممارسة المحاربة عن طريق الارهاب والتخريب والمصار والمقاطعة . ثم قال ان المجلس قد غذل اسرائيل المرة تلو المرة حين اهابت به ان يحصل ويساعد على صيانة السلم . واشار الى ان اسرائيل لفتت نذار المجلس في مناسبات سابقة الى اعمال عدائية جديدة وجهتها اليها الاردن . وتابع ممثل اسرائيل كلامه ، فاستشهد بمقطع من بيان ادلت به رئيسة وزراء اسرائيل في ' الكنيست ' يوم ٢١ آذار (مارس) واعلنت فيه ان اسرائيل ،وقد توفرت لديها معلومات تم التعقق منها تشير الى ان حملة ارهاب ضخمة موسعة توشك ان تشن ،لم يكن امامها خيار غير ان تلجأ الى الدفاع الشرعي عن نفسها تفاديا للخطر . وجاء في البيان ان نشاطات الارهاب والتخريب المفضلة من الاردن قد اتسعت مؤخرا وان المنظمات الارهابية قد اقامت قواعد تدريبية بالقرب من خط وقف اطلاق النار تستطيع انطلاقا منها ان تقوم باعمال التخريب . كما اكد البيان ان اسرائيل تحترم اتفاق وقف اطلاق النار ، وهي مستعدة لمتابعة الالتزام به ولكنها تشترط ان يفصل الاردن مثل ذلك . وقال البيان ان وقف اطلاق النار لا يقتضي مجرد امتناع الجيشين

النتائجية عن اي نشاط عسكري، بل يقتضي ايضا منع اية اعمال عدوانية او ارهابية يقوم بها اي عنصر من العناصر يوجد داخل اقليم الدول التي قبلت بوقف اطلاق النار .

١٩٤ - وفي الختام ، حيث ممثل اسرائيل المجلس على ان يدعو الاردن الى التخلي عن سياسته الحربية والتي انهاء اعمال الحدود المنطلقة من اقليمه والسير قدما في طريق السلم .

١٩٥ - وفي الجلسة ٤٠٢ ، التي عقدها المجلس يوم ٢١ آذار (مارس) ، دعي ممثل سوريا ، بناء على طلبه ، الى الاشتراك في المناقشات .

١٩٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته ، على اثر اطلاعها على ابناء احداث ذلك اليوم ، اصدرت فوراً بياناً اعربت فيه عن اسفها للحمل العسكري الذي قامت به اسرائيل عبر خطوط وقف اطلاق النار ووصفته بأنه يوهن الآمال في التسوية السامية . واضاف ان الولايات المتحدة تعارض الحنف من اي جانب صدر في الشرق الاوسط ، وتعارض الاعمال العسكرية التي تخرق قرارات المجلس المتصلة بوقف اطلاق النار كما تعارض اعمال الارهاب التي تخرق وقف اطلاق النار ؛ وهي ، بالاضافة الى ذلك ، تعتقد ان الاعمال العسكرية الانتقامية من امثال الحمل الاخير الذي كان على نطاق واسع لا تتناسب سمته مع اعمال الحنف التي سبقته ، تقتضي اشداً لاسف . ثم قال انه ينبغي على الاطراف في مثل هذه الحالات ان يسيروا على هدى القاعدة التي حددها قرار مجلس الامم ٥٦ (١٩٤٨) المتخذ في ١٩ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وهي القاعدة التي ترتب على كل طرف الالتزام منع نزع المهدنة على يد الافراد او الجماعات الخاضعين لسلطاته او الموجودين في اقليم يسيطر عليه ، من جهة ، او بقيامه بحملات ثأرية او انتقامية ضد الطرف الآخر ، من جهة اخرى . وذكر ان وفده يعتبر هذه المبادئ منطبقة على قرارات وقف اطلاق النار المتخذة عام ١٩٦٧ . وبين ان الحنف ليس بحل لمشكلات الشرق الاوسط ، وان النهج الحكيم الفاجع الذي ينبغي اتباعه في حلها هو اللجوء الى جميع الوسائل السلمية المتوفرة لانهاء الاستفزازات . ومضى قائلاً ان حكومته تحتشد ، لهذا السبب ، ان هناك حاجة حيوية الى تعزيز دور الامم المتحدة في القطاع الاسرائيلي - الاردني من غط وقف اطلاق النار ، ان عدم وجود مراقبين في هذا القطاع يضع الحقب في طريق قيام رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة والامين العام بمهام مراقبة وقف اطلاق النار في المنطقة والاشراف عليه .

١٩٧ - وقال الممثل ان وفده شديد القلق لما اوجده الاحداث الاخيرة من خطر على عملية بناء السلام ، تلذى العملية البالغة الاهمية التي بدأها ودفعها في سبيلها قرار المجلس المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، الذي يحمل في اطاره الممثل الخاص للامين العام ، السفير يارينغ ، بطول اناة وبلا كلل ، على ايفاء الولاية الحسيرة الموكولة اليه .

١٩٨ - واخيراً أكد ممثل الولايات المتحدة على القول بأن على الاطراف ان يلتزموا الالتزام الدقيق بترتيبات وقف اطلاق النار ، وان عليهم ان يتعاونوا على تعزيز الاشراف على هذه الترتيبات ،

وان طيبم ان يتعهدوا من جديد بمراعاة مبادئ قرارى ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وان يتعاونوا مع السفير يارينغ على التصحيل بتعميق الاهداف التي حددتها مجلس الامن ، وهي اهداف اقامة سلم عادل دائم يتيح لكل دولة في المنطقة ان تحيا حياة آمنة .

١٩٦٦ - وتكلم ممثل الجزائر ، فأعرب عن اعتقاده بأن الوضع الذي خلقه الاعتداء الاسرائيلي يشير قلنا استثنائيا لانه يمثل مواصلة مباشرة لسلوك اسرائيل يوم ٥ حزيران (يونيه) ، ولانه يؤلف جزءا من سياسة عامة متلاحمة تبدأ بالاستفزاز وتعقبه بالاعمال العدوانية المتكررة . وقال ان الحرب التي تشنها اسرائيل على الدول العربية ليست الا تجسيدا لسياسة استعمارية الطرازات الى طرد سكان ذوى روح سلمية عميقة من وطنهم . ثم قال ان لب المضلة لا يزال الى الآن توق الفلسطينيين الى استعادة حقوقهم القومية . ثم تابع كلامه قائلا ان اسرائيل في تنفيذها لسياساتها العدوانية ، قد افادت من توافد بعض الحواصم معها ودعمها لها ، وكذلك من مساعدة بعض المنظمات الصهيونية . واعلن ان اسرائيل عملت ، بحمد عدوان ٥ حزيران (يونيه) ، على ايجاد وتطوير سياسة اضطهاد وتخريب منظمين بخية طرد السكان العرب الذين ظلوا في المناطق المحتلة ، والذين ترى فيهم حاجلا دون ضم هذه المناطق ؛ وهي قد اتمت حتى الآن القيام بسلسلة من عمليات الاضرار الواقع الذي تود فرضه على المجتمع الدولي ، وقبل كل شيء على العالم العربي . واغتتم ممثل الجزائر قائلا ان مفهوم الثأر الامبريالي لا يمكن قبوله ، وان ما يسميه بعضهم " ارهابا " ليس في الواقع الا ازدياد حركات المقاومة العربية قوة ضد العدو المحتمل .

٢٠٠٠ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال انه ليس هناك ذل من الشك في ان الاعتداء الاسرائيلي مدبر وفي انه جزء من سلسلة اعمال احكمت اسرائيل تخطيطها ضد جيرانها العرب ، متجاهلة في ذلك قرارات مجلس الامن التي تنالها بالكف عن كل الاعمال العدوانية المرتكبة باسم الانتقام . واكد انه طالما بقيت القوات الاسرائيلية ولم تنسحب من الاقاليم التي تحتلها منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، فلا بد من ان تنشأ حركة مقاومة وتتنامي بين سكان هذه الاقاليم . وأشار الى ان مجلس الامن قد اعلن عدم جواز المبدأ القائل بحق الانتقام والذي حاولت اسرائيل تقريره امامه في مناسبات سابقة . وانتهى الى القول بأن على المجلس ان يدين اسرائيل وان يطلب اليها سحب قواتها على الفور ووضع نهاية لانتهاكاتها لاتفاقيات جنيف .

٢٠٠١ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان كون العملية الاسرائيلية الموجهة بخاصة ضد معسكر للاجئين هو معسكر الكرامة ، قد صورت على انها عملية انتقام ، لا يخفف بأى شكل من الاشكال من مسؤولية اسرائيل عنها . واعلن انه حتى لو اريد التذرع بالاحداث التي يفترض ان تكون سبقت العملية الاسرائيلية حجة للقيام بها ، فان العملية لا تتناسب مع تلك الاحداث ؛ يضاف الى هذا ان فكرة الانتقام نفسها لم تبد قط امرا مقبولا للحكومة الفرنسية ، كما شجبتها كل من منظمة الامم المتحدة والميثاق . وقال ان حكومته قد اكدت مرارا ان ما يسمى بالاعمال الارهابية هو النتيجة التي تكاد تكون محتومة للاحتلال العسكري . وقال ان من واجب مجلس الامن ان يشجب العملية العسكرية

الاسرائيلية ، وان يطلب سحب القوات الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة وان يقتضي الالتزام العاجل الكلي لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

٢٠٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان اسرائيل ، كما في الماضي ، تحاول تبرير عدوانها وخرقها لقرارات مجلس الامن بحجة الانتقام ، مع ان اعمال اسرائيل الحدودانية تثبت بجلاء ان سياستها ترمي الى ضم الاقاليم العربية التي احتلتها نتيجة لعدوان ، غرقت فيه ميناء الام المتحدة خرقا صارخا . وذكر ان الاحداث الاخيرة قد اظهرت ان اسرائيل تعتمد اساسا ، في مواصلتها نهجها العدواني ، على ما تقدمه اليها الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول العربية الاخرى من عون سياسي واقتصادي وعسكري وديبلوماسي . واضاف ان على هذه البلدان ان توقف ذلك العون وان تشتري في الحمل على تحسين الحالة في الشرق الاوسط . وبين ان حكومته قد سبق لها ان اعلنت مرارا ان اهم شرط مسبق لتحقيق التسوية السلمية هو انسحاب الجيوش الاسرائيلية الفوري من جميع الاقاليم العربية المحتلة الى مواقع ما قبل ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

٢٠٣ - اما عن ارسال مراقبي الام المتحدة الى القطاع الاسرائيلي - الاردني ، فقد اعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن شكوكه في جدوى ارسال هؤلاء المراقبين الى المنطقة ، مضيفا ان وجودهم ان يمنع اسرائيل من ارتكاب الاعمال الاستفزازية والحدوانية العسكرية ؛ يضاف الى هذا ان اسرائيل ، كما يتبين من تقرير الامين العام المؤرخ في ٢١ آذار (مارس) (S/7930/Add.64) ، رفضت الاجتماع مع ممثلي الاردن بحضور ممثل للام المتحدة . واختم كلمته بقوله ان على مجلس الام ان يشجب عمل اسرائيل العدواني الاخير شجبا قاطعا ، وعليه ان يوقع الجزاءات على اسرائيل اذا تبينت له ضرورة ذلك .

٢٠٤ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان آخر اعمال السلطات العسكرية يشكل تحديا مطبقا للقرار ٢٣٦ (١٩٦٧) المتخذ في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ والذي حظر على وجه التحديد اي تحرك عسكري الى الامام يأتي بعد وقف اطلاق النار . وقال انه يتعين على المجلس ان يقوم بعمل فوري ، وان لا يكتفي بمجرد الامر بوقف فوري للاعمال العدائية وسحب القوات الاسرائيلية العسكرية التي اجتازت نهر الاردن بل ان يطالب اسرائيل بالكف عن مثل هذه الاعمال في المستقبل . وقال انه كان من رأى وفده داعما انه ليس للمجلس ان يرجو عودة السلم والامن الى المنطقة دون انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة . واضاف ان هذا المبدأ مقرر بوضوح في قرار مجلس الام المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وهو قرار لا بد من تنفيذه الكامل لوضع الاساس لسلم مقيم في آسيا الغربية .

٢٠٥ - وتكلم ممثل العراق ، فقال انه ليس من المصادفات ان قرار المجلس المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) لا يتضمن نصا يدعو الى المفاوضات المباشرة ، ان هذا القرار يهتم توازنا دقيقا عهد فيه بالجمهد الرئيسي الذي يبذله المجتمع الدولي في سبيل تسوية المشكلة تسوية سلمية لا الى الاطراف المعنيين مباشرة بل الى الممثل الخاص للامين العام ؛ بيد ان حكومة اسرائيل

حاوات ان تؤول القرار على طريقتهما الخاصة املا منها في ان تثبت انه ينص على المفاوضات المباشرة مع ان الجميع يصرفون انه لو كان القرار كذلك لما امكن ان يتخذ المجلس . ثم اعلن ان اسرائيل قد حاوات بكل ما لديها من وسائل ان تمنع نجاح مهمة الممثل الخاص وتحقيق التسوية السلمية للمشكلة . وقال ان الاعتداء الواسع النطاق على الاردن كان آخر حلقة في هذه السياسة . وبين انه لا يمكن للمرء ان يتصور عدم ظهور معارضة بين السكان في بلد يزرع تحت الاحتلال والحكم العسكري القمعي . واذاف ان شعب فلسطين لا يختلف عن الشعوب الاخرى التي عاربت الاحتلال الاجنبي ، وانه ليس في العالم العربي حكومة تستطيع او تريد منع نشاطات هؤلاء المناضلين الاعرابي يضاف الى هذا ان قرار وقف اطلاق النار موجه الى حكومات لا الى افراد يحملون دون تحريض من اية حكومة . ومضى قائلا ان نشاطات هؤلاء المناضلين الاعرابي لا يمكن ان تعتبر خرقا لقرار وقف اطلاق النار ، وان ما يمكن اعتباره عن صواب خرقا لقرار وقف اطلاق النار هو اعمال القوات المسلحة الاسرائيلية ؛ وعلى هذا فان على المجلس ان يطبق الفصل السابع من الميثاق وان يتخذ التدابير القمعية والتأديبية اللازمة ضد اسرائيل ، ومن بينها الجزاءات .

٢٠٦ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان الحمل الثأري العسكري الاسرائيلي لا يمكن تبريره حتى بما وصفه ممثل اسرائيل بالتدابير الرامية الى مواجهة ضرورة تقادى النشاطات الارهابية المزعوم انها صدرت عن عصابات مسلحة منظمة في الجانبي الاردني من خط الهدنة . وقال ان وفده ، طسب ادراكه الكامل لضرورة الالتزام الصارم لاحكام وقف اطلاق النار ولضرورة حرص جميع الاطراف طسب اجتناب الاعمال العدائية ، يرى عدم جواز عمليات الانتقام العسكري . واذاف انه ليس امام المجلس بديل عن الاسف لحمل اسرائيل الانتقامي ومطالبتها بسحب قواتها الى مواقع وقف اطلاق النار وراة الضقة الغربية للاردن . وقال ان طريق السلم في الشرق الاوسط يبدأ بقبول الجانبين لقرار المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) اساسا للسلم الدائم .

٢٠٧ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان نظارة واحدة تلقى على خارطة الشرق الاوسط تثبت ان اسرائيل ، التي تزعم ان عليها ان تناضل يوميا في سبيل بقائها ، قد توسعت كثيرا خلال الاعوام العشرين الماضية . وقال انه رغم ان البيان الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ قد الزم الدول الثلاث الكبرى باحترام الحالة الراهنة في المنطقة ، فانها لم ترفع اصبح احتجاج واحدة حين غيرت هذه الحالة الراهنة مرات عديدة ؛ اما قرار وقف اطلاق النار المتخذ في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، فان الجانب العربي قد ايدته من البداية ، بينما لم تكثف اسرائيل برفضه حتى حققت اهدافها ، بل ظلت غير راضية عنه ، ولم تنقطع من ذلك الحين سلسلة الاعمال الاسرائيلية الرامية الى ضم الاقاليم المخزوة . وقال انه يجب على مجلس الامن ان يدين اسرائيل ، كما رأى انه لا محل على الاطلاق لوضع عملها العسكري على قدم المساواة مع عمل الذين لم يجدوا ، ازاء العدوان غير الشرعي ، بدا من الحصول التمريبي الشرعي . واختتم كلامه قائلا ان على مجلس الامن ان يكون بمستوى التزاماته ومسؤولياته .

٢٠٨ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان من واجب مجلس الامن ان يشجب العدوان الاسرائيلي الاخير ضد الاردن وان يفعل كل شيء يعول دون تكرر مثل هذه الاعتداءات . واذاف ان اسرائيل ، على نقيض الدول العربية التي اعلنت مرارا عن استعدادها لالتزام احكام قرار ٢٢ تشرين الثاني

(نوفمبر) ، قد رفضت ان تفعل ذلك حتى الآن ، مخالفة بهذا المادة ٢٥ من الميثاق مغالفة مباشرة . واضاف انه ينبغي للمجلس ان يحقق ، بكل ما تحت تصرفه من وسائل ، التنفيذ الكامل لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) كي يزيل كل آثار العدوان الاسرائيلي ؛ ان ينبغي جعل اسرائيل تدرك ان الامم المتحدة لن تقبل باى خرق للميثاق .

٢٠٩ - ورد ممثل الولايات المتحدة على الانتقادات التي وجهت الى موقف الولايات المتحدة تجاه مشكلات الشرق الاوسط ، فأشار الى ان الولايات المتحدة عمدت في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، حين شكت اسرائيل الى مجلس الامن خرق سوريا للالتزامات المترتبة عليها بموجب قرارات مجلس الامن السابقة ، الى تأييد مشروع قرار يدعو الحكومة السورية الى تعزيز تدابيرها الهادفة الى منع النشاطات الارهابية ويطلب الى سوريا واسرائيل معا ان تيسرا عمل هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، ثم لم يعتمد مشروع القرار المذكور بسبب اقتراع الاتحاد السوفياتي ضده . واضاف قائلا انه حين شكى الاردن ، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، الى مجلس الامن خرق اسرائيل للالتزامات المترتبة عليها ، اتخذ المجلس ، بتأييد الولايات المتحدة ، قرارا اشد من ذلك صرامة بكثير ، يعلن فيه اسفه للمخاطبة العسكرية الواسعة النطاق التي قامت بها اسرائيل آنذاك . ثم قال انه انما اقترح ان تمد الامم المتحدة الوظائف الاشرافية التي تقوم بها الى خط وقف اطلاق النار في القطاع الاسرائيلي - الاردني بذية تيسير التقدم نحو تنفيذ قرارات مجلس الامن السابقة وتأمين تقيد جميع الاطراف تقيدا دقيقا بوقف اطلاق النار .

٢١٠ - وتكلم ممثل اسرائيل مستغدا حقه في الرد ، فقال انه لو كانت الحكومة السوفياتية مهتمة بالاسلم في المنطقة لتحدث ممثلها حديث السلم والتفهم لا حديث السباب والبغضاء . ثم اضاف قائلا : اما الجزائر ، فانها قد اعلنت رفضها لوقف اطلاق النار ، وهي لا تزال على موقفها ذلك .

٢١١ - ثم تكلم ممثل العراق مستغدا حقه في الرد ، فأعلن ان حرب العشرين عاما التي تحدث عنها ممثل اسرائيل لم تبدأ عام ١٩٤٨ بل عام ١٨٦٧ ، حين قرر فريق من اليهود الاوروبيين ان ينشعوا دولة في فلسطين التي تقطنها اقلية عربية منذ اربعة عشر قرنا . واتهم اسرائيل بانها تفرض تدابير تصحية جديدة على الاهالي العرب ، وانها تهدف بأعمالها الى احباط مهمة الممثل الخاص للامين العام لكي يتسنى لها تعزيز ما اتخذته حتى الان من تدابير لضم الاقاليم المحتلة . ثم قال ان هذه الاسباب تجعل مبادرة مجلس الامن الى العمل امرا ذا اهمية بالغة ؛ فاذا عجز المجلس عن اتخاذ تدابير عاجزة ، فلا شك في ان اسرائيل ستري في ذلك تشجيعا لها على اقدام على اعمال عدوانية ومخاطرات جديدة .

٢١٢ - ورد ممثل الجزائر ايضا ، فأعلن ان حكومته ليست على استعداد لقبول قرارات تحتبرها مجحفة بالشعب الفلسطيني ، او شعب روديسيا ، او شعب افريقيا الجنوبية .

٢١٣ - وفي الجلسة ١٤٠٣ ، التي عقدتها المجلس في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان اول ما ينبغي للمجلس ان يطالبه هو انهاء كل عنف ، وان من الجوهرى ان يطالب المجلس فورا بالعودة الى خط وقف اطلاق النار كما حدد في حزيران (يونيه) ، عودة اكد على

وجوب تأديتها الى الصودة الى قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . و اضاف ان حكومته تأسف لخرق وقف اطلاق النار الذي وقع اخيرا ، هذا الخرق المتعمد البالغ الخطورة ، وتتفق مع اعضاء المجلس الذين شجعوا ممارسة الحملات الثأرية . وبين انها تأسف بصورة خاصة للجوء الى العنف في وقت كانت ترجو فيه ان يؤدي عمل الامم المتحدة الذي بدأه المجلس نحو التسوية السلمية . ورأى انه ينبغي ان يُجعل من الواضح ان مجلس الامن يتمسك بقرار تشرين الثاني (نوفمبر) في مجموعه ، قائلاً ان وفده متنتح بأنه ليس من سبيل آخر يتبع اذا اريد الوصول الى تسوية ثابتة وسلم دائم . وتتابع ممثل المملكة المتحدة كلامه فقال ان الاحداث الواقعة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) تجعل من الضروري اكثر من اى وقت مضى دعم جهود ممثل الامين العام والاصرار على تأمين احترام اطار التسوية الذي رسم قبل اربعة اشهر وتطبيقه التام . وذكر ان حكومته ليست مستعدة لاقرار اى اعتداء عنيف من النوع المذكور الآن على المجلس ، او للاغضاء عنه . ورأى ان كل الجهد الصبور الذي بذله السفير يارينغ اصبح معرضا للهدر ، ولكن من الممكن الان اطلاق من جديد في طريق الحقل السليم . وقال انه على ثقة من ان اعضاء المجلس سيجعلون موضع اعتبارهم الاول ان الضرورة تقتضي ، لا سدد الطريق امام ممثل الامين العام ، بل فتحه امامه ، كيما يتقدم المطارد المأمون نحو النجاح الاخير .

٢١٤ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان الاعتداء الاسرائيلي لا بد له ان يزيد من خطورة الحالة في المنطقة ، وهي من قبل تنذر بالانفجار . و اضاف انه سبق لحكومته فسي مناسبات عديدة ان اعلنت المجلس بمواصلة اسرائيل لسياسة قمع الاهالي العرب في الاقاليم المحتلة . واطن انه ليس في الامكان التخاضي او التخافل عن مثل هذا الحدوان وهذا الخرق لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة وللحريات الانسانية الاساسية ، ولا سيما حريات اللاجئين الذين هم في عمدة الامم المتحدة . واكد ممثل الجمهورية العربية المتحدة انه من حق السكان العرب في الاقاليم المحتلة ، كجميع الشعوب المضطهدة الاخرى سواء بسواء ، ان يناضلوا في سبيل الحرية . وقال ان حركة المقاومة التي يقوم بها السكان العرب لا تستهدف سوى انجاح تلك القضية النبيلة ، قضية تحرير ارضهم المقتبحة ، اما الممازر والمذابح التي يرتكبها الاسرائيليون فان اهم هدف لها هو تنفيذ سياسة التوسع الصهيونية باطالة احتلالهم للاقاليم العربية .

٢١٥ - ثم قال ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان وفد ييري ان شجب تصرف اسرائيل الاجرامي لن يكفي ، ان اسرائيل ترى في قائمة الادانات الطويلة لها مدعاة للفخر ، ومن الضروري الآن النظر في بعض الخطوات الاخرى التي ينص عليها الميثاق الذي يحدد بتدابير لا لبس فيها الطرق التي تتيح للمجلس ممارسة مسؤولياته تجاه الاعمال الحدوانية . والمادتان ٤١ و ٤٢ توفران لمجلس الامن حرية واسعة في ممارسة سلطته .

٢١٦ - وتكلم ممثل كندا ، فقال انه ، في اعقاب عدد متزايد من حوادث التسلل والتخريب في الجانب الاسرائيلي من القطاع الاسرائيلي - الاردني ، قامت اسرائيل بحمل عسكري واسع النطاق

في الاردن ادى الى حالة بالغة الخطر في الشرق الاوسط . واذاف انه ليس في وسع مجلس الامن ان يتخاضى عن اعمال الحنف هذه ، بل عليه ان يصر على وجوب المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار ووقف كل النشاطات العسكرية وفقا لمقتضى الحديد من قرارات مجلس الامن . وذكر انه يود في الوقت ذاته ان يوجه نداء الى اسرائيل والاردن كيما يبسرا قيام الامين العام بتعيين مراقبين تابعين للامم المتحدة للاشراف على وقف اطلاق النار . واذاف ان المجلس يجد نفسه ، ولا شك ، في وضع غير مؤات بسبب الافتقار الى مصدر للمعلومات غير متحيز لا يمكن ان يوفره الا مراقبو الامم المتحدة .

٢١٦ - وتابع ممثل كندا كلامه فقال ان للمجلس ان يتخذ عدة تدابير منها ان ينظر فسي انتمياز هذه الفرصة ايؤكد من جديد قراره الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ويدعو الاطراف المعنية الى قبول هذا القرار ، ويطلب الى الاطراف المعنية التعاون مع الممثل الخاص للامم المتحدة في مساعيه الرامية الى الوصول الى تسوية مقبولة . واذاف انه يأمل ان يؤدي عمل المجلس ، بصرف النظر عن اية نتائج اخرى تسفر عنها المناقشات ، الى تعزيز مهمة السفير يارينغ وتقوية ارادة الحكومات المعنية للمحمل في سبيل الحلول السلمية بدلا من اللجوء الى القوة .

٢١٧ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان الحوادث الاخيرة على امتداد خط وقف اطلاق النار قد اثبتت مرة اخرى انعدام الاستقرار الى حد مؤسف في المنطقة ومساس الحاجة الى سلم عادل دائم كالذي يدعو اليه مجلس الامن بالاجماع في قراره المتخذ يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . واذاف ان حكومته تأسف لكل انتهاكات قرارات وقف اطلاق النار ، تلك الانتهاكات التي لا تتعارض مع الترتيبات المحددة النافذة في المنطقة فحسب ، بل تمنع التقدم نحو الهدف الذي يرمي اليه قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . واعلن انه لن يستطاع الوصول الى حلول دائمة ، في نظر وفده ، الا من خلال مهمة الممثل الخاص للامم المتحدة ؛ وعلى هذا فان من واجب جميع اعضاء مجلس الامن وجميع اعضاء الامم المتحدة ان يدعموا هذه المهمة ؛ وقبل كل شيء ، فان من واجب الاطراف المعنية ان يتعاونوا مع السفير يارينغ وان يمدوه بكل الدعم الممنوع الذي يستحقه ، والا يقوموا بأى عمل قد يهدد مهمته بالخطر . وبين ان حكومة الدانمارك مستعدة ايضا لدعم الامين العام في كل المساعي التي قد يراها ملائمة لتعزيز اشرف الامم المتحدة في المنطقة .

٢١٨ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان وفده قد شعر بصدمة حين سمع بانباء الحملات العسكرية التي قامت بها اسرائيل في الجانب الشرقي من نهر الاردن ، كما انه كان يتابع بكثير من القلق سلسلة الهجمات المسلحة التي تشن من الاقليم الاردني عبر خط وقف اطلاق النار ، اذ ان كلا الحطين المذكورين يشكلان عرقا بينا لقرارات وقف اطلاق النار ويعرض للخطر آمال السلم المحقودة على قرار المجلس المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . وقال ان وفده يرى انه ينبغي للمجلس ان يعلن اسفه للانتهاكات الاخيرة لوقف اطلاق النار وان يحذر كلا الطرفين من تكرار مثل هذه الاعمال ؛ كما ينبغي للمجلس ان يولي الاهتمام الواجب للحاجة الى توزيع مراقبي الامم المتحدة على القطر الاسرائيلي - الاردني من خط وقف اطلاق النار ، اذ ان وفده يرى ان الشرط الاساسي للتقدم نحو السلم في الشرق الاوسط هو صيانة وقف اطلاق النار .

٢٢٠ - وتكلم ممثل الباراغواي ، فقال ان مجلس الامن لا يسعه الاغضاء عن اعمال المصنف ، وهو بالتأكيد لا يسعه الاغضاء عنها باعتبارها اعمالا ثأرية . ثم قال ان وفده يأمل بثقة ان يتصرف المجلس تصرفا سريعا فعلا لمنع اية معاودة لخرق وقف اطلاق النار ، وضمن تنفيذ قراره المتخذ في تشرين الثاني (نوفمبر) ، ومواصلة النشاطات السلمية التي يقوم بها الامين العام وممثله الخاص ، واعادة ايجاد الجو المؤاتي لتحقيق السلام في الشرق الاوسط .

٢٢١ - وتكلم ممثل الصين ، فقال انه لا عذر لاية حكومة في ان تقتصر لنفسها بنفسها حتى عند تعرضها لاشد الاستفزازات ، ولذلك يرى وفده ان هجوم اسرائيل باسم الانتقام يستحق الشجب . ثم قال ان صيغة المجلس الاولى هي ان يدبر امر اقرار الحالة الطبيعية ، حتى لو اقتصر على نسوع الحالة الطبيعية التي استهدفها ايجادها بقراراته منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . و اضاف انه يسترأى لوفده ان على الامم المتحدة ان تقيم لنفسها وجودا في القطاع الاسرائيلي - الاردني دون مزيد من التأخير .

٢٢٢ - وفي الجلسة ١٤٠٤ ، التي عقدتها المجلس في ٢٢ آذار (مارس) ، تكلم ممثل الاردن ، فقال ان اسرائيل ابدت بصورة تعكسية مواطنين اردنيين من الضفة الغربية من الاردن ، بينهم محافظ القدس السيد روجي الخليل ، ووزير خارجية الاردن السابق السيد انطون عطا الله ، وغيرهما . و اشار الى ان رئيس دولة اسرائيل ، السيد شازار ، قد دعا الى زيادة عدد المهاجرين اليهود الى القدس كيما يستولوا على الاموال العربية ويحصدا ما زرعه العرب . ويعد ان سرد الممثل عددا من التصرفات الاسرائيلية الاخرى في الجزء المحتل من الاقليم الاردني خلال الاشهر الستة الاخيرة ، أكد ان الاردن قد اتخذ بموقف التحمل والصبر ، وعمل برأى بعض اعضاء مجلس الامن فلم يحرش المسألة على المجلس الا الآن . وقال ان ما ينتظر فيه مجلس الامن الآن هو عمل عدواني ، واقل ما يستتبعه المجلس هو ان يشجب العدوان ، ويسوجه اللوم الى المحتدي ، ويطبق الفصل السابع من الميثاق ، والا فان قرارات مجلس الامن تصبح غير ذات معنى .

٢٢٣ - وتكلم ممثل سوريا ، فقال ان الاعتداء الاسرائيلي الاخير هو مواصلة لما دأب الاسرائيليون على ارتكابه ضد العرب الواقفين تحت نير احتلالهم او سيطرتهم ، وخرق لا تفاقيات جنيف التي صدقتها اسرائيل في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٦ ، كما انه تحقيق لمسماها الذي لا ينقطع فسي نشدان " الجبال العيوى " ، وتدعيم لفتوحاتها . اما عن كلمة " الازهابيين " التي استعملت خلال المناقشة ، فقد قال الممثل ان وفده يريد ان يوضح انه اذا كان المراد من احتمال هذه الكلمة وصف شعب فلسطين العربي ، الذي اصبح امة في المنفى ، او وصف العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، فان هذا الوصف يناقض المعنى المقصود من اصطلاح اللاجئين العرب الذي يستفد منه كبار مواطني الامم المتحدة ويرد في قرارات الامم المتحدة . واصل كلامه قائلا ان الامين العام قد قال في مقدمة تقريره السنوي الى الدورة الثانية والحشرين للجمعية العامة : " للناس في كل مكان ، وهذا ينطبق قاطبا على اللاجئيين الفلسطينيين ، حق طبيعي في ان يعيشوا

في وطنهم وفي ان يكون لهم مستقبل " . و اشار الممثل الى ان الجمعية العامة قد اتخذت الكثير من القرارات التي تحيد تأكيد هذا الحق . واكد اخيرا ان العرب لا يزالون المالكين الشرعيين لارضيتهم واموالهم ، وهم لم يتنازلوا قط عن حقوقهم غير القابلة للتصرف ولا قبلوا الخزو كأمر واقع .

٢٢٤ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة قد جعل من الواضح ان هذه الحكومة لا تريد ان تغير من سياستها القائمة على المحاربة المستمرة وتجاهل القانون الدولي وتعدى ميثاق الامم المتحدة . واعلن انه ما من حكومة هي اكثر من حكومة الجمهورية العربية المتحدة مسؤولة عن احداث حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . واضاف ان سوريا رفضت قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، كما رفضت استقبال يارينغ ، وهي لا تتورع عن اعلان عزمها على مواصلة شن الحرب على اسرائيل . و اشار الى ان ممثل العراق قد حرص على اجتناب كل اشارة الى مسؤولية العراق عن حرب الشرق الاوسط عام ١٩٤٨ ، والى اشتراكه في القتال في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، والى رفضه قبول وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن . وقال ممثل اسرائيل ان القوات العراقية باقية في الاقليم الاردني لمساعدة وحدات الصغيرين . واكد انه ليس من قبيل الصدفة ان اجتمعت هذه الدول العربية يدا واحدة على شكوى التدبير الدفاعي الاسرائيلي ضد قارات الراهبيين .

٢٢٥ - ثم اعلن ممثل اسرائيل ان سلطات الدفاع الاسرائيلية كانت على علم بطبيعة قوات التعريب وتناييمها وموقعها ، مشيرا الى ان وجود قواعد التعريب ونشاطاتهم من الامور التي يعترفها الجميع في الاردن . وقال انه تبين لاسرائيل ، في العملية التي قامت بها ، ان " الكرامة " لم تعد مركزا مدنيا بل تحولت الى قاعدة ضخمة كاملة التسليح تخضع لسيطرة الراهبيين التامة .

٢٢٦ - واختتم ممثل اسرائيل كلامه بقوله انه انما طالب عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن التماسا للخلاص من عملة القتل والتعريب الموجهة من الاردن ، وهي عامل التوتر الاساسي في المنطقة . ودالبا الى مجلس الامن ان يشجب الحرب ايا كانت وسائلها وان يساعد على السير قدما نحو السلم والامن .

٢٢٧ - وفي الجلسة ١٤٠٥ ، التي عقدها مجلس الامن في ٢٢ آذار (مارس) ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان البيانات التي ادلى بها ممثل اسرائيل تأمر ان تل ابيب لا تنتوى التغلي عن سياستها الاستفزازية والعدوانية . واعلن ان اسرائيل هي التي تحمل كامل المسؤولية عن الحمل القرصاني الجديد المتمثل في العدوان على الاردن وعن اعاقبة تنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ؛ يضاف الى هذا ان اسرائيل تجاهلت قرارات الجمعية العامة باصدارها مراسيم بضم الاقليم الحربية التي استولت عليها وبمحاربتها تطهير قناة السويس .

٢٢٨ - وعلى اثر ذلك ، تلا ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بيانا اصدرته الحكومة السوفياتية في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8495) ، مما جاء فيه ان الفرض من

الاعمال الخالية التي ترتكبها اسرائيل ، تدعمها في ذلك حكومة الولايات المتحدة والصهيونية العالمية ، هو تغيير الوصول الى تسوية سياسية في الشرق الاوسط اطول مدة ممكنة ، وفرض شروطها الامبريالية على الحرب ، واجبارهم على الاستسلام والتخلي عن الاقاليم التي هي ملك لهم . ثم يقول البيان ان المطالبة بانسحاب قوات اسرائيل من جميع الاقاليم المحتلة قد اعطيت مكانا بارزا في القرار الذي اتخذته مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، وان هذا الطلب هو الشرط الرئيسي الذي لا محذور عنه لا قرار السلام في الشرق الاوسط . ويمضي البيان قائل ان الامم المتحدة قد اعلمت رسميا باستعداد الدول العربية بالتزام قرار مجلس الامن ؛ اما اسرائيل فهي على عكس ذلك قد مارست منذ البداية ، ولا تزال تطارد ، سياسة وضع الحراويل امام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن الشرق الاوسط . ويضيف البيان ان الاتحاد السوفياتي ، مع غيره من الدول المعبئة للسلام ، قد واد الحزم على الحمل على انتهاء العدوان الاسرائيلي ، واعادة الاقاليم المنتزعة من الدول العربية الى مالكيها الشرعيين ، وتحقيق التسوية السياسية اللازمة في الشرق الاوسط على اساس احترام سيادة كل دولة في المنطقة ووحدة اقليمها واستقلالها السياسي .

٢٢٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاشار الى بيان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واعلن ان وثائق المجلس تشهد بأن سياسة الولايات المتحدة كانت على الدوام واضحة صريحة غير متحيزة ، وان حكومته تدعو الى اقامة سلام عادل دائم في الشرق الاوسط ، ولا تؤيد العودة الى حالة محاربة او الى حدود غير معينة او الى اعمال عدائية ؛ يضاف الى هذا ان حكومته قد استخدمت كل نفوذها السياسي وستواصل استخدامه في دعم قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ودعم مهمة السفير يارينغ . وقال ان في وسع الاتحاد السوفياتي ان يسهم بخدمة جلي لو شاء استخدام نفوذه السياسي حقا في التماس سلم عادل دائم في المنطقة .

٢٣٠ - وتكلم ممثل سوريا ، فقال ان ممثل اسرائيل عاد مرة اخرى الى التكلم عن السلم والى اعلان الاسف لموقف الحرب ، ولكن نداءات اسرائيل الداعية الى السلم لا تخضع احدا . وسأل قائلا : ما الذي فعلته اسرائيل بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي تجدد توكيد حقوق اللاجئين العرب من فلسطين واولئك اللاجئين الذين طردوا فيما بعد من المناطق المجردة من السلاح ؟ و اشار الممثل الى ان اسرائيل ، بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٨ ، قد وسعت رقعتها الاصلية الى اربعة اضعافها ، وكانت ابوابها مشرعة امام المهاجرين من كل اصقاع العالم بينما يحيش سكان فلسطين الشرعيون في المنفى . وقال ان المرء لا يستطيع فرض السلم باحتلاله بيت سواه ، ثم ما لبته بالرضخ لشروطه .

٢٣١ - وتكلم ممثل العراق ، فقال انه امر ذو مغزى ان يحدد ممثل الولايات المتحدة ، في حديثه عن قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، الى ذكر الامم المتحدة ، والحدود الامينة الدائمة ، وضرورة عدم العودة الى الحالة التي كانت قائمة قبل الحرب ، ثم يهمل ذكر اهم حكمين وارد في ذلك القرار : الحكم المتعلق بانسحاب قوات اسرائيل من الاقاليم العربية المحتلة ، والحكم القاضي بعدم جواز الكسب الاقليمي بالقوة العسكرية .

٢٣٢ - وانتقل ممثل العراق الى المشكلة المعروضة على المجلس، فأعلن انه ما من احد يستطيع ان ينكر ان الاعتداء الاسرائيلي يوم ٢١ آذار (مارس) هو انتهاك خطير جدي لقرار وقف اطلاق النار ؛ ان العمل الاسرائيلي ليس ردا على استفزاز ولا عملا ثأريا ، وهذا امر اعترف به رئيس اركان الجيش الاسرائيلي في الاذاعات . و اضاف قائلا انه حتى لو اعتبر الاجراء الاسرائيلي عملا ثأريا ، فان مجلس الامن قد اعلن في مناسبات عديدة ان الميثاق لا يجيز اعمال الثأر والانتقام ؛ ولهذا فان على المجلس ان يحرب عن ممارسته لسفك الدماء وللمذابح ، وان يحذر من تكرار مثل هذه الاعمال التي لا يمكن ان تؤدي الا الى احوال الوهن في المسعى السلمي الذي تقوم به الامم المتحدة .

٢٣٣ - وفي البيانات التي القيت استخدما لحق الرد ، قال ممثل الولايات المتحدة ان حكومته تؤيد قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ في كل اجزائه وفي كل وجوهه .

٢٣٤ - واطن ممثل اسراييل ان النظرية القائلة بأن الاعمال العدوانية التي تقوم بها وحدات صغيرة عسكرية او شبه عسكرية او يقوم بها مخبرون فرادى ليست انتهاكات لوقف اطلاق النار هي بالضبط نفس النظرية التي استخدمت لتبرير الاعمال الحربية ضد اسراييل اثناء الهدنة ، ايام كان نظامها ساري المفعول ، ولتبريرها الآن في ظل وقف اطلاق النار . و اضاف ان هذه النظرية هي التي ادت الى تجديد الاعمال العدائية في عام ١٩٥٦ وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ؛ وهي تمثل محاولة لكسب المناصرة مع متابعة الحرب والارهاب والقتل .

٢٣٥ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان من الواضح تماما ان فرض ممثل الولايات المتحدة اثناء مناقشة هذه المسألة في مجلس الامن كان اجتناب المسألة الرئيسية في التسوية السامية في الشرق الاوسط ، الا وهي مسألة الاعتراف بقرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ وقبول تنفيذه والتعاون مع ممثل الامين العام ، السفير يارينخ . و اشار الى ان النقطة الرئيسية في القرار هي مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم الحربية التي تحتلها اسراييل . وبين ان الحكومات الحربية قد اعلنت الامم المتحدة رسميا باستعدادها لالتزام قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وللتعاون مع ممثل الامين العام في الشرق الاوسط ، وانه لا توجد ، لذلك ، حاجة الى ممارسة الضغط عليها ؛ اما اسراييل ، فانها لم تصد ر مثل هذا البيان . و اضاف انه ينبغي للولايات المتحدة ان تمارس نفوذها كيما تعلن اسراييل رسميا انها تحترف بالقرار وانها على استعداد للمبادرة الى سحب الجيوش الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة .

٢٣٦ - وقال ممثل الولايات المتحدة انه يتكلم باسم الولايات المتحدة لا باسم اية دولة اخرى في مجلس الامن . و ذكر ان حكومته قد استخدمت نفوذها السياسي والدبلوماسي لدى جميع البلدان المعنية دعما لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وانها لا تزال تأمل في ان يفصل الاتحاد السوفياتي مثل ذلك ، فيستخدم نفوذه الدبلوماسي ويعلن دعمه للقرار في كل اجزائه ، وان ذلك يصبح المشكل الخاص مدعوما بتأييد المجلس تأييدا لا تحفظ فيه للقرار في مجموعه .

٢٣٦٧ - وتكلم ممثل المخرب ، فذكر في بيانه ان المجلس ترك نفسه يجرمدى يومين السيسى مناقشة لا تتصل الا بالسياق الحام للعالة التاسعة التي تسود الشرق الاوسط منذ عشرين عاما . ثم قال انه قد تم اتخاذ قرار بشأن الشرق الاوسط في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، وهو قرار ذو معنى وصرى ، مازم للذين اقتنعوا بتأييده ، ويجب فرضه على المقصودين به ؛ ولكن منذ اتخاذ هذا القرار ، تصادم جهود الممثل الخاص بمحاربة مباشرة او مقنعة وبمناورات تسويقية يراد بها تأخير الوصول الى حل جدى ، مما افسح المجال امام اسرائيل ، في تلك الاثناء ، للقيام باعمال تبليغ اقصى درجات الخطورة بلا عقاب ودون ادنى رد فعل دولي .

٢٣٨ - واذ ان وفده لا يرى سببا يمنع المجلس من اتخاذ قرار بشأن المشكلة المعددة المطروحة امامه . وقال ان الحالة واضحة : فلقد شنت حملة تأديبية من قبل اسرائيل ، التي اعترفت لها بهذه الصفة ، وذلك عرقا لقرارات اخذها مجلس الامن وللقانون الدولي ؛ ومن واجب المجلس ان لا يبقى وكأن الامر لا يعنيه .

٢٣٩ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فأشار الى ان ممثل الولايات المتحدة لم يجب على الاسئلة التي طرحت عليه حول موقف اسرائيل : هل هي قابلة بقرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وهل هي قابلة بتنفيذه ، وهل هي قابلة بسحب قواتها الى خط هـ حزيران (يونيه) ؟ وقال ان الولايات المتحدة تحلم قطعا ان الاتحاد السوفياتي لا يقترح بتأييد قرارات لا يرتضيها اولا يحترف بها . ثم قال الممثل السوفياتي ، ردا على قول ممثل الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفياتي لم يجب عما اذا كان يؤيد القرار بكل اجزائه ، ان حكومته قد اقترعت بتأييد جميع اجزاء قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، وبناء على ذلك فانها تحترف بجميع اجزاء هذا القرار .

٢٤٠ - وفي الجلسة ١٤٠٦ التي عقدها المجلس يوم ٢٣ آذار (مارس) ، قال ممثل اسرائيل ان المشكلة الاساسية التي تواجه المجلس هي ان الدول العربية ، الاعضاء في الامم المتحدة ، تشن حربا عدوانية غير قانونية ضد اسرائيل ، التي هي دولة عضوا اخرى . واذ ان المجلس لا يسعه ان يظل ساكنا على ذلك ، وان العالم اجمع ينتظر قرار المجلس بشأن كل من شكويين : احدهما شكوى ضد الملائ الذي ضعه الاردن في اقليمه علنا للارهابيين ، وثانيتهما شكوى بشأن تدابير اتخذتها اسرائيل على سبيل الدفاع الشرعي ضد هذا النوع الشرير من العدوان . ثم قال ان من واثق ، من ان اعضاء المجلس يدركون مدى ما سيكون لقرارهم من اثر في احتمالات السلم والامن في الشرق الاوسط .

٢٤١ - وتكلم ممثل الاردن ، فأشار الى ان اسرائيل توجهت الى مجلس الامن بعد ان ارتكبت جريمة . وقال ان الدوافع الكامنة وراء الشكوى الاسرائيلية ليست سوى محاولة لصرف انتباه المجلس عن القضية الحقيقية المطروحة عليه الى مزاعم مصطنعة لا علاقة لها بالقضية ، ان ان مقاومة العدوان

والسيطرة الأجنبية في الضفة الغربية وفزة وسوريا رد فعلي طبيعي مألوف . واذاف ان سكان " الكرامة " انما قاوموا الخزاة ، والادعاء بكون " الكرامة " قاعدة ارهابية ليس اكثر من محاولة لتبرير قتل كل شاب في القرية بعمجة انه عضو في ' فتح ' .

٢٤٢ - وطلق ممثل الاردن على اقتراح اقامة مراقبين على خط وقف اطلاق النار ، فأعلن انه ليس هناك خط لوقف اطلاق النار ، بل هناك قرارات بوقف اطلاق النار ومنطقة لوقف اطلاق النار . وقال ان بلده يرحب بتعزيز المراقبين على كلا جانبي خط الهدنة ، الذي هو الخط المعترف به من الامم المتحدة . واذاف ان بلده يريد ان يرى اتفاقية الهدنة مطابقة كامل التطبيق ، وهو لا يؤيد استحداث اي شيء يجمد خط وقف اطلاق النار المزعوم فيتيح لاسرائيل تدعيم نتائج عدوانها وبرنامجهما الهادف الى المزيد من التوسع . واذاف ان لجنة الهدنة المشتركة هي جهاز المراقبة الوعيد الذي انشأته الامم المتحدة .

٢٤٣ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان من يسمون " ارهابيين " انما هم فلسطينيون يناضلون في سبيل الحرية ويحاولون استرداد وطنهم ، ومع ذلك لا يذكر الشعب الفلسطيني احد من المجالسين حول طاولاة المجلس . واطن ان الشعب الفلسطيني ، لا الدول العربية ، هو صاحب النزاع مع اسرائيل ، التي اغتصبت ارضه ، ولو ان الاردن او سوريا او الجمهورية العربية المتحدة ارادت الاتفاق مع اسرائيل ، فان الفلسطينيين في هذه البلدان لن يذللوا منقادين ساكتين . وقال انه ما بقي الشعب الفلسطيني غير مأخوذ في اعتبار المجلس والعالم بمجموعه فان أية تسوية او معاهدة يصوغها الخير ستتردد ضد اصحابها .

٢٤٤ - وفي ٢٣ آذار (مارس) قدمت باكستان والسنغال والهند مشروع القرار التالي (S/8498) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي الاردن واسرائيل بشأن العمل العسكري الخطير الذي قامت به اسرائيل عبر الضفة الشرقية في الاردن في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ،

" وقد اعطى علما بالمعلومات التكميلية المقدمة من رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة والواردة في الوثيقتين S/7930/Add.64 و Add.65 وكذلك بمضمون رسالتي ممثل الاردن الدائم الواردين في الوثيقتين S/8478 و S/8483 ،

" وان يلاحظ ان هذا العمل العسكري الذي قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية في اقليم الاردن كان عملية واسعة النطاق محكمة الاعداد ،

" وان يشير الى القرار ٢٣٦ (١٩٦٧) الذي شجب به مجلس الامن جميع انتهاكات وقف اطلاق النار دون اي استثناء ،

" وان يشير كذلك الى القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) الذي التمس فيه من حكومة اسرائيل ضمان سلامة سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية ورفاههم وامنهم ،

" ١ - يشجب هذا العمل العسكري الذي قامت به اسرائيل وخرقت به خرقا صارخا ميثاق الامم المتحدة وقرارات وقف اطلاق النار ؛

" ٢ - وينذر اسرائيل بأن اعمال الانتقام العسكري لا يجوز التسامح بها وان مجلس الامن سيضطر الى النظر في اتخاذ التدابير التي ينص عليها الميثاق لتأمين عدم تكرار مثل تلك الاعمال ؛

" ٣ - ويدلّب الى اسرائيل الكف عن اتيان الاعمال والنشاطات المخالفة لقرار ٢٣٧ (١٩٦٧)؛

" ٤ - ويلتص من الامين العام تتبع المسألة واعلام مجلس الامن باللائم حسب الاقتضاء ."

٢٤٥ - ولدى افتتاح الجلسة ١٤٠٧ ، التي عقدها المجلس في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، اعلن الرئيس ان اعضاء مجلس الامن قد عقدوا مشاورات فيما بينهم بقصد الاتفاق على مشروع قرار مقبول ، وان هذه المشاورات اسفرت عن النص التالي ، الذي تحيط به بياجته علما برسائل الاردن واسرائيل :

" ان مجلس الامن ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي الاردن واسرائيل ،

" وقد احاط علما بمضمون رسائل الممثلين الدائمين للاردن واسرائيل الواردة في الوثائق :

S/8470 ، و S/8475 ، و S/8478 ، و S/8483 ، و S/8484 ، و S/8485 ،

" وقد احاط علما كذلك بالمعلومات التكميلية المقدمة من المراقبين في هيئة الامم المتحدة

لمراقبة الهدنة والواردة في الوثيقتين S/7930/Add.64 و Add.65 ،

" وان يشير الى القرار ٢٣٦ (١٩٦٧) الذي شجب به مجلس الامن جميع انتهاكات وقف

اطلاق النار من اي استثناء ،

" وان يلاحظ ان العمل العسكري الذي قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية في اقليم الاردن

كان عطية واسعة النطاق محكمة الاعداد ،

" وان يرى وجوب منع جميع حوادث العنف والانتهاكات الاخرى لوقف اطلاق النار ، وان يتذكر

الحوادث الماضية المماثلة ؛

" وان يشير كذلك الى القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) الذي التمس فيه من حكومة اسرائيل ضمان

سلامة سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية ورفاههم وامنهم ،

" ١ - يأسف للانسائر النازلة بالارواح والاضرار اللاحقة بالاموال ؛

" ٢ - ويشجب الحمل العسكري الذي قامت به اسرائيل وخرقت به غرقا صارخا ميثاق الامم المتحدة وقرارات وقف اطلاق النار ؛

" ٣ - ويأسف لجميع حوادث العنف المخالفة لوقف اطلاق النار ، ويحمل ان اعمال الانتقام العسكري وتلك الانتهاكات الخطيرة الاخرى لوقف اطلاق النار لا يجوز التسامح بها وان مجلس الامن سيضار الى انذار في الغطاءات الاخرى الافضل التي ينص عليها الميثاق لتأمين عدم تكرار مثل تلك الاعمال ؛

" ٤ - ويطلب الى اسرائيل الكف عن اتيان الاعمال او النشاطات المخالفة لقرار ٢٣٧ (١٩٦٧) ؛

" ٥ - ويلتمس من الامين العام تتبع الحالة واعلام مجلس الامن باللازم حسب الاقتضاء . "

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المتفق عليه : اعتمد المجلس ، في جلسته ٤٠٧ (المحسودة يوم ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، مشروع القرار الوارد اعلاه بالاجماع (القرار ٢٤٨ (١٩٦٨)) .

٢٤٦ - ثم تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه كان قد حاول في البيان الذي القا في الجلسة التي عقدتها المجلس يوم ٢١ آذار (مارس) ، ان يبرز موقف حكومته من المسألة المطروحة امام المجلس بأجلى صورة ممكنة . وبعد ان اعاد الممثل تبيان هذا الموقف ، قال ان وفده استطاع تأييد القرار لانه يأخذ في اعتباره كل ضروب العنف المخالفة لوقف اطلاق النار ، ان واجب المجلس وجميع ذوى العلاقة ازالة اللجوء الى العنف بكل صوره وذلك بالالتزام الدقيق لقرارات وترتيبات وقف اطلاق النار .

٢٤٧ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الوفد السوفياتي قد اقترح بتأييد القرار لانه يعتبره عملا حازما يستهدف كبح جموح المعتدى ، وشجبا لا حدث الاعمال العدوانية الاسرائيلية عمدا ، وانذارا جديا للمستقبل ؛ ومع ذلك ، فان هذا القرار هو ادنى ما كان ينبغي للمجلس ان يفعله . و اضاف ان بيان ممثل الولايات المتحدة ، الذي حاول فيه اعطاء تفسير متحيز لقرار المجلس ، هو دليل آخر على السياسة العامة التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه الحسد وان الاسرائيلي .

٢٤٨ - وقال ممثل الباراغواي ان القرار يتفق مع الموقف العام الذي سبق له ان اعرب عنه ، وهو لذلك مقبول لوفده .

٢٤٩ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأكد على اشارة القرار المتخذ الى القرار ٢٣٦ (١٩٦٦) المتخذ في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ والذي شجب فيه مجلس الامن جميع انتهاكات وقف اطلاق النار دون اي استثناء ، ان كانت هناك حاجة اساسية الى الاشارة بجلاء الى عدم التسامح بسأى عنف ، و اضاف انه ينبغي وقف كل الانتهاكات اذا اريد الاصل في المستقبل .

٢٥١٠ - وتكلم ممثل البرازيل ، فأعلن ان وفده يؤيد القرار لأنه يتناول العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي قامت بها اسرائيل كما يتناول جميع اعمال العنف الموجهة من الاقليم الاردني عبر غطا. وقف اطلاق النار .

٢٥١١ - وقال ممثل كندا ان وفده ، اذ اقترح بتأييد القرار ، يحترف بأن هذا القرار ، الذي يشجع الحمل العسكري الاسرائيلي الواسع النطاق ، لا يتخاضى في الوقت ذاته عن حوادث العنف ايا كان مصدرها . وقال انه كان يود لو ان القرار اشتمل على اشارة مناسبة الى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ولمهمة يارينغ .

٢٥٢ - واعلن ممثل الدانمارك ان وفده قد اقترح بتأييد القرار لأنه ، وان كان يتناول بصورة خاصة الحمل العسكري الاسرائيلي ، فانه يتناول كذلك بوضوح كل حوادث العنف التي تخالف وقف اطلاق النار .

٢٥٣ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان ممثلي باكستان والسنغال والهند ، الذين اشتركوا في اقتراح مشروع القرار S/8498 المقدم في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، لم يطلبوا الاقتراح الفوري على مشروعهم لاعتقادهم بضرورة بذل المزيد من الجهود للوصول الى نص تسوية ينال قبولا اجماعيا . وقال انهم مرتاحون للاتفاق الاجماعي على النص المتخذ ، ومع ذلك فان باكستان قد اقترعت بتأييد القرار وهي تشعر بالاسى ، وذلك لأنه لن يعيد الحياة الى القتلى الكثيرين من الجانبين ، كما انه لا يقتضي اسرائيل ان تعوض عن الغسائر التي لا تحصى والتي اوقعتها ببلد فقير . وقال ان الفقرة ٣ من القرار لا تعني بأية صورة من الصور التسوية بين اعمال الارهاب المتفرقة التي تزعم وقوعها اسرائيل وبين الاعتداء الاسرائيلي العسكري الواسع النطاق ؛ ولذلك فلا يسع مجلس الامم ان يسمح بتفسير لهذه الفقرة يتيح لاسرائيل ، اذا وقعت حادثة ما في المستقبل ، ان تدعي لنفسها حرية شن اعتداء عسكري على الاردن او على جيرانها .

٢٥٤ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان وفده يرفض اي تفسير للقرار يحاول التستر على المشاكل الناجمة عن الحدود والاحتلال . وشرح قائلا انه كانت هناك بعض المساعي الرامية الى ايجاد تفسير للقرار لا يمكن ان يحتملها احد ، ومثل هذه التفسير لا تتفق مع نص القرار ولا مع روحه . واضاف ان وفده قد اقترح بتأييد القرار وبتأييد القرار وحده ، وهو سيواجه احترام حق مناضلي فلسطين من الاحرار في ان يقاوموا الاستبداد .

٢٥٥ - وقال ممثل هنغاريا ان القرار المتخذ غير كامل ، اذ كان ينبغي الاشارة فيه الى التحويض الواجب للاردن . وتكلم عن الفقرة ٣ من منطوق القرار ، فقال ان وفده يرى ان اعمال الانتقام التي قامت بها سلطات اسرائيل ضد المدنيين في المناطق المحتلة ، والانتهاكات المسلحة الجديدة لوقف اطلاق النار ، وتدمير المساكن ، وازدياد الارواح ، واستعمار المناطق المحتلة ، كل هذا يمثل انتهاكا لوقف اطلاق النار ؛ كما ان وفده يعتقد ان للاهالي المدنيين في المناطق المحتلة ، بمقتضى الميثاق والقانون الدولي ، كل الحق في القتال في سبيل الحرية .

٢٥٦ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده ، ان يطالب بالا احترام الدقيق لوقف اطلاق النار ، يرى انه لا يمكن القبول بمحاولة التسوية بين العمليات العسكرية التي تدبرها حكومات وبين الاعمال التي يقوم بها افراد او جماعات ، ولا معنى بمحاولة الموازنة بين هذه وتلك . واخاف ان القرار لا يدع سبيلا الى الشك في هذا الصدد ، وان هذا ما جعل وفده يقترح بتأييده .

٢٥٧ - وتكلم ممثل الحراق ، فقال ان القرار ، على قصوره ، يشتمل على بعض العناصر الايجابية . فمن الواضح كل الموضوع انه موجه الى اسرائيل ، وفيه اداة جلية لتصرف اسرائيل العسكري بوصفه . عرفا لميثاق الامم المتحدة ولوقف اطلاق النار ، كما انه يطلب الى اسرائيل ان تكف عن اتيان الاعمال المخالفة لقرار مجلس الامم ٢٣٧ (١٩٦٧) . ثم اضاف ان رفض ممثل اسرائيل ان يقول ان حكومته تقبل بقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) يضيف سببا جديدا الى الاسباب التي تجتمع المناضلين الاحرار يواصلون نضالهم الى ان تتحرر ارضهم من المعتدى .

٢٥٨ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان القرار على درجة من الموضوع تكفي للاستخفاء عن تفسيرات مبنية على ما لم يقله اكثر منها على ما قاله ؛ فالقرار قد اذ ان اسرائيل واصر على وجوب امتناعها عن اتيان مثل تلك الاعمال في المستقبل ، وهو لم يخضع الجانبين على قدم المساواة .

٢٥٩ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان المجلس قد اتخذ قرارا يشير الى كلتا الشكوكين ، الاسرائيلية والاردنية ، الواردتين في جدول الاعمال . واضاف ان الاردن قد قال للمجلس انه سيواصل حربه وانه لن يفعل شيئا لمنع انتهاكات وقف اطلاق النار بالخارات والارهاب والتخريب . و اشار الى ان اسرائيل لا يسحبها القبول بشجب العمل العسكري الذي اضطرت قواتها الدفاعية الى اتخاذه ضد قواعد الارهابيين في الاقليم الاردني . و اشار الى ان اسرائيل تشعر بأشد الاسف للقيام بمثل هذه الاعمال بما تنزله من غسائر في الارواح بكلا الجانبين ؛ اما حين تثبت ضرورة القيام بها على سبيل الدفاع الشرعي ، فان اسرائيل لا تستطيع ان تقبل اللوم ، لا سيما من هيئة تعمل في اطار ميثاق الامم المتحدة الذي يقدر حق كل دولة في الدفاع الشرعي . ثم قال ان وفده قد لاحظ بارتياح ان اولئك الذين لم يتبنوا وجهة نظر قوى الحرب في الشرق الاوسط من اعضاء المجلس قد ادركوا خطرا واذى الهجمات المسلحة والخارات واعمال التخريب التي اضطرت اسرائيل الى اتخاذ التدابير ضد قواعد الارهابيين . واطن ان اسرائيل ستقوم بالالتزامات التي يفرضها عليها وقف اطلاق النار ، ولكن وقف اطلاق النار لا يمكن ان يوجد الا على اساس الاخذ التام بالتعامل المتماثل ؛ فاذا ما انتهك وقف اطلاق النار باية صورة من الصور ، فان اسرائيل ستحتفظ بحقوقها وستلتزم بواجبها في اتخاذ كل التدابير الضرورية لا من الاقليم المستولة عنه ولا من سكانه .

٢٦٠ - وتكلم ممثل الاردن ، فأعرب عن ارتياحه للاجماع الذي انعقد في اتخاذ القرار الذي لم يقيم رابطة بين عدوان اسرائيل وبين مزاعمها واتهاماتها ، قائلا ان المجلس قد رفض في الواقع اتهامات اسرائيل المتعلقة بما تزعمه من اعمال ارهابية فردية . واضاف ان قرار المجلس يقصر ، مع ذلك ، عن المحالوب ؛ ان ان الطبيعة الاعتداء على الاردن والمواطنين الاردنيين ومداه كانا جديريين

بأن يدفع المجلس الى اكمال احكام الفصل السابع القاضية بفرض الجزاءات ، لا سيما وان هذه لم تكن المرة الاولى التي يقوم فيها المجلس بادانة اسرائيل او لومها . ولذلك ينبغي ان يكون القرار انذارا نهائيا . ثم اعلم ممثل الاردن المجلس بأن القوات الاسرائيلية قد قصفت المواقع الاردنية مدة ساعتين في ذلك اليوم بالذات ، اى يوم ٢٤ آذار (مارس) ، كما قصفت قرى تقع شمال الضفة الشرقية ، قريبا من الشونة .

٢٦١ - وفي الجلسة ذاتها (١٤.٠٧) ، دعي ممثل المملكة العربية السعودية ، بناء على طلبه ، الى الجلوس الى طاولة المجلس .

٢٦٢ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان القرار المتخذ قبيل ذلك لن يحمل السلم الي الارض المقدسة بسبب التصارح الكلي بين التفسيرات التي اعطيت له في المجلس ، بل لن يكون من شأن تفسيرات القرار الا ان تزيد من حدة النزاع وتوسع من نطاقه . ثم قال انه لا يمكن اعتبار المناضلين في سبيل الحرية ارهابيين ، وان شعب فلسطين الاصلي شعب مسالم ، لم يصرف الاضاربات بين المسلمين والمسيحيين من جهة ، ولا بين المسلمين واليهود من جهة اخرى ؛ ولكن الخبز الذي قامت به جماعات من اوربا الشرقية هو الذي جعل من ديانة سامية ، هي الديانة اليهودية ، ذريعة لاغراض سياسية واقتصادية . وبعد ان استعرض الممثل تاريخ اليهود في فلسطين ، أكد ان سكان فلسطين الاصليين لن يظلوا صاغرين ولن يستطيع استئصالهم ابد الدهر . وقال ان اليهود ، لو انهم جاءوا الى الارض المقدسة كيهود ، لا كمواطنين اسرائيليين ، لنالوا من الحرب ما قد تزيد فائدته بمائة مرة على ما نالوه ، ولوجدوا ابواب الاقتصاد مفتوحة لهم .

٢٦٣ - ثم تكلم ممثل اسرائيل عن اتهام الاردن للقوات الاسرائيلية بالاعتداء على مواقع وقرى اردنية يوم ٢٤ آذار (مارس) ، فقال ان القوات الاسرائيلية انما ردت باطلاق النار على سبيل الدفاع الشرعي ، وان السبيل الوحيد لاجتناب اطلاق النيران الاسرائيلية على المواقع العسكرية الاردنية هو ضمان عدم شن الهجمات من المواقع الاردنية على القوات الاسرائيلية او المواطنين الاسرائيليين .

٢٦٤ - ورد ممثل الاردن بقوله انه اذا كانت اسرائيل تتلقفها الانتهاكات فلم اذن عارضت استئناف نشاط لجنة الهدنة المشتركة ، مع انه لا توجد في المنطقة هيئة سواها يحترف بها مجلس الامن تستطيع ارسال المراقبين واجراء التحقيقات موضعيا .

الفرع الحادى عشر

الرسائل وطلب الاجتماع الواردة الى المجلس

من ٢٧ آذار (مارس) - ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨

٢٦٥ - ارسل ممثل الاردن الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار (مارس)

(S/8505) لفت نذار المجلس فيها الى التهديدات الاسرائيلية الجديدة ضد الاردن ، هذه التهديدات التي اطلقها رئيس وزراء اسرائيل في خطاب القاها في اليوم السابق امام مجلس النواب الاسرائيلي . وقالت الرسالة ان الخطاب تضمن مزاعم موجبة ضد الاردن تستهدف تضليل الرأي العام العالمي وتمهيد الطريق سلفا لتبرير اعتداء اسرائيل على الاردن . واضافت انه ليس للاردن اية علاقة بالحوادث المزعومة وقوعها في الاقليم العربي الذي تحتله اسرائيل ، وهو لا يعتبر نفسه مسئولا عن سلامة وامن القوات الاسرائيلية التي تحتل هذه الاقليم .

٢٦٦ - وذكر ممثل اسرائيل ، في رسائل ثلاث مؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) (S/8510 و S/8511 و S/8515) ، ان مواقع الجيش الاردني قد شنت هجوما واسعا مركزا على القرى الاسرائيلية والسكان المدنيين في وادي الاردن الاعلى . وحدث سلسلة من انتهاكات وقف اطلاق النار ، بالاضافة الى الضربات واعمال التخريب التي قال انها تتطرق من الاقليم الاردني ، مضيفا ان الاعمال الاردنية حرق متكرر ووقف اطلاق النار .

٢٦٧ - وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) (S/8516) ، التمس فيها عقد اجتماع عاجل للمجلس الامن للنظر في العدوان الاسرائيلي على الضفة الشرقية من الاردن تحديا لقرار مجلس الامن المتخذ في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ .

٢٦٨ - وارسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) (S/8517) ، اشار فيها الى رسالته السابقة التي تعمل تاريخ اليوم نفسه والمتعلقة بأعمال عدوانية اردنية ، والتمس عقد اجتماع عاجل للمجلس الامن .

٢٦٩ - وفي ٢٩ آذار (مارس) ايضا ، تلقى المجلس تقريرا من الامين العام (S/8309/Add.2) بشأن سير مساعي ممثله الخاص الموفد الى الشرق الاوسط ، السفير غونار يارينغ . وقد استعرض التقرير زيارات السيد يارينغ لمختلف عواصم البلدان ذات العلاقة ، ذاكرا ان السفير يارينغ قد وجد تباينا اساسيا بين وجهات نظر الاطراف ، وهو تباين شرعه الاطراف انفسهم بشيء من التفصيل ، في وثائق المجلس وخلال الاجتماعات التي عقدت في آذار (مارس) . و اشار الى ان جهود السفير يارينغ استهدفت الحصول على بيان مقبول بشأن الموقف فيما يتعلق بتنفيذ قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، يمكن ان تحققه اجتماعات بين الاطراف تعقد برعايته . وبين التقرير ان تلك الجهود لم تسفر حتى ذلك الحين عن اتفاق ، وهذا فضلا عن انها قطعت بسبب الاحداث التي جرت في اوائل آذار (مارس) . وقال ان السفير يارينغ يحمل على تجديد اتصالاته وان تقريرا آخر سيقدم مستقبلا عن النتائج .

الفرع الثاني عشر

نظار المجلس في المسألة في جلساته ١٤٠٩ - ١٤١٢
(٣٠ آذار (مارس) - ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨)

٢٧٠ - اعتمد المجلس ، في جلسته ١٤٠٩ التي عقدها يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، جدول الاعمال المؤقت المؤلف من الرسالة الاردنية المؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) (S/8516) والرسالة الاسرائيلية المؤرخة في اليوم نفسه (S/8517) ودعي ممثلا الاردن واسرائيل ، بناء على طلبهما ، الى الاشتراك في مناقشات المجلس دون ان يكون لهما حق الاقتراع .

٢٧١ - وقد عرض على مجلس الامن تقرير تكميلي مؤرخ في ٣٠ آذار (مارس) (S/7930/Add.66) مقدم من الامين العام ، وكان المجلس في قراره ٢٤ آذار (مارس) قد التمس منه تتبع الحالة واعلامه بالالزام بحسب الاقتضاء . وقد جاء فيه ان الامين العام يأسف لحجزه عن تقديم تقرير مفيد عن القتال الذي دار في اليوم السابق ، وذلك نظرا الى عدم اقامة اي مراقبين تابعين للامم المتحدة في القطاع الاردني - الاسرائيلي . وأشار الامين العام الى ان وجود مراقبين للامم المتحدة في المنطقة يمكن ان يساعد في الحفاظ على وقف اطلاق النار بطرق اخرى غير تقديم التقارير ، ان ان مجرد وجودهم اليقظ يمكن ان يكون بمثابة رادع يمنع مباشرة النشاط العسكري . وذكر ان كثيرا من الفضل فيسي احترام ومراعاة قرارات وقف اطلاق النار في قطاع قناة السويس والقطاع الاسرائيلي - السوري اكثر من احترامها ومراعاتها في القطاع الاردني - الاسرائيلي يعود الى وجود مراقبي الامم المتحدة في القطاعين الاولين .

٢٧٢ - وتكلم ممثل الاردن ، فأعلن ان القوات الاسرائيلية عمدت في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، دون سابق استئذان ، الى قصف المواقع الاردنية في القسم الشمالي من الضفة الشرقية للاردن ، مستغذة في ذلك الدبابات ومدافع الهاون . وقال ان سلاح الجو الاسرائيلي قصف بعد ذلك ، دونما تمييز ، قرى الحدود الاردنية التي يسكنها مدنيون . و اضاف ان المنطقة التي قصفت تضم معظم مصادر المياه الهامة للضفة الشرقية ، وان الاسرائيليين يهدفون بقصفهم الراضي الزراعية الى حرمان السكان من سبب رزقهم الوحيد ، والسبب اربابهم ، والى اضطرارهم بذلك الى الانتقال نحو الشرق ، مما يوجد فراغا جديدا يخدم مآرب اسرائيل الحدودية . وذكر ان وزير السياحة الاسرائيلي ، السيد موشي كول ، قد اعلن ان الهجمات في المرة المقبلة ستكون اوسع نطاقا ، مما يتجلى معه انه ما لم يتخذ المجلس تدبيرا فوريا فان اسرائيل ستواصل غرقها المتعمد لقراراته . وبين ان الهجمات القاسية على الاردن جاءت في اعقاب مؤتمر لرؤساء بعثات وزارة الدفاع الاسرائيلية في اوربا ، ونوقش فيه برنامج التسليح الاسرائيلي لعام ١٩٦٨ ، وأشار الى ان رؤساء البعثات قد استدعوا من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وغيرها من الدول الأوروبية . ورأى ان الخطوة اليهودية الاولى التي يجب على مجلس الامن ان يقوم بها هي ان يطلب الوقف

الفوري لاية شععات من الاسلحة ترسل الى اسرائيل ، ذاكرا ان الدول الاعضاء التي تواصل تسليح اسرائيل رغم تكرر عدوانها على الاردن تتحمل مسؤولية كبرى . ومضى قائلاً ان المجلس قد سبق له توجيه اذار رسمي بأنه لا يمكن التسامح بالانتهاكات الخطيرة لوقف اطلاق النار ؛ وعليه الان ان ينظر في مسألة هامة اخرى ، وهي مسألة اتخاذ تدابير افضل لتأمين انسحاب جميع القوات الاسرائيلية انسحاباً فورياً كاملاً من الاقاليم المحتلة بالقوة ، ان اي تأخر جديد يؤدي الى مزيد من التردى في الحالة ، وهي على ما هي عليه من قابلية للانفجار ، كما تكون نتيجته اشتداد حركة المقاومة .

٢٧٣ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان وزير خارجية الاردن اعلن ، في اليوم التالي لاتخاذ قرار ٢٤ آذار (مارس) ، ان الشجب الوارد في هذا القرار موجه الى اسرائيل وان الفقرة المتعلقة بخرق وقف اطلاق النار لا تعني الاردن . وبعد ذلك ، حدد ممثل اسرائيل سلسلة من الحوادث وقعت بين ٢٢ و ٢٩ آذار (مارس) قال ان الاردن كان البادئ فيها ، خارقاً بذلك وقف اطلاق النار . وقال ان الاردن لا يزال يعلن انه في حرب مع اسرائيل وانه لا يعتمزم وقف اعمال العدوان والخارات والارهاب والتخريب ضد اسرائيل ؛ فاذا اريد الا تتخذ اسرائيل التدابير العسكرية لكفالة امنها ، ويجب على الاردن وقف اعماله الحربية ؛ اما اذا استمر الاردن في ارتكاب الاعمال العدوانية وتشجيعها ، فان الحكومة الاسرائيلية ، شأنها في ذلك شأن اية حكومة اخرى في العالم ، لن تظل مكتوفة اليدين ولن تتخلى عن حقها في الدفاع الشرعي . وبعد ان اشار الى ان حكومات الدول الحربية المعاورة مقيدة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب وقف اطلاق النار ، اعلن ان النظارية القائلة بأن تلك الحكومات حرة في مساعدة وتشجيع الهجمات المسلحة على اسرائيل من خلال الارهاب والتخريب المنظمين نظارية لا يمكن القبول بها ، ان مثل هذه النشاطات تمثل استمراراً للاعمال الحربية تحت وقاء من وقف اطلاق النار . ثم اعرب ممثل اسرائيل عن الامل في ان يدرك مجلس الامن ان قوى الحرب في المنطقة سترى في القرار الذي ستتبهي اليه مداولاته اما مزيداً من التشجيع لها ، كما فعلت بعد قرار ٢٤ آذار (مارس) ، واما اذاراً صريحاً لها بالا تصعن في اعمالها العدوانية خرقاً لوقف اطلاق النار .

٢٧٤ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان حكومته تعارض الاعمال العسكرية التي تنتهي وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط ، كما تعارض اعمال الارهاب التي تنتهي وقف اطلاق النار . واضاف ان المجلس ، في قراره المتخذ في ٢٤ آذار (مارس) ، لم يعلن فقط ان اعمال الانتقام العسكري وكل حوادث العنف الاخرى التي تشكل انتهاكاً خطيراً لوقف اطلاق النار هي امور لا يجوز التسامح بها ، بل اعلن ايضاً انه سيضطر الى النظر في الخطوات الفعالة لتأمين عدم تكررها . وقال ان هذا الانفجار الجديد للعنف قد جعل من الواضح ان على المجلس ان يأخذ فوراً بنصيحة الامين العام الحكيمه فينظر في امر اقامة مراقبين تابعين للامم المتحدة في قطاع وقف اطلاق النار الاردني - الاسرائيلي بما يستطيع من السرعة .

٢٧٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الحالة الخطيرة المعروضة على المجلس تشتمل على ثلاث وقائع اساسية : الاولى ، ان اسرائيل لا تزال تواصل سياسة العدوان المسلح على الدول العربية المجاورة لها ، متجاهلة بذلك قرارات مجلس الامن المتكررة بشأن وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط . وبشأن تصفية آثار عدوانها ؛ والثانية ، ان هذا يعني ان القرارات التي اتخذها مجلس الامن حتى الآن بقصد وقف العدوان الاسرائيلي لم تكن فعالة بالقدر الذي يكفي لاقرار السلم في منطقة الشرق الاوسط ؛ والثالثة ، انه يلزم من ذلك ان مجلس الامن يجد نفسه يواجه ضرورة اتخاذ تدابير افضل بعق المحدثى وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ولقرار مجلس الامن المتخذ في ٢٤ آذار (مارس) . فانا اتخذ المجلس تدابير فعالة لوقف العدوان ، فـ ان الاتحاد السوفياتي سيكون مستعدا للمشاركة في تنفيذ تلك التدابير .

٢٧٦ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان من الجلي ان اسرائيل تريد ان تفرض الحل الذى تريده هي كيمي تقييم في الشرق الاوسط . ساما يوافق هوادها ، وان الضمور الذى تتعمد بعض الدول الاخذ به فيما يتعلق بتفسير قرار المجلس المتخذ يوم ٢٤ آذار (مارس) يحطى سلطات تل ابيب مبرا للاعتقاد بأنها ستحظى بموقف اكثر تفهما في المستقبل ؛ على ان الاسباب الاساسية للسياسة الصهيونية العدوانية تنبع من برنامج التوسع الاقليمي الذى تعتمزم الصهيونية متابعته . واضاف ان سلطات تل ابيب ، ان تتخذ من مقاومة الشعب الفلسطيني الناشطة حجة ، تشن بكل عزم عمليات عسكرية واسعة النطاق تدعي انها رد على نضال الفلسطينيين في سبيل الحرية . وبين ان موضوع مشكلة الشرق الاوسط هو ، في الواقع ، حق الامة الفلسطينية في كامل وحدتها وسيادتها . ومضى قائلا انه آن لمجلس الامن ان يبنى بالمشكلة التي اثارها اغتصاب فلسطين ، ان حل هذه المشكلة هو الطريق الوحيد الذى يمكن به انتهاء العدوان الذى يحرف ان من شأنه ادامة نفسه بنفسه الى مالا نهاية ، وايجاد الاحوال اللازمة لاجلال سلم عام مستقر . و اشار الى ان السبب بان تبقى الاقاليم المعنية محتلة وبأن يبقى اهلها تحت نير سياسة الاحتلال يؤدي الى مكافأة المحدثى على عدوانه . وقال ان على المجلس ان يؤكد شرعية معركة التحرير وصحة الاساس الذى تقوم عليه ، فضلا عن الجهود الملموسة الفعالة التي ينبغى القيام بها كيمي استدراع وقف اولئك الذين يخدمون نواياهم العدوانية موضع التنفيذ ويجعلون من عطيات الثار نظاما سياسيا قانونيا ، ونسزع سلاحهم .

٢٧٧ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان العمل العدوانى الاسرائيلي الاخير هو تحبير عن سياسة عسكرية قائمة على الفتح والتسلح والتوسع بقصد الهيمنة على الشعوب الاخرى بالقوة الخاشمة الحنيفة ، وان واجب الامم المتحدة هو وقف سلسلة هذه الاعمال العدوانية ، ودعوة اعضاء المجامع والمنامة الذين يدعمون حكومة اسرائيل بتزويدها بالاسلحة الهجومية ورؤوس الاموال والمساعدة الاقتصادية الى انهاء مساعدتهم وتعاونهم مع المحدثى في الشرق الاوسط ؛ كما ان واجب الامم المتحدة ، وفقا للميثاق ، هو ان تحمي مصالح ضحايا العدوان . ثم قال ان رفض اسرائيل ، المنادى

على الازدراء، لتنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٤٨ (١٩٦٨)، وهو خرق صريح جدا للمادة ٢٥ من الميثاق، التي تنص على اتخاذ تدابير شديدة ضد كل حكومة ترفض الانصياع للقرارات .

٢٧٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان على مجلس الامن ان يتأكد من التطبيق الفعلي لوقف اطلاق النار، ان مجرد صيانة وقف اطلاق النار لا تكفي . وأشار الى ان المجلس قد حدد اطارا لتسوية يمكن ان تلقى القبول لدى جميع المصنيين، كما قال ان مثل هذا القبول بالقرار، مع ذلك، لا يمكن ان يصدر عن دولة دون ان ترتب على نفسها التزامين جليين : اولهما، ان تابق القرار بكليةته ؛ وثانيهما، ان تتعاون مع الامم المتحدة ومع السفير يارينغ لهذا الغرض .

٢٧٩ - واستخدم ممثل الاردن حقه في الرد، فقال ان مجلس الامن لم يتخذ اكثر من قرار بوقف اطلاق النار، ووقف اطلاق النار لا يعني السلم، ولا السلم في ظل الاحتلال، ولا التهايش مع العدو ان . اما عن مسألة المراقبين، فقال ان من مصلحة مجلس الامن ان يصر على ان يحدد وضع جبهته السابق نفسه في المنطقة عينها التي كان يعمل فيها قبل حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . و اضاف ان اتفاقية الهدنة، كما قال الامين العام، لا تزال صحيحة، وليس لا حد، وليس للاردن ولا لاسرائيل، سلطة الخاضعة لهذه الاتفاقية .

٢٨٠ - وفي الجلسة ١٤١٠، التي عقدها المجلس في ١ نيسان (ابريل)، دعي ممثل سوريا ايضا، بناء على طلبه، الى الجلوس الى طاولة المجلس .

٢٨١ - وتكلم ممثل اسرائيل، فانبأ المجلس ان اعمال العدو ان على اسرائيل لا تزال مستمرة . وقال ان شعب اسرائيل ظل يتعرض لحرب العدو ان الحربية مدى عشرين سنة، وان العرب، بقرار الحكومات الحربية، لم تنته بل لا تزال مستمرة، مستمرة باسلوب الاغارة والارهاب والتخريب . و اضاف انه بعد هزيمة العدو ان الجبهي الحربي في حزيران (يونيه) الماضي، اصبح هذا هو الاسلوب الاقرب متناولا لدى الدول الحربية، فاعتمدت عليه الحكومات الحربية لتمهيد الطريق لاستئناف النشاطات العسكرية على نطاقها الكامل . ثم استمرى ممثل اسرائيل نظار المجلس الى ما قال انه وقائع تؤكد الطابع العسكري الرسمي لجهاز الحرب الازهابية ونشاطاته، وناشد مجلس الامن ان يتفهم الحالة على حقيقتها، وبكل خطورتها، وان يتخذ موقفا واضحا بشأن اغدار استمرار الاعمال الحربية الازدنية عن طريق الاغارة والارهاب والقتل، وان يساعد على وضع حد لتلك الاعمال الحربية وعلى السير باسرائيل والدول الحربية في طريق التقدم نحو السلم .

٢٨٢ - وتكلم ممثل الاردن، فقال انه لا يجوز القول بأن مجلس الامن ليس في وضع يؤهله لاستملاء اية نتائج من الوقائع بحجة عدم وجود مراقبين تابعين للامم المتحدة وقت الاعتداء الاسرائيلي؛ ان هناك اعترافا كاملا بهذا الاعتداء من وزير الدفاع الاسرائيلي الذي قال من محادثة اذاعة اسرائيل ان الهجمات الموجهة ضد الاردن جزء من حملة مستمرة التي ان تصل اسرائيل الى قرار مع العرب . وذكر ان تحويل الجريمة الاسرائيلية الى طالب لاقامة المراقبين لا يفيد في شيء

لان ذلك مجرد عملية الهاء . ولكن اذا استصوب المجلس ان ينظر في هذه المسألة في مرحلة تالية ، بعد ان يكون قد طالج الشكوى الاردنية العلاج المناسب والفعال عن طريق اعمال الفصل السابع من الميثاق ، فسيكون من واجب المجلس في هذه الحال ان يتخذ تدابير لا تتعارض مع الترتيبات القائمة المتعلقة بصيانة السلم في المنطقة ، اى مع جهاز الهدنة . وبين ان المجلس لو فعل غير ذلك لأوهن قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . وهو القرار الذى يدعو الى " انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الاقاليم التي احتلتها في النزاع الا غير " ويحترف بذلك بالجهاز الموجود قبل ٥ حزيران (يونيه) وبالخط الفاصل الذى عينته اتفاقية الهدنة . ورأى انه ينبغي للمجلس الا يتخذ اى تدبير يمكن ان يوجد ، صراحة او ضمنا ، حالة جديدة قد تخير من طابع وقف اطلاق النار . و اشار الى ان المقصود من وقف اطلاق النار ان يكون مرحلة مؤقتة تمكن مجلس الامن من اتخاذ خطوات تؤدى الى التصفية الكلية لأعمال العدوان كيلا يكون الصدد ان سبيلا الى كسب اية ثمرات .

٢٨٣ - وتكلم ممثل كندا ، فقال انه ينبغي للطرفين ان يعمدا ، على سبيل التعاون وبناء على اتفاق اختياري ، الى السماح لمراقبي الامم المتحدة بالعمل في القطاع الاردني - الاسرائيلي في شكل مجموعات متنقلة . وحث جميع الاطراف المحنيين على مد يد التعاون الكلي للسفير يارينغ على اساس القبول بقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ في مجموعه .

٢٨٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان المجلس لا يسمح السماح بالاستخفاف بسلطته ويتجاهل قراراته ، بل ينبغي له ان يقتضي اعترامها ، ولا سيما احترام القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٤٨ (١٩٦٨) المتخذين في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، و ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ . ولئن كان في وجود الامم المتحدة في المنطقة رادع عن النشاطات العسكرية ، فذلك لا يعني مطلقا انه يجوز اتخاذ اى تدبير يمكن ان يبدو بأية صورة من الصور تخاضيا عن الفتح او الاحتلال العسكري .

٢٨٥ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان على مجلس الامن ان يحترف بأن السبب المباشر للمشكلة المعروضة على المجلس هو استمرار احتلال اسرائيل لا قليم عربية . و اضاف ان على المجلس ان يدعو اسرائيل الى قبول قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ووضع موضع التنفيذ دون مزيد من تأخير والتعاون دونما تحفظ مع الممثل الخاص للامين العام ، وذلك بسحب قواتها من كل الاقاليم المحتلة منذ ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . وتطرق الممثل الى مسألة وجود مراقبين للامم المتحدة في القطاع الاردني - الاسرائيلي ، فأكد على ضرورة تأمين عدم استغلال جهاز الامم المتحدة على وجه يتبع تحويل الاحتلال غفية الى ضم واقعي لا قليم مكتسبة بالفتح العسكري .

٢٨٦ - وتكلم ممثل البرازيل ، فشد على الهمية البالغة التي تتعلقها حكومته على ضرورة ايلاء ادق الاحترام لوقف اطلاق النار . وقال ان حكومته قلقة لما يمكن ان يكون الاخر الاحداث الواقعة من آثار في مستقبل مهمة يارينغ والآمال المعقودة عليها . و اضاف ان وفده يرحب

بإقترح الأمين العام المتعلق بضرورة وجود مراقبين للأمم المتحدة في القطاع الاردني - الاسرائيلي من خط وقف اطلاق النار .

٢٨٧ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فأشار الى بيانه الذي القاه في المجلس يوم ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، والذي اقترح فيه تقوية الوظائف الاشرافية التي تقوم بها الامم المتحدة . وقال ان المعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام (S/7930/Add.66) جاءت تؤكد الحاجة الى ذلك . وأضاف ان وفده على استعداد للنظر الايجابي في اية خطوات عطية ، من امثال خطوة اقامة مراقبي هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في منطقة ملاءمة ، يمكن ان تحين الأمين العام على الوفاء بمهمة الاعلام عن الحالة وان تساعد على الردع عن محاولة انتهاكات وقف اطلاق النار .

٢٨٨ - ومارس ممثل اسراييل حقه في الرد ، فقال ان الامم المتحدة تعمل ، للمرة الاولى في مدى سنوات كثيرة ، في سبيل احلال سلم عادل دائم ، يكفل بالذات تلك العناصر التي قال ممثل الاردن انها محدودة في ظل اتفاقية الهدنة ، وهي : حق العيش في سلم ، وحق العيش بمنحى من التهديد بالقوة ، وحق حرية الملاحة . وأضاف ان الامم المتحدة ناشطة الآن في بذل جهد يرمي الى تحيين الحدود ، وتحديد الاقاليم .

٢٨٩ - ورد ممثل الاردن قائلاً ان اتفاقية الهدنة لم تحين حدود الاسراييل ، بل عينتها الامم المتحدة . وأضاف ان هناك قرارا يشير الى حدود ، وهو قرار اكدته الامم المتحدة : أكدده مجلس الامن ، واكدته الجمعية العامة .

٢٩٠ - وفي الجلسة (١٤١١) المحقودة يوم ٢ نيسان (ابريل) ، دعي كذلك ممثلا الجمهورية العربية المتحدة والحراق ، ببناء على طلبهما ، الى الجلوس الى طاولة المجلس .

٢٩١ - وتكلم ممثل الهند ، فعرض مرة اخرى وجهة نظره وفده القائلة بأنه ما ظلت اسراييل ترفض الانسحاب من الاقاليم العربية التي تحتلها منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، فلن يكون هناك امل يذكر في حلول السلم في المنطقة ؛ ولذلك فان الضرورة الحتمية تقتضي ان توافق اسراييل على ان تنفذ قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ التنفيذ الكامل . كذلك فان من الامة بمكان ان يتعاون الاطراف مع الممثل الخاص للأمين العام في المهمة الموكولة اليه ، مهمة تأمين وضع هذا القرار موضع التنفيذ .

٢٩٢ - وتكلم ممثل سوريا ، فقال انه يتوقع ان تستأنف اسراييل عملياتها العسكرية الواسعة النطاق ضد الدول العربية ، وان استمرار اعدائها على الاردن بحجة وقف التسلل فضلا عن حشد القوات الاسراييلية بأعداد ضخمة على الحدود السورية وفي سيناء دليل على مآرب اسراييل ومخططاتها العسكرية العدوانية . وأضاف ان اسراييل تواصل اتباع سياسة الحدود ان الصلح ضد الدول العربية ، وقرارات مجلس الامن لم توقف هذا الحد وان ، وتهديد المجلس باتخاذ تدابير فعالة بمتنفي الميثاق لم يؤد الى ردع اسراييل عن تكرار اعمالها العدوانية مع توسيع نطاقها كلما .

ورأى ان المجلس يكون مقصرا عن الوفاء بمسؤولياته اذا هو لم يوقف المعتدى ولم يدافع عن حقوق المعتدى عليه في الوحدة والاستقلال . واعلن ان حق ابناء شعب فلسطين في مقاومة تصفية شخصيتهم وحقوقهم ، وحق كل عربي يرنح تحت الاحتلال الاسرائيلي في مقاومة الضم والاحتلال ، حق طبيعي اعترف به قد سيته وسلامته ميثاق الامم المتحدة وعشرات القرارات التي تناولت موضوع الاستعمار .

٢٩٣ - وتكلم ممثل العراق ، فقال ان المشكلة الاساسية المحروضة على المجلس هي : هل تترك اسرائيل حرة في تثبيت احتلالها وتمكينها بذلك من تحقيق هدفها الذي تجاهر به ، هدف ضم الاقاليم العربية المحتلة ؟ وقال ان الدول الاعضاء مجمعة تقريبا على ان الفتح الاقليمي بالقوة العسكرية امر لا يجيزه الميثاق ، وبالتالي على ضرورة انسحاب القوى الاسرائيلية انسحابا كاملا من الاقاليم المحتلة . واذاف ان اسرائيل ، بالاضافة الى رفضها الصريح لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قد تجاهلت كل التجاهل قراراتين للجمعية العامة بشأن القدس ، كما رفضت تطبيق قرار مجلس الامن بشأن اللاجئين وتطبيق اتفاقية جنيف بالنسبة الى سكان المناطق المحتلة في فلسطين ، ونقضت بصورة منفردة اتفاقيات الهدنة . ثم قال ان جميع المشاكل التي تعانيها المنطقة قد نشأت نتيجة لانقضاء الصهيونية على شعب فلسطين ، ولن يحسم امر ولن يستقر وضع الى ان يحترف بأثار ومضاعفات هذا العدوان وتعالج المعالجة الحازمة .

٢٩٤ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان على المجلس واجبا عاجلا هو الحمل على ضمان التنفيذ الكامل لقراراته بشأن وقف اطلاق النار لكي يتسنى ايجاد جو في المنطقة يساعد على الوصول الى الهدف النهائي العاجل ، هدف اقامة سلم مبني على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي اتخذه مجلس الامن بالاجماع في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ؛ اما مهمة المجلس الفورية ، فينبغي ان تكون اعادة توكيد القرار ٢٤٨ (١٩٦٨) والنظر في الترتيبات الملائمة المقبولة لاقامة المراقبين في القطاع الاردني - الاسرائيلي من خط وقف اطلاق النار . واذاف ان ترتيبات وقف اطلاق النار ، ومن ثم مهمة السيد يارينغ الخاصة ، يجب ان تعتبر مؤقتة فعسب ، لا تتسم بأية صفة دائمة ولا تنطوي على مسائل بحقوق ومواقف اي طرف من الاطراف في اية حالة معينة .

٢٩٥ - وتكلم ممثل الباراغواي ، فقال ان امكانية تحقيق السلم الحادل الدائم في الشرق الاوسط تكون في قيام الجميع بتنفيذ احكام قرار مجلس الامن الصغدي في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . واذاف ان لتأمين وجود الامم المتحدة في المنطقة اهمية ماثلة في هذا الشأن ، وذلك بالاضافة الى تسهيل عمل السفير يارينغ . وبين ان وفده ، ومعه وفود اخرى من وفود بلدان امريكا اللاتينية الاخرى ، مقتنع بأنه ما من نظام دولي مستقر يمكن ان يشاهد على التهديد باستعمال القوة او استحلالها ، وانه لا يجوز الاعتراف باحتلال الاقاليم او اكتسابها بمثل هذه الوسائل .

٢٩٦ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان السلطات الاسرائيلية ، ان تستتر وراء حتمها المزعوم في الدفاع الشرعي وتتذرع بحجة الاحتماء مما تسميه النشاطات الارهابية ، لا تسمى الى غير تيسير سياستها التي تتبجحها بلا فتور ، سياسة التوسخ على حساب الدول والشعوب العربية .

واشار الى وجود محاولات مباشرة وغير مباشرة يراد بها التنديد بالجهود النبيلة التي تبذلها حركة التحرير القومي في الاقاليم العربية المحتلة ، مع ان الجمعية العامة اعترفت ، في قرارها ٢١٦٠ (الدورة ٢١) المعلنون " المراعاة الدقيقة لحظر التمدد باستعمال القوة او استعمالها في العلاقات الدولية ، ولحق الشعوب في تقرير مصيرها " ، بأنه يحق للشعوب التي تعاني الاضطهاد الاستعماري ان تلتصق وتتلقى في كفاحها كل مؤازرة تكون متفقة مع مقاصد الميثاق ومبادئه . وعلى ذلك فان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة مدعوة ، بمقتضى هذا القرار ، الى بذل المساعدة والشحن للشعوب الخاضعة لنير الاستعمار . ومضى قائلاً انه ينبغي لمجلس الامن ان يجعل السلطات الاسرائيلية على بيئة من انه يتوقع منها ان تنسحب فوراً من جميع الاقاليم المحتلة ، وان يقول لها بما لا يقبل اللبس ان اجسامها عن التزام مبادئ الميثاق وتحد يها لقرارات الامم المتحدة ورفضها سحب قواتها من الاقاليم المحتلة تؤلف كلها تهديداً للسلم والامن في المنطقة ، وبالتالي تهديداً للسلم والامن الدوليين .

٢٠٧ - ولغت ممثل اسرائيل نظر مجلس الامن الى اعمال عدوانية جديدة قال انها ارتكبت ضد بلده عبر نهر الاردن . و اشار الى انه في ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، حين ارسلت باكستان متسللين عبر خط وقف اطلاق النار بينها وبين الهند ، قال ممثل الهند ان حكومته لا تجد مناصاً من الدفاع الشرعي باتخاذ التدابير الوقائية ، ومن بينها التدابير التي تتم عبر خط وقف اطلاق النار .

٢٠٨ - ثم علق ممثل اسرائيل على اقوال ممثلي العراق والجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان هذين البلدين يرفضان مسالمة اسرائيل ويعلنان امام مجلس الامن عزمهما على شن الحرب عليها بالقتل والتخريب رغم الالتزام المترتبة عليهما بموجب الميثاق ورغم قرارات مجلس الامن . و اضاف ان المسألة التي ينظر فيها المجلس ليست ما يزعم من معارضة اهالي المناطق الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية ، بل العنات الآتية من الغزاج غرقاً لقرارات مجلس الامن ولاحكام الميثاق . و اعلان انه اذا كان في الشرق الاوسط دولة تفوق اعمالها اعمال الاغريات جميعها في التعبير عن لا انسانية شريفة ، فهذه الدولة هي سوريا ؛ وفوق هذا ، فان الجماعات اليهودية في سوريا تعاني اضطهاداً وعذاباً يدعون الى الاسى ، وهي محرومة من الطعام ومن حرية التنقل ، وكثير من افرادها في السجون ومحسرات الاعتقال .

٢٠٩ - وتكلم ممثل سوريا ممارساً حقه في الرد ، فأذكر مزاعم ممثل اسرائيل حول معاملته العائفة اليهودية في سوريا ، و اعرب عن دانه ان ممثل اسرائيل يحاول ، بحدِيثه عن برامج التنمية للاقاليم العربية المحتلة ، اقتناع المجلس بأن اسرائيل انما شنت الحرب على ثلاث دول عربية واحتلت مساحات شاسعة من اراضيها كجما تقي الزراعة العربية وتضع موضع التنفيذ بعض برامج التنمية .

٣٠٠ - ورد ممثل العراق قائلاً ان اسرائيل ، لو كانت لديها ادنى نية لتنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، لما كانت كلفت نفسها كل ما تكلفته من عناء

ونفقات لوضع خطة خمسية للمناطق المحتلة الواقعة على الضفة الغربية من الاردن . واضاف ان الحرب واليهود عاشوا معا في سلام وانسجام على مدى قرون طويلة في كل ارجاء العالم العربي ، ولم يتحطم هذا السلام وهذا الانسجام التقليدي الا بظهور الصهيونية وبفرض البرنامج الصهيوني بالقوة على شعب فلسطين .

٣٠١ - كذلك رد ممثل الهند ، فأشار الى بيانه السابق ، وقال ان في وسع اسرائيل ان تتميع على مثال الهند والباكستان ، فتسحب من الاقاليم التي احتلتها في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، ولا توسع من رقعة احتلال الشعوب العربية والاقاليم العربية .

٣٠٢ - وفي الجلسة ١٤١٢ المحقودة يوم ٤ نيسان (ابريل) ، كرر ممثل الاردن موقف حكومته بشأن اقامة المراقبين في منطقة وقف اطلاق النار ، فقال ان قرار وقف اطلاق النار لم يستهدف تدعيم الحدود الاسرائيلي ولا ايجاد خط جديد يربط فيه المراقبون فيكون مجنأ يتم وراءه هذا التدعيم ؛ ولئن عجز الامين العام عن تزويد المجلس ، بتنفيذ القرار ٢٤٣٧ (١٩٦٧) ، بتقرير ذي فائدة عن المزاعم الاسرائيلية فما ذلك الا لأن الاسرائيليين لا يسمحون باقامة المراقبين داخل الاقاليم المحتلة . واذا ان انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا فوريا وكليا من شأنه ان يعيد النشاط والحياة الى الجهاز الشرعي الوحيد في المنطقة : جهاز الهدنة . ورأى ان من المؤكد ان المراقبين يكونون انجح في القيام بمهمتهم على خط الهدنة ، وهو الخط الوحيد الذي تعترف به الامم المتحدة .

٣٠٣ - وتابع ممثل الاردن كلامه ، فاعلن ان قيام اسرايل بقصف اكثر من اثنتي عشرة قرية وعدد من المناطق المنتمية للسلم الخذاعية والسكان المدنيين ، ومدتها عمليات القصف الى قرى بعيدة جدا عن منطقة وقف اطلاق النار ، الامر الذي يشكل ، بعد ذاته عملا من اعمال ابادة الاجناس ، يبرران قيام المجلس بتوجيه اللوم اليها وتوقيع الجزاءات عليها . وقال في هذا الصدد ان البعثات العسكرية الاسرائيلية في الولايات المتحدة وفي كثير من الحواصم الاوروبية تعد الآن خطط عام ١٩٦٨ لاقتناء الاسلحة والحصول على اللوازم العسكرية من الولايات المتحدة وبعض بلدان اوربا الغربية .

٣٠٤ - وتكلم ممثل اسرايل ، فقال ان الحدود العربية على اسرايل يستمر في الوقت الذي يواصل مجلس الامن فيه مداواته ، وان التصريحات الداعية الى الحرب تطلق يوميا في الحواصم العربية ، والآلة الازهارية تجهز علنا لتنفيذ عمليات جديدة ، والهجمات والخارات المسلحة تتواصل . ثم أكد بشدة على مساندة المحاكمة الى تدابير مصينة ينبغي للسلطات الاردنية ان تتخذها دون توان لوضع حد نهائي ولكي لاعمال الحدود التي ترتكب انطلاقا من اقليمها ضد اسرايل . وكرر اعلان سياسة اسرايل القائمة على التقيد الكلي بالالتزامات المترتبة عليها بموجب وقف اطلاق النار وذلك على اساس المحاكمة بالمثل ، بيد انه قال ان اسرايل تنتظر من الدول العربية ان تتصرف مثلها . واذا ان السكان العرب في الضفة الغربية لا يريدون الحرب والنزاع مع اسرايل ، بل يريدون السلام والتعايش ، وان ما يشغل بال الزعماء العرب اليوم قد لا يكون نجاح اسرايل في رد عدوانهم

بقدر ما قد ثبت في المناطق الغاضحة للسلطة الاسرائيلية من ان الاسرائيليين والعرب يستطيعون ان يعيشوا معا ويعملوا معا ويفهموا بعضهم بعضا ، لان العرب ، شأنهم في ذلك شأن الناس في كل مكان ، يريدون السلم والطمأنينة ، والسعادة والتقدم .

٣٠٥ - وتكلم ممثل الاردن مستخدما حقه في الرد ، فقال ان تشويه اسرائيل للوقائع يرجع الى اسباب واضحة ، ولكن المشكلة ليست مشكلة اقوال بل افعال ؛ وانما كانت اسرائيل راغبة حقا في قيام علاقات طيبة بينها وبين العرب ، فعليها ان تجلو عن المناطق المعتلة ، وان تقبل اولئك الذين طردوا من المناطق التي خصصت لتكوين اسرائيل ، وان تنفذ القرار الداعي الى اعادة اللاجئين الى وطنهم ، وتظهر بسلوكها انها قادرة على العيش مع العرب .

٣٠٦ - وفي الجلسة نفسها دعي ممثل المملكة العربية السعودية ، بناء على طلبه ، الى المجلس .

٣٠٧ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان النقاش هذه المرة ، كما في الجلسات السابقة ، يندلق من الفرض القائل بأن النزاع هو بين الاردن واسرائيل ؛ ولكن ، شاء الناس ام ابوا ، فانه لا يزال هناك شعب فلسطيني يواصل نضاله لاستعادة وطنه . وقال ان الامم المتحدة قد ارتكبت خطأ حين اعتمدت قرار تقسيم فلسطين ، لان هذا القرار اتخذ تحت الضغط ودون احترام مبادئ تقرير المصير ورأى ان الخروج من المأزق يتم بسؤال يهود اوربا الشرقية الموجودين الآن في اسرائيل هل يودون الهجرة الى بلدان غربية ، وسؤال اللاجئين العرب هل يريدون العودة الى ديارهم . وقال ان مناقشات المجلس اخذت تتحول الى مناقشات نظرية محضة ؛ ففي وقت ما كان حق النقض ذافعة ، اما الان فقد حل محله الاتفاق . وعقب قائلا ان التعايش بين الدول الكبرى امر جد يربك ، ورحاب ، ولكن الدول الصغيرة الضعيفة تدفع ثمن ذلك الاتفاق غالبا . وتساءل : ما الذي من شأنه ان يمنع الدول الكبرى ، وهي تتعايش الآن ، من اصدار اذار نهائي لاسرائيل بالانسحاب؟ ومضى قائلا ان الاستمرار في النهج الذي اتبعه مجلس الامن والامم المتحدة مؤخرا لا يؤدي الى غير تضاريف هيبية المنامة . وقال في الختام انه ليس بين العرب واليهود مشكلة بوصفهم عربا ويهودا ، بل ان المشكلة هي بين الفلسطينيين وجيرانهم العرب من جهة ، وبين الصهيونيين من جهة اخرى . وازداد ان كل ما يدلبه العرب هو ان يتركوا وشأنهم ؛ وهم مستعدون للمتاجرة والتعاون مع الدول الغربية ، ولكن ليس من الجائز طرد شعب من وطنه . واعلن اخيرا ان الحالة في الشرق الاوسط هي محض استغلال واحتلال وسيطرة .

القرار المتخذ : في الجلسة ١٤١٢ المعقودة يوم ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، ادلى الرئيس بالبيان التالي على اثر المشاورات التي جرت بشأن هذا البند :

" ان اعضاء مجلس الامن ، وقد استمعوا الى بيانات الاطراف بشأن تجديد الاعمال العدائية ، يساورهم شديد القلق لتدهور الحالة في المنطقة . ولذلك فانهم يرون وجوب بقاء الحالة معروضة على المجلس وان يتتبعها هو عن كثب " .

الفرع الثالث عشر

الرسائل الواردة الى مجلس الامن وطالب عقد اجتماع له

٣٠٨ - ارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ (S/8549) ، لفت فيها نظر المجلس الى قرار اسرائيل باجراء استعراض عسكري في القدس يوم ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، وارفق رسالته بخريطة لخط السير المقرر للاستعراض ، ذاكرا ان حوالي نصف ذلك الخط يقع في القدس الحربية المحتلة . وقال ممثل الاردن ان مثل هذا الاستعراض سيكون خرقا فاضحا ، نصا وروحا ، لاتفاقية الهدنة العامة ولقرار مجلس الامن ١٦٢ (١٩٦١) المتخذ في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، الذي ايد فيه المجلس القرار الذي اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦١ وشجبت فيه مثل هذه الاستعراضات ، ولقرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) المتخذ في ٤ تموز (يولييه) ١٩٦٧ وقرارها ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) المتخذ في ١٤ تموز (يولييه) ١٩٦٧ . وطالب الاردن في رسالته هذه الى الامين العام ، منعا لزيادة تدهور الحالة ، ان يتخذ الخطوات الكافية لمعالجتها وضمان عدم اجراء الاستعراض المذكور .

٣٠٩ - وارسل ممثل الاردن رسالة اخرى الى رئيس مجلس الامن مؤرخة في ٢٥ نيسان (ابريل) (S/8560) ، ذكر فيها ان اسرائيل تواصل ، منذ اتخاذ قرارى الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) ، تنفيذ غزاتها لضم القدس والاستيلاء بصورة غير قانونية على الاراضي الحربية فيها ، وانها ماضية في تنفيذ المشاريع الرامية الى احداث تغييرات جذرية في الطابع القومي والتاريخي للمدينة المقدسة . وقالت الرسالة ان تلك الانتهاكات ستبلى جذريا بالاستعراض العسكري المزمع اجراؤه يوم ٢ أيار (مايو) والذي يشكل ، بحكم طبيعته والمعدات العسكرية الثقيلة المزمع استخدامها فيه ، استفزازا خطيرا من شأنه ان يؤدي الى ازدياد تدرى الحالة الانفجارية القائمة . وطالب الاردن لذلك عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في تلك الواقعة الجديدة وفي الحالة في القدس واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الامر .

٣١٠ - وارسل الامين العام الى مجلس الامن مذكرة مؤرخة في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ (S/8561) انهى اليه فيها نص مذكرة قال انه رأى انه من الضروري ان يوجهها الى حكومة اسرائيل يوم ٢٠ نيسان (ابريل) للاعراب فيها عن قلقه للمخطط الرامية الى اجراء استعراض عسكري في اليوم الموافق لذكرى استقلال اسرائيل في ٢ أيار (مايو) ، وهو استعراض علم ان معظمه سيجرى في الجانب الشرقي من خط الهدنة . وقد أكد الامين العام في مذكرته الى حكومة اسرائيل على ان اجراء استعراض عسكري في تلك المنطقة وفي ذلك الوقت يذاد ان يؤدي حتما الى زيادة التوتر في الشرق الادنى ، وقد يكون له اثره السيء في الجهود الساعرة ان ذاك قدما في سبيل ايجاد تسوية سلمية لمشاكل المنطقة . ثم الحق ذلك بالقول ان قلقه بشأن الاستعراض المزمع اجراؤه يتصل ايضا بقرارى الجمعية العامة

٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) وقرار مجلس الامن ١٦٢ (١٩٦١) ، وكذلك بموقفه من اتفاقية الهدنة العامة بين الاردن واسرائيل كما اورد في مقدمة تقريره السنوي عن الفترة الممتدة بين ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ و ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

٣١١ - و اشار الامين العام في مذكرته الى المجلس انه لم يتلق من حكومة اسرائيل بحسب اجوابا على رسالته المؤرخة في ٢٠ نيسان (ابريل) .

الفرع الرابع عشر

نظر المجلس في المسألة في جلساته ١٤١٦ - ١٤٢٦ (٢٧ نيسان (ابريل) - ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨)

٣١٢ - قام المجلس في جلسته ١٤١٦ المحقودة يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ بسادراج الشكوى الاردنية في جدول اعماله ، ودعا ممثلي الاردن واسرائيل ، بناء على طلبهما ، الى الجلوس الى طاولة المجلس .

٣١٣ - وتكلم ممثل الاردن ، فأعلن ان حكومته طلبت عقد اجتماع عاجل للمجلس كيما يمنسح نشوء حالة مشحونة بالخطر قد يكون لها آثار تتعدى بكثير حدود المنطقة المعنية مباشرة . وقال ان الاستحراق المزمع اجراؤه ليس الا احدي النواحي الظاهرة من خطط اسرائيل لضم القدس تعدد يا لقراري الجمعية العامة المتخذين في ٤ و ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٧ والذين اعلنا عدم صحة التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير مركز القدس وطلبا الى اسرائيل الغاء هذه التدابير والامتناع فورا عن اتيان اي عمل من شأنه تغيير مركز المدينة .

٣١٤ - واستشهد ممثل الاردن بمقتطفات من تقرير الامين العام المؤرخ في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8I46) بشأن الحالة في القدس ، تقول ان السلطات الاسرائيلية قد اوضعت لممثل الامين العام ، السيد ارنستو تالمان ، انها تتخذ كل التدابير اللازمة لتضع تحت سلطة اسرائيل اجزاء مدينة القدس التي لم تكن تخضع لسيطرتها قبل حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، معلنة ان عملية الامحاج " لا تقبل النقض ولا المفاوضة " . وقال ان السلطات الاسرائيلية مازالت ناشطة في تدعيم مكاسبها باتخاذ التدابير القمعية ضد السكان العرب ، وبمصادرة الاموال العربية وتقويضها بالمداهي ، وبانتزاع الوف العرب من ديارهم ، وان الحرب زعماء واهالي ، على اختلاف مسـتوياتهم ، قد احتجوا على هذه التدابير وهم يرفضون الغطوات التي تتخذها السلطات الاسرائيلية لضم القدس .

٣١٥ - وتابع ممثل الاردن كلامه فقال ان اسرائيل لا تستطيع ان تزعم لنفسها اي حق مشروع في القدس ؛ اما فيما يتعلق ببعض الاماكن المقدسة ، فقال ان وفده كان قد لفت نظر المجلس مؤخرا الى تقرير اللجنة التي عينتها حكومة المملكة المتحدة بموافقة مجلس عصبة الامم لتحديد الحقوق

التي يدعيها المسلمون واليهود في الحائط الغربي ، او حائط المبكى ، في القدس (S/8427/Add.1) ، وكان مما غلصت اليه هذه اللجنة ان حائط المبكى والمنطقة المحيطة به ملك للمسلمين . ومضى ممثل الاردن قائلا : وهكذا فان الوقائع القانونية تدل بجلاء على ان التدابير الاسرائيلية الاغيرة عدوان سافر وتجعل من زعم اسرائيل بأنها مجرد تدابير ادارية لغوا لا معنى له .

٣١٦ - اما الاستمرار الحسرى المعتزم اجراؤه ، واستخدام معدات عسكرية ثقيلة فيسه تتجاوز ما تسمح به اتفاقية الهدنة ، فقال عنه انه يشكل عملا استفزازيا واخلاقا باتفاقية الهدنة وخرقا لقرار مجلس الامن ١٦٦٢ (١٦٦١) المؤرخ في ١١ نيسان (ابريل) ١٦٦١ ، الذى ايد به المجلس قرار لجنة الهدنة المشتركة الاردنية - الاسرائيلية المتخذ في ٢٠ آذار (مارس) ١٦٦١ . وقال ممثل الاردن انه يأمل في ان يتخذ مجلس الامن تدابير افعل هذه المرة ، وان يدعو اسرائيل ، كخطوة اولى ، الى الامتناع عن اجراء الاستعراض .

٣١٧ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فأكد ان الشكوى الاردنية محاولة لخلق جديد من التوتر وسوء التفاهم ، وانها في واقعها شكوى بشأن الاعتقال باستقلال اسرائيل ، وتعمير المعابد ودور العلم التي هدمها الاردن في الحبي اليهودى من القدس ، واصلاح الحائط الغربى لهيكل الملك سليمان وتخليصه مما يحيط به من الاكواخ والاقدار والادناس . وقال ان ما يحترق عليه الاردن ليس الاستعراض ، بل هو ما يرمز اليه الاستعراض : هو وجود اسرائيل ، وعريتها ، وهزيمتها العدوان العربى . واضاف ان الاردن ، بدلا من ان يتعاون مع الامم المتحدة في جهودها الرامية الى الاخذ بيد شعوب الشرق الاوسط نحو سلم عادل دائم ، يطلب العودة الى اتفاقيات الهدنة التي لم يعد لها وجود لأن الحرب قفوا عليها بهجومهم الحسرى على اسرائيل يوم ٥ حزيران (يونيه) ١٦٦٧ . وقال ان علاقات اسرائيل بالدول الحربية تقوم الآن على وقف اطلاق النار الذى قرره مجلس الامن ، وتخفيض لندائمه ، وان قوات اسرائيل ، داخل مذلة وقف اطلاق النار ، حرة في التنقل والتصرف واجراء الاستعراضات كما تشاء . ثم قال ان قرارى الجمعية العامة المتخذين في ٤ و ١٤ تموز (يوليه) ١٦٦٧ كانا يتناولان التشريع الذى اقرته اسرائيل في حزيران (يونيه) ١٦٦٧ ، ولكنهما لم يستهدفا منسج اجراء الاستعراضات الحسرى في المدينة ولا تعطيل الصمران في القدس .

٣١٨ - وتابع ممثل اسرائيل كلامه ، فاتهم الاردن بتلفيق مزاعم لا اساس لها حول مشاريع الاسكان في القدس ، واكد ان مصنام الارض التي تشملها مشاريع التحمير هي ملك لليهود او ملك عام وان البرنامج لا يحدد ان يكون برنامج انماء حضرى عادى . ثم قال ان القدس ، بعد ان ظلمت مقسومة مدة ١٩ عاما بسبب العدوان الاردنى ، قد توحدت الآن من جديد ؛ وان الاماكن المقدسة محمية ، واعمال الصمران والاصلاح جارية ، والحياة الطبيعية وسلمية في هذه المدينة التي يختلج فيها ربع مليون يهودى وسبعون ألف عربى في تفاهم متعاطف .

٣١٩ - وفي الختام ، قال ممثل اسرائيل ان الحالة الراهنة تتطلب دعوة صريحة لا لبس فيها الى نبذ المحاربة ، والى انهاء القتال ، والسير قدما نحو السلم .

٣٢٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته ، فيما يتعلق بمستقبل القدس ، متمسكة كل التمسك بموقفها الذي اعربت عنه في بياناتها وفي اقتراحاتها في الجمعية العامة ومجلس الامن . اما عن الاستعراض العسكري ، فقال ان وفده يطبق عليه معيارا واحدا فحسب ، وهو : هل سيكون من شأن هذا الاستعراض ، ام لن يكون من شأنه ، زيادة التوتر والاضرار بالجهود الجارية للاهتداء الى تسوية سامية دائمة ؟ وقال ان من رأى وفده انه ينبغي للمجلس ان يعمل على منح القيام بأى عمل يزيد من صعوبة التسوية السلمية وقد يؤدي الى اشتداد الحزازة او النزاع .

٣٢١ - وفي الجلسة ١٤١٧ المحقودة يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، تكلم ممثل الجزائر ، فقال انه لا يمكن ان ينتظر من الاستعراض العسكري الاسرائيلي في القدس الا اوخم الحواقب ، واحدى هذه الحواقب التي تزيد على غيرها غطورة هي ان الصهيونية ، التي تبني اطماعها على تأويل غريب للتوراة ، ستزعم الصفة الدينية لخطواتها الجديدة نحو الضم الكلي ؛ وازضافة نزاع ديني الى حالة سياسية - عسكرية ستجعل النزاع الحالي شرسا لا يقبل التهدئة . وازاف ان الاستعراض المحتمل اجراؤه يتأوى ، فوق هذا ، على انتهاك جميع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن القدس منذ عام ١٩٤٨ . وقال انه اصبح من الجلي ان رفض اسرائيل تنفيذ هذه القرارات ، ولا سيما قرارى ٤ و ١٤ تموز (يولييه) ١٩٦٧ ، يحصر مرة اخرى عن استخفافها بالتزاماتها الدولية . ومضى قائلا ان اسرائيل قد ترفب يوما في السلام ، ولكن هذا اليوم لن يأتي الا بعد ان تكون قد اشبعت اطامعها الاقليمية ومسألأت الاقاليم المضمومة بالمهاجرين ؛ وعلى هذا فان الدفاع الشرعي خلاصا من الابداء هو رد الفعل المفهوم والمشروع لشعب فلسطين . وعلن ان واجب مجلس الامن ، فوق كمال شيء ، هوشجب السياسة الاسرائيلية المتخلفة وانهاؤها ، وعلى المجلس ان يعمل فورا على منح تفاهم الحالة الذى يترتب على ضم القدس فضلا عن منح اية اعمال استفزازية متعمدة .

٣٢٢ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان سياسة اسرائيل تجاه القدس تعطي مثلا لنوع السلم والتعايش اللذين تعرضهما اسرائيل على جيرانها العرب . وشار الى ان اسرائيل ، بنقلها هيئاتها الحكومية تدريجيا الى القدس ، بدأت في تقويض اتفاقية الهدنة الاردنية - الاسرائيلية لعام ١٩٤٩ . كما بين انها واصلت عطية الضم التي بدأت يوم اجتازت القوات الاسرائيلية الخط الفاصل في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وذلك عن طريق هدم المساكن الحربية ، والاستيلاء على الاراضى الحربية وانراه المواطنين الاسرائيليين على التوطن في القسم الاردني من القدس ، وكل ذلك بحرقا لقرارى الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د ا ط - ه) و ٢٢٥٤ (د ا ط - ه) . ومضى قائلا ان الحججة التي تستند اليها في ذلك اسرائيل ، والمقالة بأن اتفاقية الهدنة وجميع القرارات المبينة عليها باطله لاخية ، هي حجة لا يمكن ان يقبل بها اى عضو في المنظمة ؛ ان لا يجوز لطرفي الاتفاقية تصد يلها او وقف تنفيذها الا باتفاق متبادل ، ولم يحدث قط ان اعلمت اسرائيل المجلس بمثل هذا الاتفاق .

٣٢٣ - وفي الختام ، قال ممثل دنماركيا ان اسرائيل تخرق ميثاق الامم المتحدة علنا بمحاولتها ضم اقليم دولة اخرى من الدول الاعضاء في المنظمة ، بما في ذلك مدينة القدس ، وبقرارها الصلح اجراء استعراض عسكري استفزازي . واضاف ان مجلس الامن لا يسمعه التفاضلي عن مثل هذا الموقف ، بل ينبغي له ان يشجب سياسة اسرائيل ، ويطلب اليها المبادرة الى قبول وتنفيذ احكام اتفاقية الهدنة وقرارات مجلس الامن السابقة ، ولا سيما القرار ١٦٢ (١٩٦٧) ، وقراري الجمعية الجامعة ٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) . ورأى ان على المجلس ان يطلب الى اسرائيل الامتناع عن اى عمل من شأنه ان يخرق هذه القرارات .

٣٢٤ - وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان حكومته ترى ان جلاء اسرائيل عن الاقليم المحتلة هو الخطوة الاولى نحو حل المشكلة المؤلمة التي يعانيها الشرق الاوسط حلا سلميا . واضاف ان اسرائيل تحلم بالطبع ان الاستعراضات العسكرية تعتبر من اعمال السيادة ؛ ولهذا السبب ، وبالنظر الى طبيعة الاستعراض الاستفزازية ، فان حكومته توجه نداء ملحا الى اسرائيل كيما تمتنع عن اى عمل من شأنه ان يزيد من تفاقم الحالة في الشرق الاوسط ، وهي من قبل متوترة . واضاف ان اجراء الاستعراض شرق الغط الفاصل يشكل غرقا متعمدا ل احكام هامة في اتفاقية الهدنة . ثم قال ان حكومته تعان تضامنها مع الشعوب العربية عامة ، ومع الاردن خاصة ، في المسألة المعروضة على المجلس ، وان وفده سيضم صوته الى اى اقتراح يحظر على اسرائيل اجراء الاستعراض .

٣٢٥ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان الاستعراض المعتزم اجراؤه في القدس عمل قد يزيد من خطورة الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط ، وان وفده يتفق مع الامين العام في رأيه ان الاستعراض سيزيد من التوتر ويلحق الضرر بالجهود المبذولة حاليا للاهتداء الى حل سلمي للمشكلات القائمة في الشرق الاوسط ، وهو لذلك يضم صوته الى صوت الامين العام في دعوته الحكيمة الى حكومة اسرائيل بالتزام بجانب الاعتدال . واضاف ان وفده يشترك كذلك مع اعضاء المجلس الآخرين في مناقشة دعتهم حكومة اسرائيل التخلي عن مشروع اقامة الاستعراض .

٣٢٦ - وتكلم ممثل كندا ، فقال انه يود ان يؤكد الموقف الذى اتخذه كندا في الجمعية في تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، وهو ان مسألة القدس والاماكن المقدسة لا يمكن النظر فيها او حلها بمعزل عن غيرها . وقال ان حكومته تعارض اية تدابير منفردة بشأن القدس تمس بالمصلحة الدولية المشروعة فيما يتصل بهذه المدينة ، او تخل بالحفاظ على المصالح الروحية والدينية الخاصة فيها ، او بالتسوية التي يبحث عنها السفير يارينغ . واضاف ان وفده لن يستطيع التفاضلي عن اية خطوات من شأنها ان تغير مركز القدس او ان تعرض للخطر امكانيات الوصول الى تسوية سلمية متفق عليها . وأشار الى ان الاستعراض المعتزم اجراؤه لا بد له ، في الظروف الحاضرة ، من ان يكون استفزازيا وان يؤجج التوترات ، كما يبدو انه ينطوي على استباق الحكم في مستقبل القدس ؛ ولهذا فانه يؤسف كندا تقرير اسرائيل اجراء ، ولا سيما تقرير تسوية ييره في قسم من مدينة القدس الذى احتلته اسرائيل خلال قتال حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

٣٢٦ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان رغبة اسرائيل في الاحتفال بذكرى استقلالها امر مفهوم ، ولكن مشروع اقامة استعراض يمر عبر قطاع من القدس احتلته قوات اسرائيل بعد احداث حزيران (يونيه) ١٩٦٧ لا يمكن الا ان يعتبر جزءاً من سياسة تتسم منذ نزاع حزيران (يونيه) بتدابير مستوحاة من دوافع متعاضدة . واذ ان الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة ، تناولت في قرارها ٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) التدابير التي اتخذتها اسرائيل يوم ٢٩ حزيران (يونيه) من اجل " توحيد " القدس ، وان وفده اقترح بتأييد القرارين ، وان حكومته اعلنت انها لا تستطيع الاعتراف بالتدابير التي تتخذها اسرائيل متحدياً هذين القرارين . وبين ان تلك التدابير ، بلاضافة الى كونها تبدي وغير شرعية ، قد تزيد من خطورة التوتر ومن تعقد مشكلة ينبغي حلها سلمياً . ثم قال ان وفده لا يشك في التأكيدات التي اعطتها السلطات الاسرائيلية بأنها ستتخذ التدابير اللازمة لحماية الاماكن المقدسة وضمان حرية الوصول اليها ، ولكن المسألة الاساسية تظل مسألة السيادة . وذكر ان مستقبل القدس لا يجوز ان يتقرر بصورة منفردة ، فهو يعني الاردن مباشرة كما يعني المجتمع الدولي ، ان هذه المدينة المقدسة لدى الاديان الثلاثة يجب ان لا تبقى سبباً للخلاف وان تصبح رمزا للسلام .

٣٢٨ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان على اسرائيل الكف عن جميع التدابير المؤدية الى تفاقم الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة . واذ ان الاستعراض العسكري المحتزم اجراؤه لا يسد وان يؤجج التوترات الراهنة ويزيد من تسميم الجو الحالي . ورأى انه يتعين على المجلس اتخاذ خطوة فورية ، وان تكن مؤقتة ، هي دعوة اسرائيل الى الصلح عن اجراء الاستعراض .

٣٢٩ - وتكلم ممثل الباراغواي ، فقال انه لا معدى من ان يضيف استعراض الاحتفال بذكرى استقلال اسرائيل الى الحالة الراهنة عناصر خطر جديدة وان يزيد من عسر مهمة السلم الدقيقة الموكلة الى الامين العام والى ممثله الخاص ؛ وعلى ذلك فان وفده يرى ان الاستعراض العسكري ينبغي ان لا يقام ، ويأمل في ان تلي اسرائيل نداءه .

٣٣٠ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال انه لا سبيل الى الشك في ان الاستعراض ، اذا جرى ، سيكون بالغ الاغارة للمسمى المهادف الى تحقيق تسوية سلمية للحالة في الشرق الاوسط ؛ وعلى هذا فان المجلس يكون مهتماً لواجبه اذا هو لم يدع اسرائيل بأصح الصيغ الى الامتناع عن اجراء الاستعراض . ثم قدم مشروع القرار التالي (S/8563) باسم وفود باكستان والسنغال والهند :

" ان مجلس الامن ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي الاردن واسرائيل ،

" وقد نذر في مذكرة الامين العام (S/8561) ،

" وان يشير الى قراره ١٦٢ (١٩٦١) المتخذ في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ،

" وان يري ان اجراء استعراض عسكري في القدس من شأنه زيادة حدة التوترات في المنطقة وعرقلة التسوية السلمية للمشاكل في المنطقة ،

" ١ - يدعو اسرائيل الى الامتناع عن اجراء الاستعراض العسكري الذي تحتزم اجراءه في القدس في ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨ ؛

" ٢ - ويلتزم من الامين العام اعلام مجلس الامن باللائم عن تنفيذ هذا القرار . "

٣٣١ - وبعد ان زكى ممثل باكستان مشروع القرار امام المجلس ، اشار الى ان المجلس كان ، بقراره ١٦٢ (١٩٦١) ، قد حذر على اسرائيل اجراء استعراض عسكري رغم ان ذلك الاستعراض كان مقرا اجراؤه على الجانب الاسرائيلي من خط الهدنة في القدس ورغم ان الحالة كانت آنذاك اقل بكثير منها الآن قابلية للانفجار . وبين ان المسألة الاساسية آنذاك كانت مسألة كيفية تأشير الاستعراض العسكري في المشاعر الحامة وفي اتفاقيات الهدنة وفي مواقف الاطراف المعنيين تجاهه . هذه الاتفاقيات ، واطن ان الحالة هي الان اشد من تلك حرجة ؛ هذا بالاضافة الى ان الوفد الباكستاني يعتبر مسألة مركز مدينة القدس ذات اهمية قصوى .

٣٣٢ - وتكلم ممثل الصين ، فقال صحيح انه ليس من غرور عن المؤلف ، في الاحوال العادية ، في ان يقام استعراض احتفالا بعيد قومي ، ولكن اجراء استعراض عسكري في القدس في الظروف الراهنة لا بد من ان يشير الاستياء في الاردن ؛ وفوق هذا ، فان المركز القانوني للمنطقة التي يحتزم اجراء الاستعراض فيها هو في ذاته موضع خلاف ، ولذا فان وفده يرى في المذكرة التي وجهها الامين العام الى اسرائيل يوم ٢٠ نيسان (ابريل) انذارا مناسباً ، وهو يشارك في دعوة اسرائيل الى الامتناع عن ان عمل استفزازي .

٣٣٣ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان اعتراف الحكومة الاسرائيلية الاستفزازي اجراء استعراض عسكري في القسم العربي من القدس هو تأكيد جديد لسياسة اسرائيل التوسعية . وقال ان تلك محاولة تستهدف ، باظهار الجبروت العسكري ، دعم اطماع اسرائيل غير الشرعية في القسم العربي من القدس ، مما يشكل تحدياً جدياً للميثاق . و اضاف ان اسرائيل تواصل تجاهلها لقرار المجلس ١٦٢ (١٩٦١) ولقراري الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط - ه) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ه) ؛ وهي بتصرفاتها ، ولا سيما بتقريرها اجراء الاستعراض ، قد اثبتت انها لا تفكر حتى مجرد تفكير في الجلاء عن القسم العربي من القدس . ثم قال ان مذكرة الامين العام الى اسرائيل تعبر عن قلق الاكثورية الساحقة من اعضاء المنظمة ، وعلى المجلس ان يطالب الى اسرائيل بصورة عاجلة ان تحدل عن اقامة استعراضها العسكري في القدس ، وعن اقامته في القطاع العربي من هذه المدينة على وجه التخصيص . وقال ان وفده سيمنح كاملاً تأييده لمشروع القرار الثلاثي ؛ فاذا لم تلتزم اسرائيل ، ويجب النظر في اتخاذ تدابير جديدة . ثم اضاف ان الاحداث التي تشهدها القدس والاراضي العربية المحتلة الاخرى دلائل على غطورة

الحالة التي تتعمد اسرائيل غلقها في الشرق الاوسط ، كما انها تمثل تأكيدا اضافيا لهذه الحقيقة : وهي ان المنطقة لن تعرف السلم ما لم تجل القوات الاسرائيلية عن اقليم الدول العربية التي استولت عليها .

٣٣٤ - وتكلم ممثل الاردن ردا على البيان الاسرائيلي ، فكان مما قاله ان ليس ثمة من احد يشارك في رأى ممثل اسرائيل القائل بأن اتفاقية الهدنة ليست الا شيحا من اشباح الماضي ، ان الامين العام قد اعلن انه لم يبدر لا من المجلس ولا من الجمعية العامة ما يشير الى طرء تخيير على صحة اتفاقيات الهدنة وسريانها نتيجة للاعمال العدائية الاخيرة او نتيجة لحرب عام ١٩٥٦ ، وأنه ليس في هذه الوثائق من نص يقضي بانها نافذها بصورة منفردة ؛ وفوق هذا ، فان ممثل اسرائيل قد ناقض وزير خارجيته نفسه ، الذي سبق له ان اعلن ان اسرائيل تعتبر اتفاقية الهدنة دائمة ، وان بقاء بعض الاتفاقات المتبادلة من غير تسوية لا يؤثر بأية صورة من الصور في وجود هذه الاتفاقية ولا بسبب انهيار نظام الهدنة .

٣٣٥ - وبعد ان ادلى ممثلا اسرائيل والاردن ببيانات جديدة ممارسة منهما لحق الرد ، اوقف مجلس الامن جلسته لفترة قصيرة ، بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة ، كما يتاح التشاور بشأن مشروع القرار الثلاثي .

٣٣٦ - ونتيجة للمشاورات ، عدلت الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار الثلاثي باضافة عبارة " وخاصة مذكرته الى ممثل اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة " بعد الاشارة الى مذكرة الامين العام ، كما حذفت الفقرة الثالثة من الديباجة ، التي تشير الى القرار ١٦٢ (١٩٦١) .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : اعتمد المجلس بالاجماع ، في جلسته ١٤١٧ المحقودة يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، مشروع القرار (S/8563) بصيغته المعدلة (القرار ٢٥٠ (١٩٦٨)) .

٣٣٧ - وبعد الاقتراح ، اعلن ممثل اسرائيل ان وفده لا يستطيع ان يقبل القرار الذي يدعو اسرائيل الى الامتناع عن اجراء الاستعراض ، لان المسألة تتعلق ، في ظل وقف اطلاق النار ، بالولاية الداخلية لاسرائيل .

٣٣٨ - وتكلم ممثل الاردن ، فأعرب عن ارتياحه لكون المجلس قد بت سريعا في القسم الاول من شكوى حكومته . وقال ان القسم الثاني من شكواه ، المتعلق بالحالة في القدس ، لا يزال محروضا على المجلس .

٣٣٩ - وارسل وزير خارجية اسرائيل الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ (S/8565) ، اعلن فيها ان حكومته ، بعد ايلاء الاهتمام الدقيق لبرقية الامين العام التي احال بها اليها قرار مجلس الامن ٢٥٠ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، ولتقريره المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٢٦ نيسان (ابريل) ، خلصت الى رأى مدروس هو انه لا داعي

لان تترتب ، وان تترتب ، على احتفال ٢ أيار (مايو) الآثار السيئة التي تنتبأ بها بعض الاوساط .
واكد وزير الخارجية ان اعتراضات الاردن تستند الى العداوة المستحكمة لا على الحرم المنزه عن
الهدى على السلم الاقليمي ، وان هدف الاردن هو خلق التوتر لا تخفيفه . واذ ان التوتر فسي
المنطقة لا ينشأ عن الاعتقالات السلمية التي تقام داخل خط وقف النار ، بل عن الاعمال الارهابية
التي تجرى عبر هذا الخط .

٣٤٠ - وارسل ممثل الاردن الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١ أيار (مايو) (S/8568) ،
شكا فيها ان رجال الشرطة الاسرائيلية قد اساءوا معاملته فريق من النساء العربيات في القدس بينما كن
يحاولن تقديم عريضة الى السلطات الاسرائيلية احتجاجا على الاستعراض العسكري المعتزم اجراؤه .
وارفق ممثل الاردن رسالته بصورة فوتوغرافية للحادثة مشفوفة بنسخة من العريضة المذكورة .

٣٤١ - وفي الجلسة ١٤١٨ المصقودة يوم ١ أيار (مايو) ، وافق المجلس دون معارضة ، بناء
على اقتراح ممثل الجزائر ، على ان يضيف الى جدول اعماله المؤقت التقرير الذي اعد ه الامين العام
تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (د ١ ط - ٥) بشأن القدس (S/8146) .

٣٤٢ - وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان حكومته طالبت منه ان يحلم المجلس على وجه الاستعجال
بأن اديها ادلة لا تدحض على ان السلطات الاسرائيلية مصممة على اجراء الاستعراض رغم قرار
المجلس المتخذ في ٢٧ نيسان (ابريل) . وقال ان حكومته تناشد المجلس ان يفعل كل ما في وسعه
للحياولة دون زيادة تدهور الحالة التي تهدد من قبل بالانفجار ، وان تحدى اسرائيل لقرار مجلس
الامن يجعل من الواضح انها تحمل عن سابق تعمد وتصميم على عرقلة جميع الجهود المبذولة
للاهداء الى تسوية سلمية لمشكلات المنطقة ؛ ومع ذلك فان بعض الدول تحجم ، لا سباب تتصل
بالنقضية السياسية ، عن مساعدة المجلس على اتخاذ التدابير الكافية . وقال انه اذا اريد تعزيز
جهود الممثل الخاص للامين العام ، فسيكون من الضروري منع الانتهاكات التي تؤدي الى تخبير الحالة
الراهنة في القدس .

٣٤٣ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فتلا نص الرسالة الجوابية المؤرخة في ٣٠ نيسان (ابريل)
١٩٦٨ والتي ارسلها وزير خارجية اسرائيل الى الامين العام ، ثم قال ان مجلس الامن خليف بأن
يخلق على قراراته وقرارات الجمعية العامة التي تتناول مسائل حيوية من مسائل السلم في الشرق
الاطلس والتي رفض الاردن وشبهه من الدول العربية تنفيذها ، اهمية تفوق الاهمية التي يحلقها على
مسألة الاستعراض .

٣٤٤ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان امرا واقعا جديدا آخذ في التجسد ، ان سلطات
تل ابيب تحمل ، بخطوات تدريجية تحقب واحدتها الاخرى ، على فرض ما يجب في نظرها ان يكون
المركز النهائي للقدس . واذ ان اسرائيل وان لم تتخذ بحد تدابير تلفت ضحاقتها الانذار ، فان
المجلس يشهد بشكل تدريجي لكنه حتمي تخبيرا نوعيا في وضع القدس . وسيكون مؤسفا ان لم يصدر

اي رد فعل، من المجلس، الا بعد انتهاء السلطات الصهيونية من ضم المدينة . ومضى قائلاً ان على المجلس ان يكفل الاحترام لقراراته ، ولذلك ينبغي له ان يدين اسرائيل بسبب تعديها لقرار ٢٧ نيسان (ابريل) ، ثم ينظر في ما يجب اتخاذه من تدابير اخرى .

٣٤٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وزير خارجية اسرائيل حاول ، في رسالته المؤرخة في ٣٠ نيسان (ابريل) ، تبرير اقامة الاستعراض العسكري باشارته الى انه سيبرى على مسافة كبيرة من خط وقف اطلاق النار وانه لن يزيد من التوتر في المنطقة . و اضاف الممثل قائلاً انه ليس بين الاعضاء الذين اقتصروا بتأييد قرار ٢٧ نيسان (ابريل) من يوافق على هذا التفسير . وبين ان مثل هذه الاقوال ، اذا هي ربطت بخطوط حكومة تل ابيب الرامية الى اعتبار خط وقف اطلاق النار حدوداً نهائية بين الاردن واسرائيل ، لا يمكن ان تعتبر الا مثلاً جديداً من امثلة سياستها التوسعية التي ترى في القسم المحتل من القدس اقليماً اسرائيلياً . ورأى انه ينبغي للمجلس ، استناداً الى احكام قرارى الجمعية العامة المتخذين في ٤ و ١٤ تموز (يوليه) ، ان يرفض مثل هذا التفسير بصورة قاطعة . و اشار الى ان وزير خارجية اسرائيل اعمل كذلك ان يعلن رسمياً ان غرض حكومته ، مثلها في ذلك مثل مجلس الامن ، هو الوصول الى تسوية سلمية ؛ يضاف الى هذا ان رسالته شابهت الوثائق الرسمية السابقة من حيث سكوتها المطبق عن مسألة قبول قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وتطابقه ، بما في ذلك مسألة انسحاب القوات من الاقاليم الحربية .

٣٤٦ - ومضى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قائلاً ان على المجلس ان يطلب الى اسرائيل وقف تصرفاتها غير القانونية والتقيد بقرارات الامم المتحدة . وبين ان الاتحاد السوفياتي مستعد للمشاركة في اية تدابير قد يرى المجلس بمجموعه ، اي بما في ذلك اعضاؤه الدائمون ، ضرورة اتخاذهما كبحا لجماع المحدثى .

٣٤٧ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته قد اعربت مرارا وتكرارا عن قلقها بشأن مركز القدس واشارت الى ان التسوية السلمية لمسألة هذه المدينة ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالنواحي الاخرى من المشكلات التي لا تزال مستحسبة على الحل . و اشار الى ان هذا هو المخرى الواضح لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ الذي اتخذ بالاجماع . و اضاف انه لن يتحقق السلم ولا يمكن ان يتحقق بخليط من القرارات التي تعالج هذه او تلك من اعراض التوتر والشقاق في المشرق الاوسط . وبين ان هذا النهج التجزئى قد جرب مرات ومرات من قبل ، ثم انتهى بالافساق . و اضاف انه ينبغي ان يكون المجلس على وشك الانجراف مرة اخرى الى مثل هذه الحال ، مع ان همه الرئيسي يجب ان يكون المساعدة على نجاح مهمة السفير يارينغ التي تستهدف تحقيق سلم عادل دائم في المشرق الاوسط . ورأى انه ليس في وسع المجلس ان يفرض شروط التسوية السلمية على الاطراف ، بل ان الاطراف انفسهم هم الذين ينبغي لهم ، وفقاً لنص قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ان يتواوا مهمة بناء السلام بمساعدة ممثل للامم المتحدة ؛ وبهذا وحده يتمكن المجلس من النجاح في الاستعاضة عن العلاقات الراهنة ، المبنية على وقف مؤقت للاعمال العدائية ، بعلاقات تبني على التسامح المتبادل وعلى استعداد كل طرف لتقبل الآخر وللعيش معه في سلام دائم .

٣٤٨ - وتكلم ممثل اسرائيل مرة اخرى ، فقال ان حكومته كانت قد اعلنت ، في بيانات موجبة الى السفير پارينغ ، قبولها لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بسحبها الى الاتفاق على اقامة سلم عادل دائم . واكد من جديد ان حكومته راغبة في التماس الاتفاق مع كل دولة عربية بشأن جميع القضايا التي تضمنها القرار ، وانها كانت قد قبلت اقتراح السيد پارينغ بالا اجتماع الى كل من جيرانها تحت رعايته ، ولكن لم تقبل اية دولة من الدول العربية بعد بهذا الاقتراح ، بل هي لا تزال ، بدلا من ذلك ، متمسكة بتصريح الخرطوم : " لا مفاوضات مع اسرائيل ، ولا اعتراف باسرائيل ، ولا سلام مع اسرائيل " .

٣٤٩ - وفي الجلسة ١٤١٩ المحقودة صباح يوم ٢ أيار (مايو) ، رفع مجلس الامن جلسته بعد الاجتماع الى بيان الامين العام قال فيه ان الاستعراض العسكري قد اجري كما كان مقررا ، وانه سيقدم بعد قليل تقريرا في هذا الشأن .

٣٥٠ - واصدر الامين العام عملا بالقرار ٢٥٠ (١٩٦٨) تقريرا مؤرخا في ٢ أيار (مايو) (S/8567) ، قال فيه انه يأسف ان يبلغ السجل المجلس ان الاستعراض قد اجري في القدس كما كان مقررا ، وانه اقيم في المنطقة الواقعة شرق خط الهدنة واستغرق مدة تقارب ساعتين وعشر دقائق . وقال انه لم تقع ، على حد علمه ، اية حوادث ، ولكن عدم وجود مراقبين للامم المتحدة لا يمكنه من توفير معلومات صحيحة ككل التحقيق في هذا الصدد ؛ بيد ان المعلومات الواردة من مصادر مختلفة تشير الى تركيز معظم المعدات والافراد المشتركين في الاستعراض في القسم الشرقي من القدس ، وان ذلك يصدق ، ايضا ، على منصة الاستعراض الرئيسية ومدرجات المتفرجين . وقد ارفق التقرير بمقتطفات من مقال في جريدة " جيروسالم بوست " تعدد الوعدات والمركبات والمعدات المهيأة للاستعراض .

٣٥١ - وفي الجلسة ١٤٢٠ ، التي عقدها المجلس يوم ٢ أيار (مايو) ، قرأ الرئيس نص مشروع القرار التالي المنبثق عن الاستشارات التي جرت بين اعضاء المجلس :

" ان مجلس الامن ،

" ان يلاحظ تقرير الامين العام المؤرخين في ٢٦ نيسان (ابريل) (S/8561) و ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8567) ،

" وان يشير الى القرار ٢٥٠ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ،

" يأسف شديد الاسف لاقدام اسرائيل على اجراء الاستعراض العسكري في القدس في ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨ افضالا للقرار الابعاعي الذي اتخذه المجلس في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ " ،

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المنبثق عن الاستشارات التي جرت بين اعضاء المجلس :

اعتمد المجلس مشروع القرار بالاجماع في جلسته ١٤٢٠ المحقودة يوم ٢ أيار (مايو) ، (القرار ٢٥١ (١٩٦٨)) .

٣٥٢ - ثم تكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان الاستحراض لم ينتهك ايا من مبادئ القانون الدولي ولا غلقة ، عالية جديدة ولا عرض ، حياة احد للخطر ، بل كان هذا الاستحراض صلاة شكر وفرحة غلامين بعد عشرين عاما من الحدودان العربي .

٣٥٣ - وتكلم ممثل الاردن ، فقال انه لما كان المجلس يهيم بالانتقال الآن الى مناقشة العمالة في القدس ، فان مما يهوى بجزيل النفع ان يدعو المجلس السيد روجي الخطيب ، رئيس بلدية القدس المنتخب ، الى المشور امامه وتزويده بالمعلومات ، وذلك عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن .

٣٥٤ - وفي الجلسة ١٤٢١ ، التي عقدها المجلس يوم ٣ ايار (مايو) ، لفت الرئيس النظر الى رسالة مؤرخة في ٢ ايار (مايو) (S/8570) من ممثل الاردن ، يلتبس فيها الاردن ان يدعى رئيس بلدية القدس المنتخب ، السيد روجي الخطيب ، الى المشور امام المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وقال الرئيس انه تم الاتفاق ، ونتيجة للمشاورات مع الاعضاء ، على ان يستتمتع المجلس الى السيد روجي الخطيب بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، وانه ينتوى العمل وفقا لذلك اذا لم يكن هناك اقرار .

٣٥٥ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان وفده يفهم من ذلك ان السيد الخطيب مدعو بوصفه رئيس بلدية القدس المنتخب ، الامر الذي يتفق مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . واكد الممثل على ان حق السيد الخطيب في المشور امام المجلس ناشيء من كونه رئيس بلدية القدس المنتخب .

٣٥٦ - ورد الرئيس بأنه لا يرى ان من الضروري او المرغوب فيه ان يبيت المجلس في هذه المسألة . وقال ان الموافقة التي حصل عليها من اعضاء المجلس هي ان يدعى السيد روجي الخطيب وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، وانه ينتوى العمل وفقا لذلك .

٣٥٧ - وبعد مناقشة اجرائية قصيرة ، في خلالها ايد ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وباكستان وهند اريا الآراء التي اعرّب عنها ممثل الجزائر ، دعا الرئيس السيد الخطيب الى الجلوس الى طاولة المجلس والى التلام امامه .

٣٥٨ - وتكلم السيد الخطيب ، فاتهم السلطات الاسرائيلية بانها ، خلال الاسابيع الثلاثة الاولى من الاعتلال ، اشاعت الارهاب في كل انحاء المدينة ، فتمتبت ، واساءت معاملته كل من اظهر عدم رضاه ايا كان ، وسجنتم المئات والالاف تحكما لفترات غير معددة . وقال ان السلطات الاسرائيلية قوضت بالمداعي ، في حي المزارية ، ١٣٥ منزلا كانت ملكا لمسلمين من افريقيا الشمالية ، فسببت بذلك تشتيت ساكنيها . واضاف ان السلطات الاسرائيلية والهيئات الدينية اليهودية شنت حملة ضد سكان الحي المجاور للمحافل الخري للمسجد الأقصى ، وهذا الحي الثابتة ملكيته للمسلمين قانونا ، ثم وسحت نطاق هذه الحملة فيما بعد بحيث اصبحت تشمل رقعا اوسع في قلب الاحياء الاسلامية ، فضلا عن

عدد من منازل الحي اليهودي القديم التي يمتلكها الحرب ٨٠ في المائة منها . وذكر ان الهيئات الدينية اليهودية وجهت الى السكان اخطارا اكدته سلطات الجيش باغلاء المنطقة خلال ثلاثة ايام . واطن ان سلطات اسرائيل اصدرت في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حكم الاعدام على الضفة الغربية للقدس حين استنتت قانونا ينص على ضم القدس الغربية الى اسرائيل ؛ كما اشار الى صدور امر من سلطات الدفاع العسكري في ٢٩ حزيران (يونيو) على بموجبه المجلس البلدي العربي واقبل رئيس البلدية واعضاء المجلس من مناصبهم .

٣٥٩ - وتابع السيد الخطيب كلامه قائلا ان الحالة في القدس الغربية ازدادت تدهورا منذ ذلك الحين . فقد اتخذت السلطات الاسرائيلية تدابير محكمة التخطيط سريعة التنفيذ الواعد في اعقاب الأمر : فقد اغضبت اسرائيل القدس الغربية للقوانين والانظمة المدنية الاسرائيلية ، وفرضت عليها نظامها التحليلي ؛ كما ان " قانون اموال الغائبين " ، الذي يغول السلطات الاسرائيلية الاستيلاء على كل اموال الحرب الذين يزعم انهم غائبون ، قد ابتلع كثيرا من اموال الحرب في المنطقة ، وكان احدى الوسائل المصعدة لتصفية القضية الفلسطينية . وتحدث السيد الخطيب عن مشروع بناء تحتزم السلطات الاسرائيلية تنفيذهما على الاراضي الغربية المصادرة مؤخرا في القدس ، فقال ان من شأنهما فصل عرب القدس عن الحرب الموجودين في المدن والقرى الغربية المتاخمة . واذاف ان آثار الحرب ، واغلاق المصارف الغربية وما فرضته السلطات الاسرائيلية من شروط لا تطاق للسماح لها باستئناف عملياتها ، والتضاؤل المطرد في النشاط السياحي ، كل هذا ادى الى خفض عمالة الحرب بنسبة تربو على ٥٠ في المائة . و اشار الى ان اكثر من ٨٠٠٠ شخص اضطروا الى مغادرة المدينة واجتياز نهر الاردن . وأكد ان كل عربي في القدس ليس له الا هذا الخيار الوحيد : ان يبقسى فيحيث في بؤس ، او ان يرحل . واطن ان اسرائيل ترفض تنفيذ قرار المجلس المتخذ في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، والذي يطلب الى اسرائيل ضمان سلامة ورفاه سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية وتسهيل عودة السكان الذين فروا منها بعد نشوب الاعمال العدائية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وذكر ان دعوى اسرائيل بأن معظم الاراضي التي يتناولها المشروعان الصمرانيان هي ملك لليهود او هي من الاموال العامة دعوى غير صحيحة ، وان السجلات الرسمية في ادارة السجل العقاري في القدس تثبت بجلاء ان اليهود منظمات وافرادا يملكون اقل من ٨ في المائة من مجموع المساحة المصادرة ، وان حكومة الاردن تملك اقل من واحد في المائة منها ، وان ٩١ في المائة منها هي ملك للحرب في القدس افرادا واسرا وشركات . وقال ان بناء الهي الاسرائيلي الجديد ، والاحياء الاخرى التي ينتظر ان تتبعمه ، يؤكد اسباب خشية الحرب من ان تكون اسرائيل تتخاطل وتحصل لتدعيم توسعها ولتخيير طابع القدس .

٣٦٠ - وفي الختام ، قال السيد الخطيب ان عرب القدس يحارضون بكل تصميم كافة التدابير المتخذة من سلطات الاحتلال الاسرائيلية بقصد " توحيد " قطاعي المدينة في ظل السيادة الاسرائيلية ؛ وهم يحلمون للحالم كله ان هذا الضم ، الذي يلبس احيانا قناع " التدابير الادارية " ، انما ينفذ على خلاف ارادتهم ورغبتهم .

٣٦١ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان وفده كان قد اوضح انه يرى ان مركز القدس قد اتممه اتفاقية الهدنة العامة التي تال نافذة الى ان يحد لها او يوقفها الحارقان الموقعان عليها ، والتي تخاو من نص يعيز نفضها بصورة منفردة كما تريد اسرائيل ، تدعمها في ذلك ، مع الاسف ، دولة كبرى كانت قد اتعدت علنا موقف التأيد لصيانة السلامة الإقليمية لجميع دول المشرق الاوسط . واضاف ان اسرائيل ، سحيا منها الى الاحداث التخريبات التي تريد ها في مركز القدس ، قد استعملت القوة ، مناقضة بذلك مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ثم حاولت تحليل تصرفها المتخلف عن ركب الزمن بدعوى وجود اسس تاريخية تضعها حقوقا مكتسبة في القدس . ثم تساءل : ولكن ماهي المحايير التي تدعو الى اضافة اسرائيل مالكة شرعية للقدس ، على ما يزعم ، دون الشعوب الاخرى التي سيطرت على هذه المدينة قبل الدولة اليهودية او بعدها ؟ وماذا يكون مصير جميع الحدود لو ان مثل هذه المحايير طبقت في تحديد اقاليم الدول الحديثة ؟ ثم رفض ممثل هنغاريا زعم ممثل اسرائيل انه يتكلم باسم " الشعب اليهودي " واكد على انه لا يحق لأى ممثل ان يتكلم في المجلس باسم مواطني دول اخرى . وقال ان وفده لا يزال على قناعته بأن السبيل الوحيد لحل مشكلة القدس وضمان السلم في المشرق الاوسط هو في التزام القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وللمقررين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة .

٣٦٢ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فرفض الاتهامات الاردنية ، واستشهد بالتقرير الذي قدمه الامين العام يوم ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ، والذي قال فيه السيد تالمان ، الممثل الخاص للامين العام ، انه قد استوقف نظره النشاط الجرم والاختلاط بين اليهود والحرب في القدس ، حيث تندر الألبسة العسكرية وتفوقها الاسلحة ندره . واضاف الممثل ان السيد تالمان اشار في تقريره كذلك الى ان مواطني بلدية المدينة القديمة الحرب قد الحقوا بدواغر البلدية الاسرائيلية المناهضة لدمها وقرهم .

٣٦٣ - وتابع ممثل اسرائيل كلامه ، فقال ان الحالة قد ازادت تحسنا منذ صدور تقرير السيد تالمان ، وان المرافق العامة والمدارس تحصل بانتظام . وأشار الى انه لم يجر ادغال اي تعديل على برامج التحليم في المدارس العربية ، وان المدارس البلدية تأخذ ببرامج التحليم المتبع في مدارس اسرائيل العربية ، وهو يشتمل على دروس في التاريخ العربي والاسلام . واضاف ان كل المؤسسات الاسلامية والمسيحية تواصل نشاطاتها دون عوائق ولم تتغير ادارتها . وقال ان اسرائيل ، كما بين وزير خارجيتها في رسالته المؤرخة في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ الى الامين العام ، تدرك اهمق الادراك العالمية للاهتمام بالقدس ، وهي قد جددت تأكيد استعدادها للعمل من اجل تسويات رسمية ترضي المسيحيين والمسلمين واليهود .

٣٦٤ - وتابع ممثل اسرائيل كلامه ، فقال ان السيد الخطيب ليس رئيس بلدية منتخب ، بل هو معين من الحكومة الاردنية ، وهو عضو في المجلس الوطني لجيش التحرير الفلسطيني ، واضاف ان السيد الخطيب ، بوصفه ممثلا للحكومة الاردنية ، قد واصل اثاره التوتر والاضطراب بعد وقف اطلاق

النار، وتام بدور الوسيط في نقل التوبيخات والتعليقات من عمان، وفي نقل وتوزيع الاموال لا تسارة عمليات الاغلاق، بالنتيجة العام؛ وقد امرته اسرائيل بعبور خط اطلاق النار. وتشارك ممثل اسرائيل الى زيادة انماء العبي اليهودي، فقال انها تشمل منطقة كان الاردن قد دمرها عام ١٩٤٨ وتتركها تتصل الى عبي متعلق. وذكر ان منامة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من الهيئات كانت قد اكدت على حاجة هذه المنطقة الى الانماء الحضري. وقال ان هناك مشروعا عرانيا آخر يتناول منطقة "النبي يعقوب" في القسم الشمالي من القدس الشرقية، حيث كانت توجد قرية دمرها الجيش الاردني تدميرا تاما عام ١٩٤٨. ومضى قائلا ان معظم الارض التي يتنازلها المشروع ملك لليهود او هي من اموال الدولة، وان جميع الافراد ذوى الحقوق سينالون تعويضها عن عقوتهم.

٣٦٥ - وفي الختام، اكد ممثل اسرائيل ان هدف اسرائيل لا يزال الصيخ بسلام مع جيرانها. وقال ان هذا الهدف ممكن التحقيق، ولكن تحقيقه لا يكون الا اذا توقفت حرب الازهاب، وحرب التهديد، والحرب في المنظمات الدولية.

٣٦٦ - وتكلم ممثل الاردن، فقال ان المسألة المعروضة على المجلس هي مسألة غسرق اسرائيل لقرار المجلس المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي يؤكد عدم جواز تحقيق الماسب الاقليمية بالقوة، ولقراري الجمعية العامة اللذين يحملان وجوب عدم تغيير مركز القدس. واضاف ان قرار ممثل اسرائيل هو تعمية المسألة واتخاذ المجلس مبرا لجمع الاموال في الولايات المتحدة. اما عن السيد العايب، فقال ممثل الاردن ان جميع اعضاء المجالس البلدية في الاردن ينتخبون من الشعب ثم تقوم الحكومة بتعيين واحد منهم رئيسا لبلدية المدينة.

٣٦٧ - وفي الجلسة ١٤٢٢ المحقودة يوم ٦ أيار (مايو)، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فقال ان المعلومات التي بين يدي المجلس تثبت ان اسرائيل تواصل اتباع سياسة تحكم وخنق تجاه السكان العرب في القسم المحتل من القدس. واضاف ان الحكومة الاسرائيلية، تعديا منها الامم المتحدة، قد اصدرت تصريحات عديدة تثبت عزمها على جعل القسم المحتل من القدس اسراياليا وعلى تجريد المدينة من شخصيتها العربية، ثم اتبعت هذه التصريحات بالتصرف غير المشروع الذي وصفه رئيس البلدية. وقال ان احتلال الاراضي العربية واضطهاد السكان العرب عطلان عدوانيان. وانك ان حنم اسرائيل وحمايتهم الامبرياليين يحملون كامل مسؤوية التأخر في الوصول الى تسوية سياسية في الشرق الاوسط، وان واجب المجلس هو ان يطلب من اسرائيل وقف هذه الاعمال غير القانونية. ومضى قائلا ان على المجلس، وفقا لميثاق الامم المتحدة، ان يتخذ كل التدابير التي تقتضيها ازالة الحقائق التي تعترض سبيل التسوية السياسية، علما بأن الشرط الاول لهذه التسوية هو انسحاب القوات الاسرائيلية الفوري من جميع الاقاليم العربية المحتلة وفقا لقرار مجلس الامم المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر). واعلن ان اتحاد السوفياتي سيواصل تقديم كل ما يستطاع من دعم ومساعدة الى البلدان العربية في نضالها الحادل من اجل ازالة آثار العدوان الاسراييلي.

٣٦٨ - وتكلم ممثل باكستان ، فأعلن ان رسالة وزير خارجية اسرائيل لم تبين السبب الذي جعل اعتقال صلاة الشكر الاسرائيلي يتخذ شكل عرض ضخم للجبروت العسكري . وقال ان الرسالة ، فوق هذا ، لم تذكر حتى بالاشارة قرار ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ؛ ويضاف الى ذلك انها تضمنت مخالفتين : فأولا ، ليست المسألة هي هل يجرى الاستعراض الاستفزازي داخل خط وقف إطلاق النار ام غيره ، بل هي هل يعق اسرائيل ان تنهاه بجبروتها العسكري في مدينة لا سيادة لها عليها ، وطالب منها تحديدا ان لا تخير من مركزها ؛ وثانيا ، بنيت الرسالة على اساس ان اسرائيل ، بعزم قوتها العسكرية وانتصارها ، تملك حق التصرف دون مراعاة لمجلس الامن او لضمير الانسانية كما تعبر عنه الجمعية العامة . وقال ان التزام اسرائيل لقرار المجلس المتخذ في ٢٧ نيسان (ابريل) ما كان ليستتبع منها اية تضحية بمصالحها او بمطالبها ، بل ان كل ما سئلت اسرائيل ان تفعله هو الامتناع عن تصرف استفزازي وابداء احترامها للرأي العام العالمي . واعلن ان نواياها التي تعد رفض ممارسة هذا القدر من ضبط النفس على نزارته يكشف عن موقفها تجاه قضايا الحرب والسلام .

٣٦٩ - وتابع ممثل باكستان كلامه ، فأشار الى اتفاقية الهدنة العامة ، وقرارات الجمعية العامة ١٨١ (الدورة ٢) ، و ١٩٤ (الدورة ٣) ، و ٣٠٣ (الدورة ٤) ، و ٢٢٥٣ (د إ ط - ه) ، و ٢٢٥٤ (د إ ط - ه) ، وكلها تحذر على اسرائيل القيام بأية محاولة لفرغ سيادتها على القدس . وقال ان هذه الوثائق محززة بالارادة المعلنة لسكان مدينة القدس القديمة كما عبر عنها التقرير الذي وضعه الامين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (د إ ط - ه) . وأكد ممثل باكستان ان اسرائيل تحاول عامدة تحمية المسألة بتأويلها تأويلا ذاتيا محضا وبقامها في النقاش عناصر صوفية والادعاء بحق اساسي اولي . وقال ان الوفد الباكستاني ، الذي يكن اعظم الاحترام لليهود يسيرة وامشاعرها تجاه القدس ، لا يرى انه يجوز الاستشهاد بهذا الدين وهذه الثقافة والتذرع بذكرياتهما لتبرير تصرفات غير قانونية البتة تعبر عن رفض كامل لقرارات الامم المتحدة . وبعد ان اشار الى ان ممثل اسرائيل قد حاول التدليل على ان القدس لم تكن عربية ، سأل : ان فأي شيء آخر كانت منذ القرن السابع ؟ ومضى قائلا ان المعجج التي اوردتها ممثل اسرائيل لا طلاقة لها بمسائل السلم والامن الدوليين ، التي تقتضي من المجلس اتخاذ تدابير فعالة . واضاف اننا اذا اردنا وقف الانجراف نحو الكارثة في الشرق الاوسط ، فعلى المجلس ان يحلب من اسرائيل احترام قرارات الجمعية العامة بشأن القدس ، والخفاء جميع التدابير المتخذة لتخيير مركزها ، والكف عن مثل هذه التصرفات في المستقبل .

٣٧٠ - وفي الجلسة ٤٢٣ والمحودة يوم ٧ أيار (مايو) ، تكلم ممثل الاردن فقال في معرض حديثه عن اتهام اسرائيل للاردن بالاستيلاء على الضفة الغربية بالفتح ، ان سكان القدس العربوا عن ارادتهم في العديد من البيانات والمظاهرات والاحتجاجات المنادية بالخفاء ضم القدس وبانسحاب اسرائيل الفوري وباطادة وحدة الاردن . واضاف ان في رفض المجلس البلدي ان يعترف بالخفاء وان يتعاون مع النظام الخاصب الدليل الكافي . واعلن ان سكان الضفة الغربية وسكان غزة

مبعمون في رفضهم الاعتلال ومعارضته ، وان التدابير العقابية التي اتخذتها سلطات اسرائيل ضد السكان الحرب قد حفر جميع الاكاذيب التي اتى بها ممثل اسرائيل . وبين ان قرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) يدعو حكومة اسرائيل الى ضمان سلامة سكان المنطقة ورفاههم وامنهم ، ولكن الاوامر والمراسيم التي اصدرها جيش الدفاع الاسرائيلي تتحدى هذا القرار . واورد ممثل الاردن امثلة على الاعتقال التحكيمي والطارء وغيرهما من انتهاكات حقوق الانسان . وحث المجلس على سحب التدابير المتخذة من اسرائيل لتخيير مركز القدس اذا ما اريد اقرار العدل والسلم في المنطقة .

٣٧١ - وتكلم ممثل اسرائيل فقال انه ، بينما يمضي المجلس في نقاشه ، تقصف المدفعية الاردنية قرى اسرائيل ومزارعها ، وتستمر غارات التعريب ، وتشترى فيها وحدات من الصهاوير لا تفتأ تقتل المرفيين الذين كانوا يرتدون الزي العسكري المصري وكان بيد وانهم تابعون لوحدات ناصية مصرية . ومضى قائلاً ان اسرائيل قد جاءت المجلس لتناشده وقف هذه الانتهاكات المتواصلة اوقف اطلاق النار التي هي تهديد مباشر لآمال الوصول الى تسوية سلمية . وقال اما الشكوى الاردنية الرادئة ، فما هي الا تعبير آخر عن التسمم الايجابي بحالة العرب ، ومحاولة جديدة لمنع التفاهم بين اسرائيل والحرب واعاقبة المجلس عن المعالجة الفعالة للعدوان العربي . وذكر ان القدس قد استعاد الآن شبابها بحد تسعة عشر عاماً من التقسيم المصطنع ، وجميع سكانها يشاركون تدريجياً في العمل معاً على اعادة بنائها . ثم كرر القول بأنه ليست لدى اسرائيل اية رغبة في الانفصال بالاشراف على الاماكن المقدسة ؛ وهي قد اتخذت خطوات في سبيل العمل مع الهيئات المعنية تقليدياً على وضع ترتيبات خاصة تضمن الطابع العالمي للأماكن المقدسة المسيحية والاسلامية . ثم اعلن ان هذا سبباً بعيداً للعزم على الاحوال في شرقي القدس ، وذلك هو سبب الاضغاء الى الناس ، لا الى التصريحات الحربية الصادرة عن الحكومات المعادية وعطاء الحكم الاردني . وبين ان سكان القدس من الحرب قد رفضوا كل محاولات العناصر الخارجية للحؤول دون التعاون الاسرائيلي - العربي في ادارة المدينة ، واختاروا موقف الاسهام في الجهد المشترك لخير المدينة . وأشار الى ان سجلات القدس العقارية وسجلات الملكية فيها متاحة للجميع . وذكر ان ١٦٠ اسرة ، لا ٣٠٠٠٠٠ شخص ، قد اجليت عن العمى اليهودي او نقلت من غرائب المعبد ؛ وقد تلقى هؤلاء جميعاً مساكن بديلة وتمويهاً كاملاً .

٣٧٢ - ثم قال ان اسرائيل لا تزعم ان مشكلات القدس قد حلت ؛ فمن الاسراف في الأمل ان نتوقع من الستين ألف عربي ان يعبوا المائتي ألف يهودي في القدس . ولكن الفريقين أفضل حالاً منهما في الماضي . والقدس الآن تشهد محاولة مقدامة للتحايش .

٣٧٣ - وفي الجلسة ٢٤٤ (المحقودة يوم ١٤ أيار (مايو) ، تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان موقف الولايات المتحدة بشأن القدس معروف تمام المعرفة ؛ فحكومتها لا تقبل ولا تحترف بأن اية تدابير منفردة تتخذها اية دولة من دول المنطقة تخير من مركز القدس ؛ كما انها اعلنت على

الملاً ان مثل هذه التدابير المنفردة ، ومن بينها نزع ملكية الاراضي والتدابير الادارية المتخذة عن طريق التشريع من الحكومة الاسرائيلية ، لا يجوز ان تعتبر الا تدابير مرحلية مؤقتة ، لا يمكن ان تؤثر في المركز الدولي الراهن للقدس ولا ان تستتبق الحكم في مركزها النهائي الدائم . ثم اعلم ان مسألة القدس ، على كونها مسألة بالغة الاهمية ، لا يمكن ان تحل على اسس واقعية بمعزل عن بقية نواحي الحالة في الشرق الاوسط ، وهي النواحي التي تناولها قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، كما لا يمكن استبعادها عن مجال تطبيق هذا القرار . واذ ان التسوية السلمية المقبولة والشاملة لكل نواحي مشكلة الشرق الاوسط المتشعبة تفتضي بالضرورة مشاركة الاطراف انفسهم في الوصول اليها ، كما تتفتضي مراعاة المصالح المشروعة لجميع المعنيين . وقال ان قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) هو النجم الهادي في البحث عن السلم ، والولايات المتحدة ما زالت تدعمه دون تحفظ ، في مجموعته وبكل اجزائه . ورأى ان افضل السبل لدعم قرار تشرين الثاني (نوفمبر) يكون بتأكيد نصرة المجلس لمساعي الممثل الخاص في سبيل السلم ومناشدة جميع الاطراف الامتناع عن اية اعمال قد تغل بجهود السيد يارينغ ، ومد يد التعاون الكامل له في قيامه بهذه المهمة البالغة المسر . وقال ان على المجلس ان يصون الوحدة التي حققها يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) والرغبة المشتركة في العمل البناء كما تتاح مواصلة المسعى السلمي الذي بدئ به ان ذاك ، ومواصلته على وجه يكفل بلوغ الهدف الذي ينشده الجميع .

٣٧٤ - وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان حكومته تأسف عميق الاسف لعدم احترام اسرائيل للقرار الذي اتخذه المجلس يوم ٢٧ نيسان (ابريل) . واذ ان السنغال متضامن مع اخوانه العرب ويود مساعدتهم على الفوز بسلم عادل تحت رعاية الامم المتحدة . واكد ان السنغال لا يمكنه ابدا ان يوافق على الاحتلال العسكري بله ضم الاقاليم . وقال ان المفاوضات يجب ان تستهدف العودة الى الحالة السابقة ، بل والافضل من ذلك ان تستهدف تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وهذا يفترض انسحاب قوات اسرائيل الى مواقعها السابقة . اما عن القدس ، فقال ان وفده يرى انه لا يحق لأحد ان يطعن في مركز هذه المدينة . واذ ان السنغال يناشد اسرائيل ان تيسر مهمة السيد يارينغ كما يناشد جميع اهل النية الحسنة ان يحاولوا الهداء الى حل عادل دائم .

٣٧٥ - وتكلم ممثل الاردن ، فأشار الى بيان ممثل الولايات المتحدة ، وقال انه لم يعرّف مسألة القدس على المجلس طلبا لحل شامل ، بل التماسا لتدابير مؤقتة معينة لوقف انتهاكات اسرائيل المتواصلة لقراري الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط - ه) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ه) بشأن القدس ، هذه الانتهاكات التي تؤدي ، اذا ما استمرت ، الى تعذر النظر في قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) وتنفيذه ، في المستقبل .

٣٧٦ - وفي الجلسة ١٤٢٥ المعقودة يوم ٢٠ أيار (مايو) ، تقدم ممثل باكستان بمشروع قرار (S/8590) اشتركت في وضعه باكستان والسنغال ، معلنا انه نتاج مشاورات مطولة دقيقة بين اعضاء المجلس السبعة المنتمين الى بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وقال انه في جوهه

اقترح ذو طابع مؤقت لا ينطوي على اى حكم من المجلس في مصير مدينة القدس بل يهدف الى اعادة تأكيد قرارى الجمعية العامة في هذا الموضوع . واذ اضاف انه نظرا الى ما يتسم به النص من مسمى محدود ، فانه لا يدعو الى انسحاب قوات اسرائيل وملاكاتها الاخرى من هذه المدينة ، بل يقتصر على استهداف الحؤول دون اتخاذ اية تدابير او القيام بأية اعمال تشكل محاولات لتغيير مركز المدينة . ورأى ان من الهمية بمكان ، ما بقي سبب يدعو الى الامل في ان تثمر الجهود المبذولة للوصول الى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الاوسط ، ان يبذل المجلس قصاره لمنع الاعمال والاحداث التي تعمق النزاع وتزيد من تعقيد ه وتزيد حله عسرا على عسر .

٣٧٧ - وفيما يلي نص مشروع قرار باكستان والسنغال (S/ 8590) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يشير الى قرارى الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥)

المتخذين على التوالي في ٤ و ١٤ تموز (يولييه) ١٩٦٧ ،

" وقد نظر في الرسالة (S/8160) الواردة من ممثل الاردن الدائم عن الحالة في القدس ،

وفي تقرير الامين العام (S/8146) ،

" وقد استمع الى البيانات المدلى بها امام المجلس ،

" وان يلاحظ ان اسرائيل قامت منذ اتخاذ القرارين المذكورين اعلاه باتخاذ بعض التدابير

والترتيبات الجديدة خلافا لذي ينك القرارين ،

" وان يؤكد من جديد المبدأ المقرر بموجب احكام ميثاق الامم المتحدة والقاضي بعدم جواز

اكتساب اى اقليم بالفتح العسكرى ،

" ١ - ياسف لتخلف اسرائيل عن التزام قرارى الجمعية العامة المذكورين اعلاه ؛

" ٢ - ويرى ان التدابير والترتيبات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، بما في

ذلك نزع ملكية الراخي والاموال الموجودة عليها ، هي تصرفات غير صحيحة ولا تستطيع تغيير مركز القدس القانوني ؛

" ٣ - ويطلب بالحاج من اسرائيل الغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فورا عن

اجراء اى عمل جديد يرمي الى تغيير مركز القدس ؛

" ٤ - ويلتمس من الامين العام اعلام مجلس الامن عاجلا عن التدابير المتخذة من اسرائيل

تنفيذا لهذا القرار ؛

" ٥ - ويقرر ابقاء المسألة معروضة عليه واستئناف نظرها في ضوء تقرير الامين

العام .

٣٧٨ - وفي الجلسة ١٤٢٦ المعقودة يوم ٢١ أيار (مايو) ، قدم ممثل باكستان نصا منقحا لمشروع القرار الثنائي (S/8590/Rev.2) ، هو التالي :

" ان مجلس الامن ،

" ان يشير الى قرارى الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥)

المتخذين ، على التوالي ، في ٤ و ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ،

" وقد نظر في الرسالة (S/8560) الواردة من ممثل الاردن الداعم عن الحالة في القدس ،

وفي تقرير الامين العام (S/8146) ،

" وقد استمع الى البيانات المدلى بها امام المجلس ،

" وان يلاحظ ان اسرائيل قامت ، منذ اتخاذ القرارين المذكورين اعلاه ، باتخاذ بعض التدابير

والترتيبات الجديدة خلافا لذيئك القرارين ،

" وان يذكر ضرورة العمل على اقامة سلم عادل دائم ،

" وان يؤكد من جديد عدم جواز اكتساب اى اقليم بالفتح العسكرى ،

" ١ - ياسف لتخلف اسرائيل عن التزام قرارى الجمعية العامة المذكورين اعلاه ؛

" ٢ - ويرى ان جميع التدابير والترتيبات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ،

بما في ذلك نزع ملكية الاراضي والاموال الموجودة عليها ، والتي ترمي الى تغيير مركز القدس القانوني ، هي تصرفات غير صحيحة ولا تستطيع تغيير ذلك المركز ؛

" ٣ - ويطلب بالحاج من اسرائيل الخفاء جميع التدابير المماثلة التي صار اتخاذها والامتناع

فورا عن اجراء اى عمل جديد يرمي الى تغيير مركز القدس ؛

" ٤ - ويلتمس من الامين العام اعلام مجلس الامن باللازم عن تنفيذ هذا القرار . "

٣٧٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته كانت تأمل في ان يتسنى للمجلس

اتخاذ قرار بشأن المسألة بالاجماع نفسه الذى اظهره بشأن نواح اخرى من مسألة الشرق الاوسط منذ حزيران (يونيه) الماضى ؛ ولكن وفده ، على رغم مشاركته الاعضاء الذين يؤيدون مشروع القرار في الكثير

من شواغلهم ، لا يستطيع تأييد مشروع القرار الثنائي لأنه يرى ، اولا ، ان على المجلس ان يشجع ويدعم المسعى السلمى الذى بدأه قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٦٦٧) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٦٦٧ ، وثانيا ، انه ينبغي للمجلس ولجميع المعنيين اجتناب اى تصرف يمكن ان يخل بالجهود المبذولة لتحقيق سلم عادل دائم في المنطقة ، بما في ذلك التصرفات والاجراءات التي

يراد بها تغيير مركز القدس . وازداد ان في مشروع القرار نقضا خطيرا على كلا الصعيدين ؛ ذلك ان من الجوهرى ان تأتي التسوية السلمية المقبولة ، وفقا لقرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، محيطا

بكل نواحي مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك القدس ؛ وكان يبدو ان هذا هو الرأى الذى يلتقي عليه اعضاء المجلس ، ومع ذلك فان الاخذ بمشروع القرار الثنائي من شأنه ، مع الاسف ، ان يساعد على عزل جزء من المشكلة عن بقية الاجزاء ؛ هذا الى ان الولايات المتحدة لا يسعها الاقتراع بتأييد نص يتضمن اشارة محددة ، وانتقائية ، الى قراراتين للجمعية العامة سبق للولايات المتحدة أن امتنعت عن الاقتراع عليهما .

٣٨٠ - ثم قال ان الولايات المتحدة مستعدة لأن تعلن ان الاعمال والتدابير الاسرائيلية المنفردة لا يمكن ان تقبل او يعترف بها بوصفها مغيرة لمركز القدس او ممثلة لحكم مسبق فيه ، كما انها مستعدة لان تدعو اسرائيل الى الامتناع عن مثل هذه الاعمال ؛ ولكن وفده في الوقت نفسه يعتقد ان من المهم جدا مناقشة جميع الاطراف اجتناب كل التصرفات التي قد تغل بالجهود المبذولة لتحقيق سلم عادل دائم في المنطقة ، والاعراب عن تأييد مهمة السيد يارينغ . وقال انه لأمر يشق فهمه ان لا يتضمن مشروع القرار مثل هذه الاشارة .

٣٨١ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان حكومته لا تستطيع التسامح بأية خطوات تؤدي الى تغيير مركز القدس بصورة منفردة او الى الشروع في تغييره بصورة منفردة او الى تعريض آمال التسوية للخطر . و اضاف ان رأى المجلس متفق على هذه النقاط ، وقد كان واضحا من البداية ان مشروع قرار كالمشروع المعروف لن يستطيع الفوز بتأييد المجلس الاجماعي . وبين انه لو تم اعتماد هذا المشروع فسيكون اول قرار يتخذ دون اجماع منذ قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الذى وضع اسس مهمة الممثل الخاص ؛ وقسمه المجلس من اجل مشكلة واحدة فحسب من المشكلات التي يتناولها قرار تششرين الثاني (نوفمبر) تؤدي الى عكس المطلوب ؛ وفوق هذا ، فان اعتماد مشروع القرار ، معناه بدء السير في الطريق المؤدية الى تطبيق الجزاءات في حالة عدم التزام اسرائيل لاحكامه ، وفده لا يرى ان من الحكمة ان ينهج المجلس مثل هذه الطريق بعد ان التزم تمام الالتزام بالتماس الحسب لول الدبلوماسية . وقال ان الوفد الكندي قرر ، نتيجة لذلك ، ان يمتنع عن الاقتراع .

٣٨٢ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان بلده ما انفك يؤيد مبدأ تدويل القدس ، وهو لـم يعترف بأية اعمال منفردة ، اردنية او اسرائيلية ، لتغيير مركز هذه المدينة . و اضاف ان مشكلة القدس ينبغي ان تحل في اطار الحل الكلي لمشكلة الشرق الاوسط كما عرضه قرار مجلس الامم ٢٤٢ (١٦٦٧) ؛ ومع ذلك فان هذا لا يعني انه ينبغي للمجلس الا يتخذ اي تدبير او ان اي تدبير يستند الى المبادئ الدائمة يكون بالضرورة مخلا بعمل الممثل الخاص ؛ بل العكس هو الصحيح ، ان على المجلس خلال ذلك ان يجعل من الواضح ، كما فعلت الجمعية العامة من قبل ، انه يرفض اية تدابير تتخذها اسرائيل لتغيير المركز الدولي للقدس وانه لن يعترف بالتغييرات الطارئة على هذا المركز . وقال ان وفد البرازيل ، في ضوء هذه الاعتبارات ، سيقترح بتأييد الصيغة المنقحة للمشروع .

٣٨٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفد هسيقترع بتأييد المشروع وان كان يرى وجوب تقويته بالنص على شجب اشد صرامة لاعمال التوسعية غير القانونية التي ترتكبها اسرائيل في القسم العربي من القدس . واذاف ان معظم اعضاء المجلس ، ومن بينهم الاتحاد السوفياتي ، يرون ان اسرائيل ، بتدابيرها الرامية الى ضم القسم العربي من القدس ، قد انتهكت انتهاكا فاضحا مبدأ عدم جواز اكتساب الاقاليم بالفتح العسكري ومخالفته لميثاق الامم المتحدة ؛ ولكن هناك اعضاء آخريين ، ابرزهم الولايات المتحدة ، يحاولون عرض الحالة على صورة توحى بأن المجلس في غنى عن طلب الغاء هذه التدابير لانها في نظرهم مؤقتة ولذا فانها لن تؤثر في مركز القدس لا الآن ولا في المستقبل . وقال الممثل السوفياتي ان محاولات التستر على نشاطات المعتدى غير القانونية معناها التشجيع على ارتكاب المزيد من الاعمال العدوانية ، وان الاحتجاج بأن اعتماد مشروع القرار قد يعيق تنفيذ مهمة يارينغ هو ذريعة مصطنعة ، ان العائق الوحيد امام التسوية السياسية هو سياسة اسرائيل وانصارها .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي المنذح : اقترح المجلس في جلسته ١٤٢٦ المعقودة يوم ٢١ أيار (مايو) على مشروع القرار الثنائي (S / 8590 / Rev.2) ، فاعتمده بثلاثة عشر صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (كندا والولايات المتحدة) (القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)) .

٣٨٤ - وبعد الاقتراع ، تكلم ممثل الباراغواي ، فقال ان وفده اقترح بتأييد القرار لأنه يساعد على صيانة المركز الدولي للقدس بمقتضى قرارات الجمعية العامة .

٣٨٥ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان عدم فوز القرار بالتأييد الجماعي يجعل وفده في شك من جدوى اتخاذه من وجهة النظر السياسية ، ومع ذلك فانه اقترح بتأييده لان حكومتهم لا تعترض من حيث المبدأ على مضمونه ؛ الا ان اتخاذا قرارات من هذا النوع بشأن مسائل معزولة ليس بالطريق السوي لتسجيل حل مشكلة الشرق الاوسط الذي يجب ان يكون حلا شاملا كما يقضي بذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . واعلن ان عدم اشمال النص الجديد على اية اشارة الى القرار المذكور ليس مؤسفا فحسب بل هو مستغرب ايضا .

٣٨٦ - وتكلم ممثل الاردن ، فأعرب عن اعتقاده بأن القرار جاء توكيدا جديدا لقراري الجمعية العامة المتخذين في ٤ و ١٤ تموز (يولييه) ١٩٦٧ وكذلك لمبدأ عدم جواز اكتساب الاقاليم بالفتح العسكري . وقال انه هو ايضا يرى ان القرار كان ينبغي ان يعتمد بالاجماع ، ولكن الدول التي بشرت لفظيا بالتزام جانب الحكمة والاهتداء بالروح العملية والواقعية هي المسئولة عن الانقسام في المجلس .

٣٨٧ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان القرار المتخذ ليس بالعمل ولا بالواقعي ، لانهم يتجاهل ما لاسرائيل من حقوق اساسية ويرمي الى انتهاك وحدة القدس الطبيعية ويففل مصالح سكانها ورفاههم . واكد ان القرار لا يمثل تغييرا ولا اضافة لنسق قرارات مجلس الامم بشأن الحالة

في الشرق الاوسط ، ولكنه جد يربأن يزيد من عزم شعب اسرائيل على ان يأخذ العدة للتحلــــي بالمزيد والمزيد من الجلد دفاعا عن حقوقه وطلبها للسلم والا من .

٣٨٨ - وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة ، فقال انه لما كان يرى انه ينبغي للمجلس ان يستخدم كل ما لديه من مكانة ونفوذ في سبيل تحقيق تسوية في الشرق الاوسط ، فقد وجه كل حجه وجهوده الاقتاعية الى تأييد قضية واحدة ، هي ان يعمل المجلس محافظا على وحدته على اساس مشترك من الاتفاق الصام . وقال ان هذا الاساس المشترك موجود ، وهو راسخ وان يكن محدودا ، وكان في وسع المجلس ان يعمل بالاستناد اليه . واذاف الممثل انه كان ، مع ذلك ، يشعر احيانا بأن السعي الى تسوية نهائية لم يوضع في المقام الاول لدى جميع الاعضاء ؛ ولكنه واثق برغم ذلك ان في امكان المجلس ان يلتفت الآن الى هدفه الرئيسي في جولا يسوده الحقد بل العقل ، فيعمل على دعم وتشجيع وتيسير الجهود الرامية الى وضع الاحكام والمبادئ المتفق عليها موضع التطبيق العملي .

الفرع الخامس عشر

الرسائل الاخرى الواردة الى مجلس الامن

قبل ١٥ تموز (يولييه) ١٩٦٨

٣٨٦ - تلقي مجلس الامن ، خلال سلسلة الجلسات التي عقدها في نيسان (ابريل) وايار (مايو) ١٩٦٨ ، وبعدها ، الرسائل التالية المتصلة بنواح مختلفة من الحالة في الشرق الاوسط :

(أ) الرسائل المتعلقة باتهامات بخرق اوامر مجلس الامن بوقف اطلاق النار .

رسالة مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) (S/8533) من الاردن ، تعلن ان كتية اسرائيلية مصفحة تتألف من دبابات تؤازرها طائرات عمودية ، عبرت نهر الاردن صباح يوم ٨ نيسان (ابريل) ، ودخلت عددا من القرى الواقعة جنوب البحر الميت ، وان المظليين الاسرائيليين هبطوا في المنطقة الواقعة شرق قطاع وقف اطلاق النار .

رسالة مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) (S/8535) من اسراييل ، تعلن ان قوات الاردن فتحت النار يوم ٨ نيسان (ابريل) على القوات الاسرائيلية عبر نهر الاردن ، وان الدوريات الاسرائيلية في شرقي النقب التقت داخل اسراييل بوحدة من المخربين المسلحين القادمين من الاردن فلا حقتها حتى قاعدتها عبر خط وقف اطلاق النار ، وان احدى سيارات القيادة الاسرائيلية نسفت بواسطة لغم مضاد للمركبات في وادي الاردن .

رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) (S/8578) من الاردن ، تعلن ان الطائرات العسكرية الاسرائيلية انتهكت الاقليم الجوي الاردني خلال لشهور كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) وآذار (مارس) والاسبوع الاول من نيسان (ابريل) أكثر من ١٠٠ مرة .

رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) (S/8579) من الاردن ، تتهم اسرائيل بأنها زرعت الغاما مضادة للمركبات بعد حادثة يوم ٨ نيسان (ابريل) ، وتقول ان احد هذه الالغام حطم سياراً لشركة المنغيز الاردنية وقتل اربعة من ركبائها ، وان حوادث اخرى وقعت يوم ١١ نيسان (ابريل) نسفت فيها سيارة تموين عسكرية واطلقت النيران على مزارعين اردنيين .

رسالة مؤرخة في ١٢ أيار (مايو) (S/8583) من لبنان ، تتهم اسرائيل بقصف قرية حولاً ليلية ١١ - ١٢ أيار (مايو) ، واحداث اصابات واضرار جسيمة .

رسالة مؤرخة في ١٤ أيار (مايو) (S/8585) من اسرائيل تعلن ، رداً على الرسالة اللبنانية المؤرخة في ١٢ أيار (مايو) ، ان لبنان قد انضم الى الآخذين بسياسة المحاربة الايجابية ضد اسرائيل وان قرى اسرائيلية قد قصفت من الاقليم اللبناني يومي ٧ و ١٢ أيار (مايو) .

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار (مايو) (S/8591) من لبنان ، تنكر التهم الواردة في الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ١٤ أيار (مايو) (S/8585) ، وتتهم المسؤولين الاسرائيليين بأطماع توسعية في المياه اللبنانية وفي الجزء الجنوبي من لبنان .

رسالة مؤرخة في ٤ حزيران (يونيه) (S/8613) من الاردن ، تعلن ارتكاب القوات الاسرائيلية لاعتداء مبالغت ذلك اليوم تقوم تلك القوات فيه بقصف بعض المناطق في الاردن ، منها مدينة اربد ، قصفاً شديداً مستعملة في ذلك الطائرات العسكرية والقذائف والمدافع فضلاً عن الصواريخ المنطلقة من الارض ، مما اخذ يحدث اصابات بالغة .

رسالة مؤرخة في ٤ حزيران (يونيه) (S/8614) من اسرائيل ، تقول ان هجوماً اردنياً واسع النطاق يشن منذ صباح ذلك اليوم ، وان استمرار وابل نيران المدفعية واشتداده قد جعلاً من الضروري اصدار الامر للطائرات الاسرائيلية بالتدخل لاسكات مصادر النار .

رسالة مؤرخة في ٤ حزيران (يونيه) (S/8615) من اسرائيل ، تعلن ان الاعتداءات الاردنية قد توقفت في الساعة ١٥ : ١٨ حسب التوقيت المحلي ، وان الهدوء يسود على الحدود ، وتقول ان الاعتداء الاردني الواقع في ٤ حزيران (يونيه) جاء في اعقاب سلسلة من الاعمال العدوانية المرتكبة يوم ١٦ أيار (مايو) ومن ٢٥ الى ٣١ أيار (مايو) وفي يومي ١ و ٢ حزيران (يونيه) .

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران (يونيه) (S/8616) من الاردن ، يطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامم وفقاً لرسالة الاردن المؤرخة في ٤ حزيران (يونيه) (S/8613) .

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران (يونيه) (S/8617) من اسرائيل ، يطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامم وفقاً لرسالتين اسرائيليتين المؤرختين في ٤ حزيران (يونيه) (S/8614 و S/8615) .

(ادرجت الرسالتان المؤرختان في ٥ حزيران (يونيه) والواردتان من الاردن واسرائيل في جدول الاعمال المؤقت للجلسة ١٤٢٩ التي عقدها مجلس الامم يوم ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ،

ولكن المجلس لم يعتمد جدول الاعمال المؤقت في هذه الجلسة ، التي خصصت لبيانات تتعلق باغتيال الشيخ روبرت ف. كديدي . ولم يناقش المجلس هاتين الشكويين خلال الفترة التي يتناولهما هذا التقرير .

رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران (يونيه) (S/8637) من اسرائيل ، تقول ان نيران مدافع الهاون فتحت يوم ١٤ حزيران (يونيه) من الاقليم اللبناني على قرية اسرائيلية في الجليل الاعلى .
رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران (يونيه) (S/8638) من لبنان ، تعلن ان فريقا من القوات المسلحة الاسرائيلية اجتاز حدود لبنان يوم ١٤ حزيران (يونيه) وقصف احدي قراه .

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران (يونيه) (S/8649) من الاردن ، تورد قائمة بتسع وثلاثين حادثة وقعت خلال شهرى نيسان (ابريل) و ايار (مايو) والاسبوع الاول من حزيران (يونيه) ، وقامت القوات المسلحة الاسرائيلية خلالها باعداءات على الضفة الشرقية لنهر الاردن .

رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران (يونيه) (S/8651) من اسرائيل ، تقول ان الاردن ارتكب بين ٢٦ أيار (مايو) و ٢٣ حزيران (يونيه) ثمانية وستين انتهاكا لوقف اطلاق النار ، منها تسعة واربعون اعتداء شنت من مواقع عسكرية واستعملت فيها المدافع ومدافع الهاون والبازوكا والرشاشات ، واحدى عشرة غارة لزرع الالغام ، وثمانية اعتداءات قام بها مغاوير مسلحون اقتحموا خط وقف اطلاق النار .

رسالة مؤرخة في ١٠ تموز (يوليه) (S/8677 و Corr.1) من الجمهورية العربية المتحدة ، تعلن ان بعض القوات المسلحة الاسرائيلية فتحت النار في ذلك اليوم على مدينة السويس ، فالحقت اصابات جسيمة بالسكان المدنيين .

رسالة مؤرخة في ١١ تموز (يوليه) (S/8678) من لبنان ، تنهي الى المجلس نص تقرير وضعه رئيس لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية - اللبنانية بشأن تحقيق قام به مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة في الحادثة التي وقعت ليلة ١١ - ١٢ أيار (مايو) في حولا .

معلومات تكميلية وردت من رئيس هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، عمها الامين العام في ٢٧ نيسان (ابريل) (S/7930/Add.67 و Add.68) ، و ٢٢ أيار (مايو) (S/7930/Add.69) ، و ١٤ حزيران (يونيه) (S/7930/Add.70) ، و ١٧ حزيران (يونيه) (S/7930/Add.71) ، و ٢٤ حزيران (يونيه) (S/7930/Add.72) ، و ٩ تموز (يوليه) (S/7930/Add.73) ؛ وكانت تقارير مراقبي الامم المتحدة العسكريين تتناول انتهاكات لوقف اطلاق النار وقعت في قطاع قناة السويس في ٢٧ نيسان (ابريل) ، و ٢٢ أيار (مايو) ، و ١٤ حزيران (يونيه) ، و ١٥ حزيران (يونيه) ، و ٢٣ حزيران (يونيه) ، و ٨ تموز (يوليه) .

(ب) الرسائل المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ نشوب الاعمال العدائية ، والمسائل المتصلة بها .

رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان (ابريل) (S/8550) من سوريا ، تحتج على قيام اسرائيل بتدمير ما لا يقل عن ٣٠ قرية في مرتفعات الجولان ، ونهب الاموال الخاصة ، وطرد ١١٥٠٠٠ من سكان الجزء المحتل من الاقليم السوري ، مع استمرارها في اقامة مستعمرات " ناحال " في هذا الجزء .

مذكرة من الامين العام (S/8553) مؤرخة في ١٩ نيسان (ابريل) تتعلق بمراسلاته مع حكومات الاردن واسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وسوريا بشأن تنفيذ قرار مجلس الامم ٢٣٧ (١٩٦٧) وقرار الجمعية العامة ٢٢٥٢ (د إ ط - ٥) المتصلين بالمسائل الانسانية ، وبشأن مدى فائدة ارسال ممثل جديد الى المنطقة كيما يصبح في مستطاع الامين العام القيام بواجباته الاعلامية التي ينص عليها القراران المذكوران .

رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) (S/8558) من اسرائيل ، تنكر التهم الواردة في الرسالة السورية المؤرخة في ١٨ نيسان (ابريل) (S/8550) .

رسالة مؤرخة في ١٠ أيار (مايو) (S/8586) من الاردن ، احوال بها صورة من القرار الذي اتخذته المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران يوم ٧ أيار (مايو) ، والذي يعلن خاصة حق السكان في الشرق الاوسط في العودة الى ديارهم .

رسالة مؤرخة في ١٦ أيار (مايو) (S/8588) من الجمهورية العربية المتحدة ، تتضمن احتجاجا على استمرار السلطات الاسرائيلية في انتهاك احكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فضلا عن قرارات الامم المتحدة بهدمها المنازل والمباني الاخرى بالجملة ، وطرد ٣٥٠٠٠ من اهل قطاع غزة العرب خلال شهر شباط (فبراير) ، وتقويضها جهود وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم ، وفرضها نظام منع التجول لفترات طويلة بقصد " اخلاء القطاع " .

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) (S/8596) من اسرائيل ، تشير الى شكاوى الجمهورية العربية المتحدة وتتهمها بالعودة الى استخدام اسم العرب الفلسطينيين للتستر على استراتيجيتها الراهنة القائمة على شن الحرب عن طريق التخريب والارهاب .

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران (يونيه) (S/8609) من الاردن ، تتهم قوات الاحتلال الاسرائيلية في الخليل بارتكاب انتهاك خطير جديد بالتعاون مع فئة من اليهود المتدينين تحاول الاستقرار في المدينة .

رسالة مؤرخة في ٧ حزيران (يونيه) (S/8626) من اسرائيل ، ترفض الاتهامات التي وجهها الاردن في ٣ حزيران (يونيه) (S/8609) وتصفها بالمبالغة والتشويه .

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران (يونيه) (S/8642) من الاردن ، احوال بها مقالات نشرت في الصحف البريطانية تتحدث عن هدم القرى ونزع الملكيات في مدن وقرى المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران (يونيه) (S/8643) من سوريا، تتهم اسرائيل بالآخذ بسياسة الاستعمار المنظم في الأجزاء المحتلة من الأقليم العربي السوري، وذلك عن طريق إقامة المستعمرات الاسرائيلية واکراه السوريين الباقين على الرحيل .

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران (يونيه) (S/8654) من اسرائيل، ترد على الرسالة السـورية المؤرخة في ١٨ حزيران (يونيه) (S/8643)، وتتهم سوريا بدرجة خاصة من الوحشية والضراوة فـي تمسكها بالمحاربة، مما يضطر الى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان صيانة وقف اطلاق النار ولحماية اسرائيل من الاعتداءات السورية .

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران (يونيه) (S/8656) من الاردن، احوال بها نص تقرير صحفي امريكي عن الحياة في وادي الاردن بعد الاعتداءات الاسرائيلية .

رسالة مؤرخة في ١ تموز (يوليه) (S/8663) من اسرائيل، تشير الى الرسالة الاردنية المؤرخة في ٢٧ حزيران (يونيه) (S/8656)، وتعلن ان حادثة ٤ حزيران (يونيه) المشار اليها في الرسالة انما كان اعتداء اردنيا واسع النطاق على القرى الاسرائيلية اضطرت القوات الاسرائيلية الى الرد عليه على سبيل الدفاع الشرعي لاسكات المدفعية .

رسالة مؤرخة في ٨ تموز (يوليه) (S/8674) من الاردن، تشير الى الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ١ تموز (يوليه) (S/8663)، وتعلن ان ما تسميه هذه الرسالة " حادثة ٤ حزيران (يونيه) " انما كان في جوهره عدوانا اسرائيليا منظما مدبرا سبقته تصريحات حربية وانباء عن حشود عسكرية اسرائيلية كثيفة .

(ج) الرسائل المتعلقة بمعاملة الطوائف اليهودية في الدول العربية .

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار (مايو) (S/8607) من اسرائيل، تتضمن اتهامات بمواصلة تعرض اليهود للتمييز والاضطهاد في الدول العربية، ولا سيما في سوريا ومصر والعراق، وتشير الى تفاقم حالة الطائفة اليهودية في العراق تفاقمًا يتسم بدرجة خاصة من الخطورة .

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران (يونيه) (S/8610) من العراق، ترد على الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ٣١ أيار (مايو) (S/8607)، وتعلن ان مضمونها يخرج بكلية عن نطاق المسألة المعنونة " الحالة في الشرق الاوسط "، وتؤكد ان يهود العراق يتمتعون بالمساواة التامة مع غيرهم من المواطنين، وتتهم اسرائيل بمحاولة صرف الانظار عن المشكلة التي تهم الامم المتحدة بصورة مباشرة، وهي محنة السكان العرب في الأقاليم التي تحتلها اسرائيل .

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران (يونيه) (S/8653) من اسرائيل، ترد على الرسالة العراقية المؤرخة في ٣ حزيران (يونيه) (S/8610)، وتكرر الاتهامات القائلة بتعرض يهود العراق للمعاملة التمييزية والاضطهاد .

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران (يونيه) (S/8657) من العراق ، تحتج على نشر الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ٢٥ حزيران (يونيه) (S/8653) كوثيقة رسمية ، وتؤكد ان ما تعنى به اسرائيل ليس رفاه اليهود بل تنفيذ خططها لتوطين المهاجرين اليهود في الاقاليم العربية المحتلة بعد ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

(د) الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة في مدينة القدس وما حولها وفي اماكنها المقدسة .

رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان (ابريل) (S/8546) من الاردن ، تتعلق بمزاعم اسرائيل الواردة في رسالة ه آذار (مارس) (S/8439) والقائلة بان ثلثي الارض المستملكة في القدس املاء عامة او مملوكة لافراد يهود . والرسالة الاردنية ترفض هذه المزاعم ، وهي مرفقة بخريطة يرى الاردن انها تدل على الموقع الاستراتيجي للمنطقة التي تعتمز اسرائيل اقامة الحي اليهودي فيها ليكون عاجزا بين سكان الجزئين الشمالي والجنوبي من الضفة الغربية .

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان (ابريل) (S/8552) من الاردن ، ترفض اتهامات اسرائيل الواردة في رسالتها المؤرخة في ه آذار (مارس) (S/8439/ Add. 1) ، وهي مرفقة بوثيقة يقول الاردن انها تكشف عن مدى ما اصاب الاماكن المقدسة التابعة لاديان الاخرى من دمار خلال عشرين عاما من الاحتلال الاسرائيلي في القدس .

رسالة مؤرخة في ٣ أيار (مايو) (S/8571) من الجمهورية العربية المتحدة ، تعلن ان تهدي اسرائيل لقرار مجلس الامن المتعلق باستعراضها العسكري في القدس يعرض للخطر الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للامين العام في سبيل الوصول الى تسوية سلمية للحالة الخطيرة في الشرق الاوسط .

رسالة مؤرخة في ٩ أيار (مايو) (S/8582) من اسرائيل ، ترد على رسالة الجمهورية العربية المتحدة المؤرخة في ٣ أيار (مايو) (S/8571) ، وتستعرض ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، تاريخ موقف الجمهورية العربية المتحدة من قرارات الامم المتحدة .

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) (S/8634) من الاردن ، تلقت النظر الى قرار جديد اصدره وزير مالية اسرائيل في ١٨ نيسان (ابريل) ، وبموجبه تم نزع ملكية مزيد من الاراضي والمباني العربية في مدينة القدس القديمة ، وجميعها على ما تقول الرسالة عربية الملكية . . . في المائة ، وذلك من اجل احلال سكان يهود مكان العرب المطرودين .

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران (يونيه) (S/8661) من اسرائيل ، تقول ان الاتهامات التي وجهها الاردن في ١٢ حزيران (يونيه) (S/8634) قد نوقشت بالتفصيل في المجلس ، وان الاتفاق هو السبيل الوحيد الى حل الخلافات القائمة بين الطرفين .

رسالة مؤرخة في ٣ تموز (يوليه) (S/8666) من الاردن ، تشير الى الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ٢٨ حزيران (يونيه) (S/8661) ، وتعلن انه لا يجوز تجاهل عمليات نزع الملكية

الجديدة التي ارتكبتها اسرائيل ، لا سيما وهي تؤلف انتهاكات جديدة لقرار مجلس الامن
٢٥٢ (١٩٦٨) .

رسالة مؤرخة في ٣ تموز (يوليه) (S/8667) من الاردن ، احال بها تقريرا صحفيا امريكيا
يتعلق بمشروع اسرائيلي للتوطين في المنطقة العربية من القدس يستهدف ازالة الطابع العربي
لبعض احياء المدينة .

(هـ) الرسائل المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الامن وبالحالة في الشرق الاوسط بصورة عامة .

رسالة مؤرخة في ١٩ آذار (مارس) (S/8479) من الجمهورية العربية المتحدة ، احوالت بها
صورة البيان الذي القاه وزير خارجيتها يوم ١٣ آذار (مارس) بشأن الحالة في الشرق الاوسط ،
والذي كان مما اعلن فيه ان الجمهورية العربية المتحدة قد اعلمت السيد يارينغ باستعدادها لتنفيذ
قرار مجلس الامن المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار (مارس) (S/8494) من اسرائيل ، احوالت بها مقتطفات من بيان
القاه وزير خارجيتها في مؤتمر صحفي يوم ١٢ آذار (مارس) ، وحلل فيه سياسة الجمهورية العربية
المتحدة التي اكد انها قائمة على مبدأ " لا سلام ، ولا مفاوضات ، ولا اعتراف " ، معلنا فيه ان
سياسة اسرائيل تقوم على السعي الى الاستعاضة عن ترتيبات وقف اطلاق النار بسلم دائم .

رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار (مارس) (S/8496) من ليبيا ، تحتج على اعتداء اسرائيل على
الاردن والسيد يارينغ موجود في المنطقة مستخدما مساعيه الحميدة بغية تأمين تنفيذ قرار المجلس
المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) (S/8501) من منغوليا ، احوالت بها صورة من رسالة مؤرخة
في ٢٣ آذار (مارس) وجهها رئيس مجلس الرئاسة بمنغوليا الى الملك حسنين بشأن خرق اسرائيل
لقرار وقف اطلاق النار .

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان (ابريل) (S/8528) من ايطاليا ، تنكر صحة الاستنتاج الذي
خلص اليه الاردن في الجلسة ١٤٠٩ والذي يفيد بان اسرائيل تحصل على اسلحة ومعدات عسكرية
من ايطاليا .

رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان (ابريل) (S/8556) من اسرائيل ، تعلن ان الحكومات العربية
تواصل شن حرب فعلية على اسرائيل انتهاكا لوقف اطلاق النار ، وذلك بواسطة الاقتحامات المسلحة
والغارات التخريبية التي تعمل الدول العربية ، متضافرة ، على دعمها وتشجيعها وتموينها وتوجيهها .

رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) (S/8559) من الاردن ، تعلن ان الرسالة الاسرائيلية
المؤرخة في ٢٣ نيسان (ابريل) (S/8556) ، جرى تصميمها لاسباب دعائية ، في يوم انعقاد

الدورة الثانية والعشرين المستأنفة للجمعية العامة ، وان الغرض منها صرف الانظار عن واقـع استمرار الاسرائيليين في احتلال اقاليم عربية بالقوة ، متحدين بذلك قرارات الامم المتحدة .

رسالة مؤرخة في ٨ أيار (مايو) (S/8581) من الجمهورية العربية المتحدة ، تنكر هي ايضا الشكاوى الواردة في الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ٢٣ نيسان (ابريل) (S/8556) ، وتحيل قائمة بتصريحات ادلى بها مسئولون اسرائيليون قالت الرسالة انهم لا يخفون فيها المآرب التوسعية التي تضمها اسرائيل فيما يتعلق باراضي الشعوب العربية ، مما دفع العرب ، بطبيعة الحال ، الى المقاومة دفاعا عن وطنهم واسرهم واموالهم .

الفصل الثاني

الشكويان المقدمتان من جمهورية الكونغو الديمقراطية
الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة
من جمهورية الكونغو الديمقراطية الى رئيس مجلس الامن

- ٥ -

الفرع الاول

طلب اجتماع مجلس الامن

٥٩٣ - ارسل الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8218) احوال بها الى رئيس مجلس الامن رسالة من وزير الشئون والتجارة الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ، جاء فيها انه في مساء يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قامت عصابة مسلحة من المرتزقة بغزو الاقليم الكونغولي في "كيسانجة" ، وانها تتقدم مقترحة من "كولويزي" . وازافت الرسالة ان الحكومة الكونغولية امرت جميع المرتزقة بمخادرة البلد اعتبارا من تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، بيد ان المرتزقة العاملين تحت امرة المايجور شرام تمردوا واحتلوا "بوكافو" ، حيث تجدد القتال في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) . وبينت انه التقطت رسائل موجهة من المايجور شرام الى انغولا يطلب فيها التدخل المسلح لمصلحة المرتزقة ، وان تلك الرسائل تشكل دليلا لا يدحض على تواطؤ البرتغال مع المرتزقة بقصد قلب النظام القائم في الكونغو . واعلنت الرسالة ان مثل هذا الموقف ينافي الالتزامات التي يفرضها الميثاق كما يؤلف خرقا للقرارات الصادرة التي اتخذها مجلس الامن ، ولا سيما قرار ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ . والتمست الرسالة من مجلس الامن اتخاذ التدابير اللازمة لوقف المدوان ولضمان سلامة الاشخاص والاموال في المنطقة المهددة .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٣٧٢ و ١٣٧٤ و ١٣٧٦ و ١٣٧٨

(٨ - ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧)

٥٩٣ - في الجلسة ١٣٧٢ المحقودة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، قرر مجلس الامن اذ راجع البند في جدول اعماله ، ودعا ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرتغال وبوروندي وزامبيا والجزائر ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٣٦٢ - وتكلم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ، فأشار الى ان هذه ثالث مرة في مدى عام واحد يتقدم فيها بلده الى المجلس لمناقشة امر معروف كل المصرفة : ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٦ ، اتخذ المجلس قرارا (٢٢٦ (١٦٦٦)) يحث البرتغال على ان لا يسمح باتخاذ الاقاليم الخاضعة لسيطرته قاعدة للتعرض لشعون الكونغو الداخلية . و اضاف الممثل ان قرار المجلس جاء على اثر نظر شكوى الكونغو بشأن اكتشاف معسكر لتدريب المرتزقة في " ارديش " في فرنسا ، وان الكونغو يشكر فرنسا على الموقف الذي اتخذته في هذه المسألة ؛ ومع ذلك فان المجلس اضطر بعد اشهر قليلة ، وذلك في ١٠ تموز (يوليه) ١٦٦٧ ، الى الاجتماع مجددا للنظر في شكوى مماثلة .

٣٦٣ - وتابع ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية كلامه قائلًا ان القصد من المبدأ الجديد كان احداث ثورة في الكونغو واعطاء المرتزقة قاعدة في سهل كولويزي ليتسنى لهم مساعدة مرتزقة بوكافو ، ولكن القوات الكونغوية اوقفت زحف المرتزقة . ثم قال ان الصحافة قد نشرت اقوالا لشهود عيان عن وجود مرتزقة ومعسكرات تدريب في انغولا ، وعمم ، للتدليل على ذلك ، صورا فوتوغرافية لمرتزقة بيض ولبعض رجال الدرك الكاتانفي السابقين في " نوفاتشافيس " في انغولا . و اضاف انه يستطيع كذلك ابراز صورة لمذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البلجيكية تسرد تفاصيل دخول ثمانية عشر من المرتزقة الاوروبيين واثنين من رجال الدرك الكاتانفي الى الكونغو في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، والاحداث التي اعقبت دخولهم ، مبينة ان معظم المرتزقة من الفرنسيين ، ولكن بينهم ايضا واحد كولومبي وآخر فييتنامي ؛ وان معارك نشبت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بين المرتزقة ، الذين كانوا يستخدمون الرشاشات ومدافع الهاون والباروكا ، وبين الجيش القومي الكونغولي ؛ وان جنين اوروبيين نقلوا الى انغولا وعهد بأمرهم الى الجنود البرتغاليين في " كاياندا " ، وان بعضهم نقلوا جوا من انغولا الى بلجيكا ، وان هناك آخرين يتوقع ترحيلهم قريبا .

٣٦٤ - كذلك استشهد الممثل بتقارير صحفية تشير الى ان نقل الاسلحة يجرى على نطاق واسع بين لشبونة وبعض المناطق الافريقية ، ولا سيما نيجيريا وانغولا . وقال انه ليس من الممكن ان تكون السلطات البرتغالية غير عالمة بما يجرى ، وان البرتغال لا يستطيع نكران الوقائع ، ومع ذلك فهو يواصل الهزء بقرارات مجلس الامن ، في تواطؤ مؤسف بينه وبين بعض الحكومات الغربية .

٣٦٥ - وتابع كلامه قائلًا ان جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تطالب بادانة البرتغال معنويا فحسب بل تطالب ايضا باتخاذ تدابير محددة ضده . و اضاف ان على المجلس ان يجدد تأكيد قراراته السابقة في هذا الصدد ، ولا سيما قراري ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٦ و ١٠ تموز (يوليه) ١٦٦٧ . كما ينبغي للمجلس ان يشجب اسلوب تعبئة المرتزقة ، الذي يجدر بالدول الاعضاء حظه داخل اقاليمها .

٣٦٦ - وتكلم ممثل البرتغال ، فقال انه ليس للبرتغال اي يد في الحالة الداخلية فسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وان الجميع يعرفون ، رغم تكرر شكوى حكومة كينشاسا ضد البرتغال بصدور المرتزقة ، ان مرتزقة كيسانفاني وبوكافو مثلا لم يفدوا من الخارج بل كانوا في خدمة الحكومة الكونغوية .

٣٩٧ - وقال ان البرتغال، حين شكاه الكونغو الى المجلس في العام الفائت، انكر التهم وعرض ان يقوم المجلس والامين العام بالتحقيق في صحة الاتهامات الكونغوية؛ على ان هذا العرض ظل بلا استجابة، وظلت حكومة الكونغو، كلما ثارت في داخله اضطرابات، تحاول القاء تبعه هذه الاضطرابات على الخارج وتجد في البرتغال الهدف المناسب لهذا الغرض.

٣٩٨ - ثم قال ان حكومة كينشاسا ما فتئت، طيلة السنوات السبع الاخيرة، تشجع العدوان المسلح على البرتغال ولم تكتم انها تتيح القواعد للامال الموجهة ضد انغولا؛ بيد ان اتاحة استخدام اقليمها للاعتداءات المسلحة على البرتغال لم يحمل البرتغال على مقابلتها بالمثل، ان انه يأخذ بمبدأ حسن الجوار ويحترم السلامة الاقليمية للدول الاخرى، وقد ابقى خطوط مواصلاته مفتوحة امام تجارة الكونغو الخارجية؛ هذا الى ان البرتغال قد دحض كلا من التهم التي حوتها رسالتا الكونغو المؤرختان في ٢٨ تموز (يوليه) و ١٠ آب (اغسطس).

٣٩٩ - وانتقل ممثل البرتغال الى الحديث عن نشاطات المرتزقة داخل الكونغو، هذه النشاطات التي ربطت حكومة الكونغو بينها وبين رسائل المايجور شرام التي قيل ان السلطات الكونغوية التقطتها، فقال ان هذه الرسائل قد التقطت ولكن لم تُذكر الجهة التي كانت موجهة اليها. واذاف انه لا يمكن وصف البرتغال بالاساءة الا اذا كانت قد ارسلت معونات من انغولا لتلبية لتلك الرسائل المزعومة. ومضى قائلاً ان بعض وسائل الاعلام اختلقت ونشرت اساطير لا يصدقها عقل تزعم ان هناء غزوا للكونغو من انغولا، ولكن حكومة الكونغو لم تعد بعد ذلك تتحدث عن الغزو المزعوم، بل عن تسليح مائة من المرتزقة عبر الحدود الانغولية؛ وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، نفت الحكومة البرتغالية رسمياً التهمة التي وجهها اليها الكونغو. وقد جدد الممثل دعوة المجلس الى التحقيق في الاتهامات وفقاً للشروط المحددة.

٤٠٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة، فقال ان الحالة في الكونغو مشوشة، وان من العسير الخروج منها بنتائج واضحة، ولكن من الجلي ان المرتزقة سبب كل بليّة في الكونغو، وينبغي ان يبذل كل جهد للقضاء على هذا الشر حتى يستطيع الكونغو ان يتطور في سلام. واذاف انه اذا ثبت ان قرار المجلس ٢٣٩ (١٩٦٦) المتخذ في ١٠ تموز (يوليه) ١٩٦٦ قد قوبل بالازدراء، فان ذلك يكون مدعاة لابلغ القلق. ومضى قائلاً ان من الصعب معرفة الوقائع دون تحقيق نزيه، ولكن من العسير جدا، برغم بيان ممثل البرتغال، ان نصدق انه كان في المستطاع جمع المرتزقة وتسليحهم في انغولا دون ان تعرف بذلك السلطات البرتغالية، التي يتوجب عليها ان تمنع المرتزقة من مهاجمة الكونغو من انغولا. ثم رحب بالنبا القائل ان السلطات البرتغالية تحقق في الامر، ولكنه قال انه اذا ثبت ان المرتزقة دخلوا الكونغو من انغولا، فان المجلس لا يسمع الا ان يجزع لذلك اشد الجزع، وسيحمل جميع الذين اتاحوا لاعتداء المرتزقة امكانية التحقيق تبعات جسيمة.

٤٠١ - وتكلم ممثل اثيوبيا، فقال ان الاحداث الخطيرة التي ابلغ عنها ممثل الكونغو ليست الا جزءاً من هجوم اوسع يشنه اعداء الاستقلال الافريقي، والمظاهر الاخيرة للتدخل والتخريب هي

استمرار لنفس التصرفات التي طالما شجبتها الامم المتحدة . واذاف ان انغولا هي القاعدة التي تنطلق منها تلك النشاطات ، والدليل على ذلك واضح بارز للعيان ؛ ولئن انكر البرتغال ان قوة المرتزقة قد جاءت من انغولا ، فقد ذكرت الصحف ان الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى ما برحت منذ اسابيع تجمع الادلة على وجودهم هناك . و اشار الى ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الدول الافريقية الذي انعقد مؤخرا في كينشاسا قد شجب عدوان المرتزقة على الكونغو واعتبر نشاطات المرتزقة تهديدا خطيرا لأمن الدول الافريقية .

٤٠٢ - ومضى ممثل اثيوبيا قائلا ان مشكلة نشاطات المرتزقة ليست الا جانبا واحدا من جوانب مشكلات اعرق جذورا في الجنوب الافريقي عجزت الامم المتحدة حتى الآن عن مواجهتها - بالعلاج الناجح ، وهي مشكلات الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ، وتمرد المستوطنين البيض في روديسيا ، واغتصاب اقليم دولي في افريقيا الجنوبية الغربية ، والاستعمار البرتغالي . واعلن ان من واجب المجلس ان يشجب دور البرتغال وشركائه في اعمال التخريب والتدخل هذه الاجراميين - القانونية ، وان يطالب بوقف مغامرات المرتزقة فورا وبصورة نهائية .

٤٠٣ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان ما سرده ممثل الكونغو عن عمليات الاقتحام الاخيرة التي تعرض لها بلده ، وما يحلمه وفد الولايات المتحدة من تاريخ مشكلة المرتزقة في الكونغو ، يشكلان قرينة قوية على ان قرار المجلس قد انتهك . واذاف ان من العسير جدا على وفده ان يفهم كيف يمكن ان يوجد مرتزقة اجانب في انغولا وان يعدوا العدة لمثل هذه المخامرة العقيمة ثم ان ينادوا انغولا الى الكونغو دون علم السلطات البرتغالية او دون رضاها على الاقل . واعلن ان الولايات المتحدة قد ابلخت الى البرتغال عن قلقها لهذا الامر ، قائلا ان من الواجب القضاء على مشكلة المرتزقة ، وان جميع البلدان ، ولا سيما المتاخمة منها للكونغو ، مسؤولة عن السهر على التزام قرارات المجلس .

٤٠٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان على المجلس ان يتخذ من التدابير ما يرضح هذا لهذه العادة المخزية ، عادة استخدام المرتزقة ضد الدول الافريقية من قبل قوى الاستعمار والامبريالية . وقال ان محاولة قوى الاستعمار القيام بتدخل مسلح مكشوف فسي الكونغو انما هي جزء من خطة الامبرياليين لمنع البلدان الافريقية الفتية من ان تدعم باستقلالها ، مفترمين فرصة حالة التوتر السائدة في العالم نتيجة لعدوان الولايات المتحدة على شعب فييتنام الجنوبية وعدوان اسرائيل في الشرق الاوسط . واذاف ان من المحتمل ان لا تكون احداث الكونغو عملا منعزلا ارتكبه المرتزقة ، بل حلقة في سلسلة مؤامرة مشتركة ترمي الامبريالية بها الى وقف حركة شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية نحو الاستقلال القومي الحق والحرية .

٤٠٥ - ثم سأل ممثل الاتحاد السوفياتي ممثل المملكة المتحدة عن رفض حكومته استعمال القوة في روديسيا الجنوبية ، الا يخدم مصالح القوى التي تهدد استقلال الامم الافريقية ؟ ومضى قائلا ان الاستعمار البرتغالي يستمد قوته من منظمة حلف شمال الاطلسي ، التي تزود لشبونة -

بالأسلحة لتقاتل بها شعوب افريقيا ، وان هدف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلجيكا والبرتغال هي الحفاظ على مركز الابتكارات عن طريق دعم تشومبي وضمان انفصال كاتانغا . واذ ان الأحداث الواقعة حوالي الكونغو تدل أيضا على ضخامة الخطر الذي يتهدد شعوب افريقيا نتيجة للحلف السياسي الذي خلق في الجنوب الافريقي بين المنصرية والاستعمار بدعم من الدول الامبريالية الكبرى . واذ ان الاتحاد السوفياتي يؤيد الافريقيين في طلبهم اداة قوى الشر العاملة ضد الكونغو ، وحماية سيادة الدول الافريقية وفقا للميثاق ، وانه يجدر بالمجلس ايضا ان يطالب حلفاء البرتغال في حلف شمال الأطلسي بوقف مساعدتهم ودعمهم للاستعماريين البرتغاليين .

٤٠٦ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان حكومته ، على قلقها للأحداث الحاصلة في الكونغو ، قد لم أنتهها قدرة الكونغو ذاته على مواجهة نشاطات المرتزقة . واذ ان هذا يدعو الى اغتباط الحكومة الفرنسية لانها تريد للكونغو ان يسترد نهائيا السلم الداخلي ، والاستقرار ، والنماء الاقتصادي ، والتقدم في طريق الرخاء . واذ ان من الواجب وضع حد لنشاطات المرتزقة ، وان من غير المعقول ان يتزعزع وجود جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة اخرى دون ان تعرب الامم المتحدة عن استنكارها لذلك . وذكر ان من العسير ، كما اعلن ممثل الكونغو ، تقديم براهين لاثبات ما حدث ، ولكن القرائن لها دلالتها الخطيرة . ومضى قائلاً انه يجب ان يتلقى مجلس الامم تأكيدا بأن البرتغال سيتخذ كل الخطوات الممكنة لمنع نشاطات المرتزقة ، كما ان على ممثل البرتغال ان يبدد اية شكوك قد تساور المجلس في هذا الصدد . و اشار الى ان فرنسا قد اتخذت منذ زمن طويل تدابير حاسمة لمنع تدبير المرتزقة في اقليمها ولتثبيط عزيمة المغامرين ؛ وهي قد عمدت ، بصورة خاصة ، ومنذ ١٩٦١ الى منع تدبير اي شخص في اقليمها لمصلحة اية قوة من القوات العاملة في الكونغو ، واستطاعت ، بفضل هذه التدابير ، ان تقمع محاولة فتح معسكرات التدريب السرية التي اشار اليها ممثل الكونغو وامثالها من المحاولات . وبين كذلك ان فرنسا على استعداد للمشاركة في اية تدابير منسقة تستهدف وقف عودة المرتزقة الى الكونغو .

٤٠٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، مستخدما حقه في الرد ، فقال انه اذا كان ممثل الاتحاد السوفياتي لا يستطيع التمييز بين شجب استعمال القوة في الكونغو وبين التردد في استعمالها في روديسيا ، فهو لا يملك ان يعينه على ذلك . وبين ان معارضة المملكة المتحدة لاستعمال القوة تنسجم مع مبادئها وتتفق مع مبادئ الميثاق وتعاليمة .

٤٠٨ - كذلك استخدم ممثل الولايات المتحدة حقه في الرد ، فقال ان بلده ساعد الكونغو مباشرة وبواسطة الامم المتحدة معا ، بينما ايد الاتحاد السوفياتي الانفصال في شرقي الكونغو وعارض جهود الامم المتحدة لمعونة هذا البلد . وقال ان الولايات المتحدة على استعداد لاجراء مقارنة شاملة وعلنية بين سجل تصرفاتها وسجل تصرفات الاتحاد السوفياتي بشأن الكونغو .

٤٠٩ - ورد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي ادلى به ممثل البرتغال

قائلا ان ممثل البرتغال قد انكر كل شيء بالصلف والاستخفاف اللذين يتسم بهما بلده ، وان غثاثة البيان الذى ادلى به امر لا يحظه الجميع .

٤١٠ - واستخدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حقه في الرد ، فقال انه لم يسأل المملكة المتحدة ان تعينه على التمييز بين التدخل المسلح المكشوف وغزو دولة ، وبين ما يجرى في حالة النظام العنصرى الحاكم في روديسيا وفي اقاليم اخرى تحافظ المملكة المتحدة على علاقات معها واضحة التحديد ، ان ان الاتحاد السوفياتي قادر كل القدرة على فهم ما يحدث ؛ ولكن المسألة هي مسألة ان نعرف ألم تشجع المملكة المتحدة ، باعلانها انها لن تستعمل القوة ضد النظام العنصرى الحاكم في روديسيا الجنوبية ، تصرفات شركائها ، ومنهم البرتغال ، الرامية الى تقوية دعائم الامم الافريقية المستقلة ؟

٤١١ - وازداد ممثل الاتحاد السوفياتي ان قيام الولايات المتحدة واعضاء حلف شمال الاطلسي الآخرين بارسال الاسلحة الى البرتغال جعلت في وسع البرتغال استخدام تلك الاسلحة ضد الشعوب المناهضة من اجل استقلالها ، وانه ليس هنالك ما يشير الى عزم الولايات المتحدة على وقف دعمها لنظام لشبونة . ثم قال ان الاتحاد السوفياتي يود ان يذكر الولايات المتحدة ، التي تحاول ان تقلب التاريخ رأسا على عقب ، بحقائق نضال الشعب الكونغوى ضد قوى الامبريالية والاستعمار . وازداد انه ينبغي الا ننسى مدى ما اضطر الشعب الكونغوى الى بذله من دماء وتحمله من آلام بسبب محاولات القوى الامبريالية ان تستعيد امتيازاتها في الكونغو وان تحافظ على السيطرة الاستعمارية فيه . وقال اخيرا ان الدماء التي جاد بها الكثيرون من الكونغويين في سبيل تحرير بلدهم وتمجيدها لذكرى باتريس لومومبا الذى وهب حياته لتحرير الكونغو ، ستظل تذكر بذلك الى الابد .

٤١٢ - وتكلم ممثل البرتغال مارسا حقه في الرد ، فقال انه يبدو كأن ممثل الكونغو يتوقع منه ان يسلم بكل شيء لمجرد ان حكومة الكونغو قد وجهت الاتهامات ، بل ان هذه الاتهامات ذاتها ذهبت الى ابعد مما ارادته حكومة الكونغو لها في الاصل . وازداد انه يرجو ممثل الاتحاد السوفياتي ، في هذا الصدد ، ان يسأل ممثل الكونغو هل بين المرتزقة اى رعايا برتغاليين ؟ ثم قال ان وفده لم يكتف بانكار كل شيء ، بل تقدم باقتراح بناء هو ان يقوم المجلس بتحقيق في هذا الشأن .

٤١٣ - وفي الجلسة ١٣٧٤ المنعقدة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل البرتغال ، فقال انه يبدو ان ممثل الكونغو قد حاول ان يوسع اساس شكواه الاصلية القائلة بتواطؤ البرتغال مع المرتزقة ، فزعم ان المرتزقة جاءوا من انغولا . وازداد ان هذه المزاعم تستند ، على ما يظهر ، اما الى ابناء صحفية ، واما الى صور فوتوغرافية يحتمل ان تكون مزورة ، وليس فيها ما يدل على ان الاشخاص الظاهرين فيها هم من المرتزقة او على انها التقطت في انغولا . ومضى قائلا ان الرسالة المزعومة التي قيل انها اخذت من محفوظات الحكومة البلجيكية قد تكون مزورة هي ايضا ، ان جميع طلبات

البرتغال لفحصها قد رفضت ؛ وحتى لو افترضت صحة هذه الرسالة ، فان من الجوهري ان نتذكر بأنها لا تقول ان المرتزقة رعايا برتغاليون او ان الحكومة البرتغالية هي التي ارسلتهم ليقوموا بمهمتهم المزعومة داخل الكونغو . وسأل الممثل : هل يصح الاحتجاج بوثيقة داخلية لحكومة اخرى ؟

٤١٤ - واذاف ممثل البرتغال ان تبعة نشاطات المرتزقة لا تقع على عاتق البرتغال بل على عاتق البلدان التي دبر المرتزقة من بين رعاياها والتي استخدم اقليمها لتدريبهم . وقال انه يتمنى ان تعرب البلدان القلقة على امن الشعب الكونغوي عن مثل هذا القلق على ارواح الانغوليين التي يهددها متسللون قتل مرسلون من الكونغو . وبين ان السلطات البرتغالية قد اتخذت دأما كل التدابير المعقولة للحيلولة دون انطلاق نشاطات غير قانونية ضد الكونغو من الاقاليم البرتغالية ، ولكن الحكومة الكونغوية هي الاقدر على معرفة هوية المرتزقة لانها هي التي استخدمتهم في البداية ، وما يسر عليها ان تعمم قوائم باسماء المرتزقة المعروفين على جميع الحكومات ، ومن بينها حكومة البرتغال ، راجية منع هؤلاء الافراد من العودة الى الكونغو . وقال ان مثل هذا العمل ، لو تم ، ليسر كثيرا امر مساعدة الكونغو في ازالة متاعبه . واعلن ان الاضطرابات التي يخلقها للكونغو جنود افاقون تشير لدى البرتغال من الاستنكار ما يساوي الاستزاز الذي يشعر به ازاء عصابت الازعاجيين القتلة التي يرسلها الكونغو الى انغولا . و اشار الى ان في الامكان حل هذه المصاعب بالاتفاق على تعاون متبادل .

٤١٥ - وتكلم ممثل بوروندي ، فأعلن ان امن بلده مرتبط بأمن الكونغو ، وان بوروندي نفسها كانت قد تلقت تهديدا بالفزوم من قائد المرتزقة . وقال ان المجلس قد استمع الى الدفاع الجريء الذي حاوله البرتغال سعيا الى تبرير اعمال المرتزقة ، ولكن نكران لشبونة المتكرر تفنده الوثائق والصحف وتصرفات بعض الحكومات ، فلا سبيل اذن الى دحض ما يتوفر ضد لشبونة من ادلة . واذاف ان بقاء البرتغال الاقتصادى مرهون كليا بثروات افريقيا الاسطورية ، والبرتغال يحاول ان يديم حياته الطفيلية الى الابد . واعلن ان الخراب اللاحق بالكونغو من جراء الغارات المنطلقة من انغولا سيستمر الى ان تجتث الامم المتحدة جذور الشربانها وجود البرتغال في افريقيا . وقال ان لا سبيل الى اعادة السلم والامن الى قلب افريقيا الا بالقضاء الكلي على الاستعمار ، وان سلوك البرتغال تجاه الامم المتحدة هو سلوك عصيان ومقاومة وتحذ للميثاق ، فلا بد من اتخاذ تدابير قسرية فعالة ضد مستودع السلاح البرتغالي في انغولا اذا ما اردنا حماية الاهداف التي تتهددها هذه الاستعدادات الحربية . ورأى ان اعضاء مجلس الامن لن يجدوا صعوبة في الاتفاق على ضرورة انشاء منظمة دولية تكون على مستوى تطلعات الجنس البشرى بوضعها حدا للمواقف الانانية التي تذهب بفعالية اعمال الامم المتحدة .

٤١٦ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان مشاكل المرتزقة في الكونغو قائمة منذ ايام النظم الامم الانفصالي لموييز تشومبي ، وان المرتزقة البيض يقاتلون دفاعا عن الاستعمار لا عن حب لشخص تشومبي . واذاف ان غزو المرتزقة مؤخرا لجمهورية الكونغو الديمقراطية هو تهديد لا فريقيا خاصة

وللعالم عامة ، وأشار الى ان المرتزقة ، في قتالهم دفاعا عن الاستعمار ، قد حطموا سلم الكونغو وتقدمه الاقتصادى وانزلوا به خسائر لا تحصى في الارواح والاموال . ومضى قائلاً ان ادلة غير قابلة للدحض تثبت ان العدوان الاخير ارتكبه مرتزقة جاءوا من انغولا بمعرفة السلطات البرتغالية ودعمها . وذكر ان زامبيا تؤيد كل التأييد موقف الكونغو الذى يدعو مجلس الامن الى ادانسة البرتغال ويطلب الى جميع البلدان منع تدبير المرتزقة وتدريبتهم في اراضيها . وقال لقد طال شقاء الافريقيين بالسيطرة والاستغلال الاجنبيين ، فليتركوا الآن في سلام كيما يستطيعوا النماء سياسيا واقتصاديا ، وكيما يباشروا المهمة الضخمة ، مهمة القضاء على المرض والجهل والفقر .

٤١٧ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان بلده قد ايد دائما جهود الامم المتحدة للمحافظة على استقلال الكونغو وسلامته الإقليمية واستقراره . واضاف انه سيكون من العسير جدا ، بعد الاستماع الى بيان نائب وزير خارجية الكونغو ، ان ينكر ان عددا آخر من المرتزقة قد دخل الكونغو من انغولا ، كما ان من الصعب ان نتصور امكان حدوث هذا دون ان يكون البرتغاليون على علم به على الاقل . وقال ان من الواضح ان الواجب يقضي على مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعالة للقضاء على خطر غارات المرتزقة على الكونغو .

٤١٨ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال انه قد يعسر جدا تقديم ادلة قاطعة بشأن المسألة المعروضة على المجلس ، ولكن الكونغو ، في ضوء التجارب السابقة ، محق كل الحق في ان يستشعر المخاوف والشكوك ؛ فاذا صح ان مرتزقة اول تشرين الثاني (نوفمبر) قد اتخذوا من انغولا قاعدة للاغارة المسلحة على الكونغو سواء بموافقة البرتغال او بدونها - وهذا صحيح فيما يبدو - فيجب ان تعتبر الحكومة البرتغالية مسئولة عن ذلك ، كما يجب شجب هذا التصرف او هذا الاهمال باعتباره خرقا جسيما لقرارات مجلس الامن ، ويجب على المجلس ان يطلب من البرتغال تعهدا قاطعا بعدم السماح للمرتزقة الاجانب بالقيام انطلاقا من اقاليمه بنشاط ضد الكونغو . وقال لقد طالت بليسة الكونغو بتدخل المرتزقة الاجانب ، وكان ذلك عاقبا خطيرا في طريق وحدته القومية وتقدمه ؛ فعلى مجلس الامن ان يتخذ التدابير الايجابية التي تتيح لهذا البلد الافريقي الفتى النشيط ان يعيش في سلام ورخاء دونما تدخل اجنبي .

٤١٩ - وتكلم ممثل الجزائر ، فاعلن ان عدوان المرتزقة يمثل شكلا مقنعا من اشكال دبلوماسية المدافع يهدد باطلاق العنان لاحداث مثيرة يخشى خطرهما الجميع . وقال ان من الامور ذات المغزى ، على الصعيد السياسى ، ان المرتزقة لجأوا الى انغولا في عام ١٩٦٣ ، حين فشل انفصال كاتانغا ، وان زعماء هم التمسوا الملجأ في روديسيا في تموز (يولييه) الماضي . واضاف ان علينا ان نقول ونعيد القول بأنه مالم توضع نهاية حاسمة للانظمة الاستعمارية القائمة في روديسيا وافريقيا الجنوبية والاقليم الخاضعة للإدارة البرتغالية ، فان امثال هذه الاحداث ستستمر ولن يستطيع ضمان امن الكونغو ولا امن اى بلد آخر . ومضى قائلاً انه اذا اردنا الان نعيد عن جوهر المشكلة ، فعلى ان نتذكر ان الكونغو لم يزل ، منذ اول ايام استقلاله ، فريسة لتنافس الامبرياليين وميداننا

للتدخل الاجنبي ، وان غرض هؤلاء المبرياليين هو وضع حد لحركة التحرر في الكونغو . وبين ان صيانة السلم في الكونغو وفي افريقيا امر يحمل مسئوليته مجلس الامن . ورأى ان على المجلس اليوم اكثر منه في اى يوم مضى ، والعدوان يصب بلاياه على فييتنام والشرق الاوسط ، ان يكون على مستوى مسئوليته وان يدبر المعتدى .

٤٢٠ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان تقدم غارات المرتزقة الاخيرة على الكونغو قد اوقف على ما يظهر ، ولكن اغراض هذه العمليات ومصادرها تشير الى وجود اتجاه خطير ؛ ذلك ان اى بلد يسمح للعصابات المسلحة بالعمل انطلاقا من اقليمه ضد بلد آخر ينتهك بذلك ميثاق الامم المتحدة ، كما ان مثل هذا السلوك ينتهي القرارين ٢٢٦ (١٩٦٦) و ٢٣٩ (١٩٦٧) . و اضاف ان جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتت بأدلة مؤثرة دعما لشكواها بشأن عدوان جديد قام به مغبيرون مسلحون ، وعلى جميع الحكومات ان تراعي كل المراعاة لنداءات مجلس الامن المتكررة بعدم التدخل في شئون الكونغو الداخلية ؛ وفي هذا الصدد ، يترتب على جيران الكونغو التزام خاص بعدم اساءة استخدام الاقليم المتاخمة له خلافا لقرارات المجلس . وقال اخيرا لقد طال كثيرا تعرض الكونغو لاضطرابات ماثرة من الخارج ، وينبغي الآن انهاء هذه الاضطرابات كيما يتاح للكونغو مواصلة نموه السلمى دون عوائق .

٤٢١ - وتكلم ممثل بلغاريا ، فقال ان مسئولية البرتغال عن نشاطات المرتزقة في الكونغو جلية . فحتى الدول التي هي اصدق اصدقاء البرتغال وتترجم الحلف الاطلسي ، لم تعد تتردد في الاعتراف بمسئولية حليفها ، وان كانت تحاول التهوين من هذه المسئولية . ثم قال انه يشاطر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية رأيه القائل بأن على مجلس الامن ان يدبر البرتغال ، وان يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن هذه المسألة (ولا سيما قراره ٢٢٦ (١٩٦٦) المتخذ فى ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ وقراره ٢٣٩ (١٩٦٧) المتخذ فى ١٠ تموز (يوليه) ١٩٦٧) . واخيرا ، ان يشجب مبدأ تدبير المرتزقة . و اضاف ان الحالة الخطرة الراهنة لا يمكن علاجها الا بقسر البرتغال على احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . ومضى قائلا انه يجب كذلك ان يطلب من الاحتكارات الدولية ان تكف عن النشاطات الشريرة التي تستغل بها الشعوب الافريقية لمنفعتهم الخاصة . ورأى انه ينبغي للامم المتحدة ، ولمجلس الامن بوجه خاص ، مساعدة الشعوب الافريقية على التخلص من بلاء النير الاستعماري ؛ وان ذاك فقط سيكون في وسع هذه الشعوب ان تنعم بصادق النمو الاقتصادى السلمى والاستقلال .

٤٢٢ - وتكلم ممثل الصين ، فاعترف بأنه ليس من اليسير التثبت من كل الوقائع المتصلة بالموضوع على صورة لا تترك مجالا لى شك ، ولكن بيان ممثل الكونغو والمعلومات الواردة من مصادر اخرى تعطي مبررات قوية للقول بأن المرتزقة قد وفدوا بالفعل من انغولا . و اضاف ان على مجلس الامن ان يسترشد بالمبادئ التي اخذ بها من البداية في مسألة الكونغو ، وهي : يجب صيانة وحدة الكونغو وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسى ، ويجب الا يجعل الكونغو ميدان صراع بين العقائد

(الايديولوجيات) المتنافسة ، ويجب ان تتاح للشعب الكونغوى فرصة انشاء وتطوير مؤسساته الخاصة وتنمية موارده دونما تدخل خارجي ؛ اما المرتزقة ، فان على جميع البلدان ، ولا سيما تلك المتاخمة للكونغو ، واجبا خطيرا هو واجب التقيد باحكام قرارات مجلس الامن المختصة بهم .

٤٢٣ - وتكلم ممثل الكونغو ممارسا حقه في الرد ، فقال ان جميع الذين تكلموا خلال المناقشة قد سلموا على وجه لا شبهة فيه بأن عمليات المرتزقة قد جاءت من انغولا ؛ واذ كان ممثل البرتغال لا يزال يصر على القول بأن الرسالة البلجيكية التي قدمت الى المجلس هي رسالة مزورة فليس عليه الا ان يسأل وزارة الخارجية البلجيكية التي زودت سفير الكونغو في بروكسل بهذه الوثيقة . وقال ان حكومته لا يعنيهها زعم الممثل البرتغالي بأن المرتزقة ليسوا برتغاليي الجنسية ، اذ ان جوهر الاتهام الذى يوجهه الكونغو هو ان البرتغال قد سمح لأولئك المرتزقة باتخاذ انغولا قاعدة للتدريب وللمقيام بعملياتهم ضد الكونغو .

٤٢٤ - وتكلم ممثل البرتغال ، ممارسا حقه في الرد ، فقال ان البرتغال يكذب المزاعم الكونغوية القائلة بأن " عمليات قمع بربرية " جارية في انغولا ، وانه ليس هناك اى دليل يؤيد الزعم بوجود قواعد للمرتزقة في انغولا او بوقوع اية عمليات تسلل من انغولا الى الكونغو .

٤٢٥ - وفي الجلسة ١٣٧٦ المنعقدة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل البرتغال ، فانكر ان يكون لحكومته اى دور ، مباشر او غير مباشر ، في نشاطات المرتزقة . وذكر ايضا ان حكومته ليست على علم بتدبيرهم ولا بنشاطاتهم في اقليمها ، كما نفى اكتشاف وجود اى مرتزقة في اى اقليم برتغالي . ثم لفت نظر المجلس الى بيان حكومته الذى عمم على اعضاء المجلس بوصفه الوثيقة S/8238 ، وقال ان من جملة ما يكشف عنه هذا البيان ان ٤٦٢ لاجئا ، منهم ٢١٣ كونغويا مسلحا ، و ٧٥ اوروبيا مسلحا ليس بينهم اى برتغالي ، قد عبروا الحدود الى انغولا قادمين من الكونغو ، وان البرتغال سيمنح الملجأ للكونغويين ولكنه سيعيد الاوروبيين الخمسة والسبعين ، كل الى وطنه . و اضاف ان وفده يأمل من البلدان التي ينتسب الى رعايتها الاوروبيون الخمسة والسبعون ، ان تكفل عدم منحهم ، اذا كانوا مرتزقة ، جوازات سفر تتيح لهم العودة الى الكونغو . ومضى قائلا ان البرتغال يود ان يعرف هل يضم المرتزقة المزعومون بيضا وكونغويين ، ام انهم يتألفون فقط من اولئك الذين يدعون متطوعين حين يخدمون في الجيش الكونغوى ثم لا يدعون مرتزقة الا حين ينقلبون على مستخدميهم ؛ كذلك يود البرتغال ، اضافة الى الاجابات على هذين السؤالين ، ان يعرف رأى المجلس فيما يسير على هديه في المستقبل ، لانه لا يريد ان يدعى مرة اخرى الى المشول امام المجلس واصدار حكم عليه مبني على مجرد افتراضات .

٤٢٦ - وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان بوروندى وزامبيا والجزائر قد اختيرت لعرض الموقف الافريقي المؤيد للكونغو ، كما تكلمت اثيوبيا ايضا في تأييد هذا الموقف . و اشار الى ان لجنة خاصة من منظمة الوحدة الافريقية اجتمعت قبيل ذلك في كنياسا ، وان رئيس الكونغو القى بيانا هاما في هذه المناسبة . وبين ان افريقيا لم تقل بعد كلمتها الاخيرة بشأن مشكلة المرتزقة في القارة .

٤٢٧ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان انغولا ، فيما يبدو ، هي المصدر الرئيسي لمتاعب الكونغو المتكررة ، وان تكذيبات ممثل البرتغال لم تكن مقنعة . وقال انه يتفق مع ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرهما على ان من الصعب التصديق بامكان جهل السلطات البرتغالية بنشاطات المرتزقة المعنيين . و اضاف انه لا يجوز للمجلس ان يصم انذيه عن سماع نداء الكونغو بأن يترك وشأنه كيما يعيش في سلام .

٤٢٨ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان الوقائع التي اوردها الكونغو ، اذ اثبت وقوعها ، هي على غاية الخطورة بحد ذاتها وبصرف النظر عما تمثله من خرق لقرارات مجلس الامن ، وعلى المجلس ان يشجب كل انواع النشاطات التخريبية وكل انتهاكات مبادئ الميثاق ، ايا كان مرتكبها ؛ على ان الادلة المقدمة لا تكفي لاثبات اشتراك البرتغال في احداث كاتانغا الاخيرة اثباتا يقطع الشبهات ؛ ثم انه سيكون من العسير القاء تبعه عمليات المرتزقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بصورة رئيسية ، على اى بلد بمفرده او ، بتعبير اصح ، على مواطني او منظمات اى بلد بمفرده . وتساءل عما اذا لم تكن تلك العمليات ، بطبيعتها وابعادها واهدافها ، متعددة البلدان ومنطلقة من امكنة مختلفة . و اضاف انه ينبغي للمجلس ، كخطوة اولى نحو القضاء على المشكلة ، ان يحقق في كل جوانب النشاطات المتصلة بتدبير اولئك المرتزقة وتدريبهم ونقلهم .

٤٢٩ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان المجلس يفتقر الى ادلة تكون اكثر عوناً له على التصرف بمزيد من القوة ، ولكن من الجلي مع ذلك ان انغولا تستخدم كراس حربية للتدخل في الكونغو . و اضاف ان وفده يأسف للتدخل على اى مستوى من المستويات ، وانه يعتقد ان من الواجب استئصاله من الحياة الدولية دونما حاجة الى تحديد او اثبات القصد منه او الاشتراك فيه .

٤٣٠ - ثم تكلم الرئيس ، بوصفه ممثل مالي ، فقال ان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تقدم بوثائق لا نزاع في صحتها لاثبات اتهاماته ضد البرتغال ، الذي لم يراع قرارات المجلس بشأن تلك المشكلة . و اضاف انه خليق بمجلس الامن ان يشجب نشاطات البرتغال وان يتخذ من التدابير ما يصلح لوقفها ، كما ان على جميع البلدان ان تحظرت تدبير المرتزقة ، الذين يجب ان تعاملهم جميع الحكومات معاملة المجرمين .

٤٣١ - وفي الجلسة ١٣٧٨ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ابلغ الرئيس الى المجلس انه تم الوصول ، بعد مشاورات غير رسمية ، الى اتفاق في الراى على نص لمشروع قرار ، ذاكرا ايضا ان احد اعضاء مجلس الامن قد احتفظ لنفسه بحق ابداء ملاحظات على فقرة بعينها من هذا المشروع . وعلى اثر ذلك تلا النص التالي :

" ان مجلس الامن ،

" ان تقلقه الحالة الخطيرة التي نشأت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في اعقاب الاعتداءات المسلحة التي ارتكبتها ضده قوات اجنبية من المرتزقة ،

" وان يثقله ان يكون البرتغال قد سمح لهؤلاء المرتزقة باتخاذ اقليم انغولا الواقع تحت ادارته قاعدة لاعتداءاتهم المسلحة على جمهورية الكونغو الديمقراطية ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار الدعم والمساعدة اللذان واصل هؤلا المرتزقة تلقيهما من بعض المصادر الأجنبية فيما يتعلق بتدريبهم وتدريبهم فضلا عن نقلهم وتزويدهم بالسلاح ،
" وان يطلقه ما يشكله تنظيم مثل هذه القوات من تهديد للسلامة الإقليمية للدول ولا استقلالها ،
" وان يؤكد من جديد قراره ٢٢٦ (١٦٦٦) المتخذ في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦
وقراره ٢٣٩ (١٦٦٧) المتخذ في ١١ تموز (يوليه) ١٦٦٧ ،

١ - يشجب كل عمل من اعمال التعرض للشعوب الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ؛
٢ - ويشجب خاصة تخلف البرتغال ، خرقا لقرارى مجلس الامن المذكورين اعلاه ، عن منسج
المرتزقة من اتخاذ اقليم انغولا الواقع تحت ادارته قاعدة لشن الاعتداءات المسلحة على جمهورية
الكونغو الديمقراطية ؛

" ٣ - ويحث البرتغال على ان يعمد فورا ، وفقا لقرارى مجلس الامن المذكورين اعلاه ، الى
انهاء تقديم اية مساعدة من اى نوع الى المرتزقة ؛

" ٤ - ويحث جميع البلدان التي يفد اليها المرتزقة الذين اشتركوا في الاعتداءات المسلحة
على جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ التدابير المناسبة لمنعهم من استئناف نشاطاتهم ضد
اية دولة ؛

" ٥ - ويحث جميع الدول الاعضاء على التعاون مع مجلس الامن في تنفيذ هذا القرار ؛

" ٦ - ويقرر ابقاء المسألة قيد نظر مجلس الامن ، ويلتمس من الامين العام تتبع تنفيذ
هذا القرار ."

قرار : في الجلسة ١٣٧٨ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، اعتمد مشروع
القرار دون اعتراض (القرار ٢٤١) (١٩٦٧) .

٤٣٢ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان وفده ، تلبية لرغبات المجلس ، لم يطلب الاقتراع على
القرار ، والا لامتنعت البرازيل عن الاقتراع ، لانها لا تستطيع تأييد الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق القرار
المتخذ قبيل ذلك .

٤٣٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان المدوان على
الكونغو وانتهاك مبادئ الميثاق وعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول بلغا من
الفضاحة جدا اضطر معه حتى حلفاء البرتغال في حلف شمال الأطلسي من اعضاء المجلس السى
التغلي عن اى دعم لنشاطات البرتغال في افريقيا . و اضاف ان القرار المتخذ قبيل ذلك غير كاف
على رغم انه يدين السلطات البرتغالية بعض الادانة ، لان هذه الادانة كان يجب ان تكون اشد

ولانه كان ينبغي اتخاذ تدابير تمنع مثل تلك التدخلات في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية .

٤٣٤ - وتكلم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ، فشكر المجلس على اهتمامه بسلم بلده وسلامته الإقليمية . ثم قال ان الخطر لم يزل بعد ، مادام المرتزقة انفسهم قد اعلنوا انهم سيعودون ؛ وجرى بالاعضاء ان يستعدوا لنفوذهم لدى الحكومة البرتغالية كيما توقف تلك النشاطات التي شجبتها المجلس ، كما ان اولئك الذين يستأجرون المرتزقة جد يرون ايضا بالادانة .

٤٣٥ - وتكلم ممثل البرتغال ، فقال ان بلده لا يستطيع قبول القرار المتخذ ، وان حكومته تتذكر وترفض بشدة ما فيه من تلميحات ، ولا سيما في الفقرة الثانية من الديباجة وفي الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق . واخاف ان حكومته تود ان تسجل في المحضر تحفظها الشديد بشأن هذا القرار .

الفرع الثالث

الرسائل اللاحقة

٤٣٦ - في رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8660) ، وموجهة الى رئيس مجلس الامن ، ذكر الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية ان طائرات تابعة لسلاح الجو البرتغالي العامل في انغولا قامت يوم ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ بقصف قرية يونغو الكونغوية فانزلت اضراراً فادحة بالمساكن واصابت اثنين من السكان بجراح . وبين ان هذه كانت الحلقة الثالثة في سلسلة اعمال عدوانية ارتكبتها البرتغال ضد الكونغو خلال الاسابيع القليلة الماضية ؛ وقد قتل سبعة وعشرون شخصا في المرة الاولى وثمانية عشر شخصا في المرة الثانية . وقال ان هذه الاعمال العدوانية تشكل خرقاً لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ولاحكام الميثاق .

٤٣٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨ (S/8672) وموجهة الى رئيس مجلس الامن ، ذكر الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية ان بعض القوات البرتغالية المرابطة في انغولا ارتكبت اعمالاً عدوانية جديدة ضد الكونغو ، خارقة بذلك مبادئ الميثاق والقرارات المختصة للجمعية العامة ومجلس الامن . وبين انه في ٢٦ حزيران (يونيه) ، دخل خمسة عشر جندياً برتغالياً الاقليم الكونغوي وقبضوا على خمسة لاجئين انغوليين ؛ وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ، اطلقت بعض القوات البرتغالية المسلحة نيرانها عشر مرات على ثلاثة كونغويين عند الحدود المتاخمة لانغولا ؛ وفي ٢ تموز (يوليه) ١٩٦٨ ، قذفت تلك القوات بقذابلها ثلاث قرى كونغوية .

الفصل الثالث

الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن

- ٠ -

الفرع الاول

الرسائل والتقارير الواردة بين

١٦ تموز (يوليه) و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

٤٣٨ - ارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8099) احوال بها
نص رسالة من الدكتور فاضل كوتشوك الى الامين العام يلفت فيها النظر الى كون الحكومة القبرصية
قد اصدرت تشريعا يقال انه يقضي بادمج " اكثر من ١٠٠٠٠ جندي يوناني " من اليونان في الحرس
القومي القبرصي .

٤٣٩ - وفي ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، ناشد الامين العام الحكومات (S/8136)
ان تقدم مزيدا من التبرعات لتوفير الدعم المالي اللازم لعملية الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .
وذكر الامين العام انه لا بد من ورود تبرعات جديدة تبلغ حوالي ٨٨ مليون دولار اذا اريد للمنظمة
ان تغطي كامل النفقات التي يقتضيها الاحتفاظ بقوة صيانة السلم حتى ٢٦ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٧ .

٤٤٠ - وارسل ممثل قبرص الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧
(S/8141) احوال بها الى الامين العام نص بيان اصدره رئيس قبرص في ٢ أيلول (سبتمبر) ويتعلق
بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لاعادة الاحوال الطبيعية . وقد اشار البيان الى انه كان من
نتيجة تلك التدابير ان المراكز والتحصينات المسلحة التي اقامتها الحكومة تركت من غير افراد في
محافظة بافوس وليماسول وان الحواجز المقامة على الطرق الرئيسية قد ازيلت في جميع انحاء
الجزيرة .

٤٤١ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8143) اعلن
فيها ان حكومته قررت التبرع بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ،
وذلك عن الفترة الممتدة من ٢٧ حزيران (يونيه) الى ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

٤٤٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، اعلم الامين العام (S/8248) مجلس الامن بالتطورات الحاصلة في منطقة آيوس ثيون وروس - كوفينو، حيث اشتبكت دورية من دوريات الشرطة القبرصية ترافقها قوات من الحرس القومي في قتال عنيف مع بعض المقاتلين المحليين من القبارصة الاتراك وذلك بسبب مسألة استئناف دوريات الشرطة القبرصية التي كانت الحكومة قد اوقفتها بصفة مؤقتة في تموز (يوليه) . وذكر الامين العام انه بالرغم من المحاولات التي بذلتها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ للمساعدة على الوصول الى تسوية عادلة عن طريق المفاوضة، فان الحرس القومي والشرطة القبرصية قد عمدا، في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، السى استئناف الدوريات في قرى المنطقة خلافا لما نصحت به قوة الامم المتحدة؛ وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، اطلق بعض المقاتلين من القبارصة الاتراك النار على الدورية، فدرت قوات الحرس القومي والدورية على النار بعنف مفرط، واكتسحت مواقع المقاتلين من القبارصة الاتراك، واثارت بذلك ازمة سياسية حادة .

٤٤٣ - واعتبرت الحكومة التركية هذا القتال استفزازا مدبرا متعمدا من جانب الجنرال غريفاس، القائد الاعلى للقوات المسلحة القبرصية . وطلبت الى قوة الامم المتحدة ان تحتل مواضع تحجز بين الفئتين المتقاتلتين .

٤٤٤ - ومنذ بدء القتال، بذل الامين العام في نيويورك، وقائد القوة والممثل الخاص للامين العام في نيقوسيا محاولات متواصلة لتحقيق وقف اطلاق النار . واخيرا، وقبل منتصف ليلة ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بخمس دقائق (حسب التوقيت المحلي) ابلغ وزير خارجية قبرص السى الممثل الخاص للامين العام في قبرص ان الحكومة امرت بوقف اطلاق النار الفوري . ومع ذلك، فان وقف اطلاق النار لم يراع كل المراعاة خلال تلك الليلة واستمر القتال متقطعا في صباح اليوم التالي .

٤٤٥ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8251 و Corr.1)، لفت فيها بصفة عاجلة انتباه رئيس مجلس الامن الى ما قال انه عدد من حالات التهديد بالقوة والعدوان من جانب تركيا ضد سيادة قبرص وسلامتها الاقليمية واستقلالها، متمثلة في تحليق الطائرات العسكرية التركية في اقليمها الجوى .

٤٤٦ - وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، ابلغ الامين العام (S/8248/Add.1) الى مجلس الامن ان الحالة في منطقة آيوس ثيون وروس - كوفينو ظلت هادئة لكنها متوترة . و اضاف ان قوة الامم المتحدة قد ابلغت عن وقوع بعض حوادث اطلاق النار في نيقوسيا وعن تبادل اطلاق النيران في جيب كوكينا في الليلة السابقة . وذكر انه طوال صباح يوم ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، ابلغت قوة الامم المتحدة عن مشاهدتها طائرات تحلق فوق فاماغوستا ونيقوسيا . وقد عبر ممثلا قبرص واليونان للامين العام عن قلق حكومتيهما بسبب تلك التحليقات والمواقب الخطيرة التي قد تترتب عليها . وفي اليوم نفسه، وجه الامين العام الى تركيا نداء بالتزام جانب الاعتدال .

٤٤٧ - وفي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، ابلغ الأمين العام (S/8258/Add.2) انه وقع اطلاق النار في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) في جيب ليمنيتيس، وانه سرعان ما امتد السي المناطق المحيطة بذلك الجيب. كما اشار الى استمرار تحليق الطائرات النفاثة العسكرية التركية في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر).

٤٤٨ - وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وجه الأمين العام نداء عاجلا (S/8248/Add.3) الى رئيس قبرص ورئيسي وزراء اليونان وتركيا، وذكر النداء، فيما ذكر، انه لا تزال تصل الأمين العام معلومات تدعو الى الجزع عن اتخاذ استعدادات عسكرية وتحريك قوات واصدار تصريحات تهدد يديّة من الحكومات المعنية بالأمر بصفة خاصة، وذلك نتيجة لحوادث القتال الاخيرة التي يؤسف لها في قبرص. وازداد ان مثل هذه الاعمال لا تؤدي الا الى زيادة خطر نشوب النزاع العسكري في المنطقة. وبين الأمين العام انه وجد نفسه ملزما، والظروف هذه، بمناشدة الحكومات الثلاث ان تتجنب اي عمل قد يؤدي الى التعجيل بازدياد الاعمال العدائية من جديد وان تمارس اكبر قدر من التعقل. وفي اليوم نفسه، اقترح الأمين العام خطاوة استثنائية هي ايفاد ممثل خاص من مستوى عال الى العواصم الثلاث، بموافقة الحكومات المعنية، لمساعدتها بكل الطرق الممكنة على التخفيف من حدة التوتر القائم.

٤٤٩ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8260)، لفت فيها الانتباه الى انتهاكات جديدة للاقليم الجوي القبرصي ارتكبتها الطائرات العسكرية التركية في ١٨ و ١٦ و ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر).

٤٥٠ - وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، ابلغ الأمين العام (S/8248/Add.4) الى مجلس الامن انه سمى السيد خوزيه رولز - بنيت، الأمين العام الوكيل للشؤون السياسية الخاصة، ممثلا شخصيا له لعملية قبرص. وقد غادر السيد رولز - بنيت نيويورك مساء ذلك اليوم الى انقرة واشينا ونيقوسيا.

٤٥١ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8261) اعلم فيها رئيس مجلس الامن بحدوث انتهاكات جديدة للاقليم الجوي القبرصي ارتكبتها الطائرات العسكرية التركية، دون مراعاة لنداء الأمين العام (S/8248/Add.3).

٤٥٢ - وارسل رئيس وزراء اليونان رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.6)، اشار فيها الى ان الحكومة اليونانية قد استعملت كل ماله من نفوذ لاقرار الحالة الطبيعية في منطقة آيوس ثيودوروس - كوفينو، وانها امتنعت عن اصدار اي تصريح تهدد يدي او استفزازي، بل وحتى عن اتخاذ بعض التدابير الدفاعية التي يحتمل تفسيرها على انها استفزاز، وانها كفلت التزام الصحافة اليونانية بجانب الاعتدال في تعليقاتها. وازداد رئيس الوزراء في رسالته ان اليونان راغبة في تسوية اي نزاع بالوسائل السلمية، ولذلك فانه يلتصق من الأمين العام ان يستمر في جهوده بشكل فعال ويعد بتعاون الحكومة اليونانية في هذا الصدد.

٤٥٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وجه الامين العام نداءً جديداً (S/8248 /Add.5) الى رئيس قبرص ورئيسي وزراء اليونان وتركيا . وذكر الامين العام ان امارات الحالة في قبرص تنذر بالمزيد والمزيد من سوء ، وان اليونان وتركيا هما فيما يبدو على شفا الحرب بسبب قبرص ، وان على الامم المتحدة ان تفعل كل ما في وسعها لمنع تلك الكارثة . وناشد الامين العام مرة اخرى ، بأقوى العبارات الممكنة ، قبرص واليونان وتركيا ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وتجنب كل عمل من اعمال القوة او التهديد باستعمالها ، كما ناشد هذه البلدان تحري الاعتدال فسي تصريحاتها العلنية بشأن المشكلة القبرصية وبشأن العلاقات المتبادلة فيما بينها . وقال الامين العام انه يعتقد ان في الامكان تخفيف التوتر وازالة خطر الحرب الداهم بقيام الاطراف الثلاثة بمجهود متعقل للتفاق على احداث خفض محسوس في عدد القوات المسلحة غير القبرصية في قبرص ، عدا قوات الامم المتحدة ، واتخاذ التدابير لتنفيذ ذلك . واضاف ان مثل هذا الخفض يكون على مراحل ويجب ان يكون هدفه سحب كافة القوات المسلحة غير القبرصية في النهاية من قبرص فيما عدا قوات الامم المتحدة . وناشد الامين العام الحكومات المعنية ان توافق على هذا الاقتراح وان تضع برنامج عمل لتحقيق هذا الخفض التدريجي لعدد قوات كل منها . وقد عرض الامين العام معاونتة الشخصية ومعاونة قوة الامم المتحدة في قبرص في تحقيق هذه الغاية .

٤٥٤ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8262) طالب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن " بالنظر الى التهديد الواضح بالغزو الوشيك لاقليم جمهورية قبرص بواسطة القوات التركية . "

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسة ١٣٨٣

(٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧)

٤٥٥ - ادرجت الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8262) الواردة من ممثل قبرص في جدول اعمال جلسة مجلس الامن ١٣٨٣ المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . وقد دعي ممثلو تركيا وقبرص واليونان ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة .

٤٥٦ - وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان قبرص مهددة تهديداً وشيكاً بالاعتداء والغزو من تركيا . كما تحدث عن تهديدات مستمرة بالغزو ، وعن استعدادات للغزو تتخذها القوات العسكرية التركية والاسطول التركي ، وعن سلسلة من التحليقات التي تقوم بها الطائرات التركية . و اشار الى ان مصدرا عسكريا في انقرة قال ان وحدات السلاح الجوي والجيش والاسطول هي في حالة استنفار في المنطقة الجنوبية الوسطى في تركيا ، على بعد لا يتجاوز اربعين ميلاً من قبرص . واضاف ان رئيس وزراء تركيا اشار كذلك الى اعتزام القيام بانزال في قبرص . وقال ممثل قبرص انه ، كذلك ، يناشد مجلس الامن

حماية قبرص من ذلك الغزو . وبعد ان اشار الى ما يقال من ان خطوات تركيا التمهيدية هذه هي نتيجة للاحداث التي جرت في آيوس ثيودوروس ، قال ان ذلك ليس هو الواقع ، ان تركيا هددت قبرص بالغزو من قبل ذلك في الواقع ، غير ان التدابير التي اتخذها مجلس الامن انقذت الموقف آنذاك ، وتحتاج قبرص من جديد الى حماية مجلس الامن لها .

٤٥٧ - وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط تتعرض للخطر مرة اخرى بسبب الاعمال غير المسؤولة التي يقوم بها اليونانيون والقبارصة اليونانيون بقيادة الجنرال غريفاس . وازدادت السلامة الاقليمية لقبرص واستقلالها هما في خطر ماحق لان الجيش اليوناني قد تسلل الى ذلك الجزء من قبرص الذي هو تحت الادارة القبرصية اليونانية ، واهتله بالفعل . وذكر ان اليونان والقبارصة اليونانيين اعتمدوا على القوة العسكرية التي اوجدوها بالاغفال التام لقرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، فاتخذوا تدابير مقصود بها ان تؤدي الى ضم قبرص الى اليونان ، وانهم انما قاموا بعملهم العسكري ضد القريتين التركيتين في آيوس ثيودوروس وكوفينو توصلا الى تلك النهاية ؛ ولولم تتخذ الحكومة التركية موقفا حازما ، ولولم يتدخل الامين العام وقوة الامم المتحدة بذلك الشكل الفعال ، لحل بقري قبرصية تركية اخرى ما حل بآيوس ثيودوروس وكوفينو . واعلن ان الحكومة التركية اصيبت ، لذلك ، تعتقد اعتقادا جازما ان جيش الاحتلال اليوناني اللاشعري في قبرص هو العنصر الوحيد الذي يهدد سلم الجزيرة ، ويعرض لأعظم الاخطار امن وحياة الطائفة التركية في قبرص ، ويمثل اهم مانع مباشر دون فعالية نشاط قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ؛ وعلى ذلك ، فلا بد من رحيل ذلك الجيش اذا اريد للسلم ان يعود الى قبرص . وقال اخيرا ان الحكومة التركية ترى ان على مجلس الامن ان يشجب الجرائم الانسانية المرتكبة ضد الطائفة التركية في كوفينو وآيوس ثيودوروس ، وان يطلب دفع تعويض الى سكان هاتين القريتين .

٤٥٨ - وتكلم ممثل اليونان ، فقال انه يأسف لاحداث آيوس ثيودوروس ، وازدادت ان تلك الاحداث ترجع في اصلها الى رفض الحكومة التركية طوال شهرين الموافقة على استئناف الدوريات في قرية آيوس ثيودوروس . وازدادت ان ذلك واضحا ان الحكومة التركية تريد خلق جيب جديد في المنطقة للهيلولة دون التعايش السلمي بين الطائفتين التركية واليونانية هناك . وذكر ان تركيا لم تأل جهدا في خلق جو مشحون بالتوتر . وازدادت ان رئيسي وزراء اليونان وتركيا تقابلا في ١٠ و ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ واتفقا على ان تتخذ التدابير المناسبة لمنع اي ازدياد للتوتر في قبرص ولتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين تركيا واليونان ؛ ولكن خلافا لهذا الاتفاق وقبل احداث آيوس ثيودوروس بوقت طويل ، عملت شخصيات تركية على خلق جو حربي باصدار بيانات مثيرة ، بينما بدأت الحكومة التركية تسلك طريق الاعمال الاستفزازية التي شملت انتهاك الاقليم الجوي اليوناني على نطاق واسع بواسطة الطائرات العسكرية التركية ابتداء من ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . وقال ان المهمة المباشرة لمجلس الامن هي منع استعمال القوة ضد دولة عضو في الامم المتحدة ، وان اليونان قامت بكل ما يمكن القيام به لحفظ السلم . وبين ان الحكومة اليونانية طلبت الى الجنرال غريفاس العودة الى اثنينا حتى يكون لدى الحكومة علم تام بالحالة في قبرص .

٤٥٩ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان الحكومة السوفياتية تساند باستمرار استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وانها تعارض بشدة اية محاولة لتسوية مسألة قبرص من وراء ظهر شعبها لمصلحة الدول الامبريالية . وذكر ان الاحداث الاخيرة زادت التهديد الموجه الى سيادة جمهورية قبرص والى السلم والامن في كامل منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط ، وان المعلومات الواردة تشير الى ان الجيش اليوناني في حالة استنفار ، كما ان زمرة الضباط الرجعيين في اثينا تدلّس بيانات استفزازية لايجاد ذريعة للتدخل في شئون قبرص . واضاف ان تركيا قد عمدت من جهتها ، نظرا الى ازدياد خطورة الحالة في قبرص ، واستنادا الى مصالحها المحددة ، الى اتخاذ عدد من التدابير ، منها ان السفن الحربية التركية تقوم بمناورات في منطقة قبرص . و اشار الى ان الحكومة السوفياتية سبق لها ان لفتت النظر الى كون الانقلاب العسكري الذي وقع في اليونان في نيسان (ابريل) ١٩٦٧ قد اوجد تهديدا مباشرا لاستقلال قبرص ولتطورها الديموقراطي العادي . وبين ان الدوائر الرجعية في اليونان تعمل من زمن على وضع الخطط لحل مشكلة قبرص حلا عسكريا وتصفية استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية عن طريق " الضم الى الوطن الامم " ، كما انها تحاول ، بمساعدة من الخارج ، ان تحول الجزيرة كلها الى قاعدة عسكرية لحلف شمال الاطلسي .

٤٦٠ - ومضى الممثل قائلا ان الحكومة السوفياتية ناشدت الاطراف ، خدمة لمصلحة صيانة السلم في المنطقة ، ممارسة ضبط النفس والعدول عن محاولات حل المشاكل القائمة بين القبارصة اليونانيين والأتراك باستعمال السلاح ، ان يترتب على اتساع مدى النزاع ، وبخاصة على الصدام العسكري ، نتائج يصعب التنبؤ بها .

٤٦١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، ف اشار الى ان الوضع حرج ، وقال ان على المجلس ان يولي اهتمامه للمساعي الجادة الرامية الى ايجاد السبيل الانسب المؤدى لصيانة السلم ، وان لا يعتمد الى توجيه الاتهامات . واثق على الخطوات التي اتخذها الامين العام في سبيل تخفيف حدة التوترات .

٤٦٢ - واعرب ممثل الولايات المتحدة عن قلقه العميق لخطورة الحالة ، ولفق الانتباه الى الجهود التي بدأها الامين العام بنشاط وسرعة جد يرين بالثناء ، والى جهود اخرى تبذلها الولايات المتحدة الآن لمنع النزاع المسلح . وناشد الجميع ان يمارسوا كافة الوسائل لصيانة السلم ، وان يتعاونوا مع الجهود الحالية المبذولة في سبيل السلم والتي تدعو الى الامل في تسوية دائمة . ورفضوا قاطعا ملاحظات ممثل الاتحاد السوفياتي المتعلقة بحكومة الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الاطلسي .

٤٦٣ - واعلن الرئيس ، بعد وقف الجلسة فترة بناء على اقتراح منه ، انه امكن التوصل الى اتفاق آراء على النص التالي (S/8266) :

" بعد التشاور مع اعضاء المجلس ، خولت الادلاء بالبيان التالي باسم مجلس الامن :

" اجلاس المجلس الآن علما بمواقف الاطراف المعنيين بالا مر مباشرة ، وهو شديد القلق بالنظر الى توتر وخطورة الحالة فيما يتعلق بقبرص . ويلاحظ المجلس مع الارتياح الجهود التي اضطلع بها الامين العام للمساعدة على صيانة السلم في المنطقة ، ويطلب الى جميع الاطراف المعنيين اظهار اقصى قدر من الاعتدال والتعقل والامتناع عن اتيان اى عمل من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الحالة في قبرص ويشكل تهديدا للسلم . كذلك يطلب المجلس الى جميع المعنيين ان يساعدوا ويتعاونوا بصفة عاجلة في حفظ السلم وفي التوصل الى تسوية دائمة وفقا لقرار مجلس الامن ١٨٦ (١٦٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٦٦٤ . "

القرار المتخذ : في الجلسة ١٣٨٣ المعقودة في ٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، اعتمد مجلس الامن نص القرار الاتفاقي (S/8266) دون اعتراف .

الفرع الثالث

الرسائل والتقارير الواردة

بين ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) و ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧

٤٦٤ - ارسل ممثل الاتحاد السوفياتي رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8268) اعال بها نص بيان لحكومته مؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بشأن مسألة قبرص . وقال البيان ان الحالة في قبرص وما حولها قد تدهورت نتيجة الاصطدام المسلح الذي وقع في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) في قبرص ؛ ومع ذلك ، فان احداث قبرص ينبغي النظر اليها في اطار سياسة الدوائر الرجعية في اليونان التي تخطط لحل المشكلة القبرصية بالطرق العسكرية عن طريق " الضم الى الوطن الام " ، وكذلك في اطار مخططات بعض دوائر حلف شمال الاطلسي . واضاف ان الحكومة التركية اتخذت كذلك تدابير عسكرية محتجة بمصالحها المحددة في قبرص . وأشار الى ان الحكومة السوفياتية تتابع عن كثب التطورات الحاصلة في قبرص ، وهي ترى ، بالنظر الى الاحداث الجارية ، ان الضرورة تقتضيها ان تعود فتقرر ان الاتحاد السوفياتي يساند سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، ويؤيد التسوية السلمية لكل المشاكل المتعلقة بين سكان قبرص اليونانيين والترك دون اى تدخل خارجي .

٤٦٥ - وارسل رئيس قبرص رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8248/ Add.6) ، رغب فيها بحرف المساعدة الشخصي الذي تقدم به الامين العام الى الحكومات الثلاث . وقال رئيس قبرص انه يعتبر ان لا بد من المساعدة الدولية الفعالة اذا اريد كفالة احترام سيادة الجمهورية واستقلالها وسلامتها الاقليمية . وعبر عن امتنان حكومته للجهود التي قام بها الامين العام ، بما في ذلك مبادرته الى ايفاد السيد رولز - بنيت لزيارة العواصم الثلاث .

٤٦٦ - وقبل رئيس وزراء اليونان ، في رده المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.6) على النداء الثاني للامين العام (S/8248/Add.5) ، اقتراحات الامين العام وايد النداء جملة . ومع ذلك فانه رأى من الضروري ان تعطي الحكومة التركية تأكيدات رسمية باحترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية بالامتناع عن اى تدخل عسكري في شؤون الجمهورية . وضاف الى ذلك انه اذا اريد تحقيق انسحاب القوات غير القبرصية من قبرص ، وجب ان تصحب هذه الخطوة بالغاء كل تدابير التأهب العسكري التي اتخذتها الحكومة التركية . كذلك وافق رئيس وزراء اليونان الامين العام على ما ارتآه من ان الهدف ينبغي ان يكون تأمين الانسحاب التام من قبرص في النهاية لكل القوات غير القبرصية ، ماعدا قوات الامم المتحدة .

٤٦٧ - وتبين رسالة شفوية ابلغها الممثل الدائم لتركيا الى الامين العام في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8248/Add.6) ، ان الحكومة التركية ترى ان نداء الامين العام هو وسيلة لابقاء الطرق السلمية المؤدية الى الذاتج المرجوة مفتوحة . كما تشير الى ان بعض اعضاء الحكومة التركية اجروا محادثات صريحة مع السيد رولز - بنيت ومع غيره من المبعوثين استلهموا فيها روح نداءي الامين العام ، وشرحوا لهم سياسات تركيا ومقاصدها السلمية . وترى الحكومة التركية ان الغرض من نداء الامين العام يتحقق على خير وجه اذا تصرف الطرف الذي وجه اليه النداء اساسا ، وهو اليونان ، بروح التفهم وبادر الى اتخاذ موقف بناء .

٤٦٨ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8270) احوال بها رسالة من الدكتور فاضل كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، الى الامين العام بشأن انباء توزيع الاسلحة على الشرطة القبرصية ، وهي اسلحة قال ممثل تركيا عنها انها كانت في عهدة قوة الامم المتحدة في قبرص قبل حوادث ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

٤٦٩ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8278) اتهم فيها تركيا بارتكاب انتهاكات جديدة للاقليم الجوي القبرصي وللمياه الاقليمية القبرصية بواسطة الطائرات والسفن التركية فيما بين ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وذلك اغفالا للقرار الاتفاقي الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) .

٤٧٠ - وفي ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، وجه الامين العام نداء ثالثا (S/8248/Add.6) الى رئيس قبرص ورئيسي وزراء اليونان وتركيا . ولا حظ الامين العام ان نداءيه السابقين لقيتا ردود فعل ايجابية بصفة عامة . وقال انه اعلم عقب هذين الندائين بأنه قد جرت بين الاطراف مشاورات ومباحثات ؛ وانه بالنظر الى تلك المشاورات ، فانه رأى من الضروري ان يناشد مرة اخرى حكومتي اليونان وتركيا اتخاذ التدابير الفورية لانهاء اى تهديد من احدهما للأمن الاخرى ولأمن قبرص ، والقيام ، كخطوة اولي ، " بتحقيق الانسحاب السريع لما زاد من قواتهما عن الوحدة العسكرية التي يحتفظ بها كل منهما في قبرص " ، وابدى الامين العام انه يعتقد ان ولاية قوة

الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد توسع ان طلب ذلك ، ووفقا لما يقرره مجلس الامن ، اقرارا للهدوء والسلم في قبرص . وعرض الامين العام مساعيه الحميدة في هذه الشؤون .

٤٧١ - وقد ورد في اليوم نفسه - اى ٣ كانون الاول (ديسمبر) - رد ا (S/8248/Add.7) رئيسي وزراء تركيا واليونان على النداء الثالث للامين العام (S/8248/Add.6) ، فضلا عن رد اولي مسن حكومة قبرص .

٤٧٢ - فقد احاط رئيس وزراء اليونان علما (S/8248/Add.7,Para.b) بندا الامين العام ، ورحب به ، وقبل مضمونه ، وعبر عن استعداد حكومته لتنفيذه بكل سرعة .

٤٧٣ - وابلغ رئيس وزراء تركيا الى الامين العام (S/8248/Add.7,Para.c) ان الحكومة التركية قد قبلت نداءه وانها مستعدة لتنفيذه بكل سرعة . واذاف انه نظرا الى الاحداث المؤلمة الواقعة في قبرص ، فان تركيا تؤيد كل التأييد توسيع ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ووظائفها لتشمل الاشراف على نزع السلاح في قبرص ، قائلا ان نزع السلاح هذا يجب ان يتناول جميع القوات التي شكلت بعد سنة ١٩٦٣ . و اشار الى ان الحكومة التركية تعتبر مثل هذه التدابير ضمانا لاغنى عنه لأمن الطائفة التركية ولضع التهديدات الجديدة للسلم في الجزيرة وفي المنطقة . وبين ان القصد من هذه الترتيبات هو حل الازمة ، ومن ثم فليس من شأن التدابير التي تتخذ ان تمس صحة المعاهدات القائمة ولا ان تستبق الحكم في شروط الحل النهائي .

٤٧٤ - وذكر رئيس قبرص ، في رده الموضوعي المؤرخ في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.8) ، انه يشارك في الرأي القائل بان سحب قوات اليونان وتركيا الزائدة عن وحدتيهما العسكريتين هو بمثابة خطوة نحو الانسحاب التام النهائي لجميع القوات غير القبرصية فيما عدا قوات الامم المتحدة ، وان ذلك يتفق والنداء الثاني للامين العام المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.5) . وقال ان التهديدات الموجهة الى امن قبرص اهم خطر يواجهه السلم الدولي في المنطقة خلال الازمة الحالية او واجهه في مناسبات سابقة . واذاف ان الحكومة القبرصية رحبت بندا الامين العام الداعي الى اتخاذ التدابير العاجلة لوضع حد لا مثال تلك التهديدات ، وتعتبر الضمانات الفعالة ضد التدخل العسكري ضرورة لا معدى منها ويجب ان تنفذ عن طريق مجلس الامن . اما بشأن امكان اسناد دور جديد الى قوة الامم المتحدة في قبرص او توسيع ولايتها ، فقال ان مجلس الامن هو الذي يجب ان ينظر فيها مع اخذ سيادة قبرص بعين الاعتبار ، وان الحكومة القبرصية تتطلع الى اسهام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في التدابير الرامية الى احلال السلم والامن لمصلحة الشعب القبرصي كله . وذكر ان الحكومة احاطت علما مع الاهتمام بما عرضه الامين العام من القيام بمساعيه الحميدة فيما يتعلق بالمسائل المشار اليها في نداءه وفي مناقشات مجلس الامن المختصة .

٤٧٥ - وارسل رئيس قبرص رسالة مؤرخة في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.9) التمس فيها رسميا من الامين العام القيام بمساعيه الحميدة ، وذكر انه تقرر ان يسافر وزير خارجيه قبرص الى نيويورك لتبادل الآراء مع الامين العام في المسائل المختصة .

٤٧٦ - وفي ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريره الحادى عشر عن عملية الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/8286) ، وهو يتناول الفترة الممتدة من ١٣ حزيران (يونيه) الى ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ . وقد لاحظ الامين العام ان الاحداث الحاصلة في قبرص وآثارها البالغة الخطورة قد اوضحت ان الحوادث الصغرى نسبيا يمكن ان تتطور بسهولة الى تهديد وشيك للسلم الدولي . واذ ان نداءاته هو وجههود ممثله الشخصي السيد رولز - بنيت قد اثبتت الحاجة الى تجريد قبرص من السلاح بشكل قاطع ، وانه لو تم ذلك لكان خطوة حاسمة في سبيل تأمين السلم في الجزيرة ؛ ومع انه امكن ، هذه المرة ، تدارك الامر قبل استفحاله ، فان الضرورة العاجلة تقتضي العمل في سبيل البحث عن حل دائم للمسألة القبرصية . وقال ان مجهود الوساطة ظل معطلا ، ولكن لا يجوز للاطراف ولا لمجلس الامن ترك الحالة تسير متعثرة من ازمة الى ازمة اشد منها . وذكر الامين العام ان ذلك يدعو الى حث كل المعنيين على انتهاز الفرصة التي اتاحتها الازمة الاخيرة واطهار حصافتهم السياسية وحسن نيتهم في حل هذا النزاع المشعب الطويل الامد . واكد الامين العام لمجلس الامن ان مساعيه الحميدة لا تزال متاحة للاطراف وللمجلس الامن تحقيقا لتلك الغاية .

٤٧٧ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8294) احوال بها الى الامين العام نص بيان اصدره في ٣ كانون الاول (ديسمبر) نائب الرئيس كوتشوك ، فيما يتعلق بالنداء الذى وجهه الامين العام الى تركيا واليونان وقبرص (S/8248/ Add.6) .

٤٧٨ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8318) احوال بها نص بيان ادلى به رئيس قبرص بشأن انشاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " . وقد اعتبر رئيس قبرص انشاء تلك الادارة الجديدة خطوة لا قانونية صارخة ، واعلن ان ما قد تقوم به من اعمال باطل بطلانا كليا . كما انه اعتبر هذه الخطوة تدخلا مباشرا من تركيا في شئون قبرص الداخلى مقصودا به تقويض المساعي الحميدة التي يبذلها الامين العام .

٤٧٩ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8320) ذكر فيها ان انشاء ما يسمى " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " هو مخالفة مباشرة لنص وروح نداءات الامين العام الداعية الى تسوية الازمة الاخيرة فسي قبرص . وقال ان هذا العمل قد يخل بإمكانيات تحقيق الانفراج المؤدى الى ايجاد حل نهائي لمشكلة قبرص .

الفرع الرابع

النظر في المسألة في الجلستين ١٣٨٥ و ١٣٨٦
(٢٢٥٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧)

٤٨٠ - ادرج تقرير الامين العام (S/8286) في جدول اعمال الجلسة ١٣٨٥ المنعقدة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ . وقد دعي ممثلو تركيا وقبرص واليونان من جديد ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشات دون ان يكون لهم حق الاقتراع . وقد وافق المجلس على الاستماع الى بيان يدلي به السيد عثمان اوراك ، ممثلاً الطائفة التركية في قبرص ، وذلك بناءً على طلبه (S/8293) وبموجب المادة ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

٤٨١ - وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان المحادثات او المفاوضات لا يمكن ان تدور بطريقة مثمرة تحت التهديد بالغزو . و اضاف ان الحكومتين اليونانية والتركية قد وافقتا على سحب ما زاد من قواتهما في قبرص عن وحدتيهما العسكريتين ، وذلك استجابة لنداء الامين العام الصادر في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.5) ؛ لذلك فان من المحتم اكثر من اى وقت مضى توفير ضمان فعال لقبرص ضد احتمال الاعتداء عليها من الخارج . وذكر ان من رأى الحكومة القبرصية ان من مصلحة السلم تأمين انسحاب القوات اليونانية والتركية من قبرص انسحاباً تاماً مصحوباً بمثل ذلك الضمان ؛ وفي تلك الحالة ، تكون الحكومة القبرصية مستعدة للبحث في مسألة نزع السلاح الكامل في الداخل بما في ذلك حل الحرس القومي . ومضى قائلاً ان المشكلة القبرصية ليست مشكلة بين اليونان وتركيا ، بل هي مشكلة تعني الشعب القبرصي ؛ ولذلك فان الحكومة القبرصية لا تريد الموافقة في هذا الوقت على اى مسعى ثنائي فيما بين اليونان وتركيا بشأن مشكلة قبرص .

٤٨٢ - وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان اصل الداء في قبرص هو رغبة القبارصة اليونانيين في الاتحاد مع اليونان بأية وسيلة ، وان المجلس مسئول عن اتخاذ التدابير المؤدية الى منع عودة الازمة القبرصية الى الظهور . و اضاف ان السلم انما يتحقق على ثلاثة مراحل : اولها ، وهي انسحاب القوات اليونانية التي كانت قد تسللت الى قبرص ، هي الآن قيد التنفيذ ؛ وثانيها ، هي نزع سلاح القوات اللاشرعية التي شكلت خرقاً للدستور القبرصي وحلها ، وهذه المرحلة سوف تتطلب بالضرورة دوراً اكثر فعالية تقوم به قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ؛ والمرحلة النهائية سيجيء حينها وقت يتمكن جميع الاطراف ، بما فيهم طائفة الاتراك القبارصة ، من الوصول سلمياً الى تسوية اما بانفسهم او عن طريق الامم المتحدة . ومضى قائلاً ان من الحقائق المرة ان قوة صيانة السلم في قبرص لم تتمكن ، منذ انشائها في آذار (مارس) ١٩٦٤ ، من الحيلولة دون اعمال العدوان العسكرية التي يرتكبها القبارصة اليونانيون ، ولو انها حالت دون تصاعدها الى حد المجزرة الشاملة . و اعلن انه اذا كان نشاط قوة الامم المتحدة لصيانة السلم تعوقه مفاهيم ضيقة لمدى سلطة تلك القوة ، فان قصارى ما تستطيع فعله هو استبقاء الحالة المتفجرة الراهنة ، وقد تؤخر بذلك الى الابد الوصول الى التسوية السلمية النهائية .

٤٨٣ - وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان اليونان قد لبت نداءات الامين العام ، وانها بدورها تطلب الى مجلس الامن ان يملأ الثغرة الموجودة في دفاعات الجزيرة ضد الاعتداء الخارجي لأن التهديد الموجه الى قبرص لن يزول تلقائيا بانسحاب القوات اليونانية . و اضاف ان الذي يجب عمله الآن هو وضع الترتيبات اللازمة لتوطيد السلم والامن في المنطقة ، وان اليونان سوف تساند مثل ذلك المجهود . وذكر انه تتخذ الآن الخطوات المؤدية الى مرحلة معينة من المشاورات ، وذلك بفضل المساعي الحميدة للامين العام . ورأى انه يلزم الاقدام على هذه المرحلة بذهن متفتوح وباستعداد للتعاون .

٤٨٤ - والقي السيد عثمان اورك بيانا بدعوة من الرئيس . فقال ان العالم قد تبين فسي السنوات الاربع الماضية حقيقة المشكلة القبرصية ؛ فقد ظهر من التجربة ان الهدف الوحيد للزعماة اليونانيين في قبرص هو التذرع باستقلال قبرص وعضويتها في الامم المتحدة اداة لتحقيق الاتحاد مع اليونان (الاينوسس) . و اضاف ان التحليل الموضوعي للحالة يكشف عن ان الطائفة التركية قد سلبت حقوقها وان محاولات جرت لالغاء معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ التي كفلت امن تلك الطائفة . وقال ان من البوادر المشجعة ان اليونان وتركيا قد وافقتا على مقترحات الامين العام ، ومع ذلك فلا بد من ان يتوقف فوراً التهديد المسلح الموجه ضد القبارصة الاتراك ؛ واذا كان القبارصة اليونانيون يريدون السلم والهدوء حقا ، فقد سنحت لهم فرصة ذهبية لالقاء سلاحهم ولتمهيد الطريق لتسوية مشتركة للمشكلة القبرصية . و اعلن ان القبارصة الاتراك لعلى استعداد للتعاون في الوصول الى تلك الخايطة .

٤٨٥ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم فسي قبرص ستنتهي خلال خمسة اوسنة ايسام ، ولكن الدول التي تزود تلك القوة بالجنود لا يمكنها اتخاذ قرارات في مثل تلك المهلة الوجيزة . و اضاف ان هناك ، في هذه الظروف ، شعورا عاما بأن على المجلس ان يسارع الى اتخاذ قرار بحد ولاية القوة لثلاثة اشهر والى النظر في اقتراحات الامين العام ، بما فيها عرضه لمساعيه الحميدة . ومضى قائلاً انه قد لا يتسنى الوصول سريعا الى حل نهائي ، ولكن مجلس الامن يستطيع ايجاد الطريقة الصحيحة لمنع تكرار الازمات المماثلة في قبرص ، ولا يكفي تجديد ولاية القوة دوريا دون السعي كذلك بكل الوسائل الممكنة لاجراز بعض التقدم نحو التسوية العامة .

٤٨٦ - وفي الجلسة ١٣٨٦ المنعقدة في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، اعلم الرئيس اعضاء المجلس انه امكن ، نتيجة للمشاورات المركزة ، الاتفاق على نص مشروع القرار التالي :

” ان مجلس الامن ،

” ان يلاحظ النداءات التي وجهها الامين العام الى حكومات اليونان وتركيا وقبرص فسي

٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، و ٣ كانون الاول (ديسمبر) وتقرير الامين العام المؤرخ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8286) ،

" وان يلاحظ ردود الحكومات الثلاث المعنية على النداء الذي وجهه الامين العام في ٣ كانون الاول (ديسمبر) وعرض فيه مساعيه الحميدة ، وكذلك ردودها على ندائيه السابقين ،

" وان يلاحظ من تقرير الامين العام سالف الذكر ان الظروف لا تزال تقتضي وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص فترة اخرى ،

" وان يلاحظ ان الحكومة القبرصية قد وافقت على ان من الضروري الابقاء على هذه القوة الى ما بعد ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره ١٨٦ (١٦٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٦٦٤ وقراراته اللاحقة فضلا عن قراريه الاتفاقيين بشأن هذه المسألة ؛

" ٢ - ويمدد مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بموجب قرار المجلس ١٨٦ (١٦٦٤) ، في قبرص ، لفترة ثلاثة اشهر تنتهي في ٢٦ آذار (مارس) ١٦٦٨ ؛

" ٣ - ويدعو الاطراف الى الاستفادة سريعا من المساعي الحميدة التي عرضها الامين العام ، ويلتمس من الامين العام اعلام المجلس عن النتائج حسب الاقتضاء ؛

" ٤ - ويطلب الى جميع الاطراف المعنيين مواصلة اظهار اقصى قدر من الاعتدال والتعقل ، والامتناع عن اتيان اي عمل من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الحالة ؛

" ٥ - ويحث الاطراف المعنيين على بذل جهد جديد حازم لتحقيق اهداف مجلس الامم بقصد حفظ السلم ، كما طلب المجلس ذلك في قراره الاتفاقي المتخذ في ٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧ ، وبقصد الوصول الى تسوية دائمة وفقا لقرار مجلس الامم ١٨٦ (١٦٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٦٦٤ ،

" ٦ - ويقرر ابقاء هذه المسألة معروضة عليه وان يجتمع من جديد لمواصلة النظر فيها متى اقتضت ذلك الظروف والتطورات . "

٤٨٧ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأشار الى ان الازمة الاخيرة في قبرص قد زادت من حدة الخلافات التي اوجدتها بين الدول الكبرى ازمة الشرق الاوسط . وقال ان الحكومة الفرنسية يسرها ان تلاحظ ان القادة في انقرة واثينا ونيقوسيا قد استجابوا الى نداءات الامين العام . واضاف ان فرنسا يسرها ايضا الاتفاق على الانسحاب العسكري من قبرص . واعلن ان الحالة ، مع ذلك ، لا تزال بعيدة عن ان تكون طيبعية ؛ ولذلك فان الوفد الفرنسي لا اعتراض له على مد ولاية قوة الامم المتحدة ، بشرط ان يكون ذلك لمدة قصيرة ، كثلاثة اشهر مثلا ، وان تظل تلك الولاية في كل الحالات في اطار قرار ٤ آذار (مارس) ١٦٦٤ . ومضى قائلا ان من الضروري ، مع ذلك ، ان تقوم الحكومات الثلاث بمجهود مشترك خلال فترة المد الوجيزة للوصول الى حل دائم لمشكلة قبرص . وبين ان هذا المجهود المطلوب من الحكومات الثلاث هو ، الى حد ما ، الشرط الاساسي لمد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٤٨٨ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان تفاقم الحالة الشديد في شرقي البحر الابيض المتوسط يضيف اهمية خاصة على مسألة انسحاب كل القوات الاجنبية من الاقليم القبرصي وازالة كل القواعد العسكرية الاجنبية هنالك بغية تأمين استقلال جمهورية قبرص الكامل وسلامتها . واكد ان الاحداث الجارية في قبرص لا يمكن بحثها بمعزل عن سياسة الدوائر الرجعية في اليونان التي تحاول ، بمساندة القوى الخارجية ومساعدة عملائها في قبرص ، تحويل جزيرة قبرص كلها الى قاعدة عسكرية لحلف شمال الاطلسي والقضاء على القوى الديمقراطية في ذلك البلد . و اشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان تكرار مدّ ولاية قوة الامم المتحدة خلال اربع سنوات تقريبا لا يمكن اعتباره امرا طبيعيا . وذكر ان الاتحاد السوفياتي شرح بالتفصيل موقفه من استخدام قوات مسلحة تابعة للامم المتحدة لمنع او وقف النشاطات العدوانية وحماية سيادة الدولة التي تكون ضحية للعدوان ، وذلك في مذكرتي الحكومة السوفياتية المؤرختين في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ و ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٧ . وقال ان قرارات ارسال القوات المسلحة التابعة للامم المتحدة الى بلد ما ينبغي اتخاذها كتدابير اقصى ، بعد النظر بدقة في جميع الوقائع المتعلقة بالمسألة ومع الاعتداد بكون استخدام قوات اجنبية ، بما في ذلك قوات الامم المتحدة ، لتسوية النزاعات ، بل مجرد وجود تلك القوات في اقليم دول اخرى ، يمكن ان يؤدي ، كما اثبتت التجربة المؤسفة في الماضي ، الى النتائج العكسية - اي الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحداث التعقيدات الدولية الخطيرة ، وزيادة حدة التوتر . و اضاف ان الشرط اللازم لاتخاذ تدبير اقصى مثل استخدام قوات الامم المتحدة المسلحة ، ينبغي ان يكون دائما وفي كل الحالات تحري المراعاة التامة لكل احكام ميثاق الامم المتحدة المتعلقة باستعمال القوة لصيانة السلم ولاعاداته . وبين ان موقف الحكومة السوفياتية هذا هو الذي دعاها الى الاعتراض من حيث المبدأ على ارسال قوات اجنبية الى قبرص دون الاعتراض على ما قرره مجلس الامن في آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وذلك لانها ارادت ، في هذه الحالة الاخيرة ، ان تلبية رغبة قبرص التي اعتبرت حكومتها هذه الخطوة مفيدة برغم ما فيها من اوجه النقص . و اشار الى ان تركيا ايضا قد وافقت على ما قرره مجلس الامن . و اعلن ان الحكومة السوفياتية ، مع ذلك ، ستعارض بكل قوة تحويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى قوة شرطة لها ان تستخدم السلاح ضد اي من الطائفتين اليونانية او التركية في قبرص . وتطرق الى مشروع القرار ، فقال ان الوفد السوفياتي لن يحاول دون اتخاذه بشرط ان ترغب فيه قبرص ويسرغب فيه الاطراف المصنوعون الآخرون وان يكون متفقا تمام الاتفاق والقرار ١٨٦ (١٩٦٤) الذي اتخذه مجلس الامن في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، اي ان يكفل الاحتفاظ بالوظيفة الحالية لقوات الامم المتحدة في قبرص وبالطريقة المتبعة في تمويلها على اساس اختياري .

قرار : اعتمد المجلس بالاجماع ، في جلسته ١٣٨٦ المنعقدة في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، مشروع القرار الذي تلاه رئيس المجلس (القرار ٢٤٤ (١٩٦٧)) .

٤٨٩ - وبعد الاقتراع ، اعلن الامين العام انه سيطلب فورا الى الحكومات التي تزود قوة الامم المتحدة بالوحدات العسكرية ان تستمر في ذلك ؛ وقال انه يود ان يؤكد لمجلس الامن

وللاطراف المعنيين انه يضع خدماته تحت تصرفهم فوراً لمساعدتهم في ايجاد طريقة لحل خلافاتهم؛ كما جدد عرض مساعيه الحميدة عليهم . وبالنظر الى عدم صدور اية توجيهات من المجلس بالنسبة الى النقاط التي كانت محل مفاوضات بين الاطراف ، فقد حذر الامين العام المجلس بشأن الصعوبات المقبلة .

٤٦٠ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان القرار الذي اتخذ منذ قليل وضع مسألة مد ولاية قسوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الاطار الصحيح ، اذ انه اكد على ضرورة الوصول الى تسوية دائمة . و اضاف ان القرار ، فضلا عن ذلك ، يبعث على الامل في ان يستفيد الاطراف من الاسابيع المقبلة لتوضيح مختلف المشاكل . ورأى انه ينبغي ، ريثما يتم ذلك ، تحسين التعاون مع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٤٦١ - وقال ممثل الدانمارك ان الاحداث الماضية اثبتت ان وجود قوة لصيانة السلم في قبرص ليس كافيا بذاته لمنع تفاقم حالة خطيرة ؛ بل لابد من ان يقترن وجودها بجهود نشيطة تبذل في الميدان السياسي .

٤٦٢ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه يسره ان يؤيد باسم حكومته مشروع القرار الذي يمد بقاء قوة الامم المتحدة في قبرص . ولا حظ ان خطر اندلاع الاعمال العدائية المتزايد في قبرص لم يزل الا بفضل الجهود الداعية التي بذلها كثيرون ، بينهم الامين العام وممثل السويد رولز - بنيت ، وبفضل تعاون اليونان وتركيا وقبرص في النهاية . واعتبر نداء الامين العام الصادر في ٣ كانون الاول (ديسمبر) (S/8248/Add.6) ، الذي رحب به الاطراف الثلاثة ، عاملاً حاسماً في السير بالاحداث في الاتجاه الحميد الذي تسير فيه ؛ كما ان انسحاب القوات اليونانية والتركية من قبرص وبذل مساعي الامين العام الحميدة عاملان هامين في ايجاد حل دائم . وبعد ان اشار الممثل الى ان الولايات المتحدة تبرعت في نفقات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بأكثر من ٣ مليون دولار ، قال ان الولايات المتحدة ستستمر في مساندة عمل القوة المذكورة سياسياً ومالياً . وابدى اسفه لكون المجلس قد تعرض مرة اخرى لسماع كلام الاتحاد السوفياتي المبتدل عن مؤامرة امبريالية تستهدف القضاء على استقلال قبرص . ومضى قائلاً ان الواقع ان البلدان التي يتهمها ممثل الاتحاد السوفياتي بتلك المؤامرة هي بذاتها البلدان التي تصدرت الجهود التي رحب بها كل الاطراف المعنيين والرامية الى مساندة استقلال قبرص . و اضاف ان الجهود المركزة التي بذلها مبعوث الولايات المتحدة لا يمكن اعتبارها الا بمثابة تعهد اساسي بضمان السلم والامن وبخلق الفرص لايجاد حل لمشكلة قبرص . كما انه اعترض على وصف ممثل الاتحاد السوفياتي لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بانها قوات اجنبية ، قائلاً انها انما تعمل باسم المنظمة العالمية وان مجلس الامن هو الذي قرر انشائها بناء على طلب حكومة قبرص .

٤٦٣ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان ممثل الولايات المتحدة اعتبر الملاحظات المبداءة عن الخطط التي تحاك وعن المؤامرة الامبريالية التي تدبر ضد قبرص موجهة اليه ، وما ذلك

الا لكونه ادرى بالحقيقة . ولا يمكن لأية محاولة لاطراء مهمة مبعوث الولايات المتحدة السيد فانس وتصويره في صورة رسول سلام ان تخفي تدخل حلف شمال الاطلسي وواشنطن في شئون قبرص الداخلية . وعبر ممثل الاتحاد السوفياتي عن اسفه لكون ممثل الولايات المتحدة اعتبر من قبيل الكلام المبتذل المطالبة باحترام ومراعاة ميثاق الامم المتحدة .

الفرع الخامس

الرسائل والتقارير الواردة بـ

كانون الثاني (يناير) و ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨

٤٩٤ - اعلم الامين العام مجلس الامن ، في تقرير خاص مؤرخ في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8323) ، بالموقف الذي اتخذته كل من حكومة قبرص واليونان بشأن انشاء ادارة تسمى " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " (S/8318 و S/8320) ، واضاف انه في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، ابلغت الحكومة القبرصية كذلك الى عدد من السفراء الاجانب في قبرص ان اية زيارة يقومون بها الى رئيس تلك الادارة الجديدة سوف تعتبر مخالفة لاعتمادهم لدى رئيس الجمهورية . وفي اليوم نفسه ، اعلنت الحكومة القبرصية انها تعتبر السيد زكي كونرلاب ، الامين العام لوزارة الخارجية التركية ، شخصا غير مرغوب فيه بسبب اشتراكه في انشاء تلك الادارة . وفي اليوم نفسه ايضا ، ابدى ممثل تركيا للامين العام ان انشاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " يمثل عملية اعادة تنظيم للشئون الادارية للقبارصة الاتراك ، وانه تم في اطار الدستور القبرصي ، وذكر ان تلك التدابير ذات طابع عملي ولا علاقة لها بأى حل نهائي للمسألة القبرصية .

٤٩٥ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8324) اعلم فيها الامين العام بسلسلة من تدابير التهدة اعلنتها الحكومة القبرصية . وذكر انه بالنظر الى انشاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " ، فان تدابير التهدة لن تشمل ، مع ذلك ، الحي التركي في نيقوسيا ؛ هذا بالاضافة الى ان موظفي واعضاء تلك الادارة لن يسمح لهم ، اعتبارا من ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، بدخول الحي التركي في نيقوسيا او الخروج منه .

٤٩٦ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8326) ذكر فيها انه يعتبر القيود الجديدة التي فرضت على حرية تنقل بعض اعضاء الطائفة التركية تشكل خرقا للقانون والعدالة وتتناقض تناقضا صارخا مع نداء الامين العام الصادر في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8248/Add.6) وللقرار ٢٤٤ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

٤٩٧ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8327) رد فيها على رسالة ممثل اليونان (S/8320) المتعلقة بانشاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " ، وذكر ان ذلك

التدبير لم يدخل اى تغيير على الحالة الواقعية القائمة في الجزيرة منذ سنة ١٩٦٤ نتيجة لسياسة الادارة القبرصية اليونانية . واذاف ان عملية اعادة تنظيم الشئون الادارية للقبارصة الاتراك لا تؤثر بأية صورة من الصور في نزع سلاح القوات الاشرعية في قبرص ، وانها لا تناقض قرارات مجلس الامن بشأن قبرص ، وانها تمت بمبادرة من القبارصة الاتراك وبواسطتهم دون اى تدخل من تركيا .

٤٦٨ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8330) احوال بها نص برقية مؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) من نائب الرئيس كوتشوك الى الامين العام بشأن " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " .

٤٦٩ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8331) احوال بها نص برقية من الدكتور كوتشوك الى الامين العام بشأن التقرير الخاص للامين العام عن قبرص (S/8323) .

٥٠٠ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8338) احوال بها الى الامين العام بيانا ادلى به رئيس قبرص واعلن فيه انه قرر السعي الى تجديد ولايته عن طريق الانتخاب . واذاف الرئيس انه يشعر بان مسألة قبرص قد دخلت في اشد مراحلها حرجية ، وان ذلك يتطلب قرارات جريئة ومبادرات هامة للخروج من المأزق الحالي ، وانه يرى لذلك انه لا يسعه البقاء في منصبه رئيسا لقبرص بدون تعبير جديد عن ارادة الشعب بشأن طريقة معالجة المشكلة القبرصية .

٥٠١ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8341) رد فيها على رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) (S/8327) المتعلقة بانشاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " .

٥٠٢ - واصدر الامين العام رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8342) ناشد فيها الحكومات ان تقدم تبرعات جديدة لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٥٠٣ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8343) احوال بها الى الامين العام نص بيان مؤرخ في ١٥ كانون الثاني (يناير) صادر من الدكتور كوتشوك بشأن بيان رئيس قبرص (S/8338) المتعلق بالانتخابات .

٥٠٤ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8348) رد بها على رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) (S/8327) .

٥٠٥ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8350) احوال بها نص رسالة من الدكتور فاضل كوتشوك الى الامين العام بشأن الانتخابات . وقد ذكر الدكتور فاضل كوتشوك ، تحقيبا على المناقشة التي جرت في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ بينه وبين الممثل

الخاص للامين العام في قبرص حول مسألة اعادة انتخاب رئيس قبرص ، ان الطائفة التركية ، رغبة منها في التقيد باحكام الدستور ، قد قررت ان تجرى انتخاباتا مستقلا لاختيار نائب الرئيس ، وفقا للفقرة ١ من المادة ٣٩ من دستور قبرص ، وذلك في اليوم نفسه الذي سيجرى فيه انتخاب رئيس الجمهورية . وطلب مساعدة قوة الامم المتحدة في قبرص في الامور التي هي من قبيل تأمين نقل صناديق الاقتراع ، وحرية تنقل المرشحين من المناطق التركية واليهما في مجموع الجزيرة ، وحرية انتقال الناخبين الى مراكز الاقتراع ومنها ، ومنع القبارصة اليونانيين من القيام باى عمل من شأنه المساس بحرية الانتخابات .

٥٠٦ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8358) رد بها على رسالة ممثل قبرص المؤرخة في ٢١ كانون الثاني (يناير) (S/8348) والمتعلقة بمسألة " ضم قبرص الى الوطن الام " .

٥٠٧ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8362) رد بها على رسالة ممثل اليونان المؤرخة في ١٤ كانون الثاني (يناير) (S/8341) والمتعلقة بانشاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " وانسحاب القوات اليونانية الزائدة من قبرص .

٥٠٨ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8374) احال بها رسالة من الدكتور فاضل كوتشوك الى الامين العام بشأن اعمال لا دستورية ارتكبت ضد الطائفة التركية .

٥٠٩ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8375) رد بها على رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) (S/8362) بشأن تنفيذ التزامات اليونان فيما يتعلق بسحب القوات اليونانية الزائدة من قبرص .

٥١٠ - وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8386) احال بها نص رسالة من الدكتور فاضل كوتشوك الى الامين العام . وقد جاء في الرسالة ان القيود التي فرضت على اعضاء " الادارة التركية المؤقتة لقبرص " تنطبق كذلك على الاعضاء الاتراك في مجلس النواب القبرصي وعلى غيرهم من الاعضاء المنتخبين في المجلس الطائفي التركي .

٥١١ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8393) رد بها على رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) (S/8358) بشأن السياسة التركية فيما يتعلق بقبرص .

٥١٢ - وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8449) ابلغ فيها الى الامين العام انه ، ابتداء من ٨ آذار (مارس) ، رفعت الحكومة القبرصية كل القيود المفروضة على الحي التركي في نيقوسيا . وقال ان المأمول ان يقدر القبارصة الاتراك قرار الحكومة القبرصية الذي اعاد لهم حرية التنقل الكاملة في طول الجزيرة وعرضها ، وان المنتظر منهم الآن ان يستجيبوا بروح من حسن النية الى قرار الحكومة القبرصية هذا .

٥١٣ - وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، قدم الامين العام الى المجلس تقريره الثاني عشر عن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/8446) ، وهو يتناول الفترة الممتدة من ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ الى ٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ . وقال الامين العام ان فترة الاشهر الثلاثة الاخيرة هذه كانت اهدأ فترة منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وان من المأمول فيه ان تكون ازمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ قد جعلت القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك معا يدركون مساس الحاجة الى تسوية خلافاتهم . وبين ان رفع القيود المفروضة على القبارصة الاتراك وعلى اهم جيوب تركي قبرصي في نيقوسيا قد ساهم في التخفيف من حدة التوتر ، مما ظهر اثره في الانخفاض البالغ في عدد حوادث اطلاق النار وفي بدء الانفكاك العسكري في بعض الاماكن . وقال ان ما يلزم الآن هو حل خطى التقدم نحو حل مشاكل قبرص . و اضاف ان المناقشات التي تجرى في اطار المساعي الحميدة التي يبذلها الامين العام لم تتجح حتى الان في ازالة شقة الخلاف بين آراء الاطراف ؛ ومع ذلك فان تحسن الجو قد يدعو الاطراف الى اتخاذ موقف اكثر ليونة وميلا الى التوفيق .

٥١٤ - وفي ضوء تحسن الجو هذا ، عرض الامين العام على الاطراف وعلى مجلس الامم - الخطوط العامة للمبادرات التي ينبغي اتخاذها ، في رأيه ، سعيا الى ايجاد حل لمشكلة قبرص :

(١) ان تقوم الحكومة القبرصية بمد نطاق تطبيق ما اتخذته من تدابير اعادة الاحوال الطبيعية حتى تشمل قبرص كلها ، وفي هذا ما يجعل في امكان زعماء القبارصة الاتراك اتخاذ التدابير اللازمة للدعوة الكاملة الى الاحوال الطبيعية ، والخطوة الاولى في هذا السبيل هي اطلاقهم لسياسة منع القبارصة اليونانيين من التنقل بحرية في المناطق التي يسيطر عليها القبارصة الاتراك ؛

(٢) ان تقبل كل من الحكومة والزعامة التركية بمقترحات قوة الامم المتحدة الرامية الى انهاء التجانبه العسكري ؛ (٣) ان يطلب الامين العام الى الاطراف اظهار روح التسوية ؛ (٤) ان يدعو الممثل الخاص للامين العام الشخصيات البارزة من اليونانيين القبارصة الى الاجتماع لبدء المحادثات عن المشكلة القبرصية ؛ (٥) ان يطلب الامين العام الى كل من اليونان وتركيا المساعدة في تنفيذ هذه التدابير بتشجيع كل من الطائفتين في قبرص على الاستجابة للخطوات الموضحة ؛ و (٦) ان يطلب الامين العام الى الحكومة القبرصية والى زعماء القبارصة الاتراك تجنب الحوادث التي يمكن ان تعكر جو الهدوء السائد . وراى الامين العام ان مد اجل مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم فسي قبرص لفترة ثلاثة اشهر له ما يبرره في هذه الظروف .

٥١٥ - كذلك افاد الامين العام ان انتخابات الرئاسة قد جرت في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، وانه اقترح فيها القبارصة اليونانيون وحدهم ، وان الاسقف مكاريوس حصل على ٦٥٤٥ في المائة من اصوات المقتربين . و اضاف انه لم يجر اى اقتراع فعلي لشغل منصب نائب الرئيس . وبين ان الموظف القبرصي التركي المسؤول عن فرز الاصوات اعلن في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ اعادة انتخاب الدكتور فاضل كوتشوك بالتركية نظرا الى عدم وجود اى مرشح آخر بمقتضى القوانين الانتخابية المطبقة قبل سنة ١٩٦٤ . و اشار الى ان السيد محمد زكية ، الرئيس السابق للمحكمة العليا

للجمهورية ، اعلن في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ انه لن يرشح نفسه لمنصب نائب الرئيس حفاظا على وحدة الطائفة التركية القبرصية ونظرا الى التأكيدات العلنية التي قدمها الدكتور كوتشوك ، ومفادها انه ستجرى انتخابات جديدة لشغل منصب نائب الرئيس بمجرد عودة الاحوال الطبيعية .

الفرع السادس

النظر في المسألة في الجلسة ١٣٦٨
(١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨)

٥١٦ - ادرج تقرير الامين العام (S/8446) في جدول اعمال الجلسة ١٣٦٨ للمجلس المنعقدة في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ . وقد دعي ممثلو تركيا وقبرص واليونان ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشات دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٥١٧ - وفي بداية الجلسة ، اعلن رئيس المجلس ان المشاورات السابقة قد اسفرت عن الاتفاق على نص مشروع القرار التالي :

" ان مجلس الامن ،

" ان يلاحظ ان تقرير الامين العام المؤرخ في ٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8446) يفيد ان وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال ضروريا في الظروف الحاضرة اذا اريد صيانة السلم في الجزيرة ،

" وان يلاحظ ان الحكومة القبرصية قد وافقت ، بالنظر الى الاحوال السائدة في الجزيرة ، على ان من الضروري ابقاء على القوة الى ما بعد ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ ،

" وان يحيط علما ، من الملاحظات الواردة في التقرير ، بالظروف الجديدة التي تسود الجزيرة ،

" ١ - يوكد من جديد قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ، وقراره ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ، وقراره ١٦٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران (يونيه) ، وقراره ١٦٣ (١٩٦٤) المتخذ في ٦ آب (اغسطس) ، وقراره ١٦٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ، وقراره ١٦٨ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وقراره ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٦ آذار (مارس) ، وقراره ٢٠٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ، وقراره ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ، وقراره ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وقراره ٢٢٠ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ آذار (مارس) ، وقراره ٢٢٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ حزيران (يونيه) ، وقراره ٢٣١ (١٩٦٦) المتخذ في ١٥

كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٦ ، وقراره ٢٣٨ (١٦٦٧) المتخذ في ١٦ حزيران (يونيه) ، وقراره ٢٤٤ (١٦٦٧) المتخذ في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ ، وقراريه الاتفاقيين اللذين عبر عنهما الرئيس في الجلسة ١١٤٣ المنعقدة في ١١ آب (اغسطس) ١٦٦٤ وفي الجلسة ١٣٨٣ المنعقدة في ٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧ ؛

٢ - ويحث الاطراف المعنيين على اظهار اقصى قدر من الاعتدال ومواصلة بذل الجهود المشتركة الدؤوبة لبلوغ اهداف مجلس الامن بالاستمانة البناءة بما هو متاح حاليا من جو ملائم ومن فرص ؛

٣ - ويمدد مرة اخرى مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ١٨٦ (١٦٦٤) ، في قبرص ، لفترة ثلاثة اشهر اخرى تنتهي في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، آملا في ان يتم حتى ذلك الموعد احراز تقدم كاف في سبيل ايجاد حل نهائي على نحو يتيح سحب القوة او خفضها بشكل ملموس .

١٨٥ - وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان تقرير الامين العام مشجع للغاية ، وان الهدوء النسبي الذي يسود قبرص مؤخرا قد مكن الحكومة من رفع كل القيود التي كانت مفروضة على القبارصة الاتراك . وحث زعماء الاتراك القبارصة على ان يستجيبوا بطريقة ايجابية الى تدابير التهدئة . كما انه أكد استعداد الحكومة القبرصية للاستمرار في التعاون مع الامين العام في مسعاه الرامي الى حمل زعماء الطائفتين في قبرص على اجراء محادثات فيما بينهم .

١٦٥ - وقال ممثل تركيا ان الطائفة التركية مستعدة مبدئيا للنظر بعين العطف فيما اقتصره الامين العام من زيادة حرية التنقل في المناطق التي يسيطر عليها الاتراك في قبرص اذا كان رفع القيود المفروضة على الطائفة التركية نهائيا . وعبر ممثل تركيا عن خيبة امله لاخفاق الجهود التي بذلها الامين العام في اطار مساعيه الحميدة حتى الآن ، ولكنه رحب بأية اتصالات استطلاعية غير رسمية بين الطائفتين كما اقترح ذلك الامين العام . وقال ان تركيا تريد النجاح لاية جهود تبذل خلال فترة الشهور الثلاثة القادمة للوصول الى حل سلمي متفق عليه للمسألة القبرصية .

٥٢٠ - وقال ممثل اليونان ان اليونان تؤيد كل التأييد التدابير التي اقترحها الامين العام في تقريره ، وبخاصة ما يتعلق منها بالحكومة اليونانية مباشرة . و اضاف ان اليونان ابدت دائما كل حسن نية في العمل لحل مشكلة قبرص . وابدى اقتناعه بأن وجود قوة الامم المتحدة في قبرص يساهم في صيانة السلم في المنطقة .

٥٢١ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان المسألة القبرصية هي مسألة داخلية في جوهرها ، وينبغي ان يحلها شعب قبرص دون اى تدخل خارجي . و اضاف ان الاحداث الأليمة التي وقعت في السنوات الماضية اثبتت بشكل واضح ان استعمال القوة لا يؤدي الى حل ؛ لذلك فان من التطورات التي تستحق الترحيب ان حكومة قبرص قد اتخذت بعض التدابير اللازمة لاعادة الحالة الطبيعية .

وقال ان الوفد الهنغاري يؤيد مد ولاية قوة الامم المتحدة بشرط ان يكون ذلك طبقا للقرار
١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٥٢٢ - وايد ممثل الهند نهج العمل الذي اقترحه الامين العام كما ايد مشروع القرار،
أملا ان يستفيد الاطراف من الجو الحالي للتوصل الى تسوية دائمة لمشاكلهم .

٥٢٣ - وابدى ممثل باكستان ارتياحه للفارق ما بين الحالة الحاضرة في قبرص والحالة التي
كانت سائدة في تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ . وقال انه لولم تدرأ الازمة
آنذاك لا يمكن ان تقع المنطقة كلها في اتون الحرب . وبين ان الوفد الباكستاني ، في ضوء الظروف
الحالية الأكثر ملاءمة ، يوافق على التوصية بمد مرابطة قوة الامم المتحدة في قبرص لمدة ثلاثة شهور
اخرى .

٥٢٤ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان على المجلس ان يحث جميع الاطراف على انتهاز فرصة
تحسن الجو لمواصلة السعي الى التسوية السلمية . واذاف انه يصح للمجلس ، املا في المحافظة
حقا على زخم التقدم نحو التسوية السياسية ، ان يمد ولاية قوة الامم المتحدة لفترة اخرى حتى يتسنى
استطلاع امكانيات التقدم الحالية بكل الصور . وقال ان من المأمول فيه انه كلما زاد تحسن الحالة
قلت الحاجة الى قوة الامم المتحدة ، على الاقل بحجمها الحالي .

٥٢٥ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان موقف الاتحاد السوفياتي من مسألة قبرص باق على
ما هو عليه ، وان الاتحاد السوفياتي كان ولا يزال يرى ان المسألة القبرصية يجب ان تسوى بالوسائل
السلمية . واذاف ان الشؤون الداخلية لقبرص يجب ان تسوى ، ولا شك ، بواسطة القبارصة انفسهم
ودون اى تدخل من الخارج . وذكر ان تأمين استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية كاملين يقتضي
سحب كل القوات الاجنبية من قبرص وتصفية جميع القواعد الاجنبية فيها . وبين ان الوفد السوفياتي
يرى ان بقاء قوة الامم المتحدة في قبرص كل ذلك الزمن الطويل لا يمكن اعتباره امرا طبيعيا . واعلن
انه اذا كان الوفد السوفياتي لا يزمع معارضة مد ولاية القوة لمدة ثلاثة اشهر اخرى ، فما ذلك الا
لأن الحكومة القبرصية والاطراف المعنيين الآخرين يريدون مداها . غير انه اذاف ان ذلك المد
يجب ان يتوفر فيه شرط اساسي هو ان يتم مع المراعاة الدقيقة للقرار ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ
في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٥٢٦ - واعلن مندوب فرنسا ان وفده لا يعترض على مد ولاية قوة الامم المتحدة لفترة
قصيرة وبالصورة التي رسمها لتلك الولاية القرار المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . وقال ان من
الواضح ، مع ذلك ، ان وجود تلك القوة لا يمكن ان يكون بدلا عن تسوية المسألة ، وان الحوار
المستفيض بين جميع الاطراف المعنيين هو الوسيلة التي يمكن ، بل ويجب ، ان يتم بها احراز التقدم
نحو تحقيق سلم حقيقي .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المقدم من الرئيس : اعتمد المجلس بالاجماع ، في جلسته ١٣٦٨ المنعقدة في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، مشروع القرار الذي قدمه رئيس المجلس (القرار ٢٤٧ (١٩٦٨)) .

٥٢٧ - وبعد الاقتراع ، قال ممثل المملكة المتحدة ان بلده حريص على الاستمرار في القيام بدور في الجهود المجددة الرامية الى الوصول الى تسوية نهائية . وقال ان بلده سيبقي على وحدته العسكرية في قوة الامم المتحدة وفي تغطية نفقاتها للشهور الثلاثة القادمة . وناشد جميع الاطراف المعنيين معالجة المسألة القبرصية العويصة بعزم جديد . واعلن ، بالاضافة الى ذلك ، ان حكومة المملكة المتحدة تتعهد بالتبرع بمبلغ مليون دولار على سبيل المساهمة في تغطية نفقات قوة الامم المتحدة في قبرص خلال فترة الاشهر الثلاثة القادمة .

٥٢٨ - وعبر ممثل الولايات المتحدة عن ارتياحه لتحسن الموقف في قبرص ورحب بتدابير اعادة الاحوال الطبيعية وتدابير التهدئة التي اتخذتها الحكومة القبرصية . وقال ان الولايات المتحدة تساند كذلك فكرة الامين العام القائلة باجراء محادثات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين ، وانها ستؤيد اية وسائل اخرى تمكن الاطراف المعنيين من الاتفاق على اجراء مقبول من كليهما للتوصل الى تسوية .

٥٢٩ - واعلن ممثل الدانمارك ان حكومته تتعهد بتأييد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عن طريق الابقاء على الوحدة العسكرية ووحدة رجال الشرطة فيها . وعبر عن امل الحكومة الدانماركية في ان يستفيد الاطراف المعنيون من الظروف المؤاتية الحالية لحل المشاكل الاساسية التي لا يستطيع ان يحلها سواهم .

٥٣٠ - واشترك ممثل الباراغواي مع الاعضاء الآخرين في تأييد القرار ، كما عبر عن امله في قيام الاطراف بزيادة تحسين الجو الحالي عن طريق ترك الاحوال الطبيعية الصادية تتسرخ في قبرص .

الفرع السابع

الرسائل والتقارير الواردة من

١٨ آذار (مارس) الى ١٥ تموز (يوليوس) ١٩٦٨

٥٣١ - ارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8473) احال بها الى الامين العام شيكا بمبلغ ٣٠٠ دولار يمثل تبرع اليونان لنفقات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عن فترة الاشهر الثلاثة الممتدة من ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ الى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ .

٥٣٢ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8493) ابلغ فيها الى الامين العام ان حكومته تعتمز التبرع لنفقات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم فسي قبرص عن الاشهر الثلاثة الجديدة الممتدة من ٢٦ آذار (مارس) الى ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ .

٥٣٣ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8597) احوال بها الى الامين العام شيكا بمبلغ ٣٠٠ . . . دولار يمثل تبرع اليونان لنفقات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عن فترة الاشهر الثلاثة المذكورة .

٥٣٤ - وفي ١١ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، قدم الامين العام الى المجلس تقريره الثالث عشر عن عملية الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهو يتناول الفترة الممتدة من ١ آذار (مارس) الى ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8622 و Corr.1) . وذكر الامين العام ان ما وقع منذ بداية العام من فتور حدة التوتر في قبرص قد استمر ، وانه ظهرت مؤخرا ، بالاضافة الى ذلك ، دلائل تشير الى ان القبارصة اليونانيين والاتراك معا قد بدأوا يدركون اخيرا انه لا سبيل لهم الى حل نزاعهم بالقوة . وبين الامين العام ان ما اقترحه في تقريره المؤرخ في ١ آذار (مارس) (S/8446) من مبادرات للبحث عن حل لمشكلة قبرص لم تتحقق بكاملها بعد ؛ ان زعماء الاتراك لم يجدوا بعد ان في وسعهم الاستجابة لما اتخذته الحكومة من تدابير لاعادة الاحوال الطبيعية عن طريق اتخاذ خطوات من جانبهم لتشجيع التقدم المطرد في سبيل العودة الى الاحوال الطبيعية ؛ ومن جهة اخرى ، فان زعيمين بارزين من زعماء الطائفتين ، هما السيد غلافكوس كليريديس والسيد رؤوف دنكاش ، اجريا محادثات اولية في نيقوسيا بناء على مبادرة من الممثل الخاص للامين العام ، ثم اجتمعا في بيروت من ٢ الى ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، واتفقا في اجتماعهما ذلك على استئناف محادثتهما فسي نيقوسيا ابتداء من ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ . واذ اضاف الامين العام ان اقامة هذا الاتصال المباشر بين الطائفتين امر مشجع للغاية ، وانه يخلق اهمية بالغة على المحادثات بين الطائفتين ويأمل في ان تكون تلك المحادثات خطوة هامة نحو تسوية مشكلة قبرص . واستدرك قائلا انه بالرغم نجاح الاتصالات بين الطائفتين ، فان الحالة في الجزيرة لا تزال متسمة في جوهرها بعدم الاستقرار ، ولذلك فانه لا معدى عن مدّ ولاية قوة الامم المتحدة في قبرص لمدة ستة اشهر اخرى تنتهي فسي ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ .

٥٣٥ - وفي ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، وجه الامين العام الى الحكومات ندا (S/8664) لتقديم المزيد من التبرعات لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الفترة الممتدة من ٢٦ حزيران (يونيه) الى ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ .

الفرع الثامن

النظر في المسألة في الجلسة ١٤٣٢
(١٨ حزيران (يونيه) ١٦٦٨)

٥٣٦ - ادج تقرير الامين العام (S/8622 و Corr.1) عن عملية الامم المتحدة في قبرص ، الذي يتناول الفترة الممتدة من ٩ آذار (مارس) الى ٧ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ ، في جدول اعمال الجلسة ١٤٣٢ التي عقدها المجلس في ١٨ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ . وقد دعي ممثلو قبرص وتركيا لليونان من جديد ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشات دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٥٣٧ - واعلن رئيس المجلس ان المشاورات المسبقة اسفرت عن وضع مشروع القرار (S/8639)

التالي :

" ان مجلس الامن ،

" ان يلاحظ ان تقرير الامين العام المؤرخ في ١١ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ (Corr.1 و S/8622) يفيد ان وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال ضروريا في الظروف الحاضرة اذا اريد صيانة السلم في الجزيرة ،

" وان يلاحظ ان الحكومة القبرصية قد وافقت ، بالنظر الى الاحوال السائدة في الجزيرة ، على ان من الضروري الابقاء على القوة الى ما بعد ٢٦ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ ،

" وان يحيط علما ، من الملاحظات الواردة في التقرير ، بالتطورات الاخيرة المشجعة في الجزيرة ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره ١٨٦ (١٦٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ، وقراره ١٨٧ (١٦٦٤) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ، وقراره ١٦٢ (١٦٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران (يونيه) ، وقراره ١٦٣ (١٦٦٤) المتخذ في ٦ آب (اغسطس) ، وقراره ١٦٤ (١٦٦٤) المتخذ في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ، وقراره ١٦٨ (١٦٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٤ ، وقراره ٢٠١ (١٦٦٥) المتخذ في ١٩ آذار (مارس) ، وقراره ٢٠٦ (١٦٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ، وقراره ٢٠٧ (١٦٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ، وقراره ٢١٦ (١٦٦٥) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٥ ، وقراره ٢٢٠ (١٦٦٦) المتخذ في ١٦ آذار (مارس) ، وقراره ٢٢٢ (١٦٦٦) المتخذ في ١٦ حزيران (يونيه) ، وقراره ٢٣١ (١٦٦٦) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٦ ، وقراره ٢٣٨ (١٦٦٧) المتخذ في ١٩ حزيران (يونيه) ، وقراره ٢٤٤ (١٦٦٧) المتخذ في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ ، وقراره ٢٤٧ (١٦٦٨) المتخذ في ١٨ آذار (مارس) ١٦٦٨ ، وقراريه الاتفاقيين الذين عبر عنهما الرئيس في الجلسة ١١٤٣ المنعقدة في ١١ آب (اغسطس) ١٦٦٤ وفي الجلسة ١٣٨٣ المنعقدة في ٢٤ / ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧ ؛

٢ - ويحث الاطراف المعنيين على اظهار اقصى قدر من الاعتدال ومواصلة بذل الجهود المشتركة الدؤوبة لبلوغ اهداف مجلس الامن بالاستعانة البناءة بما هو متاح حاليا من جوملائم ومن فرعى؛

٣ - يمدد مرة اخرى مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم، المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ١٨٦ (١٦٦٤)، في قبرص، لفترة اخرى تنتهي في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٨، آملا في ان يتم حتى ذلك الموعد احراز تقدم كاف في سبيل ايجاد حل نهائي على نحو يتيح سحب القوة او خفضها بشكل ملموس .

٥٣٨ - وتكلم ممثل قبرص، فقال انه لم تحدث اصطدامات عسكرية ولا حوادث تعرض للخطر الجو السياسي المتحسن، وبذلك اصبح ممكنا ترتيب امر تبادل الآراء واجراء المشاورات لأول مرة بشكل جدي بين الجانبين منذ سنة ١٦٦٣. و اضاف ان تقرير الامين العام يظهر ان تدابير التهدة التي اتخذتها الحكومة قد قبلها سواد جمهور القبارصة الاتراك قبولا حسنا، وقد ساهم ذلك الموقف منهم في خلق الجو الحالي. و اعلن انه من المؤسف، مع ذلك، ان زعماء القبارصة الاتراك لم يستجيبوا بعد لتدابير التهدة التي اتخذتها الحكومة وان القيود التي فرضوها لا تزال قائمة. و اعرب عن امله في ان يتمكن الزعماء الاتراك من تقديم التنازلات اللازمة لعودة الاحوال الطبيعية الكاملة. و اضاف انه بالرغم من عدم اتخاذ اية تدابير تهدة من جانب الاتراك، فان حكومة قبرص ستستمر في اتباع سياسة التهدة.

٥٣٩ - وتكلم ممثل تركيا، فقال انه لا بد من استبقاء وجود قوة الامم المتحدة في قبرص بكامل عددها لتدعيم الجهود المبذولة حاليا للوصول الى تسوية عن طريق التفاوض ولتوفير الاحساس بالامن لدى الطائفة التركية خلال المحادثات. و اضاف ان حكومته توافق تماما على توصية الامين العام بتمديد ولاية القوة. و تعهد بأن حكومته ستقدم كل مساندة للمحادثات بين الطائفتين املا منها في ان تسفر عن حل سلمي نهائي للمشكلة. و ذكر ان تدابير اعادة الاحوال الطبيعية التي اتخذتها الادارة القبرصية اليونانية قد اسهمت كثيرا في تمهيد طريق المحادثات بين الطائفتين. و اعلن ان الطائفة التركية مستعدة من جهتها لاتخاذ تدابير مقابلة لاعادة الاحوال الطبيعية بمجرد ان يستقر لديها الشعور بالامن. و لاحظ مع الاسف ان الادارة القبرصية اليونانية قد قررت ان لا تعتد بمطالبات الطائفة التركية بالتعويض عن الخسائر التي اصابتها في الارواح والاموال اثناء القتال الناشب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧. و قال انه يرى ان الادارة القبرصية اليونانية لو عالجت هذه المسألة بروح انسانية واعادت النظر فيها، فان ذلك سيساعد كثيرا على التقريب بين الطائفتين. و عبر كذلك عن امل الحكومة التركية في ان تطلب قوة الامم المتحدة اعادة النظر فيما قررت من الادارة القبرصية اليونانية من توزيع اسلحة معينة موضوعة تحت رقابة القوة وتخضع لتفتيشها.

٥٤٠ - وتكلم ممثل اليونان، فقال ان تحسن الجو جاء نتيجة العمل الدائب في صبر وتصميم وفي غير علانية. و اضاف ان من الواضح ان وجود الامم المتحدة ضروري في هذه المرحلة الحساسة،

وان مجلس الامن يستطيع مرة اخرى ان يقدم مساعدة اساسية للطرفين بتمديد ولاية القوة للفترة المذكورة ومناقشة الدول الاعضاء في الامم المتحدة تقديم التبرعات .

٥٤١ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فذكر ان موقف الاتحاد السوفياتي من المسألة القبرصية معروف تمام المعرفة ، وان ذلك الموقف يرمي دائما الى تخفيف حدة التوترات في المنطقة . وقال ان الحكومة السوفياتية تساند الكفاح في سبيل تأمين الاستقلال التام والسيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية قبرص . و اضاف ان حفظ استقلال وسلامة الجمهورية يقتضي اخلاء الاقليم القبرصي من كل القوات الاجنبية ، كما يستوجب تصفية القواعد العسكرية الاجنبية المقامة فيه . و اعلن ان الحكومة السوفياتية وان كانت لا ترى مبررا لاستمرار وجود قوة الامم المتحدة في قبرص ، فانها لن تعوق تمديد بقاء تلك القوة في الجزيرة لفترة ستة اشهر اضافية ، وذلك بالنظر الى ان تمديد ولاية القوة يتفق ورغبات الحكومة القبرصية والاطراف المعنيين . و بين مع ذلك ان الشرط الجوهرى لمثل ذلك التمديد هو المراعاة الدقيقة لاحكام قرار مجلس الامن ١٨٦ (١٦٦٤) بشأن وظائف قوة الامم المتحدة والاجراء الحالي لتمويل تلك القوة على اساس اختياري .

القرار المتخذ : اعتمد المجلس بالاجماع ، في جلسته ١٤٣٢ المنعقدة في ١٨ حزيران

(يونيه) ١٩٦٨ ، مشروع القرار (S/8639) الذي اصبح القرار ٢٥٤ (١٦٦٨) .

٥٤٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه ينبغي عدم تفويت الفرص المواتية الحالية ، وان حكومة المملكة المتحدة تأمل في ان تتخذ تدابير عملية اخرى للاقلال من المجابهات العسكرية . و اضاف قائلا ان الحاجة تدعو الى اعادة حرية التنقل الكاملة والى الاسراع في اتخاذ عدد متزايد من التدابير الايجابية لاعادة الثقة المتبادلة والامل في قبرص . و عبر عن استعداد حكومة المملكة المتحدة لمواصلة مساهمتها سواء بالاستمرار في اتاحة اكبر وحدة عسكرية في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص او بتقديم الاعانة المالية . ولكنه اضاف قائلا ان على جميع الدول الاعضاء ان تتطلع الى تقليص هذا المجهود الناجح كل النجاح من مجهودات صيانة السلم والى انهاءه في آخر الامر . وقال ان تعهدات المملكة المتحدة تخضع بالطبع لما يستجد من تطورات في ذلك الاتجاه .

٥٤٣ - و اشار ممثل باكستان الى ان سنة ١٦٦٨ هي سنة امل بالنسبة الى قبرص ، ان فيها فتح طريق مباشر للاتصال بين الطائفتين ، و رفعت قيود شتى ، مما ساهم في تحسين الحالة . و اضاف قائلا ان هذا كله ، مع ذلك ، ليس الا بداية ، فلا تزال ثمة خلافات اساسية تفرق بين الطائفتين . و بين ان الحكومة الباكستانية يقلقها اعتزام الحكومة القبرصية القيام حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٨ بتوزيع الاسلحة الخفيفة المخزونة الآن ، وقال ان هذا القرار سيضر بالمجهود المبذولة لتوطيد جو الثقة .

٥٤٤ - و ذكر ممثل كندا انه بالرغم من التطورات المشجعة ، فان سير الاحداث مستقبلا في الجزيرة لا يزال مجهولا الى حد ما ، وهذا هو ما جعل كندا تفضل تمديد ولاية القوة لفترة اقصر

حتى يمكن إعادة النظر في الحوادث في ضوء تطور الحالة . وقال ان كندا على اية حال ترجسوان يعتبر التمديد الجديد لفترة ستة اشهر تدبيراً يقصد به تيسير المتابعة الحثيثة للمحادثات بين الطائفتين لا تأخير تلك المحادثات . واذ ان الحكومة الكندية ستعيد النظر في مساهمتها في القوة في ضوء ما قد يتم من تقدم .

٥٤٥ - وعبر ممثل الدانمارك عن امل حكومته في ان تتمكن الطائفتان من تقديم التنازلات وابداء روح التوفيق الضرورية للوصول الى تسوية . وقال ان المحادثات قد تطول، ولذلك فان الوفد الدانماركي يؤيد تمديد ولاية القوة املاً في ان يكون قد تم الوصول، عند نهاية الفترة الجديدة، الى بعض النتائج ذات الهمية .

٥٤٦ - وتكلم ممثل هنغاريا، فقال ان خير سبيل للتوصل الى حل هو الاتصال المباشر بين القبارصة المعندين . وقال كذلك ان مبدأ تقرير المصير يجب ان يكون اساس الحل السياسي لمشكلة قبرص . واذ ان لدى هنغاريا تحفظات بشأن تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لستة اشهر، ولكنها اقترعت بتأييد مشروع القرار، يحدوها في ذلك ما رآه الامين العام في تقريره من ان التقدم نحو حل نهائي في فترة الولاية الجديدة سيجعل في الامكان سحب القوة او خفضها بشكل ملموس .

الفصل الرابع

مسألة افريقيا الجنوبية الغربية

- ٠ -

الفرع الاول

الرسائل الموجهة الى مجلس الامن وطلبات اجتماعه

٥٤٧ - ارسل رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8275 والتصويب ١) ، احوال بها الى رئيس مجلس الامن نص قرار اتفاقي اتخذته في اليوم السابق لمجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، ولا حظ فيه مع القلق ان سبعة وثلاثين شخصا من اهالي افريقيا الجنوبية الغربية قد قبض عليهم ونفوا وحوكموا في بريتوريا بتهمة اعمال تعتبر جرائم طبقا لقانون الازهاج الصادر في افريقيا الجنوبية لعام ١٩٦٧ ، وطلب بالا فراج عنهم ، كما لفت نظر الجمعية العامة ومجلس الامن بصورة عاجلة الى تلك المسألة .

٥٤٨ - و احوال الامين العام الى رئيس مجلس الامن ، في رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) (S/8306) ، نص القرار ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ، وشجبت فيه القبض على ابناء افريقيا الجنوبية الغربية السبعة والثلاثين ونفيهم ومحاكمتهم ، ودعت الى الافراج عنهم واعادتهم الى وطنهم ، وناشدت الدول والمنظمات الدولية ان تستخدم نفوذها لدى حكومة افريقيا الجنوبية في هذا السبيل ، ولفتت نظر مجلس الامن الى القرار ، والتست من الامين العام تقديم تقارير بشأن تنفيذه .

٥٤٩ - كذلك احوال الامين العام الى رئيس مجلس الامن ، في رسالة لاحقة مؤرخة بالتاريخ نفسه (S/8307) ، نص قرار الجمعية العامة ٢٣٢٥ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ولفت النظر الى فقرته ٨٧ ، اللتين تلتصق فيها الامانة العامة من مجلس الامن ان يتخذ من الخطوات الفعالة ما يؤهل الامم المتحدة للوفاء بالمسؤوليات التي اخذتها على عاتقها بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، وان يتخذ كل التدابير الملائمة لجعل مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية قادرا على القيام الكامل بالوظائف والمسؤوليات الموكلة اليه .

٥٥٠ - وارسل رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8353) ، ابلغ فيها ، باسم هذا المجلس ، الى رئيس مجلس الامن عن اجتماع عقده مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) ، وفيه لاحظ

هذا المجلس مع الاسف ان حكومة افريقيا الجنوبية لم تلتزم قرار مجلس الامن الاتفاقي ولا قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) ، وذكر انه لذلك لا يرى مناصا من الاعراب عن امله في ان يتخذ مجلس الامن التدابير الفعالة لضمان وقف حكومة افريقيا الجنوبية للمحاكمة الالقانونية والافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم . وقد طلبت الرسالة الى رئيس مجلس الامن ان يلفت نظر اعضاء المجلس الى الامر على وجه الاستعجال . وفي ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، اصدر مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية مذكرة تتعلق بالمحاكمة الدائرة في افريقيا الجنوبية (S/8353/Add.1) .

٥٥١ - ووجه ممثلو ثلاث وخمسين دولة من الدول الاعضاء الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) (S/8355 و Add.1 و 2) ، طلبوا فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في مسألة افريقيا الجنوبية الغربية . وقال هؤلاء الممثلون في رسالتهم ان هذه المسألة قد اتخذت ابعادا بالغة الخطورة وصفة بالغة الاستعجال على اثر قرار حكومة افريقيا الجنوبية استئناف المحاكمة " الالقانونية " لخمسة وثلاثين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ، منتهكة بذلك حقوقهم ، والمركز الدولي لافريقيا الجنوبية الغربية ، وقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة . ثم حثوا مجلس الامن على اتخاذ التدابير الفعالة المناسبة لضمان التزام حكومة افريقيا الجنوبية لتلك القرارات ووقفها للمحاكمة الالقانونية فورا وافراجها عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الخمسة والثلاثين واعادتهم الى وطنهم .

٥٥٢ - وفي ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، قام الامين العام ، عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) ، بموافقة المجلس بتقرير (S/8357 و Add.1) عن رسائله بشأن القرارات وعن الردود التي تلقاها من الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى فيما يتعلق بالفقرة ٣ . ووردت ردود لاحقة فيما بعد ، نشرت على شكل اضافات للتقرير المذكور (S/8357 و 25-2 Add.) .

الفرع الثاني

نظر المسألة في الجلسة ١٣٨٧
(٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨)

٥٥٣ - في الجلسة ١٣٨٧ التي عقدها مجلس الامن في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، وقبل ان يقر المجلس جدول الاعمال ، تكلم ممثل الجزائر لافتا النظر الى المادة ١٥ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، ورجا الرئيس تقديم ايضاحات بشأن اجراءات اقرار المجلس لتقارير الامين العام المتعلقة بتفويضات الممثلين ، قائلا ان العمل جرى على اقرار مثل هذه التقارير ضمنا ، ولكن الوفد الجزائري يرى انه اذا حدث ان قدمت ملاحظة او اعتراض بشأن تقرير واحد او اكثر من تقارير الامين

العام ، فان الامر يقتضي الاقرار الصريح لهذه التقارير . وقد ايد هذا التفسير ممثلا فرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٥٥٤ - وقال رئيس مجلس الامن انه نظرا الى اهمية هذه المسألة ، فانه سيطلب الى الامين العام باسم مجلس الامن ، اذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك ، ان يقوم بالاعلام اللازم عن العمل المستقر مؤخرا بشأن تفويضات اعضاء المجلس .

٥٥٥ - وفي ٢٦ كانون الثاني (يناير) ، اصدر الامين العام تقريرا (S/8365 و Corr.1) ، بشأن العمل المستقر في مجلس الامن فيما يتعلق بتفويضات اعضائه ، وذكر فيه ان العمل جرى ، منذ عام ١٩٤٨ ، على تعميم تقارير الامين العام على جميع الوفود الممثلة في المجلس ، فاذا لم يطلب احد ان ينظر فيها المجلس ، اعتبر انه تم اقرارها دون اعتراض . واضاف ان التفويضات التي تقضي بها المادة ١٣ لم تكن ، في الواقع ، تقدم الى الامين العام فيقوم بتقديم التقارير عنها الا لدى حدوث تغييرات في تمثيل اعضاء المجلس ، وحين تتم في مطلع كل عام تسمية ممثلي اعضاء مجلس الامن غير الدائمين المنتخبين حديثا . وقال ان العمل جرى على هذه الشاكلة حتى الآن ، وان الحالات التي اثيرت فيها اسئلة حول تفويضات اعضاء مجلس الامن كانت جد قليلة .

٥٥٦ - كذلك اشار الامين العام الى انه لم يتم اعتراض في جلسة المجلس ١٣٨٧ على تقارير الامين العام بشأن تفويضات اعضاء المجلس الجدد الذين بدأت مدة عضويتهم في اول العام ، ومن ثمة فانه يبدو ، وفقا للعمل المستقر ، انها قد اقرت بالطريقة المعتادة .

٥٥٧ - وبعد اقرار جدول الاعمال ، دعا مجلس الامن ممثل نيجيريا ، بناء على طلبه ، الى الاشتراك في نظر المسألة ، دون ان يكون له حق الاقتراع .

٥٥٨ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان الوفود الافريقية والآسيوية طلبت عقد الاجتماع بسبب قلقها لنشاطات سلطات افريقيا الجنوبية في اقليم لم تعد لها عليه سلطة الحكم الشرعي ؛ فلقصد رفضت هذه السلطات ، متحديا الامم المتحدة ، ان تعترف بالغاء الانتداب او بسلطة مجلس الامم المتحدة لا فريقيا الجنوبية الغربية ؛ كما ان قبضها بصورة لا قانونية على خمسة وثلاثين من رعايا افريقيا الجنوبية الغربية انتهاك لقرار الجمعية العامة ، وعقوبة الاعداء التي تتهددهم قد اريد بها ان تكون الامتحان النهائي لضعف الامم المتحدة .

٥٥٩ - واضاف ممثل الجزائر ان الامم المتحدة ، بوصفها الآن السلطة الشرعية القائمة بالادارة في افريقيا الجنوبية الغربية ، مسؤولة عن ارواح الاشخاص الخمسة والثلاثين وعليها واجب انقاذهم ، وانه ينبغي للمجلس ان يتخذ التدابير اللازمة لضمان الافراج عنهم واعادتهم الى وطنهم فورا . وذكر انه يجب ايجاد تدابير عملية ملموسة تمكن الامم المتحدة من القيام بكامل مهمتها على المدى الطويل والاخذ بيد افريقيا الجنوبية الغربية نحو الاستقلال التام . وقال ان على مجلس الامن ان يؤكد سلطاته من جديد في وجه التحدي المتعمد الذي تبديه افريقيا الجنوبية .

٥٦٠ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان افريقيا الجنوبية قد دفعت تعديها للمجتمع الدولي الى اقضاء باجراءات محاكمات لا قانونية لعدد من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية استنادا الى تشريع قائم على الامر الواقع ، هو بحد ذاته انتهاك للمبادئ القانونية . واضاف ان هذا القانون المزعوم المسمى " قانون الازهاج " ، والذي يدين على عقوبة الموت ، يعتبر المتهم بموجبه مذنبا مالم يستطع اثبات براءته اثباتا " يتجاوز القدر المعقول من الشك " . ومضى قائلا ان هذا القانون ، الذي يؤلف جزءا من نظام الفصل العنصرى ، يستحق الشجب من المجتمع الدولي ، ولكن مد نطاق تطبيقه الى افريقيا الجنوبية الغربية ، التي تعتبر الامم المتحدة صاحبة المسؤولية عنها ، قد جعل منه تحديا مباشرا للمنظمة وللمبادئ .

٥٦١ - واضاف ممثل اثيوبيا ان على مجلس الامن ان يؤكد فورا قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) وان يطالب افريقيا الجنوبية بوقف المحاكمة والافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعندين واعادتهم الى وطنهم . وبين ان من الضرورى ايضا ان تقوم جميع الدول الاعضاء ، ولا سيما الدول المتاجرة مع افريقيا الجنوبية ، بكل ما يسعها القيام به لضمان تنفيذ قرار المجلس . وقال ان اثيوبيا تتوجه بنداها خاصة الى الدول الكبرى المعنية ، لانها بحكم عضويتها الدائمة تتحمل مسؤولية استثنائية في هذا الصدد ؛ ولو تركت افريقيا الجنوبية طليقة اليد ، فان نتائج المحاكمات الالقانونية ستكون مصدر عار للامم المتحدة وستثقل ضمير الانسانية جمعاء بشعور الاثم .

٥٦٢ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان هذه اول مرة تعرض فيها على المجلس مشكلة تتصل مباشرة بأفريقيا الجنوبية الغربية . وأشار الى ان الجمعية العامة قد شجبت المحاكمة موضوع البحث وقانون الازهاج ، ولكن سلطات افريقيا الجنوبية تجاهلت هذا القرار . ثم قال ان هذا القانون يمثل انتهاكا لمعايير العدالة الاساسية ولا يجوز قبول تطبيقه على افريقيا الجنوبية الغربية . وبين ان موقف حكومة الولايات المتحدة مبني على احترام القانون وعلى تفضيل حل المسألة بالطرق السلمية ، ومن ثم فانه يؤسفها ان تكون افريقيا الجنوبية قد سدت السبل في وجه المخالفة السلمية ، ففرست بذلك بذور العنف . ومضى قائلا ان من الواجب وقف المحاكمة والافراج عن المتهمين الذين يحمل المجتمع الدولي مسؤولية تجاههم ، وان على المجلس ان يناشد افريقيا الجنوبية فورا الافراج عن اولئك الذين تجرى محاكمتهم واعادتهم الى وطنهم ووقف تطبيقها قانون الازهاج على ذلك الاقليم الدولي . واعلن ان الولايات المتحدة ستواصل بذل كل جهد ملائم لضمان الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الخمسة والثلاثين .

٥٦٣ - وتكلم ممثل كندا ، فقال انه يأمل ان يؤكد مجلس الامن من جديد بالاجماع النداء الذى وجهته الجمعية العامة الى افريقيا الجنوبية كيما توقف المحاكمة الالقانونية وتفرج عن السجناء وتعيدهم الى وطنهم . واضاف ان افريقيا الجنوبية ، وهي دولة عضو في الامم المتحدة ، ملزمة بمراعاة نداء المجلس .

٥٦٤ - وتكلم ممثل الهند ، فحث المجلس على اتخاذ تدبير سريع بشأن المحاكمة ، وقال ان حكومة افريقيا الجنوبية العنصرية قد قدمت موعد الحكم من ٥ شباط (فبراير) الى ٢٦ كانون الثاني (يناير) بغية مواجهة الامم المتحدة بالامر الواقع . وقال ان قانون الازهاج قد شجبتة واحتجت على تطبيقه الاقانوني على افريقيا الجنوبية الغربية ، لا الجمعية العامة وحدها ، بل ايضا مؤسسات خاصة كثيرة من انسانية ومهنية وغيرها في انحاء العالم كله . و اضاف ان حكومة افريقيا الجنوبية قد تحدت زدايات الامم المتحدة التي تطالبها بوقف المحاكمة ؛ فعلى مجلس الامن ، في رأى وفد الهند ، ان يطلب الى حكومة افريقيا الجنوبية فورا وبعبارات لا لبس فيها وقف المحاكمة الاقانونية والافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم . واعلن ان المسألة المعروضة على المجلس ليست سياسية فحسب بل هي انسانية ايضا ، ان خمسة وثلاثين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية مهددون بالموت لانهم ارادوا الحرية لاقليمهم ولشعبهم ؛ وهيبة المجلس وسلطته ستصابان بانهييار خطير اذا هولم يسارع الى العمل .

٥٦٥ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأشار الى ان موعد الحكم في الدعوى قد قدم الى ٢٦ كانون الثاني (يناير) ، وهذا ما جعل وفده يوافق عن طيب خاطر على عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن . وقال ان المتهمين قد قبض عليهم في افريقيا الجنوبية الغربية ، التي تملك الامم المتحدة مسؤوليات محددة عنها ، وذلك من اجل جرائم مزعومة ارتكبت في الاقليم المذكور ، ثم نقلوا الى افريقيا الجنوبية حيث ظلوا معتقلين في السجن الانفرادى مدة تنيف على العام ، وهم الآن يحاكمون بموجب تشريع ذى اثر رجعي ، تشكل احكامه انتهاكا واضحا للمبادئ الاقانونية المستقرة . ثم قال ان فرنسا ، التي اقترعت بتأييد القرار الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن الموضوع ، تأمل ان تصفى افريقيا الجنوبية الى صوت العقل وان تعمل بما يتفق مع المعترف به من قواعد القانون والعدالة ، آخذة في اعتبارها الصفة الدولية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والا فانها ستزيد من كراهية اهالي الاقليم لسياسة تمييز عنصري تشجبها فرنسا اشد الشجب .

٥٦٦ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده يشارك في مشاعر القلق والسخط تجاه التصرفات الاقانونية المرتكبة ضد شعب افريقيا الجنوبية الغربية من النظام العنصرى في بريتوريا . و اضاف ان قمع زعماء حركة التحرير القومى في افريقيا الجنوبية الغربية يتعارض مع مبادئ الامم المتحدة ومع اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وينتهك الحقوق الشرعية لشعب الاقليم ومركزه الدولى . ثم قال ان نظام الازهاج والاضطهاد الذى ابتليت به افريقيا الجنوبية قد مُد الى افريقيا الجنوبية الغربية ، وان نظام بريتوريا انما يتعدى الامم المتحدة بسبب الدعم الفعال الذى يتلقاه من كبار المتاجرين معه ، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ،

وما كان ليسعه ان يقاوم طويلا المطالب الملحمة للأغلبية الساحقة من اعضاء الامم المتحدة لولا الدعم الايجابي الذى تمنحه اياه تلك الدول ؛ ولذلك فان مفتاح المشكلة لا يزال يتمثل في وقف كل دعم ، سواء اكان سياسيا ام اقتصاديا ام ماليا ام من اى نوع آخر ، يقدم الى جمهورية افريقيا الجنوبية المزعومة من كبريات حليفاتها ، الا وهي الدول الغربية . واعلن ان الاتحاد السوفياتي يؤيد النضال العادل لشعب افريقيا الجنوبية الغربية في سبيل التحرر من نير الاستعمار ، وانه يشارك ممثلي افريقيا وآسيا في الآراء التي اعربوها عنها ، وهو على استعداد لدعم اى قرار يتخذه مجلس الامن اذا جاء منسجما مع الميثاق ووضع حدا لما يقوم به نظام بريتوريا العنصرى من نشاطات تحكيمية .

٥٦٧ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فأعلن ترحيبه بانعقاد المجلس نظرا الى رفض افريقيا الجنوبية وقف المحاكمة الالقانونية وفقا لطلب الجمعية العامة . وقال ان قانون الازهاب ضرب من التشريع يستحق بالحق الاعتراض ، وان المحاكمة موضوع البحث هي سخرية بالعدالة ؛ وان على مجلس الامن ، في راي الوفد الدانماركي ، ان ينادى حكومة افريقيا الجنوبية الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين ووقف المحاكمات ، كما ان عليه ان يؤكد ان محاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية هؤلاء والقبض عليهم ونفيهم اعمال تنطوى على انتهاك للمركز الدولي للاقليم .

٥٦٨ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان اى تدبير اتخذته افريقيا الجنوبية في افريقيا الجنوبية الغربية منذ انهاء الانتداب يجب ان يعتبر عملا عدوانيا . وأشار الى ان نظام الاقلية الحاكم في افريقيا الجنوبية قد وسع نطاق تطبيق سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها والتي اتفق الجميع على شجبها ، فجعلها تشمل افريقيا الجنوبية الغربية ، متحديا بذلك الامم المتحدة ؛ وسبب هذا هو ان الامبريالية البيضاء في افريقيا الجنوبية تحاول التوسع ، في تعاون وثيق مع نظام سميت ومع البرتغال ، وان محاولاتها هذه تلقى الدعم الفعال من دول اخرى . واذاف ان اى مشروع قرار يطالب نظام الاقلية المستوطنة في افريقيا الجنوبية بوقف المحاكمة والافراج عن وطني افريقيا الجنوبية الغربية سينال تأييد الوفد الهنغارى ، ولكن مجلس الامن لا يمكنه ان يقنع بما ينجز الا بعد ان تتم ازالة الوجود الافريقي الجنوبي الالقانوني بتمامه من افريقيا الجنوبية الغربية والا بعد ان ينال هذا الاقليم استقلاله الكامل . وقال ان وفده يود الاعراب عن اعجابهم بوطنى افريقيا الجنوبية الغربية لنضالهم في سبيل الحرية ، وان الشعب الهنغارى مهتم بامرهم ، وان لجنة التضامن الهنغارى ، الممثلة لكل المنظمات الجماهيرية في هنغاريا ، قد ارسلت برقية الى رئيس وزراء جمهورية افريقيا الجنوبية تحتج فيها على المحاكمة .

٥٦٦ - وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان لافريقيا الجنوبية سجلا طويلا هافلا بمواقف التحدى لقرارات الامم المتحدة ، وهي قد رفضت ان تنقل الى مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية مسؤلية ادارة الاقليم وفقا لما طلبه قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) ؛ ولما كانت افريقيا الجنوبية لا تريد ان تصفى لموت العقل ، فمن الضروري ان تتخذ الامم المتحدة تدابير قهرية لا جبارها على التزام قرارات الامم المتحدة . واذاف ان على مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعالة لتجريد افريقيا الجنوبية من السيادة على افريقيا الجنوبية الغربية بحيث يتيح للامم المتحدة ان تتولى مسؤلياتها حيال هذا الاقليم ؛ فان هو فعل غير ذلك كان في عمله ادامة لآلام سكان الاقليم ، وكان في ذلك ايضا مجازفة بهيبة الامم المتحدة وبالثقة التي تضعها فيها البلدان الصغيرة . و اشار الى ان الجمعية العامة ، في قرارها ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) الذي اتخذته باغلبية ساحقة ، قد شجبت القبض على رعايا افريقيا الجنوبية الغربية الخمسة والثلاثين ونفيهم ومحاكمتهم الا قانونية ودعت افريقيا الجنوبية الى انتهاء المحاكمة والافراج عن هؤلاء الرجال واعادتهم الى وطنهم ؛ ولكن افريقيا الجنوبية تجاهلت القرار . ومضى قائلا ان في الامكان التنبؤ بالحكم الذي سيصدر بموجب قانون الازهاق ، ولكن لن يستطيع رد حركة التحرر على اعقابها . ثم اهاب ممثل السنغال بمجلس الامن ان يحقق نفس الاجماع الذي تجلى في الجمعية العامة يوم اتخذت القرار .

٥٧٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته تستهجن احكام قانون الازهاق من جوانب عديدة : فهو ذو اثر رجعي ، وهو ينقل عبء تقديم البيانات من الادعاء الى الدفاع في عدد كبير من الظروف ، ويكاد يأخذ اي مسلك لا ترضى عنه الادارة الافريقية الجنوبية بنفس العقاب الذي تجازى به الخيانة . واذاف ان الحكومة البريطانية تستهجن وتشجب بصورة خاصة كون هذا التشريع الجنائي ذي الاثر الرجعي ينص على عقوبة الموت ، وان مما يثير القلق الشديد ان حكومة افريقيا الجنوبية لم تغير من موقفها استجابة لنداءات المجتمع الدولي . وعلن الممثل ان المملكة المتحدة ، التي اقترعت في الشهر السابق بتأييد قرار الجمعية العامة المختص ، ستؤيد مشروع القرار الذي قال الممثل انه فهم ان رئيس المجلس سيقدمه .

٥٧١ - وتكلم ممثل الباراغواي ، فقال انه ما من سبب ، قانونيا ، كان ام ادبيا ام غير ذلك ، يبرر مواصلة افريقيا الجنوبية للمحاكمة التي يبعتها امريكا المجلس . واذاف ان الجمعية العامة انتهت الازهاق باغلبية ساحقة واعلنت ان الامم المتحدة اصبحت صاحبة المسؤلية عن افريقيا الجنوبية الغربية ، فعلى مجلس الامن ان يفي بالمسؤوليات المحددة في هذا القرار . وتابع كلامه قائلا ان

نفر من سكان هذا الاقليم المتمتع بمركز دولي قد احتجزوا ونفوا وحوكموا ، على وجه غير قانوني ، من قبل سلطة لا تملك حق ممارسة مسؤوليات الادارة ، وارواح هؤلاء الرجال الخمسة والثلاثين في خطر محقق ، والجمعية العامة قد طالبت بوضع حد للمحاكمة ، فعلى مجلس الامن ان يدعم نفوذ الجمعية العامة بما له هو من نفوذ .

٥٧٢ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان موقف حكومته بشأن افريقيا الجنوبية الغربية عامة ، وبشأن المحاكمة خاصة ، يستند الى معارضة بلده التقليدية للاستعمار . وازداد ان حكومة افريقيا الجنوبية قد تجاهلت مقررات الجمعية العامة ، ورفضت الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الخمسة والثلاثين واعادتهم الى وطنهم ، وقررت المضي في محاكمتهم الاقانونية ، التي ينبغي ان ينظر اليها ايضا في ضوء حقوق الانسان تلك التي نص على قدسيتها ميثاق سان فرانسيسكو والتي تعهدت باحترامها كل الدول الاعضاء في المنظمة . وذكر ان وفده ، الذي سبق ان ايد قرار الجمعية العامة في هذا الصدد ، على استعداد ايضا لتأييد قرار يتخذه مجلس الامن .

٥٧٣ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده كان قد ايد قرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، وهو على استعداد لتأييد تدبير مماثل يعزز تدبير الجمعية العامة .

٥٧٤ - وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان مجلس الامم المتحدة لا افريقيا الجنوبية الغربية ، الذي يضطلع هو الآن برئاسته ، كان قد انشئ كهيئة مشروعة من هيئات الامم المتحدة ليدير شؤون افريقيا الجنوبية الغربية بعد ان انتهت الجمعية العامة الانتداب على هذا الاقليم بقرارها ٢١٤٥ (الدورة ٢١) ، على ان افريقيا الجنوبية رفضت التعاون مع هذا المجلس ؛ ولو ان جميع الدول الاعضاء ، ولا سيما كبار المتاجرين مع افريقيا الجنوبية واصدقاؤها التقليديين ، اظهروا استعدادهم لتحويل اصواتهم المؤيدة لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) الى مواقف ذات اثر عملي لما كانت افريقيا الجنوبية الآن تتحدى الامم المتحدة . ثم قال ان مجلس الامم المتحدة لا افريقيا الجنوبية الغربية يعتبر كل تشريع سنته حكومة افريقيا الجنوبية بعد انتهاء الانتداب عملا لا قانونيا ، كما ان استمرار وجود هذه الادارة في افريقيا الجنوبية الغربية عمل عدواني صريح ضد شعب هذا الاقليم وتحد لسلمة الامم المتحدة ولقراراتها . واعلن ان مجلس الامم المتحدة لا افريقيا الجنوبية الغربية لا يمكنه الاضطلاع بمسؤولياته ، وهو امر قد عقد العزم عليه ، حتى تنسحب سلطات افريقيا الجنوبية من الاقليم . ثم قال ممثل نيجيريا انه يود ، باسم هذا المجلس ، ان يحتج على المحاكمات الاقانونية الراهنة لابناء افريقيا الجنوبية الغربية الخمسة والثلاثين ، هذه المحاكمات التي شجبت على نطاق واسع بوصفها مسخا للقانون والعدالة . وازداد ان اقل ما يستطيع المجلس ان يفعله هو ان يدعم قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) بشأن هذه المحاكمات . وبين ان النضال في سبيل الاستقلال والكرامة في افريقيا الجنوبية سيستمر ، وان اولئك الذين تحاكمهم الآن افريقيا الجنوبية سينضمون الى سجل الشرف مع ابطال افريقيا الآخرين ، وهو يأمل من مجلس الامن ان لا يخذلهم .

٥٧٥ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل باكستان ، فقال ان المناقشة قد كشفت عن عمق قلق المجلس للمحاكمة الدائرة في افريقيا الجنوبية ، وانه يأمل ان يعبر المجلس عن ذلك تعبيراً قوياً بقرار يتخذه بالاجماع ؛ ولئن كان المطالب الفوري هو ضمان الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم ، فان المحاكمة ليست الا مظهراً واحداً من مظاهر خطورة الحالة في افريقيا الجنوبية الغربية ، الناتجة عن رفض حكومة افريقيا الجنوبية ان تنقل ادارة هذا الاقليم الى الامم المتحدة . واذ كان يجب الرد على هذا التحدي . و اشار الى ان المجلس اعلن في قرارات متكررة بكل جلاء انه ضد سياسة القمع التي تأخذ بها حكومة افريقيا الجنوبية في افريقيا الجنوبية ؛ وهو بالتالي امام واجب اشد الزاماً بكثير يحمله على اتخاذ موقف اصعب في حالة افريقيا الجنوبية الغربية ، التي لا سبيل الى الطعن في مركزها الدولي ؛ واقل ما ينبغي للمجلس ان يفعله هو ان يطالب افريقيا الجنوبية بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) وان يشجب رفضها ذلك حتى الآن ؛ كما ينبغي له ان يتخذ كل ما قد تقتضيه الحال من خطوات لتأمين الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم .

٥٧٦ - ثم تلا الرئيس نص مشروع القرار ، الذي قال عنه انه جاء نتيجة لمشاورات غير رسمية بين اعضاء مجلس الامن . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) الذي اتخذته في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ وانتهت به انتداب افريقيا الجنوبية على افريقيا الجنوبية الغربية وقررت خاصة ان افريقيا الجنوبية لا تملك اى حق آخر في ادارة الاقليم وان الامم المتحدة هي من الآن فصاعداً صاحبة المسؤولية المباشرة عن افريقيا الجنوبية الغربية ،

" وان يحيط علماً كذلك بقرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) الذي اتخذته في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ وشجبت فيه القبر على سبعة وثلاثين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ونفيهم ومحاكمتهم في بريتوريا بصورة لا قانونية ، باعتبار ذلك انتهاكاً صارخاً من جانب حكومة افريقيا الجنوبية لحقوقهم وللمركز الدولي للاقليم ولقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) ،

" وان يساوره شديد القلق لتجاهل حكومة افريقيا الجنوبية الرأى العام العالمي الذي عبر عنه كل ذلك التمييز البالغ قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) ، وذلك برفضها وقف هذه المحاكمة الالقانونية والافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيتين واعادتهم الى وطنهم ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار الرسالة المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والواردة من رئيس مجلس الامم المتحدة لا افريقيا الجنوبية الغربية (S/8353) ،

" وان يلاحظ مع القلق الشديد ان المحاكمة تجرى في ظل قوانين تحكمية مد نطاق تطبيقها بصورة لا قانونية الى اقليم افريقيا الجنوبية الغربية تحدياً لقرارى الجمعية العامة ،

"وان يدرك وخامة عاقبة استمرار حكومة افريقيا الجنوبية في تطابق هذه القوانين التحكيمية على اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ،

" وان يدرك المسئوليات الخاصة المترتبة على الامم المتحدة حيال افريقيا الجنوبية الغربية شعبا واقليما ،

" ١ - يشجب رفض حكومة افريقيا الجنوبية التزام احكام قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) ؛

" ٢ - ويطلب الى حكومة افريقيا الجنوبية وقف المحاكمة الالاقانونية فورا والافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم ؛

" ٣ - ويدعو جميع الدول الى استخدام نفوذها لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على التزام احكام هذا القرار ؛

" ٤ - ويلتمس من الامين العام متابعة تنفيذ هذا القرار عن كثب واعلام مجلس الامن عن ذلك في اقرب وقت ممكن ؛

" ٥ - ويقرر ابقاء المسألة قيد نظاره الايجابي . "

قرار بشأن مشروع القرار الذي قدمه الرئيس : في الجلسة ١٣٨٧ المعمودة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار كما تلاه رئيس مجلس الامن (القرار ٢٤٥ (١٩٦٨)) .

٥٧٧ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده ، الذي يشارك اغلبية الوفود مشاعرها ، قد ايد القرار على رغم انه لم يقترح بتأييد قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) المذكور في الفقرة الاولى من ديباجته ؛ هذا الى ان الوفد الفرنسي يعتبر قرار الجمعية العامة غير ملزم لمجلس الامن ، الذي يظل ، وفقا لتوزيع السلطات المنصوص عليه في الميثاق ، طليق اليد في اتخاذ قراراته بشأن افريقيا الجنوبية الغربية .

٥٧٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده يحتفظ بموقفه بشأن اجزاء القرار التي تشير الى قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) او تنبثق منه ، وان تأييده للقرار ولصياغته يجب ان يفهم بهذا المعنى . وقال ان وفده يشك ، على وجه خاص ، في صواب استخدام كلمة " لا قانوني " في القرار دون اى تحفظ . واضاف ان حكومته تعتبر قانون الارهاب قانونا مستهجنا ، وهي ، برغم تحفظاتها ، تود المشاركة في النداء الذي وجهه مجلس الامن في قراره الى افريقيا الجنوبية بشأن المحاكمة .

الفرع الثالث

الرسائل الواردة الى مجلس الامن وطلبات انعقاده

٥٧٩ - في رسالة مؤرخة في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8394) وموجهة الى رئيس مجلس الامن ، قال رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ان هذا المجلس ، بوصفه السلطة المكلفة من الجمعية العامة بإدارة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية حتى استقلاله ، قد تلقى بذهول وسخط شديدين نياً الاحكام الصادرة ضد ثلاثة وثلاثين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ، خلافاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) وقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) . وازداد ان مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، وقد تجاهلت حكومة افريقيا الجنوبية ارادة الجمعية العامة وقرار مجلس الامن الاجماعي ، يرى انه ينبغي لمجلس الامن ، بوصفه أعلى سلطات الامم المتحدة ، ان ينظر في اتخاذ التدابير المناسبة ؛ واستهدافاً لذلك ، قرر أعضاء مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية بالاجماع ان يطلبوا باسم حكوماتهم عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن .

٥٨٠ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8397) ، وموجهة الى رئيس مجلس الامن ، طلب ممثلو احدى عشرة دولة من الدول الاعضاء ، هي أعضاء مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، الدعوة الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الحالة الناشئة عن استمرار المحاكمة الالقانونية لاربعة وثلاثين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ، وعن صدور احكام ضد ثلاثة وثلاثين منهم تحدياً لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) وقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) . ثم ايد هذا الطلب ممثلو احدى وخمسين دولة من الدول الاعضاء الاخرى (S/8398 و Add.1/ Rev.1 و Add.2 ; S/8416 ; و S/8417 ; و S/8421) .

٥٨١ - وفي ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، قدم الامين العام الى مجلس الامن ، عملاً بقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) ، تقريراً (S/8399) اشتمل على رسالة من الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية (S/8370) مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، تحيل رسالة من وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية يبلغ فيها الى الامين العام ان موقف حكومة افريقيا الجنوبية بشأن قرار الجمعية العامة المختص كان قد حدد في الرسالة التي وجهها الى الامين العام في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ . وازداد الوزير ان قضية الاشخاص المتهمين بالارهاب لا تزال معروضة على محاكم افريقيا الجنوبية ، كما اشار الى ذلك رئيس وزراء افريقيا الجنوبية في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

٥٨٢ - وقال الامين العام ان بعض الردود التي تلقاها منذ اتخاذ قرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) تشير ايضاً الى قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) ، الذي كان الامين العام قد تقدم بتقرير عنه في الوثيقة S/8357 والاضافات ، باعتبار ان القرارين متماثلان من حيث الموضوع . وازداد ان الردود اللاحقة بشأن كلا القرارين ستبلغ الى أعضاء المجلس على شكل اضافات تابعة للوثيقة S/8357 ، وذلك تيسيراً للرجوع اليها واجتباباً للتكرار (انظر اعلاه ، النبذة ٥٥٢) .

٥٨٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8410)، احال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى رئيس مجلس الامن نص القرار الاتفاقي الذي اتخذته اللجنة الخاصة هذه بشأن مسألة افريقيا الجنوبية الغربية في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ واعربت فيه عن رأيها القائل بأن على مجلس الامن ان ينظر على سبيل الاستعجال في اتخاذ التدابير الفعالة .

٥٨٤ - وفي رسالة مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8411)، لفت رئيس لجنة حقوق الانسان نظراً رئيس مجلس الامن الى القرار الاتفاقي الذي وصلت اليه اللجنة في ٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨ بشأن الادانة القانونية الصادرة من المحكمة العليا في بريتوريا ضد ابناء افريقيا الجنوبية الغربية .

الفرع الرابع

النظر في المسألة في الجلسات ١٣٩٠ - ١٣٩٧
(١٦ شباط (فبراير) - ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨)

٥٨٥ - في الجلسة ١٣٩٠ المعقودة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨، وقبل ان يقر المجلس جدول اعماله، سأل ممثل الجزائر متى سينظر المجلس في تقرير الامين العام بشأن تفويضات اعضاء مجلس الامن، فاعلن الرئيس ان لممثل الجزائر في اي حين، وفقاً للنظام الداخلي، حق طلب نظام اية مسألة، بما في ذلك اي تقرير يكون مجلس الامن قد طلبه من الامين العام، مثل التقرير الذي تتضمنه الوثيقة S/8365 و Corr.1 .

٥٨٦ - وفي الجلسة ١٣٩١، دعا مجلس الامن ممثلي غيانا وتركيا والشيلي واندونيسييا ويوغوسلافيا ونيجييريا والجمهورية العربية المتحدة وزامبيا، بناءً على طلبهم، الى الاشتراك في نظر المسألة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٥٨٧ - وتكلم ممثل باكستان، فقال ان المجلس يواجه تحدياً صريحاً لقراره ٢٤٥ (١٩٦٨)، فعليه ان يعمل لانهاء محاكمة بريتوريا ولضمان الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الذين يحاكمون بصورة لا قانونية بموجب قوانين تخالف تلك التي تعترف بها الامم المتحدة وتتنافى مع التقاليد الانسانية، واعادتهم الى وطنهم . وقال ان جميع البشر يشجبون مسخ قوانين افريقيا الجنوبية تلك للقانون ولحقوق الانسان، وانه ينبغي لمجلس الامن ان يقوم بمسئولياته التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة، كما ان عليه ان يدعم سلطة الجمعية العامة . واذ ان اعضاء الذين طلبوا عقد الاجتماع، ومعهم اعضاء آخرون، يأملون في ان يتخذ المجلس تدابير سريعة فعالة لمعالجة الحالة التي سببها تحدى افريقيا الجنوبية للقرار ٢٤٥ (١٩٦٨)، وان يستخدم جميع اعضاء الامم المتحدة، ولا سيما اولئك الذين لهم علاقات مع افريقيا الجنوبية، نفوذهم لحمل افريقيا الجنوبية على

الوفاء بالالتزامات التي تفرضها عليها عضوية الامم المتحدة . ومضى قائلا ان على المجلس ان يدين افريقيا الجنوبية ، وان يطالبها بالغاء الاحكام الصادرة وباعادة المعتقلين الى وطنهم فورا ، وان يندرها بأن رفضها لتنفيذ قرار المجلس ، اذا استمر ، سيضطره ضمنا لهذا التنفيذ الى اتخاذ الخطوات الاكثر صرامة التي نص عليها الميثاق ، وان يلتزم من الامين العام ان يتابع عن كثب تنفيذ اي قرار يتخذه مجلس الامن وان يعلمه بما يلزم عن ذلك في موعد قريب محدد ؛ كما ان عليه ان يستبقي المسألة قيد نظره الايجابي . وذكر ان من رأى باكستان ان افريقيا الجنوبية لن تعود الى الصواب مالم يتخذ المجلس التدابير القهرية التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق .

٥٨٨ - وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان الحكم الذي اصدرته المحكمة العليا في بريتوريا على ثلاثة وثلاثين من اهالي افريقيا الجنوبية الغربية دليل وافر على ان افريقيا الجنوبية لا تعترم الوفاء بالتزاماتها التي يفرضها عليها الميثاق . واضاف ان المجتمع الدولي قد سخط عن حق على ذلك الحكم الالقانوني ، كما اشار الى ان لجنة حقوق الانسان عبرت عن هذا السخط في قرار اتفاقسي (S/8411) تم ابلاغه الى حكومة افريقيا الجنوبية . ومضى قائلا ان القوانين القمعية العديدة التي اصدرتها افريقيا الجنوبية والتي تطبق تطابقا لا قانونيا على افريقيا الجنوبية الغربية ، انما تستهدف زعزعة عزيمة الاغلبية الافريقية في نضالها من اجل المساواة السياسية والعنصرية ، فيضاف رعايا من افريقيا الجنوبية الغربية الى الآلاف المؤلفة من السجناء السياسيين الموجودين الآن في سجون افريقيا الجنوبية في ظروف وصفها فريق الخبراء العامل الخاص التابع للجنة حقوق الانسان بأنها ادنى كثيرا من جميع المستويات الدولية المتمدنة ؛ ولكن لن يستطاع وقف حركة انهاء الاستعمار لأن حركات التحرير الافريقية عادلة ، وستكون لها الخلبة ؛ على انه ينبغي لمجلس الامن ان يسارع الى اتخاذ تدابير فعالة وان يطالب افريقيا الجنوبية بمراعاة قرارات الامم المتحدة ، فاذا لم تستجب لطلبه ، وجب اتخاذ التدابير القمعية . ومضى قائلا ان على الدول الكبرى ان تتعاون في العمل على تأمين احترام قرارات المجلس ، وان ذلك تدرك افريقيا الجنوبية ان الدول الاعضاء على استعداد للعمل يدا واحدة لجعل المنظمة قادرة على ادارة افريقيا الجنوبية الغربية ادارة فعلية .

٥٨٩ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان الامم المتحدة قد قررت بجلاء ، في قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) وقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٦٦٨) ، ان محاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الثلاثة والثلاثين لا قانونية ، وامرت افريقيا الجنوبية بوقف هذه المحاكمة . واضاف ان الدانمارك قد ايدت ذلك القرارين وطالبت الى افريقيا الجنوبية ان تلتزمهما ، وهي تحتج على ادانة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية . ومضى قائلا ان اغلبية الراي العام العالمي تؤيد الامم المتحدة تأييدا حازما في هذه المسألة وتشاركها اشمعازها وسخطها لما انتهت اليه تلك المحاكمة الصورية . واعلن ان افريقيا الجنوبية قد تصرفت تصرفا صلفا قاسيا بمواصلتها تحدى مطالب المجتمع العالمي . ورأى ان هم المجلس الاول يجب ان يكون ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المسجونين ؛ واذا كان المراد الوصول الى نتائج ايجابية ، فينبغي لجميع الخطوات ايا كانت ان تتخذ بصورة مشتركة ، اذ ان اية

طريقة اخرى ستكون مضمونة الاخفاق . و اشار الى ان وفد مستعد للدخول في مشاورات تستهدف الوصول الى اتفاق اجماعي على خطوات بناءة جديدة لضمان الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم .

٥٩٠ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان تسعة عشر من رعايا افريقيا الجنوبية الغربية الثلاثة والثلاثين قد حكم عليهم بالسجن مدى الحياة بموجب نصوص قانون ذي اثر رجعي تمثل احكامه تنكرا مؤسسا لحقوق الانسان الاساسية . و اضاف ان الحكومة الكندية قد دبرت امر حضور احد اعضاء سفارتها في بريتوريا المحاكمة ، كما ابلغت الى سلطات افريقيا الجنوبية مباشرة آراءها بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ومعاملة سكانها . و ذكر ان وفده يوافق على انه ينبغي للمجلس ان يتخذ تدابير سريعة فعالة ، ولكنه يرى ان من الضروري لأي تدبير يتخذه المجلس ، كيما يكون فعالا ، ان يحظى بتأييد جميع اعضاءه .

٥٩١ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان ابناء افريقيا الجنوبية الغربية قد حوكموا بموجب قوانين تحرمهم من ابسط حقوق الانسان ، وقد حكم عليهم بعقوبات شديدة ؛ وفوق هذا ، فان القاضي الذي حاكمهم اعلن ان احكاما بالموت ربما صدرت في الدعاوى المقبلة . و اضاف الممثل ان الفرض من هذا هو الحؤول دون محاولات القيام بنشاط سياسي سلمي وابطال اثر المعارضة السياسية الصادرة عن منظمات معينة مثل " المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " . و بين ان تطبيق قانون الازهاج لافريقيا الجنوبية على افريقيا الجنوبية الغربية يتعارض مع الالتزامات الدولية لافريقيا الجنوبية ، ومع المركز الدولي للاقليم ، ومع القانون الدولي ، ومع حقوق السكان الاساسية . و رأى انه ينبغي الافراج عن المتهمين وعن اي اشخاص آخرين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعتقلين الآن بموجب قانون الازهاج ، واعادتهم الى وطنهم فورا . و اشار الى وجود شهادات خطية مدعومة بالقسم تتضمن تفاصيل المعاملة الوحشية التي عاملت بها بعض المعتقلين شرطة افريقيا الجنوبية . و مضى قائلاً ان السجناء حوكموا امام محكمة اجنبية عنهم ، بموجب قانون باطل ، ثم حكم عليهم بالادانة لاعمال هي في الواقع غير تلك التي قدموا الى المحاكمة من اجلها ، وذلك دون ان يتاح لهم عدد من اهم الضمانات التي توفر عادة للمدعى عليهم . و ذكر ان حكومته تشعر بالقلق الشديد لبعض الانباء التي نشرتها صحف افريقيا الجنوبية والتي تقول ان آخرين يزعم انهم ارهابيون قد اعتقلوا بموجب قانون الازهاج . وقال انه اذا اريد تقديم مساعدة عملية الى ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الذين صدرت الاحكام ضد هم والى الآخرين الذين قد توجه اليهم الاتهامات ، فانه يقترح على الامم المتحدة ، من خلال هيئاتها المختصة بما فيها الامين العام ، كما يقترح على شتى الدول الاعضاء ، ان تواصل وتزيد جهودها لاقناع افريقيا الجنوبية بضلال تصرفها ولضمان الافراج عن السجناء واعادتهم الى وطنهم . و بين ان حكومته شرحت موقفها بجلاء لافريقيا الجنوبية مباشرة ، وهي ستواصل القيام بذلك . ثم قال انه ينبغي ، ثانيا ، تجريد افريقيا الجنوبية من قناع الشرعية الذي حاولت ان تغطيه به تصرفاتها الاقانونية ، وانه يحسن في هذا الصدد ان يدرس الاقتراح الداعي الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية . وقال انه ينبغي ، ثالثا ، كما اقترح في لجنة حقوق الانسان ، ان يوفد ممثل خاص للامين العام الى افريقيا الجنوبية للاضطلاع بكل التدابير الانسانية

الممكنة للتخفيف من شدة الحالة في المنطقة . وقال انه ينبغي ، رابعا ، ان يبذل كل جهد آخر ممكن لضمان معاملة المعتقلين معاملة انسانية ، وعلى المجلس ان يطلب منح الصليب الاحمر الدولي حق الاتصال الكلي والمستمر ، دون عائق ، بكل واحد من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعتقلين بموجب قانون الارهاب . وقال انه ينبغي ، خامسا ، ان يؤكد مجلس الامن من جديد قراره الاخير .

٥٩٢ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان افريقيا الجنوبية دأبت على تحدى قرارات الامم المتحدة وعلى انتهاك كل التزامات العضوية في المنظمة ، وان ما يشجعها على الاستمرار في سياسة التمييز العنصرى التي تنتهجها واقع وجود مثل هذا التمييز في بلدان اخرى ، هي بذلك شريكة لها في تحمل تبعات تصرفاتها الشريرة ؛ فلئن كانت افريقيا الجنوبية قد جروءت على معاملة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية معاملة غير انسانية وعلى استبقائهم في حالة متخلفة ، ممتدعة عن الاستجابة لمطالبهم بتقرير مصيرهم ، فما ذلك الا لانها تعلم ان الاقوال التي تنطق بها بعض الدول في مجلس الامن لن تعقبها افعال تتفق معها . وقال ان في افريقيا الجنوبية . . . هـ مليوني دولار من الاستثمارات الاجنبية هي ابلغ من اية اذات لفظية ؛ وفوق هذا فان لبعض الدول اتفاقات عسكرية مع افريقيا الجنوبية تسمح لها ، مثلا ، بمشاركة هذا البلد في القواعد البحرية الموجودة فيه . واضاف ان هنغاريا ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، دأبت على الاهتمام الايجابي بالحالة في افريقيا الجنوبية ، وقد نهبت الى ان نظام بريتوريا لن يدرك ان سياسته لا يمكن ان تلقى التأييد المستمر الا بعمل حازم يقوم به جميع الاعضاء الرئيسيين في الامم المتحدة . وذكر ان محاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية مشكلة دولية ، لأن افريقيا الجنوبية الغربية موضوعة مؤقتا تحت ولاية الامم المتحدة ، كما ان استمرار وجود الادارة الافريقية الجنوبية في افريقيا الجنوبية الغربية امر غير قانوني ، وما من قانون سنته افريقيا الجنوبية بعد ان انتهت الجمعية العامة الانتداب يمكن ان يعتبر منطبقا على افريقيا الجنوبية الغربية . واصل ان الوفد الهنغارى يؤيد بقوة نداء الامم المتحدة الداعى الى تقديم المساعدة المعنوية والمادية الى افريقيا الجنوبية الغربية في نضالها في سبيل الحرية والاستقلال ، وهو سيوافق على كل التدابير القوية الفعالة التي يمكن ان يتخذها المجلس ليضمن الافراج عن وطنيى افريقيا الجنوبية الغربية المعنيتين باسرع ما يمكن .

٥٩٣ - وتكلم ممثل غيانا ، فقال ان الدول الكبرى قد كشفت عن عجز مدهل في طريقها استجابتها للقرار ٢٤٥ (١٩٦٨) ، وان افريقيا الجنوبية تجد في اعتدال لهجة المناقشة ما يطمئنها الى ان المجلس لن يكون حاسما في موقفه . وأشار الى ان العالم كله اعترف بأن محاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية في بريتوريا وادانتهم ليس لهما اساس او مبرر قانوني . واضاف انه ليس يكفي ان تجار الدول بالاحتجاج ، بل ان عليها ان تؤيد ذلك بالعمل الذى يحمل افريقيا الجنوبية على ان تدرك انها لن تستطيع تحدى الامم المتحدة وتجاهلها وهي في منحنى من العقاب . وقال انه اذا كان الامر يهم مجلس الامن حقا ، فعليه ان يكفل الخروج من مناقشته بعمل ايجابي .

٥٦٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان ابناء افريقيا الجنوبية الغربية قد حوكموا في ظل تشريع يشتمز له ضمير الانسانية . واذاف ان وفده وافق على طلب عقد اجتماع عاجل للمجلس لأن مصير رعايا اقليم ذي مركز دولي معرض للخطر ، ولان الظروف التي اكتنفت الاتهامات والمحاكمات والا حكام تحييط بها ريب بالغة . ومضى قائلاً ان حكومته تود الاعراب مجدداً عن قلقها لموقف حكومة افريقيا الجنوبية ، كما فصلت ذلك مباشرة عن طريق سفيرها في بريتوريا . وأشار الى انه سبق للوفد الفرنسي ان شجب بعبارات قوية اجراء يشكل في نظره عجزاً لكل عدالة ، كما سبق له ان اعرب عن الامل في ان تأخذ افريقيا الجنوبية بعين الاعتبار مركز افريقيا الجنوبية الغربية الدولي فتصفي لصوت العقل ولصوت الانسانية وتعمل بما يتفق مع المعترف به من قواعد القانون والعدالة ؛ وهو يأسف لأن افريقيا الجنوبية قد صمت اذنها عن سماع نداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن . واعلن ان الوفد الفرنسي يلاحظ مع الارتياح انه لم يحكم بالاعدام على اى من المتهمين ، وبذلك فانه لم يرتكب ما لا سبيل الى اصلاحه ؛ وهو يأمل ان يوجه الى افريقيا الجنوبية نداء جديد لا لتزام جانب العقل والعدالة فيجد لديها اذنا صاغية ، كما انه على استعداد لتأييد اصدار مثل هذا النداء الملح الرسمي .

٥٦٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الصورة جد قاتمة : فسلطات بريتوريا العنصرية قد تجاهلت كل التجاهل قرارا لمجلس الامن صدر قبل شهر واحد فحسب ، وقذفت في وجه المجلس بتحد وقع ؛ وليس في وسع الكلام عن المصير الذي لقيه واطنيو افريقيا الجنوبية الغربية بغير ابداء مشاعر السخط والاستنكار العميقة . وأشار الى ان لجنة الاتحاد السوفياتي للتضامن مع بلدان افريقيا وآسيا ابرقت الى الامين العام معلنة سخط المواطنين السوفياتيين على تصرفات افريقيا الجنوبية التحكيمية والا قانونية واحتجاجهم على المحاكمة الصورية المخزية التي سبق اليها واطنيو افريقيا الجنوبية الغربية . وقال ان جمهورية المانيا الديمقراطية ابرقت كذلك الى الامين العام تحتج على المحاكمة وتشجب شجبا صارما محاولات افريقيا الجنوبية الرامية الى تطبيق سياسة الفصل العنصرى على افريقيا الجنوبية الغربية . ومضى قائلاً ان سلطات افريقيا الجنوبية قد اعدت مسرحية المحاكمة بقصد اخافة شعب افريقيا الجنوبية الغربية وقمع حركة التحرير القومي هناك ، وان مأساة شعب ذلك الاقليم هي نتيجة مباشرة لمحاولات الاستعماريين والعنصريين الدائبة ، يدعمهم فيها الامبرياليون والرجعيون في العالم ، للحيلولة بأية وسيلة من الوسائل دون تطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على افريقيا الجنوبية الغربية ؛ وما كان عنصريو افريقيا الجنوبية ليستطيعوا تحدى الامم المتحدة كل هذا التحدى الوقح لولا انهم لا يزالون يتلقون التأييد والمساعدة من حلفائهم السياسيين والعسكريين ، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية . وتابع كلامه قائلاً ان الوقائع تدل على ان الدوائر الحاكمة في عدد من البلدان الغربية تعمل ، بسبب مصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، للحفاظ على النظام الاستعماري العنصرى الحالي في افريقيا الجنوبية ؛ وينبغي ادراك الوقائع برغم بيانات بعض الممثلين الذين اقترحوا مجموعة تدعو الى الرثاء من العلاجات والخطوات لضمان تنفيذ قرارات المجلس . وذكر ان الحاجة الاساسية التي تقتضيها الحالة هي انها كل المساعدات العسكرية والاقتصادية

والسياسة التي تتلقاها افريقيا الجنوبية من حلفائها الغربيين ، وعلى الامم المتحدة ان تركز اهتمامها في هذه النقطة . وبين ان الاتحاد السوفياتي مستمر في معارضته لاي تدبير قمعي يتخذ ضد حركة التحرير في افريقيا الجنوبية الغربية ، وهو يشجب مهزلة محاكمة زعمائها ، وسيواصل تأييده لنضال شعب افريقيا الجنوبية الغربية العادل في سبيل الحرية والاستقلال . واعلن ان الوفد السوفياتي سيؤيد اي قرار يتخذه مجلس الامن تحقيقا لهذه الغاية .

٥٩٦ - وتكلم ممثل الشيلي ، فقال ان افريقيا الجنوبية قد وجهت تحديها الى الامم المتحدة ذاتها ، وعلى مجلس الامن ان يتصرف على نحو يكفل التزام قراره ٢٤٥ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) . وقال ان المشكلة مشكلة تهم البشرية بمجموعها ، وان وفد الشيلي يريد ان يؤكد من جديد شجبه لموقف افريقيا الجنوبية ، هذا الموقف الذي يتجاوز نطاق افريقيا الجنوبية الغربية ويمثل تحديا لمفهوم حقوق الانسان ذاته . واعلن ان الشيلي ، بالتعاون مع الاعضاء الآخرين في مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، ستواصل جهودها للعشور على حل يستطيع الفوز بتأييد الجميع . ثم دعا الى توجيه لوم قاطع الى افريقيا الجنوبية على انتهاكها لقرارات مجلس الامن ، كما دعا الى اتخاذ خطوات فعالة وتدابير ملائمة تضمن التزام هذه القرارات . وقال ان جميع التدابير التي ينص عليها الميثاق ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار لهذا الغرض .

٥٩٧ - وفي الجلسة ١٣٩٢ المعقودة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، دعا مجلس الامن ممثل كولومبيا ، بناء على طلبه (S/8422) الى الاشتراك في نظر المسألة دون ان يكون له حق الاقتراع .

٥٩٨ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان بلده قد جزع لتصرف افريقيا الجنوبية ان واصلت محاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واصدرت الاحكام عليهم رغم قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) الذي طلب الى افريقيا الجنوبية ان توقف تلك المحاكمة الالقانونية ، ودون مراعاة لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) والسخط الذي عبرت عنه كثير من المؤسسات المستقلة في مختلف انحاء العالم . ثم قال ان البرازيل تعتبر ان عدم شرعية قرار حكومة افريقيا الجنوبية في مختلف انحاء العالم : فأهالي افريقيا الجنوبية الغربية ليسوا خاضعين لولاية محاكم افريقيا الجنوبية ؛ كما انهم حتى لو كانوا خاضعين لولاية هذه المحاكم فان قانون الارهاب الذي هوكموا بموجبه قانون غير مقبول باعتباره يأخذ بمبدأ رجعية الاثر . واذ ان مشكلات المحاكمة الالقانونية ومسألة الولاية يجب ان ينظر فيها على ضوء سياسة الفصل العنصري التي هي السياسة الرسمية لافريقيا الجنوبية . ورأى ان على المجلس ان يتخذ تدابير جريئة وفعالة كيما يضمن الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ، وان عليه ان يحاول اتخاذ قرار يستند الى اصوات مؤيدة لها اكبر وزن ممكن .

٥٩٩ - وتكلم ممثل الهند ، فأعلن ان المجلس ، حين اتخذ قراره يوم ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، لم تكن تخامره اية اوهام تضله عن معرفة ما سيكون عليه رد فعل افريقيا الجنوبية ، وهذا ما دعاه الى ان يقرر ابقاء المسألة معروضة عليه ؛ وقد ثبت ان مخاوف المجلس كانت في محلها ، ان افريقيا الجنوبية تحدث قراره من جديد . وقال ان اللانسانية والهمجية اللتين ينطوي عليهما

الحكم على ابناء افريقيا الجنوبية الغربية بارزتان للعيان . واذاف ان المحاكمة الالقانونية انما هي عملية ثارسياسي من اهالي افريقيا الجنوبية الغربية الذي تحدوا احتلال افريقيا الجنوبية لا قليمهم ، اما المحاكمة نفسها فقد كانت سخيا للقانون . ثم تحدث الممثل عن الشهادات التي ادلى بها لفريق الخبراء الخامس الذي عينته لجنة حقوق الانسان بشأن اساءة معاملة السجناء من اهالي افريقيا الجنوبية الغربية ، المعتقلين في افريقيا الجنوبية . ومضى قائلا ان افريقيا الجنوبية انما ثابتت على موقف التحدي ، برغم الاجماع العالمي على شجب المحاكمة الالقانونية ، لوثوقها من ان بعض حلفائها لن يشاركوا في اي تدبير قهرى موجه ضدها . وقال ان الوفد الهندي يؤسف ان تكون حكومات بعض الدول ذات العلاقات مع افريقيا الجنوبية غير مستعدة لممارسة الضغط اللازم . ورأى ان الوقت قد حان لا تخاذ تدبير فعال تجاه افريقيا الجنوبية بمقتضى الميثاق ، ولا سيما الفصل السابع منه ، وانه يترتب على جميع اعضاء المجلس ، دائمين وغير دائمين ، التزام اخلاقي وقانوني وسياسي بان يتخذوا تدابير فعالة ، وقهرية عن اللزوم ، لضمان التزام افريقيا الجنوبية لقرار مجلس الامن . وقال ان الوفد الهندي لا يؤمن بأن الطارق الدبلوماسية سترد افريقيا الجنوبية الى رشدها ، وهو يرى ان لا بديل عن الجزاءات .

٦٠٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان المسألة المعروضة على المجلس تثير من قضايا الحرية والعدالة ما يجب على كل فرد ان يهتم به وان يهتم له ، وانه يشارك في السخط الذي سبق الاعراب عنه خلال المناقشة ، وفي ادراك الضرورة التي تقتضي مجلس الامن ، اذا اراد ان يخدم مصالح شعب افريقيا الجنوبية الغربية على خير وجه ، ان يتصرف بكامل الشعور بالمسؤولية . واذاف ان المملكة المتحدة لا تزال ترمي الى هدف تمكين جميع اهالي افريقيا الجنوبية الغربية من التقدم نحو تقرير لمصيرهم حر وكامل ونحو الاستقلال ؛ وفي رأيها ان بلوغ هذا الهدف ينبغي ان يتم بتعاون الاعضاء لا في الاقوال فحسب ، ايا كان ميلها من الاخلاص ، بل في التصرفات المترتبة المدروسة في نطاق الاختصاص الجلي للمنظمة . اما عن محاكمة بريتوريا ، فكرر قوله ان المملكة المتحدة تستهجن قانون الازهاب وتشجبه ، وانها قد ارسلت مراقبا لحضور المحاكمة وانتهت الى حكومة افريقيا الجنوبية قلقها بشأن المحاكمة والتشريع الذي اتهم السجناء بموجبه على السواء . وتابح كلامه قائلا ان على المجلس ان يعمل ضمن نطاق الجلي من اختصاصه حتى لا يحمل وزاثرارة آمال لا يستطيع تحقيقها ، وان على اعضاءه ان يبذلوا كل جهد ممكن للعمل متفقين ، والا خشى ان يذهب تأييدهم وتشجيعهم لا الى الذين يريدون مساعدتهم بل الى الذين يرفضون ويشجبون سياساتهم وافعالهم .

٦٠١ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال انه انذر مجلس الامن من قبل بأن افريقيا الجنوبية ستترفض تلبية ندائه ، ان لا يمكن ان ينتظر اي موقف آخر من هذه الحكومة العنصرية . واذاف ان القرارات وحدها لا تكفي ، ولكن الامم المتحدة قد تجد بعض العزاء في ان تعلم انها ساعدت على انقاذ ارواح بريئة من عقوبة الموت . وذكر ان على المجلس واجب العمل على ضمان الافراج عن اولئك

الذين سجنوا بصورة غير قانونية واعادتهم الى وطنهم . و اشار الى ان قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) قد انهى انتداب افريقيا الجنوبية على افريقيا الجنوبية الغربية ، فاصبحت الامم المتحدة صاحبة المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم ، وبذلك فان افريقيا الجنوبية لا يجوز لها من وجهة النظر الشرعية ان تسن قوانين تتعلق به او ان تقبض على اى من اهاليه او تحاكمهم . ورأى انه ينبغي ان يقال بوضوح ان المجلس انما شجب المحاكمات لهذا السبب ذاته ، اى لكونها انتهاك لسطات الامم المتحدة . وقال ان المسألة هي مسألة رفض افريقيا الجنوبية تنفيذ قرارات مجلس الامم وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق ، وانه ينبغي للمجلس ، على الاقل ، ان لا يستبعد امكان اللجوء الى تدابير افضل بالاستناد الى هذه المادة .

٦٠٢ - وتابع ممثل اثيوبيا كلامه قائلاً ان على المجلس الآن : ان يشجب رفض افريقيا الجنوبية التزام قراره ؛ وان يطالب بالافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم فوراً ؛ وان يدعو الدول الاعضاء التي لها علاقات سياسية واقتصادية مع افريقيا الجنوبية الى ممارسة أقصى نفوذها لجعل افريقيا الجنوبية تدع لمطالب الامم المتحدة بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، ولا سيما بشأن الافراج عن السجناء واعادتهم الى وطنهم ؛ وان ينظر في امر اتخاذ تدابير افضل تضمن تنفيذ قراره السابق .

٦٠٣ - وتكلم ممثل الجزائر ، فأكد على كون المشكلة التي تواجه مجلس الامم مشكلة سياسية بحتة ، قائلاً ان القرار الاخير قد فسر تفسيراً انسانياً بقصد جعل آثاره المتوقعة مقصورة على اطلاق سراح الذين اعتقلوا عسفاً ، فأدى الضمور الى اجماع شكلي لم يحل اية مشكلة ؛ وعلى ذلك فان على المجلس الان ان يلتزم بتدابير اكثر تحديداً ، كتلك التي تنص عليها المادة ٤ من الميثاق ، كما يضمن احترام سلطة الامم المتحدة على افريقيا الجنوبية الغربية ، ولا سيما فيما يتعلق باطلاق سراح رعايا هذا الاقليم . وقال ان على الامم المتحدة ان تنتهي احتلال افريقيا الجنوبية وادارتها لا افريقيا الجنوبية الغربية ، احتلالاً وادارة لا قانونيين ، كما ان على الدول الكبرى ان تتفق اتفاقاً نهائياً على ان تضع في الميزان ثقل نفوذها وان تعيد النظر في سياستها حيال افريقيا الجنوبية الغربية وبوجه خاص حيال حكومة افريقيا الجنوبية . واذ ان كان يجب على المجلس الآن ان يقرر اتخاذ تدابير عملية تستطيع وضع حد لآثار سياسة حكومة افريقيا الجنوبية . ورأى ان قانون الازهاق ليس الا عنصراً واحداً فحسب من عناصر سياسة افريقيا الجنوبية الامبريالية الهادفة الى قمع حركات التحرير الافريقية ، تلك السياسة التي يعبر عنها ايضا بالفاظ اخرى مثل " قانون قمع الشيوعية " ، والتي يراد بها مد رقعة الفصل العنصري لحماية الجنس الابيض من الشعوب الافريقية المصنفة على استرداد استقلالها . ومعنى قائلاً ان بعض الدول الكبرى تضامر بنفوذها المعنوي والسياسي ، فاذا ما صدر عن المجلس قرار ضعيف آخر فانه سيكشف عن استسلام تلك الدول التي عليها تتوقف فعالية قرارات المجلس . واذ ان للمجلس ان يختار بين ان يكتفي باعادة تأكيد قراراته السابقة العقيمة ، وبين ان يتخذ التدابير الضرورية ، حتى لو كانت مؤقتة ، كما يضمن اطلاق سراح السجناء وتوكيد موقفه

القانوني والسياسي في هذه المسألة ؛ وسيكون معنى ذلك ان يستخدم كل الاستخدام امكانات التدابير القهرية التي يتضمنها الميثاق ، وان ينظر في أعمال المادة ٥ منه سهيا وراء حل مؤداه ان يطلب الى الامم المتحدة تولى مسؤولياتها المباشرة عن افريقيا الجنوبية الغربية .

٦٠٤ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده يأسف للاحكام القاسية الصادرة عن محكمة ليست بذات ولا يمة ، وانه لا يمكن التوفيق بين زعم افريقيا الجنوبية انها امة تخضع لسلطان القانون وبين قانون الارهاب ذي الاثر الرجعي ومحاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية والحكم عليهم بموجبها ، ولا سيما اذا اخذنا في اعتبارنا المركز الدولي لافريقيا الجنوبية الغربية . وقال ان على مجلس الامن ان يتخذ من التدابير ما يكفل تنفيذ قراراته ، وان عليه ان يتخذ تدبيرا سريعا فعلا لضمان الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ؛ ولكن هذا التدبير يقتضي ، كما يكون فعلا ، كامل تأييد جميع اعضاء الامم المتحدة ، ولا سيما اولئك القادرين على التأثير على افريقيا الجنوبية . واعلن ان الوفد الصيني سيدرس من هذه الزاوية اية مقترحات تقدم للمجلس .

٦٠٥ - وتكلم رئيس مجلس الامن ، بوصفه ممثل الباراغواي ، فقال ان وفده كان يأمل ، في كانون الثاني (يناير) ، ان لا يكون قد فات وقت توجيه نداء جديد عاجل الى افريقيا الجنوبية ؛ اما الآن فان هناك مخالفة جديدة صارخة ارتكبتها افريقيا الجنوبية ، وهي قد تحدث المجلس علنا . وازدادت افريقيا الجنوبية ، التي لا تملك حق ممارسة اية وظيفة ادارية او غيرها في افريقيا الجنوبية الغربية ، يجب ان تدان لتحديها قرار كانون الثاني (يناير) ، وان عليها ان تلغي الاحكام الصادرة وان تعيد ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الى وطنهم ؛ كما ان على مجلس الامن ان يوجد الطرق التي تكفل فعاليتها قراره ٢٤٥ (١٦٦٨) والتي تحمل حكومة افريقيا الجنوبية على الاسراع في التزامه . وبين ان وفده مستعد للتعاون مع اعضاء المجلس الآخرين في سبيل تحقيق هذه الغاية .

٦٠٦ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فأهاب بالمجلس ان يؤيد مبادئ الميثاق وان يصون هبة الامم المتحدة . وقال ان قرار المجلس السابق قد بني على ثلاث وقائع : (أ) انه ليس لافريقيا الجنوبية حق في ادارة افريقيا الجنوبية الغربية ، ولذلك فهي لا ولاية لها على اولئك الذين تنازلت لهم المحاكمة ؛ (ب) ان للامم المتحدة مسؤولية من نوع خاص حيال الاقليم وشعبه ؛ (ج) ان الدول الاعضاء ملزمة بالمساعدة على تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ومضى قائلا ان افريقيا الجنوبية قد تحدثت قرار المجلس ، فعلى المجلس ان يتصرف تصرفا حازما حيال هذا التحدي . وازدادت انه قد آن الا وان لكي تتعلم سلطات افريقيا الجنوبية احترام ارادة المجتمع الدولي . واعلن ان وفد الجمهورية العربية المتحدة يرى في الاجماع الذي اتخذه المجلس قراره السابق في هذا الشأن ما يشجعه ويبعث على ارتياحه ؛ وهناك سبب اقوى لاجماع المجلس الآن وهو يواجه تحدي افريقيا الجنوبية له .

٦٠٧ - وفي الجلسة ١٣٦٣ المحقودة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، تكلم ممثل اندونيسيا فأكد على عميق قلق حكومته للاحداث المفجعة الجارية في افريقيا الجنوبية . وقال ان المنظمة

لا يسعها البقاء صامته امام ما يمثله تحدى افريقيا الجنوبية لقراراتها من تهديد لهيبتها وسلطاتها ، كما ان المجلس لا يسعه ان يجيز لا تحدى الدول الاعضاء ان تحدث هذا الحدث بالتزامتها بمقتضى الميثاق ؛ هذا الى ان انتهاك احدى الدول الاعضاء لحقوق الانسان هو تهديد للسلم في تلك المنطقة . واذ ان الوفد الاندونيسي يرى ان قرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) قرارا توصية ، وهو بهذه الصفة ملزم لجميع الاعضاء بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق ؛ ومع ذلك فانه لم يتخذ اي تدبير لتغيير الحالة تدريجيا فعليا ، ولئن كانت بعض الدول الاعضاء قد ابلغت قلقها الى حكومة افريقيا الجنوبية ، فان هناك دول اعضاء ذات قوة ونفوذ كبيرين لا تزال تحتفظ بروابط دبلوماسية واقتصادية مع افريقيا الجنوبية ، وهي في وسعها ان تحقق ما يطالب به القرار . اما بشأن اللجوء الى محكمة العدل الدولية ، فقال ان التجربة السابقة في هذا الصدد لم تكن مشجعة ؛ وايا كانت الحال فالمشكلة مشكلة سياسية ، ويجب ان تحل بوسائل سياسية ومن قبل مجلس الامن ؛ فاذا ما اصرت افريقيا الجنوبية على مواصلة تحديها وجب اتخاذ تدابير اخرى . وذكر ان في الميثاق احكاما ، كذلك التي يتضمنها الفصل السابع ، يمكن ان تستخدم لهذا الغرض ؛ يضاف الى هذا ان من الممكن الافادة من خدمات مكتب الامين العام ، وكذلك من المساعي الحميدة التي يمكن ان يقوم بها الامين العام شخصا .

٦٠٨ - وتكلم ممثل زامبيا ، فاعرب عن سخطه لرفض سلطات بريتوريا التزام قرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) ، وقال ان افريقيا الجنوبية ، على كونها عضوا في الامم المتحدة ، لم تمتثل قط للميثاق بل هي قد ارتكبت الشرور باسم المسيحية ومحاربة الشيوعية ، وزرعت الحقد بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها . وقال ان نطاق هذه السياسة قد مد فاصح الآن يشمل اقليما يخضع لمسئولية الامم المتحدة مباشرة ، فعلى مجلس الامن ان يتخذ تدابير قهرية اذا لم تلتزم افريقيا الجنوبية قراره . وقال ان سياسة زامبيا سياسة سلم ، ولكن ما من سلم يمكن ان يقوم حيث يضطهد الناس ويخضعون للقوة العسكرية ، وحيث تتجاهل قرارات الامم المتحدة ويظال متجاهلها بمنجاة من العقاب ؛ وعلى مجلس الامن ان يتخذ تدابير حازمة بشأن ابناء افريقيا الجنوبية الضريسة المعتقلين في بريتوريا .

٦٠٩ - وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان ابناء افريقيا الجنوبية الضرية الثلاثة والثلاثين قد ادنوا اذانة هي نتاج تحد عنيد لقرارات الجمعية العامة وانتهاك لحقوقهم الانسانية وللمركز الدولى للاقليم . وقال ان عادة سن تشريعات رجعية الاثر لاغراض القمع السياسى يجب ان تشجب ، ولكن المطلوب اكثر من مجرد الشجب . فافريقيا الجنوبية ، منذ انهاء انتدابها على افريقيا الجنوبية الغربية ، لم تعد تملك اى حق في ادارة هذا الاقليم ، الذى اصبح خاضعا لمسئولية الامم المتحدة عموما ولمسئولية مجلس افريقيا الجنوبية الغربية خصوصا ؛ وبالتالي فان اعضاء هذا المجلس قد طلبوا اجتماع مجلس الامن هذا تطلعا الى تدبير فوري للافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم . واعاد ممثل تركيا الى الذاكرة ان الرئيس التركي اعلن بشأن افريقيا الجنوبية

الغربية ، وهو يخطب في المجموعة الافريقية - الآسيوية في الامم المتحدة خلال شهر نيسان (ابريل) السابق ، ان العالم ينتظر ليرى هل ستستطيع اكثرية الامم المتحدة ، في اخلاص وراء هدف ما ، ان تكون ايضا متحدة في اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق هذا الهدف . ثم اهاب بالمجلس ان يختار الطريق الافضل والا قرب لتقديم عاجل المساعدة لانباء افريقيا الجنوبية الغربية السجناء .

٦١٠ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان الحكم على انباء افريقيا الجنوبية الغربية اعضاء حركة التحرير القومي قد اثار سخط واستنكار المجتمع الدولي . والمجلس محق في قلقه لأن تصرف افريقيا الجنوبية يمثل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان الاساسية وللمقبول به عامة من قواعد القانون الدولي ، وكذلك لمبادئ الميثاق . والدليل المزعوم على جرم المتهمين هو مجرد بيان مبدئي باماني شعب الاقليم في الحرية والاستقلال . وعلى مجلس الأمن تقع مسؤولية الالاحاح على ضرورة تنفيذ قراره ٢٤٥ (١٩٦٨) . ومن الواجب اذانة افريقيا الجنوبية اذانة شديدة ومطالبتها قاطعة بالاخراج عن المعتقلين واعادتهم الى وطنهم فورا . فانا امتدعت عن الامثال كان على المجلس ان ينظر في اتخاذ تدابير فعالة لا تستبعد منها التدابير القهرية المنصوص عليها في الميثاق . وعليه ايضا ان يدعو جميع الدول ، ولا سيما تلك التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع افريقيا الجنوبية ، الى ممارسة اقصى نفوذها كيما تجعل افريقيا الجنوبية تتخلى عن سياستها الراهنة .

٦١١ - وتكلم ممثل كولومبيا ، فقال ان وفده يشارك في الآراء التي اعربت عنها وفود اخرى من اعضاء مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية . فعلى مجلس الامن ان يتخذ تدابير تكفل التزام قراره المتخذ في كانون الثاني (يناير) بشأن المحاكمة الالقانونية ، والوفد الكولومبي يأمل ان يكون في قرار مجلس الامن ما ييسر على مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية قيامه الفعلي بالمهمة الموكولة اليه .

٦١٢ - وفي الجلسة ١٣٩٤ المفقودة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، لفت رئيس المجلس نظر الاعضاء الى مشروع قرار (S/8429) اقترحه اثيوبيا والباراغواي وباكستان والبرازيل والجزائر والسنغال والهند . وكان نص مشروع القرار المذكور كما يلي :

” ان مجلس الامن ،

” ان يشير الى قراره ٢٤٥ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والذي شجب به بالاجماع رفض حكومة افريقيا الجنوبية التزام احكام قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، كما طلب الى تلك الحكومة وقف المحاكمة الالقانونية فورا والاخراج عن انباء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم ،

” وان يراعي قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) الذي اتخذته في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ وانتهت به الجمعية العامة للامم المتحدة انتداب افريقيا الجنوبية على افريقيا الجنوبية الغربية وتولت المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم حتى استقلاله ،

" وان يؤكّد من جديد حقّ شعب افريقيا الجنوبية الغربية واقليمها ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال وفقا لميثاق الامم المتحدة ولاحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ولقرارات الجمعية العامة المختصة الاخرى ، " وان يدرك الالتزام المترتب على الدول الاعضاء بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الامن وفقا للميثاق ،

" وان يحزنه عدم التزام حكومة افريقيا الجنوبية لقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار مذكرة مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، بشأن اعتقال ومحاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين بصورة لا قانونية ، وكذلك الرسالة المؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٨ والواردة من رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ،

" وان يؤكّد من جديد ان مواصلة اعتقال ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ومحاكمتهم وما يعقب ذلك من الحكم عليهم تصرف لا قانوني وانتهاك صارخ لحقوق ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين وللإعلان العالمي لحقوق الانسان وللمركز الدولي للاقليم الذي اصبحت الامم المتحدة الآن صاحبة المسؤولية المباشرة عنه ،

" وان يدرك مسؤليته الخاصة حيال افريقيا الجنوبية الغربية شعبا واقلما ،

" ١ - يوجه اللوم الى حكومة افريقيا الجنوبية لتحديها الصارخ لقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) وكذلك لسلطة الامم المتحدة التي تتمتع افريقيا الجنوبية بعضويتها ؛

" ٢ - ويطلب قيام حكومة افريقيا الجنوبية فورا بالافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم ؛

" ٣ - ويدعو اعضاء الامم المتحدة الى التعاون مع مجلس الامن ، تنفيذ الالتزاماتهم بمقتضى الميثاق ، لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على التزام احكام هذا القرار ؛

" ٤ - ويقرر انه ، في حالة عدم تنفيذ حكومة افريقيا الجنوبية للاحكام هذا القرار ، الامر الذي يشكل انتهاكا للمادة ٢٥ من الميثاق ، فان مجلس الامن سيجتمع فورا للبت في امر تطبيق التدابير الفعالة على الوجه المبين في ميثاق الامم المتحدة ؛

" ٥ - ويطلب من الامين العام متابعة تنفيذ هذا القرار عن كثب واعلام مجلس الامن عن ذلك في موعد اقصاه . . . آذار (مارس) ١٩٦٨ ؛

" ٦ - ويقرر ابقاء المسألة قيد نظره الايجابي " .

٦١٣ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان من المهم ان ينسق الاعضاء عملهم في هذا الشأن ، وهو لذلك يرى انه ينبغي اجراء المزيد من المشاورات العاجلة . وقال ممثل اثيوبيا انه ، ان يقبل اقتراح ممثل المملكة المتحدة ، يكرر الاشارة الى ما تتسم به المشكلة من طابع الاستعجال ، لاسيما وهناك انباء عن اعتقالات جديدة . وناشد الرئيس الاعضاء ان يقوموا بمشاوراتهم بالعجلة التي تقضي بها الظروف .

٦١٤ - وفي الجلسة ١٣٦٥ المعقودة في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، قدم ممثل باكستان مشروع القرار (S/8429) نيابة عن اصحابه ، قائلا انه صيغ بعد مشاورات بين اعضاء مجلس الامن ومع وفود دول اعضاء اخرى مهتمة بالامر . وقال انه ، فيما يتصل بالفقرة ١ ، سيكون المجلس مغفلا بواجبه اذا هولم بوجه اللوم الى حكومة افريقيا الجنوبية على تجاهلها المتعمد للقرار ٢٤٥ (١٩٦٨) ولسلطة الامم المتحدة . اما الفقرة ٢ ، فتطلب بصريح العبارة القيام فورا بالافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم . ولكن كانت الفقرة ٣ اشد من الفقرة المقابلة لها في القرار ٢٤٥ (١٩٦٨) ، فذلك لان اصحاب المشروع يعتقدون ان من الضروري استجماع كافة وسائل الاقناع ، وحتى وسائل الضغط ، التي يملكها مجموع الاعضاء لتأمين التزام افريقيا الجنوبية لاحكام القرار . واما عن الفقرة ٤ من المنطوق فان اصحاب المشروع مقتنعون بان من الضروري ان يقول المجلس في جلاء انه سيتخذ تدابير فعالة اذا تجاهلت افريقيا الجنوبية مشروع القرار المعروف . وقال ان الوقت قد حان ليتخذ المجلس قرارا من نوع القرارات التي تصدر بمقتضى الفصل السادس من الميثاق بدلا من ان يضع مالا يعد وان يكون توصية اخرى . فلو حدث ان عادت افريقيا الجنوبية الى تحدى المجلس ، فلن يكون في طاقة المجلس ان يستبعد النظر في اعمال التدابير الملائمة التي ينص عليها الفصل السابع والمواد المختصة الاخرى من الميثاق ، وتوجيه انذار الى افريقيا الجنوبية امر ضروري ، نظرا للانباء التي تشير الى انها تعد محاكمة لا قانونية اخرى لنفر من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية . اما الفقرة ٥ ، فتلتصق من الامين العام الاعلام عن تنفيذ القرار خلال مهلة محددة ، يقترح اصحاب المشروع ان تكون اسبوعين .

٦١٥ - وقال ممثل باكستان ان النص يقوم على تصور نهج عمل لمجلس الامن يمثل الحد الأدنى في رأى اصحابه ، نظرا الى تصرفات افريقيا الجنوبية - واذ ان مشروع القرار لا يستبعد امكان قيام الامين العام بتعيين ممثل خاص لتحقيق الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية . وقال انه حتى الآن ، برغم كثافة المشاورات ، لم تتم تسوية الاختلافات بين اصحاب مشروع القرار وبين وفود المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وفرنسا ، وهي اختلافات يقوم معظمها حول الصياغة ؛ على ان اصحاب المشروع لا يزالون مستعدين لعقد مزيد من المشاورات . وقال ممثل باكستان انه كان يود ان يقترح الاعضاء الافريقيين والآسيويين نصا اكثر تناسبا في رأيهم مع خطورة الحالة ، ولكنهم برغم ذلك اخذوا في اعتبارهم وجهات نظر الآخرين وصاغوا النص في عبارات لا تلزم احدا بصورة مسبقة باتخاذ التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق . واصحاب المشروع يأملون ان يمارس الاعضاء الدائمون نفوذهم على افريقيا الجنوبية الى ابعد مدى ممكن .

٦١٦ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان الاعضاء الافريقيين كانوا يودون ان يفرض المجلس احترام قراره المتخذ في كانون الثاني (يناير) باللجوء الى الوسائل التي ينص عليها الميثاق ، ولكن جبانة موقف بعض الاعضاء جعلت ذلك مستحيلا مع الاسف . ولا ريب في ان بريتوريا ستستغل هذا الموقف . وسيكون متزايد العسر ، اذا لم يكن هناك اجماع ، تأمين تنفيذ قرارات المجلس . ومن الضروري القيام بالفعال من التدابير اذا اريد تجنيد المنظمة مصاعب ستكون خطيرة الاثر على سلطتها وعلى افريقيا الجنوبية الغربية وعلى الجنوب الافريقي بمجموعه . فعلى الدول التي لا تزال لها مع افريقيا الجنوبية علاقات تجارية او غير تجارية ان تضغط على هذا البلد ؛ وليس في الفقرة ٣ من مشروع القرار ما يمكن ان يثير جزع الدول المقتنعة بعدالة قضية الامم المتحدة في افريقيا الجنوبية الغربية . والاشارة في الفقرة ٤ الى المادة ٢٥ لا تعني ضمنا بالضرورة احالة تلقائية الى فصل ما يعينه من فصول الميثاق ، بل ان القصد من هذه الفقرة كان تيسير اتخاذ اي تدبير ذي فائدة ، دون استبعاد اي من التدابير الممكنة . ولقد اضطر المشتركون في اقتراح المشروع ، طلبا للوصول الى نتيجة متفق عليها ، الى القبول ببعض التغيرات ، فعلى الدول الاخرى ان تستفيد من الوضع الناشئ عن ذلك لدعم مجلس الامن بنفوذها . ومن الواجب ان يتضامن الاعضاء تعريزا لسلطة مجلس الامن ولفعالية تدابير . ولو ان المجلس اعتمد قرارا اضعف من المشروع المقترح لكان ذلك اعترافا بالفشل ، اما الاجماع في الاقتراح بتأييد هذا المشروع فقد يكون من شأنه عمليا ان يدفع افريقيا الجنوبية الى اتخاذ تدابير تتيح لها تفادي اية مواجهة . والمشترون في اقتراح المشروع مستعدون ان يدرسوا بعناية اقتراح او مبادرة بناءة .

٦١٧ - وتكلم ممثل البرازيل ، باسم وفده ونياية عن وفد الباراغواي ، فقال ان المشروع يعبر عن التزام الامم المتحدة بالولاء لحقوق الانسان وللهيمنة القانون ولل مساواة العنصرية ؛ وهو يلتقي مع ارادة اغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وسيعني اعتماده ان المجلس قد وفى حقا بما رتب عليه الميثاق من التزامات . وهو لا يلزم المجلس بأى نهج عمل محدد ولا يرسم سلفا تصرفاته المقبلة ، ان ليس فيه الا التزام واحد : هو ان يعود المجلس الى الاجتماع فورا اذا بدر عن افريقيا الجنوبية تحد جديد . وازداد ان الباراغواي والبرازيل ، طلبا للاجماع ، على استعداد للتفاوض مع جميع الوفود . ثم اعرب عن الامل في ان تعيد افريقيا الجنوبية النظر في قرارها بعدم التزام قرار المجلس ٢٤٥ (١٦٦٨) .

٦١٨ - واعرب ممثل باكستان عن تقدير اصحاب المشروع لوفدى الاتحاد السوفياتي وهنغاريا لاسهامهما في صياغة النص .

٦١٦ - وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال انه كان مأمولا ان تنفذ افريقيا الجنوبية قرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٦٦٨) ، ولكنها مع الاسف واصلت المحاكمة الالقانونية وحكمت بعقوبات قاسية على ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعذبين ، في ازدراء للرأى العام العالمي وتجاهل للقرار . فعلى المجلس الآن ان يعمل ، والا فان مقدرنه ومكانته ستصبحان موضع اللشك ، وسينال خطير الوهن من

فعاليته . ثم اعلن ممثل نيجيريا ان مذكرات جلب قد صدرت بحق ثمانية آخرين من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية لمحاكمتهم من قبل افريقيا الجنوبية بموجب تشريعها ؛ قانون الارهاب وقانون قمع الشيوعية ، كما ان بعض الانباء اشارت الى ان هناك نحو ٢٢٠ من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية قيد الاعتقال ولن يلبثوا ان يحاكموا امام القضاء ، بمثل تلك التهم الباطلة . فمن الواجب مواجهة المشكلة بوصفها تحديا لسلطة مجلس الامن ، الذي عليه ان يستمسك بعزمته ويقدرته على التصرف . وقال ان نيجيريا تؤيد مشروع القرار ، على اعتبار ان القصد منه تنبيه افريقيا الجنوبية الى الالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق . فاذا لم تف افريقيا الجنوبية بتلك الالتزامات ، فعلى المجلس ، بشجاعة وانسانية ، ان يواجه مسؤولياته .

٦٢٠ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان ممثل باكستان ، وهو يقدم مشروع القرار باسم المشتركين في اقتراحه ، قد دلل على اهتمام وصادق عزيمة وحسن المسؤولية ، وفي الوقت نفسه على روح توفيق . ثم قال ان الابقاء على اجماع المجلس امر جوهري اذا ما اريد بلوغ الهدف المشترك ، هدف تأمين سرعة الافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الذين صدرت بحقهم الاحكام واعادتهم الى وطنهم ، والحيلولة دون قيام افريقيا الجنوبية بالمزيد من الملاحقات القضائية الالقانونية . وقال ان الاقتراحات التي عرضتها وفود عديدة لم تشترك في اقتراح المشروع لا تهدف الى اضعاف نفرة المجلس من تصرف افريقيا الجنوبية او عزم المجلس على اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد ، بل هي تنطوي على انعكاس لشعر الميثاق وعلى تقييم واقعي للطريقة الافضل انتهاجا بغية الوصول الى النتيجة العملية التي يشترك في طلبها الجميع . ثم قال ان الوفد الامريكي ووفود اخرى على استعداد لمواصلة المشاورات في مسمى للوصول الى اتفاق عام .

٦٢١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان قيام نظام بريتوريا بالقبر على وطني افريقيا الجنوبية الغربية كان انتهاكا مزدوجا للشرعية الدولية ، ان هذا النظام اعتقل اناسا على اقليم لا يخضع لولايته ، واتهمهم باعمال قاموا بها في اقليم بلد لا يخضع لولايته . وقد كان هذا التصرف بمجموعه انتهاكا لا سابقة له للشرعية الدولية ، وعملا من اعمال عصابات قطاع الطرق الدولية . والدفاع عن الحقوق الاساسية لشعب افريقيا الجنوبية الغربية واجب مفروض على الامم المتحدة وعلى مجلس الامن . ثم اعرب عن تأييده لمشروع القرار ، وقال انه مع ذلك يشتمل على بعض العيوب : فلقد كان ينبغي مثلا ، احقاقا للحق ، ان يوجه نداء الفقرة ٣ الى اولئك الذين يواصلون حماية العنصريين ، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، هذه الدول التي لا تزال تواصل الحفاظ على علاقات وثيقة مع نظام افريقيا الجنوبية . فبفضل مثل هذا الدعم وحده استطاعت افريقيا الجنوبية ان تتجاهل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بافريقيا الجنوبية . ثم قال انه سيقترح بتأييد المشروع على ان يكون مفهوما ان النداء الوارد في الفقرة ٣ موجه الى تلك البلدان التي تواصل منح كامل المساعدة لعنصري افريقيا الجنوبية .

٦٢٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه حث على اجراء المشاورات على امل تحقيق
الاجماع ، وانه يرغب في الاعراب للمشاركين في اقتراح مشروع القرار عن تقديره لما دللوا عليه من روح
تعاون . ثم قال ان وفده يأمل ان تستأنف المشاورات في اقرب وقت ممكن ، اذ ان هذا الوفد يشارك
في الشعور بضرورة العمل العاجل ويتوق الى تحقيق الاجماع .

٦٢٣ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان وفده يرى ان من الجوهرى ان تستمر المشاورات على
قصد واضح هو الوصول الى الاتفاق بين الاعضاء ، هذا الاتفاق ذى الاثر البالغ في تحقيق الافراج
عن السجناء .

٦٢٤ - وفي الجلسة ١٣٩٦ المعقودة في ٥ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، تكلم ممثل الهند ، فقال
انه لا بد لمجلس الامن من ان يتخذ خطوات عاجلة ، لا تستبعد منها الجزاءات ، لمعالجة الحالة
التي يخلقها تحدى افريقيا الجنوبية لقرار مجلس الامن ، ولا قناع هذا البلد بعيب اصراره على
عطرسه العنيدة . وقال ان وفده يعتقد ان المادة ٢٥ على صلة وثيقة جدا ، وربما حصرية ، بالفصل
السابع من الميثاق ، ولكن الاشارة الى تلك المادة لا تفترض بالضرورة احالة آلية الى اى فصل بعينه
من فصول الميثاق . والامر في هذه القضية ليس امر نزاع بين اثنتين او اكثر من الدول الاعضاء بل بين
المنظمة وواحدة من الدول الاعضاء فيها ثابت على تحديها باصرار . لذلك كان اذارها الصريح
باعمال المادة ٢٥ امرا جوهريا . ثم قال ان الهند ، على رغم ان المشروع لا يمثل تلبية كاملة
لوجهات نظرها ، قد شاركت في تقديم هذا المشروع بروح تتقبل التسوية وعلى ان يكون مفهوما بجلاء
انه الخطوة الجوهرية الاولى فحسب . فاذا رفضت افريقيا الجنوبية الانصياع لاحكامه وجب على
مجلس الامن ان يعتمد اجراءات فعالة ينبغي ان تدعمها جميع الوفود .

٦٢٥ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فأعلن ان المجلس ، في تداوله امر محاكمة وطني افريقي
الجنوبية الغربية والحكم عليهم بصورة لا قانونية ، واجه مشكلات ذات طبيعة اخلاقية وقانونية وسياسية .
ثم ان الامم المتحدة هي المسعولة عن افريقيا الجنوبية الغربية ، وبالتالي فان سلطتها وهيبتهما
هنا الى حد ما عرضة للخطر . ومشروع القرار هو في صورته العامة علاج ملائم للحالة التي يخلقها
تحدى افريقيا الجنوبية للامم المتحدة . ومع ذلك فانه كان يحسن ان تشير الفقرة ٣ بالتحديد الى
تلك الدول التي لا تزال تواصل الحفاظ على روابط اقتصادية وديبلوماسية وعسكرية وثيقة مع افريقيا
الجنوبية على رغم قرارات الامم المتحدة السارية المفعول ، وذلك مثل الولايات المتحدة والمملكة
المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية . وافريقيا الجنوبية ، برفضها تنفيذ القرار ٢٤٥ (١٩٦٨) ، قد
خرقت مسؤولياتها التي الزمها بها الميثاق واضح الخرق . فاذا عجز مؤيدوها عن اقعاعها بتنفيذ
القرار ، فسيكون على مجلس الامن ان ينظر في اتخاذ تدابير افعال ليكفل الافراج عن ابناء افريقيا
الجنوبية الغربية . ثم قال ان هنغاريا تؤيد مقصد اصحاب المشروع وتأمل ان لا يناله اضعاف وان
يوضع موضع التنفيذ ونما تأخير .

٦٢٦ - وفي الجلسة ١٣٩٧ المعقودة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، أعلن الرئيس انه ، بعد مشاورات كثيرة مع الاعضاء ، في موقف يسمح له بأن يعرض على المجلس نصا يعتقد انه يمكن ان ينال اجماع الاصوات . وكان النص المذكور كما يلي :

" ان مجلس الامن ،

" ان يشير الى قراره ٢٤٥ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والذي شجب به بالاجماع رفض حكومة افريقيا الجنوبية التزام احكام قرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، كما طلب الى تلك الحكومة وقف المحاكمة الالقانونية فوراً والا فراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم ،

" وان يراعي قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) المتخذ في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ والذي به انتهت الجمعية العامة للام المتحدة انتداب افريقيا الجنوبية على افريقيا الجنوبية الغربية وتولت المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم حتى استقلاله ،

" وان يؤكد من جديد حق شعب افريقيا الجنوبية الغربية واقليمها ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، وفقاً لميثاق الامم المتحدة ولا حكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

" وان يدرك ان على الدول الاعضاء الوفاء بكل الالتزامات كما هي مبينة في الميثاق ،

" وان يأسف لعدم التزام حكومة افريقيا الجنوبية لقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار مذكرة مجلس الامم المتحدة لا افريقيا الجنوبية الغربية ، المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، بشأن اعتقال ومحاكمة ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين بصورة لا قانونية ، وكذلك الرسالة المؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٨ والواردة من رئيس مجلس الامم المتحدة لا افريقيا الجنوبية الغربية ،

" وان يؤكد من جديد ان مواصلة اعتقال ابناء افريقيا الجنوبية الغربية اولئك ومحاكمتهم وما يعقب ذلك من الحكم عليهم تصرف لا قانوني وانتهاك صارخ لحقوق ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين وللإعلان العالمي لحقوق الانسان وللمركز الدولي للاقليم الذي اصبحت الامم المتحدة الآن صاحبة المسؤولية المباشرة عنه ،

" وان يدرك مسؤليته الخاصة حيال شعب افريقيا الجنوبية الغربية واقليمها ،

" ١ - يوجه اللوم الى حكومة افريقيا الجنوبية لتحديدها الصارخ لقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) وكذلك لسلطة الامم المتحدة التي تتمتع افريقيا الجنوبية بعضويتها ؛

" ٢ - ويطلب قيام حكومة افريقيا الجنوبية فوراً بالافراج عن ابناء افريقيا الجنوبية الغربية المعنيين واعادتهم الى وطنهم ؛

" ٣ - ويدعو اعضاء الامم المتحدة الى التعاون مع مجلس الامن ، طبقا لالتزاماتهم بمقتضى الميثاق ، وذلك بغية تأمين التزام حكومة افريقيا الجنوبية لاحكام هذا القرار ؛

" ٤ - ويحث الدول الاعضاء التي تكون في مركز يسمح لها بالاسهام في تنفيذ هذا القرار على مساعدة مجلس الامن بغية تأمين التزام حكومة افريقيا الجنوبية لاحكام هذا القرار ؛

" ٥ - ويقرر انه في حالة عدم تنفيذ حكومة افريقيا الجنوبية لاحكام هذا القرار ، فان مجلس الامن سيجتمع فورا للبت في الخطوات او التدابير الفعالة ، طبقا لاحكام المختصة من ميثاق الامم المتحدة ؛

" ٦ - ويلتمس من الامين العام متابعة تنفيذ هذا القرار عن كثب واعلام مجلس الامن عن ذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ؛

" ٧ - ويقرر ابقاء المسألة قيد نظره الايجابي . "

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الذي عرضه الرئيس : في الجلسة ١٣٦٧ المقفودة فـ١١

١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، اعتمد مشروع القرار بالاجماع (القرار ٢٤٦ (١٩٦٨)) .

٦٢٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأعلن ان وفده كان قد اوضح موقفه وسياسته بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ومحاكمات بريتوريا في كلمات سابقة القاها في الجمعية العامة وفي المجلس . اما في صدد مسألة اتخاذ تدابير بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، فكان قد ابان موقفه بجلاء كامل ، وهو انه يرى ان قرار المجلس يجب ان لا يوهنه الانقسام ، ودعا الى اجراء مشاورات حول هذا القرار . وكان بيان ممثل باكستان ، وهو يقدم مشروع القرار المقترح من الدول السبع قد فتح الباب امام الاتفاق ، اذ قال ان مشروع القرار لا يستبعد امكان ايفاد ممثل للامين العام الى افريقيا الجنوبية وانه ، لا يلزم اى عضوا مسبقا باى تصرف بموجب الفصل السابع . وعلى هذا الاساس اديرت المشاورات فأدت الى قرار منسق ومتفق عليه .

٦٢٨ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الوفد السوفياتي

قد ايد مشروع القرار على رغم ما فيه من مواطن ضعف ، لأن اهم عنصرين فيه كانا طلب القيام فورا بالاخراج عن وطني افريقيا الجنوبية الغربية واعادتهم الى وطنهم وتوجيه اللوم الى العنصريين . وقد اقترح وفده بتأييد القرار على اعتبار ان من المفهوم ان الفقرة ٤ هي في الواقع طلب موجه الى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالمساعدة على وضع حد لاضطهاد وطني افريقيا الجنوبية الغربية ووقف كل تأييد لنظام بريتوريا العنصرى .

٦٢٩ - وتكلم ممثل كندا ، فأعاد الى الذاكرة البيان الذي ادلى به ممثل باكستان يسـوم

٤ آذار (مارس) ، وقال ان تأكيد هذا الاخير بأن النص لا يلزم المجلس مسبقا بأى نهج عمل محدد قد جعل من الممكن وصول المشاورات الى نتيجتها السعيدة .

٦٣٠ - وتكلم ممثل فرنسا، فأوضح ان وفده اقترح بتأييد القرار، على رغم تحفظاته بشأن بعض فقرات ديباجته، لانه لا يستطيع ان يرتضي لافريقيا الجنوبية الغربية ان تمتد اليها سياسة فصل عنصري هي لديه موضع شجب. وقال ان القرار، كما اعلن الناطق باسم المشتركين في اقتراحه، لا يرسم مسبقا نهجا ما لما يتخذه المجلس من تدابير في المستقبل.

٦٣١ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة، فأشاد باصحاب مشروع القرار لما اظهروه من روح متسامحة توفيقية من اجل الحفاظ على الوحدة. وقال انه كان بين التخييرات التي اتفق عليها اهمال الاشارة الى المادة ٢٥ من الميثاق، وهذه الاشارة التي لوبقيت لكانت في رأى الولايات المتحدة غير مناسبة لقرار يستند الى الفصل السادس. ومما ساعد بوجه خاص على تحقق الاتفاق المشترك ان اكد اصحاب المشروع انه لا يشتمل على اى التزام بتطبيق او استبعاد اى من نهج العمل الواردة في الميثاق لى اى نظر للموضوع قد يقوم به المجلس في المستقبل. ثم قال ان القرار تعبير عن حازم ارادة المجتمع الدولي وعزمه في قضية من قضايا المسؤولية الدولية، ومن الواجب مراعاته.

٦٣٢ - وتكلم ممثل اثيوبيا، فأعلن انه اقترح بتأييد القرار مدفوعا بروح التعاون، دون مساس بموقف حكومته كما سبق تعريف المجلس به، وهو موقف لم يتبدل.

٦٣٣ - وتكلم ممثل هنغاريا، فقال ان وفده في اقتراحه بتأييد القرار قد اخذ في اعتباره الحاجة الى تدبير عاجل فعال لرفع الظللة التي لحقت بأبناء افريقيا الجنوبية الغربية. وازداد ان الدول التي اقترعت بتأييد المشروع اصبحت الآن ملزمة بأن تطلب التزام افريقيا الجنوبية لاحكامه، وان تنفيذ القرارات ومراعاة مبادئ الميثاق يقتضيان، عند الضرورة، تطبيق الفصل السابع. وهذا في رأى الوفد الهنغارى واضح الظهور في الفقرة ٥ من القرار. والقرار خطوة نحو كفالة الحرية لشعب افريقيا الجنوبية الغربية، وهذا ما جعل وفده يقترح بتأييده.

٦٣٤ - وتكلم ممثل الدانمارك، فقال ان وفده قد الح طوال الوقت على ان تحقيق اقصى الفعالية يقتضي تحقيق وادامة اوسع اتفاق مستطاع في المجلس، بل الاجماع اذا امكن. وازداد انه يرحب، لذلك، بالاتفاق على القرار.

الفرع الخامس

رسائل لاحقة الى المجلس

٦٣٥ - تلبية لطلب مجلس الامن في الفقرة ٦ من القرار ٢٤٦ (١٩٦٨)، قدم الامين العام في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ تقريرا (S/8506) ابلغ فيه الى المجلس انه عمد، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨، الى احالة نص القرار المذكور الى وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية، كما انه قام، في ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٨، بتسليم الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية مذكرة بذلك. وفي هذه

المذكرة ابلغ الامين العام الى الممثل الدائم ، مشيرا الى البيانات التي ادلي بها في مجلس الامن ، انه يعتزم ارسال ممثل شخصي الى افريقيا الجنوبية للاغراض الواردة في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٢٤٦ (١٦٦٨) .

٦٣٦ - وفي ٣٠ آذار (مارس) ١٦٦٨ ، تلقى الامين العام ردا (S/8506/Annex 1) مؤرخا في ٢٧ آذار (مارس) ١٦٦٨ ، من وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية ، يستعرض فيه المناقشات بين افريقيا الجنوبية والامم المتحدة بشأن افريقيا الجنوبية الغربية منذ عام ١٦٦٦ ، ويعلم فيه ان على حكومته واجب الحفاظ على النظام والاستقرار والرفاه الاقتصادي في الاقليم ، وان الافراج عن اولئك الذين ادنوا بالارهاب غير ممكن ولا يمكن ان يكون موضع نقاش . ثم يقول ان افريقيا الجنوبية كانت دائما مستعدة لايضاح الامور لأي ندى اهتمام موضوعي برفاه سكان افريقيا الجنوبية الغربية ، وهي على ضوء ذلك مستعدة لاستقبال الممثل الشخصي للامين العام شريطة ان يكون مقبولا لدى الطرفين ، وكذلك شريطة ان تستدعي افريقيا الجنوبية الحصول على تأكيدات بأن المعلومات المحددة التي توضع تحت تصرفه لن يكون نصيبها التجاهل كما حدث في كثير من الاحيان في الماضي .

٦٣٧ - كذلك احال الامين العام الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة نص القرار ٢٤٦ (١٦٦٨) المتخذ في ١٨ آذار (مارس) ١٦٦٨ ، مع اشارة خاصة الى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ ، طالبا ان تعلمه الحكومات بالموقف الذي قرره من الفقرتين ٣ و ٤ . وقد ضمنت ردود اثنين وثلاثين حكومة على ذلك في الوثائق S/8506/Annex 11 و S/8506/Add. 1-4 .

٦٣٨ - وارسل رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية رسالة مؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٦٦٨ (S/8524) ، اعلم فيها مجلس الامن ، عملا بقراري الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د ١ - ٥) و ٢٣٢٥ (الدورة ٢٢) ، ان مجلس افريقيا الجنوبية الغربية قرر السفر الى افريقيا الجنوبية ، عملا بالبند ٤ من الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د ١ - ٥) وبقرار الجمعية العامة ٢٣٢٥ (الدورة ٢٢) ، وزيارة جمهورية زامبيا والجمهورية التنزانية المتحدة . كما ارسل برقية مؤرخة في ١١ نيسان (ابريل) ١٦٦٨ (S/8543) الى رئيس مجلس الامن ، ضمنها معلومات جديدة بشأن جهود هذا المجلس للوصول الى افريقيا الجنوبية الغربية .

٦٣٩ - وارسل رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية برقية بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٦٦٨ (S/8548) ، اعلم فيها مجلس الامن ان حكومة افريقيا الجنوبية ، في تحد جديد لمجلس الامن ، سمحت باصدار حكم على شخص آخر من ابناء افريقيا الجنوبية الغربية ، كما قدمت مشروع قانون يمنح الحكومة سلطة انشاء ما تسميه اوطان منفصلة في افريقيا الجنوبية الغربية تحديا لسلطة الامم المتحدة التي نص عليها قرارا الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) و ٢٢٤٨ (د ١ - ٥) .

٦٤٠ - وارسل رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية رسالة مؤرخة في ٢٧ أيار (مايو) (S/8600/Rev.1) الى رئيس مجلس الامن ، احال بها ، مع الاشارة الى برقيته المؤرخة في

٣ نيسان (ابريل) ، نسخة من البيان الذي اقره مجلس افريقيا الجنوبية الغربية في ٢٧ أيار (مايو) بشأن مشروع القانون المعروف على برلمان افريقيا الجنوبية . وفي هذا البيان ، يسجل المجلس عميق قلقه لهذا التصرف الالقانوني ، الذي يراد به تقويض وحدة شعب الاقليم وسلامته الالقليمية .

٦٤١ - ووجه الامين العام رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8635) ، الى رئيس مجلس الامن ، احوال بها الى المجلس نص القرار ٢٣٧٢ (الدورة ٢٢) الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ١٦٧١ التي عقدتها يوم ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، ولفت النظر الى الفقرة ١٣ من هذا القرار الذي اوصت الجمعية العامة فيه المجلس بأن يتخذ ، على سبيل الاستعجال ، جميع الخطوات المناسبة لتأمين تنفيذ القرار .

الفصل الخامس

الرسالة المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨
والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم
الى رئيس مجلس الامن

٦٤٢ - ارسل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8360) طلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في تهديد السلم تهدد يهددا خطيرا ناشئا عن سلسلة من الاعمال العسكرية العدوانية التي ترتكبها سلطات كوريا الشمالية خرقا لاتفاقية الهدنة وللقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة . وقالت الرسالة ان الانتهاكات المتكررة لاتفاقية الهدنة من قبل سلطات كوريا الشمالية قد اكتسبت صفة متزايدة الخطورة خلال السنة ونصف السنة المنصرمة ، ففي تلك الفترة ارسلت كوريا الشمالية افرادا مسلحين في مناسبات عديدة عبر المنطقة المجردة من السلاح الى جمهورية كوريا للقيام بعمليات الارهاب والاغتيال السياسي . وقد وقعت حادثة ذات خطورة خاصة حين ارسلت عصابتا من الارهابيين المسلحين الى جمهورية كوريا في مهمة هدفا الظاهر اغتيال الرئيس بارك . واشير في الرسالة كذلك الى ان كوريا الشمالية قد ارتكبت عن عمد عملا لا قانونيا ليس له مبرر ضد سفينة تابعة للولايات المتحدة اثنا وجودها في اعالي البحار : ففي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ، بينما كانت السفينة " بوبيلو " تمخر في المياه الدولية ، قامت بالاستيلاء عليها بطريقة لا قانونية سفن مسلحة تابعة لكوريا الشمالية ، ولا تزال السفينة وافراد طاقمها محتجزين بالقوة من قبل سلطات كوريا الشمالية .

٦٤٣ - وقبل ذلك ، اي في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، كان ممثل الولايات المتحدة قد قدم الى مجلس الامن تقريرا خاصا من قيادة الامم المتحدة (S/8217) . وقد لفت ذلك التقرير النظر الى الزيادة الضخمة في عدد انتهاكات كوريا الشمالية لاتفاقية الهدنة العسكرية ، حيث ارتفع هذا العدد من خمسين حادثة في عام ١٩٦٦ الى ٥٤٣ حادثة في الشهر العشرة الاولي من سنة ١٩٦٧ ، وقد نجمت تلك الانتهاكات عن التسلل المتعمد الى المنطقة المجردة من السلاح والى جمهورية كوريا برا وبحرا بواسطة جماعات من الافراد المسلحين من كوريا الشمالية بقصد نصب الكمين والقيام بالغارات قرب المنطقة المجردة من السلاح وبتحليل الالغام وممارسة نشاطات هدامية اخرى . ولا حظ التقرير كذلك انه نتيجة لهذا التسلل بلغ عدد القتلى من العسكريين والمدنيين في ١٩٦٧ (حتى ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٤٤ وعدد الجرحى ٣٣٢) مقابل ٣٤٥ و٣٩ في ١٩٦٦ (على التوالي في سنة ١٩٦٦) . وبعد الاشارة الى ان هذه الانتهاكات تشكل دليلا واضحا على عدم رغبة كوريا الشمالية في احترام اتفاقية الهدنة ، والى ان الكوريين الشماليين اثبتوا انهم على غير

استعداد للتعاون مع الأجهزة التي اقامتها اتفاقية الهدنة بما في ذلك جهاز التحقيق فسي انتهاكات الاتفاقية ، لاحظ التقرير القدر الكبير من ضبط النفس الذي تمارسه قيادة الامم المتحدة في وجه هجمات كوريا الشمالية . وبعد ان اكد التقرير من جديد عزم القيادة وتصميمها على حفظ السلم والامن في كوريا ، ذكر ان قيادة الامم المتحدة سوف تستمر في التماس تعاون كوريا الشمالية في اجهزة الهدنة لخفض عدد انتهاكات اتفاقية الهدنة ، وتخفيف التوتر في المنطقة المجردة من السلاح ، وايجاد جو اكثر امانا وسلما في كوريا كلها . وفي تقرير آخر من قيادة الامم المتحدة نقله ممثل الولايات المتحدة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8366) ، وردت تفاصيل عن ارسال فريق من واحد وثلاثين عميلا كوريا شماليا مسلحين بالمدافع الرشاشة الصغيرة والقنابل اليدوية والمفرقات ، عبر المنطقة المجردة من السلاح الى جمهورية كوريا ، مهمتهم اغتيال السيد بارك رئيس جمهورية كوريا . كما اشار التقرير المذكور الى القتلى والجرحى الذين اصيبوا في الهجمات الكورية الشمالية عبر خطوط الهدنة منذ تقرير قيادة الامم المتحدة المؤرخ في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، ومن بينهم ٢٠ قتيلا و ٥٠ جريحا من العسكريين و ٧ قتلى و ٤ جرحى من رجال الشرطة وغيرهم من المدنيين .

٦٤٤ - وقد نظر مجلس الامن في شكاوى الولايات المتحدة في جلستيه ١٣٨٨ و ١٣٨٦ المنعقدتين في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ . وعندما ادرجت رسالة الولايات المتحدة في جدول الاعمال المؤقت لجلسة المجلس ١٣٨٨ في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، عارض ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهنغاريا ادراج ذلك البند ، وذكر ان الاتهامات الموجهة الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتهامات عديمة الاساس تماما . وقال ان الاستيلاء على سفينة اجنبية قامت بنية عداية بغزو المياه الإقليمية لدولة ما بقصد العدوان واحتجاز تلك السفينة انما هو من الشئون الداخلية لتلك الدولة ولا يمكن مناقشتها في مجلس الامن . وذكر ان المصدر الرئيسي للتوتر في كوريا هو وجود قوات مسلحة عدوانية تابعة للولايات المتحدة الامريكية في اقليم الجزء الجنوبي من كوريا وكذلك وجود اسطول الولايات المتحدة قرب سواحل كوريا .

٦٤٥ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان محاولة جر مجلس الامن الى النظر في افتراء الولايات المتحدة الامريكية على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا تساعد على تخفيف التوتر في شبه جزيرة كوريا بل انها لن تؤدي الا الى مزيد من تسميم الجو ومن تهديد السلم والامن في المنطقة . و اضاف انه يعتبر من الضروري لفت نظر المجلس الى كون الولايات المتحدة قد وجهت اتهامات الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وهي تعلم انها لا اساس لها ؛ فالمعتدى في كوريا ليس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بل هو الولايات المتحدة ؛ ان المعتدين هم اولئك الذين غزوا ارض الشعب الكوري ، والذين احتلوا جنوب كوريا الجنوبية من سنوات عديدة ، والذين يحاولون ان يفرضوا على الشعب الكوري نظام حكم يكون العوبة في ايديهم ويتولاه حفنة من الخونة المرتشين . وذكر ان الولايات المتحدة واولئك الذين يساندونها قابلوا بالمعارضة ما اقترحته مرارا الدول الاعضاء في الامم المتحدة المحبة للسلم من انسحاب جميع القوات المسلحة الاجنبية من جنوب كوريا ؛ كما ان الولايات المتحدة تجاهلت التحذيرات المتكررة التي اعرب عنها الاتحاد

السوفياتي وغيره من الدول المحبة للسلم من اخطار الموقف القابل للانفجار في كوريا والناشي عن احتلال جنوب كوريا بقوات الولايات المتحدة وغيرها من القوات الاجنبية . ومضى قائلاً ان اللوم كله يقع لذلك على الولايات المتحدة في استمرار وجود بؤرة للتوتر في كوريا تشكل تهديداً للسلم والامن في تلك المنطقة وتقف حجر عثرة في سبيل التسوية السلمية للمشكلة الكورية . وقال انه يتبين من ذلك ان طلب الولايات المتحدة عقد اجتماع لمجلس الامن هو مجرد مناورة ترمي الى اخلائها من المسؤولية عن استمرار التوتر في كوريا والى اخفاء خطاها الامبريالية الآثمة في الشرق الاقصى وبخاصة نحو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

٦٤٦ - وذكر ممثل الولايات المتحدة ان ممثل الاتحاد السوفياتي لم يستمع بعد الى الادلة التي ستقدم بعد اقرار جدول الاعمال . وقال ان بلده قد عرض على المجلس على سبيل الاستعجال موضوعاً يعنى السلم والامن في منطقة هامة ؛ وانها طلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن اعتقاداً منها بأنه ينبغي ، بقدر ما يمكن ذلك ، تسوية هذا الموقف سلمياً بالطرق الدبلوماسية وان مجلس الامن ، بوصفه الطريق الدبلوماسي الاساسي ، يتحمل المسؤولية الاولى في صيانة السلم والامن الدوليين .

٦٤٧ - وعبر ممثل كندا عن تأييده لادراج هذا البند في جدول الاعمال قائلاً ان على المجلس ان يعالج حالة خطيرة عرضتها عليه دولة عضو وان لا يؤخر بحث الموضوع والسعى الى علاجها بالطرق الدبلوماسية . واذاف ممثل كندا ان الاستيلاء على السفينة نذير شر مستطير بالنسبة الى مستقبل السلم في المنطقة ، ما لم تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة عواقبه بصورة فعالة منصفة سريعة .

٦٤٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال اننا بازاء موقف خطير وان على مجلس الامن ان يقوم بدوره المطلوب منه . وحث المجلس على ان يقرر ، دون مزيد من التأخير ، اعتماد جدول اعماله والنظر فوراً في المسألة التي طرحت عليه بطريقة سلمية .

٦٤٩ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مستعملاً حق الرد ، فقال انه سيقترح ضد ادراج البند الذي اقترحه الولايات المتحدة في جدول الاعمال .

٦٥٠ - وقد تم اعتماد جدول الاعمال المؤقت في الجلسة نفسها (٢٦ كانون الثاني (يناير) بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل ٣ أصوات (الاتحاد السوفياتي والجزائر وهنغاريا) .

٦٥١ - ووضح ممثل الهند ان اقتراعه بتأييد ادراج البند في جدول الاعمال ينبغي ان لا يفسر على انه موافقة على محتويات رسالة ممثل الولايات المتحدة او تأييداً لها .

٦٥٢ - ولا حظ ممثل فرنسا كذلك ان وفده قد وافق على ان يقوم المجلس ببحث المسألة على ان يكون مفهوماً ان لكل دولة ان تعبر عن آرائها خلال المناقشة .

٦٥٣ - ووضح ممثل الجزائر انه اقترح ضد ادراج البند في جدول الاعمال بسبب الافتقار

الى المعلومات المحققة لدى المجلس بشأن الاحداث التي وقعت بالفعل في خليج وونسان ، ورغبة في تجنب تهويل الحالة .

٦٥٤ - وتكلم رئيس المجلس بوصفه ممثل باكستان ، فقال ان اقتراحه بتأييد ادراج البند في جدول الاعمال لا ينم عن رأيه في النواحي الموضوعية من المسألة .

٦٥٥ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، مقدما شكوى الولايات المتحدة امام المجلس ، فقال ان سلطات كوريا الشمالية قد خلقت تهديدا خطيرا للسلم بالاستيلاء على سفينة من سفن اسطول الولايات المتحدة بطاقتها في اعالي البحار واحتجاز تلك السفينة التي تكاد ان تكون عزلاء من السلاح ، عنوة ؛ وكذلك بشن حملة متزايدة الاتساع من التسلل والتخريب والارهاب بلغت ذروتها في محاولة اغتيال الرئيس بارك رئيس جمهورية كوريا في سيول . وقال ان ما نتج عن ذلك من خطر على السلم والا من الدوليين لا يزول الا باتخاذ تدبير فوري للافراج عن السفينة " بويبلو " التابعة للولايات المتحدة وعن طاقمها ، وبانهاء سلسلة الاقتحامات المسلحة لجمهورية كوريا المرتكبة انطلاقا من كوريا الشمالية .

٦٥٦ - وتناول ممثل الولايات المتحدة هذين الوجهين من سلوك كوريا الشمالية العدواني ، فتكلم اولا عن الاستيلاء على السفينة " بويبلو " وحجزها هي وطاقمها ، قائلا انه في الساعة ١٢ ظهرا (حسب توقيت كوريا) من يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) ، كانت السفينة " بويبلو " التابعة للولايات المتحدة ، وعلى ظهرها طاقم مؤلف من ٨٣ رجلا ، تمخر في المياه الدولية بعيدا عن ساحل كوريا الشمالية ، واذا بها تواجه سفينة دورية مسلحة تسليحا ثقيلتا تابعة لكوريا الشمالية ، عرفانهما قانصة غواصات . وبعد ان بين ممثل الولايات المتحدة ان تعليمات مشددة صدرت الى السفينة " بويبلو " تقضي عليها بالبقاء على مبعده ثلاثة عشر ميلا بحريا على الاقل من ساحل كوريا الشمالية استشهد ، وهو يشير الى خريطة قدمها لتسهيل عمل المجلس ، برسالة لاسلكية من السفينة " بويبلو " وبرسالة لاسلكية التقطت من السفينة التابعة لكوريا الشمالية في الوقت نفسه تماما ، ليدل بذلك بصورة قاطعة على ان السفينة " بويبلو " كانت في المياه الدولية حين مواجهتها الاولى لقانصة الغواصات . كذلك استشهد ممثل الولايات المتحدة برسالة لاسلكية شفوية من السفينة التابعة لكوريا الشمالية الى قاعدتها ، تم التقاطها بعد ذلك بحوالي عشر دقائق ، قائلا ان المعلومات التي توفرت لدى سلطات الولايات المتحدة بناء على ما ابلغته اليها السفينة " بويبلو " والمعلومات التي توفرت لدى سلطات كوريا الشمالية بناء على ما ابلغته اليها سفينتها ، كانت متطابقة من الناحية العملية ، ومفادها ان السفينة " بويبلو " كانت عند المواجهة الاولى على بعد ١٦٣ ميل بحرى من اقرب نقطة في الاقليم القارى لكوريا الشمالية ، وتقع في شبه جزيرة هودو - بان دو ، وعلى بعد ١٥٣ ميل بحرى من جزيرة اونغ - دو . وقال انه جدير بالملاحظة ، فيما يتعلق بالفارق البسيط بين المسافات المبلغ عنها ، ان بعد السفينة " بويبلو " من الساحل كما ابلغت عنه السفينة التابعة لكوريا الشمالية يزيد بحوالي ميل عن بعدها وفقا للبلاغ الامريكى .

٦٥٧ - ثم وصف ممثل الولايات المتحدة الاحداث التي سبقت التفتيش المسلح للسفينة " بويبلو " والاستيلاء عليها وادخالها تحت الحراسة الشديدة الى ميناء وونسان ، وهي احداث تناولت السفينة " بويبلو " وسفينة الدورية التابعة لكوريا الشمالية والسفن المسلحة الثلاث الاخرى التي لحقت بها وطائرتين من طراز " ميغ " ظهرتتا واخذتا تحومان فوق السفينة " بويبلو " . واكد ممثل الولايات المتحدة على ان السفن التابعة لكوريا الشمالية قد ابلغت ان موقعها يبعد ٢١٣ ميل بحرى من اقرب نقطة في اقليم كوريا الشمالية وذلك بعد دقائق معدودة من الصعود على ظهر السفينة " بويبلو " .

٦٥٨ - وتابع ممثل الولايات المتحدة كلامه قائلاً انه يريد ان يقطع دابر المزاعم القائلة بأن السفينة " بويبلو " قد دخلت المياه الاقليمية لكوريا الشمالية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) قبيل اقتراب السفن التابعة لكوريا الشمالية منها . واستعان بخريطة ثانية واستشهد مرة اخرى بالرسائل اللاسلكية الصادرة عن السفينة " بويبلو " والملتقطة من السفن التابعة لكوريا الشمالية لكي يرسم خط سير السفينة " بويبلو " من صبيحة يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) - حين كانت في نقطة فسي المياه الدولية جاءت اليها من الجنوب الشرقي - الى ان اقتربت منها لأول مرة سفينة تابعة لكوريا الشمالية في ظهر ذلك اليوم في نقطة اخرى في المياه الدولية . وذكر كذلك ان السفينة " بويبلو " ، في محاولتها الافلات من الطوق الذي ضربته حولها السفن التابعة لكوريا الشمالية ، لم تتحرك في الاتجاه الذي يؤدي الى تجاوز حد الاثني عشر ميلاً . وقال ان الدليل المادى - المتمثل فسي اشارات مورس بالطريقة الدولية وفي الرسائل الشفوية الملتقطة - قاطع في ان السفينة " بويبلو " كانت في المياه الدولية وفيما وراء خط الاثني عشر ميلاً حينما تم الاقتراب منها لأول مرة وضبطها ، وان الكوريين الشماليين كانوا يعلمون ذلك ؛ وازداد ان تسليح السفينة " بويبلو " كان خفيفاً الى حد ان الكوريين الشماليين قالوا في احد بلاغاتهم التي تم التقاطها انها غير مسلحة .

٦٥٩ - وواصل ممثل الولايات المتحدة كلامه قائلاً ، ان وقف السفينة " بويبلو " والصعود على ظهرها وحجزها في اعالي البحار ، بالقوة ، يكون في هذه الظروف ، عملاً عدوانياً ارادياً ومتعمداً ، وهو عمل لا يسمح له دولة عضو في الامم المتحدة ان تتسامح فيه .

٦٦٠ - وبعد ان اشار ممثل الولايات المتحدة الى ان السفن السوفياتية تباشر نشاطاً مشابهاً تمام المشابهة لنشاط السفينة " بويبلو " وتقترب اكثر منها بكثير من سواحل الدول الاخرى ، انتقل الى الفئة الثانية من الاعمال العدوانية التي ترتكبها كوريا الشمالية : اى حملتها المنظمة للتسلل والتخريب والارهاب عبر خط الهدنة . فاستعرض محتويات تقريرين صادرين عن قيادة الامم المتحدة ، احدهما مؤرخ في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8217) ، والاخر في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8366) . وان اكد على ان التزايد المطرد في عدد هجمات كوريا الشمالية عبر المنطقة المجردة من السلاح وفي مداها يهدد بتقويض هيكل نظام الهدنة في كوريا

باجمعه ، قال انه يجب ان تردّ الى اتفاقية الهدنة كامل قوتها ، وان على المجلس ان يستخدم كل ثقله ونفوذه لتحقيق هذه الغاية .

٦٦١ - وختم ممثل الولايات المتحدة كلمته بحث المجلس على العمل سريعا وبصورة فعالة لتأمين اعادة السفينة " بويبلو " وطاقمها سالمين فضلا عن اعادة قوة وفعالية اتفاقية الهدنة .

٦٦٢ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فأشار الى عدم وجود اي اساس للاتهامات التي توجهها الولايات المتحدة الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وقال ان تدهور الموقف في كوريا هو نتيجة مباشرة لاعمال العدوانية التي ترتكبها القوات المسلحة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في البر وفي البحر ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . ولفت النظر ، في هذا الصدد ، الى المذكرة التي قدمتها حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ الى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة ، والتي ورد فيها انه منذ سنة ١٩٦٦ " خلقت على امتداد خط الهدنة العسكرية في كوريا حالة تتسم باشد انواع التوتر التي عرفت بعد عقد الهدنة ، وقد مضى على هذه الحالة الخطيرة الآن اكثر من سنة دون ان تخف حدتها ، الامر الذي يهدد باشعال نار الحرب في اية لحظة " . وبين ان حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية خلصت الى هذه النتيجة على اساس عدد كبير من الوقائع المتعلقة باعمال الاستفزاز المسلح التي ارتكبتها القوات المسلحة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية . و اضاف انه ورد في المذكرة نفسها ، انه منذ ابرام الهدنة الكورية في تموز (يولييه) ١٩٥٣ حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، ارتكبت قوات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ٥٢٠٠ انتهاك من مختلف انواع على امتداد خط الهدنة ، وحدثت ٥٦٨ واقعة اطلاق لنيران المدفعية على اقليم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، واكثر من ثلاثين اعتداء مسلحا ، واكثر من ٨٠٠ واقعة اقتحام للمياه الساحلية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ارتكبتها سفن حربية . كما قال انه في سنة ١٩٦٧ وحدها ، اطلقت قوات الولايات المتحدة على اهداف واقعة في اقليم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عددا من الطلقات الا استفازية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يقترن بتدابير واسعة النطاق لتقوية جيش كوريا الجنوبية ، وان الولايات المتحدة تمد كوريا الجنوبية ، على سبيل تجهيز ذلك الجيش ، باعداد متزايدة من الصواريخ الموجهة من طراز " هووك " و " نايك - هرقل " و " نايك - اجاكس " ، وبطائرات عسكرية تفوق سرعتها سرعة الصوت ، من بينها مطاردات قاذفة ، وكذلك بدبابات ثقيلة ومتوسطة ، ومدافع بعيدة المدى ، وسفن حربية كبيرة ، واسلحة ومعدات حربية اخرى . و اشار الى انه يجري انشاء اعداد متزايدة من المطارات العسكرية في اقليم كوريا الجنوبية ، والى ان مواني كوريا الجنوبية تجهز بما يجعل منها قواعد بحرية .

٦٦٣ - ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي في كلامه قائلا ان طلب الولايات المتحدة عقد اجتماع لمجلس الامن انما هو محاولة لتشويه الوقائع ولا خفاء اعمال الولايات المتحدة الالقانونية والمعدائية

وعد وانها على الشعب الكورى ، الذى لا يزال مستمرا منذ عدة سنوات . و اضاف قائلا ان " هوس الحرب " قد بدأ ينمو ويترععرع في الولايات المتحدة في الايام الاخيرة ، وان التهديدات توجه الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كما يجرى اتخاذ تدابير التعبئة العامة . و اعلن ان استمرار وجود القوات العدوانية التابعة للولايات المتحدة في اقليم كوريا الجنوبية هو المصدر الرئيسي للتوتر في كوريا . واستشهد بالمذكرة التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ الى الجمعية العامة ، فيما يتعلق بسلسلة منتظمة من الحوادث والاضطرابات على خط الهدنة ، ليقول انه منذ ابرام الهدنة في تموز (يوليه) ١٩٥٣ حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ اخترقت السفن الحربية المياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اكثر من ٨٠٠ مرة . وقال ان الخطر الحقيقي يكمن فيما يراود البعض في كوريا الجنوبية من امل في امكان ارتكاب عدوان عسكري جديد ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ؛ اما اختراق السفينة " بوبيلو " للمياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بقصد القيام باعمال التجسس فهو يشكل عملا آخر خطيرا من اعمال الاستفزاز ترتكبه الولايات المتحدة خرقا لاسط مبادئ القانون الدولي ولسيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . ولا يمكن تمهيد الطريق لتسوية سلمية للمشكلة الكورية الا بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من جنوب كوريا ووقف التدخل الاجنبي في شئون الشعب الكورى .

٦٦٤ - وتعارض الممثل الى الظروف التي تم فيها حجز السفينة " بوبيلو " في المياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فقال ان ممثل الولايات المتحدة قد عرض متحيزا غير صحيح للاحداث المتعلقة بحجز السفينة . وفي هذا الصدد اشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى شهادة الكابتن بوشن ريان السفينة " بوبيلو " الذى اعترف بان سفينته كانت تباشر اعمال التجسس في المياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بناء على تعليمات وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة . ومضى قائلا ان شهادة ريان السفينة " بوبيلو " لا تترك مجالا للشك حول نقطة وجود السفينة في الوقت الذى تم فيه حجزها في المياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية او حول المقاصد العدائية التي من اجلها اخترقت تلك السفينة المياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منتهكة بذلك سلامتها الإقليمية وسيادتها . وقال انه يتبين من شهادة بوشن ، ان السفينة " بوبيلو " كانت تدرس شبكة منشآت الرادار ، وخصائص مختلف الموانئ ، وعدد السفن الداخلة اليها والخارجة منها ، وقدرة سفن الجيش الشعبي الكورى على المناورة وبلاضافة الى ذلك ذكر بوشن انه كان قد تجسس على منشآت عسكرية مختلفة وعلى مواقع القوات المسلحة على طول الساحل الشرقي ، وانه كان قد وصل الى نقطة تبعد ٧٦٦ من الاميال عن نيدى . وعند ذلك - طبقا لاقوال الكابتن بوشن - ظهرت سفينة دورية تابعة للجيش الشعبي الكورى ، وكان موقع تلك النقطة على الدرجة ٣٩ والدقيقة ١٧ والثانية ٤ من خط العرض الشمالي والدرجة ١٢٧ والدقيقة ٤٦ والثانية ٩ من خط الطول الشرقي . وقد وردت وقائع ضبط السفينة " بوبيلو " ، المستندة الى

البيانات الفعلية ، في بيان اصدرة حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ جاء فيه : " اليوم قامت سفن تابعة لجيشنا الشعبي بضبط سفينة تجسس مسلحة تابعة للمعتدين الامبرياليين الامريكيين كانت قد اخترقت المياه الاقليمية للجمهورية وكانت تباشر نشاطات عدائية هناك " .

٦٦٥ - وفي الجلسة ١٣٨٩ في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ، ابرز ممثل المملكة المتحدة خطورة الموضوع وما للجميع من مصلحة قصوى في الوصول الى تدابير فعالة يتخذها مجلس الامن في وقت قريب . وقال ان وزير الخارجية البريطاني ، استجابة للقلق العميق الشامل في المملكة المتحدة ، قد تكلم في البرلمان البريطاني في اليوم السابق وعبر عن السخط الذي يحس به الجميع في المملكة المتحدة لحجز سفينة كانت تباشر بطريقة سلمية في اعالي البحار نشاطا مشروعا . وقال انه بالاضافة الى التقرير المفصل المقنع الذي استمع اليه المجلس عن ضبط سفينة الولايات المتحدة " بويلو " في اعالي البحار ، فان المجلس قد استمع كذلك الى ادلة تدعو الى القلق تؤكد ما طرأ من زيادة في عدد انتهاكات اتفاقية الهدنة الكورية . وقال ان على المجلس ان يأسف لاي انتهاك لاتفاقية الهدنة وان يؤكد من جديد ضرورة احترام تلك الاتفاقية . وقال ان من الضروري تمهيد السبيل للسير قدما في تنفيذ الاتفاق الاساسي بصورة ادعى الى الرضا . وقال ان ذلك انما يتم باقرار الحالة وتخفيف التوتر بسرعة وباطلاق سراح السفينة وطاقمها .

٦٦٦ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان وفده يرى ان المجلس يجد نفسه في وضع غير ملائم نظرا الى نقص المعلومات المحققة عما حدث فعلا ، وان عليه ان يتخذ تدبيرا متفقا عليه للقيام بتحقيق فوري . واقترح انه من المناسب ومما يتفق وتقاليد المجلس المتبعة ان تدعى كوريا الشمالية ، بصفتها طرفا في النزاع ، الى القيام بكامل دورها في ذلك التحقيق ، والحضور امام المجلس وعرض وجهة نظرها له . وقال ان ذلك يمكن المجلس من ان تكون لديه اقوال المباشرة لكل الاطراف وان يحيط علما بالموضوع في جملته بشكل اوفى . وناشد ممثل اثيوبيا الاطراف المعنيتين ان يعاونوا المجلس في جهوده بممارستهم اقصى قدر من ضبط النفس وبالاتفاق على القيام بما يساعد على التوفيق ويثبت حسن النية .

٦٦٧ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال انه من الواضح ان السفينة " بويلو " قد دخلت المياه الساحلية لكوريا الشمالية لجمع معلومات عن الاشارات اللاسلكية اعدادا لا اعتداء مقبل ضد ذلك البلد . وقال ان المسألة المعروضة على المجلس ليست موضوع السفينة " بويلو " ، ولكنها سياسة الولايات المتحدة - تارك السياسة القائمة على العداء والتهديد والعدوان . واذ ان الولايات المتحدة قد تجاهلت التحذيرات المتكررة الصادرة عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن الاخطار الجسيمة التي تنتج عن اعمالها العدائية ؛ وبالنظر الى الاعتداء الدائم على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، والى العديد من حوادث انتهاك الحدود ، والى استمرار احتلال الولايات المتحدة عسكريا لكوريا الجنوبية والى الحكم الغاشم الذي يخضع له ذلك القطر البائس ، فان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي التي ينبغي ان تنتظر من الامم المتحدة وضع حد لتدخل الولايات

المتحدة في شئون الشعب الكورى . وقال ان الولايات المتحدة مسؤولة عن التوتر الحالى ؛ وان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا تريد شيئا سوى السلم ووضع حد لعمال الولايات المتحدة العدائية . وقال ان على المجلس ان يحاول وضع حد لسياسة الولايات المتحدة الاستفزازية وان يطلب من تلك الحكومة وقف تهديداتها بالتدخل المسلح ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والتزام مبادئ الميثاق ؛ واذ ان الاحتلال الاجنبى لكوريا الجنوبية يجب ان ينتهي وان يمكن شعبها من مباشرة حقه في تقرير مصيره .

٦٦٨ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان مناقشة هذا البند من جدول الاعمال قد كشفت عن وجود نقطة هامة يتفق عليها الجميع - الا وهي مقدار خطورة حالة التوتر المتزايد في المنطقة الكورية ، وان حادثة السفينة " بويبلو " قد اسهمت بشكل خطير في تفاقم ذلك التوتر . وقال ان خير طريقة لحرار التقدم هي اجراء المشاورات العاجلة بين اعضاء المجلس .

٦٦٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، مستعملا حق الرد ، فاتهم سفن الاتحاد السوفياتي بجمع المعلومات على مقربة من الولايات المتحدة وفي بلدان اخرى كثيرة من العالم . وعبر عن امله في ان يؤكد المجلس من جديد ان اتفاقية الهدنة المعقودة سنة ١٩٥٣ ينبغي ان تراعى بكل دقة في كوريا وان الاجهزة التي اقامتها تلك الاتفاقية يجب استخدامها من اجل حفظ السلم في المنطقة .

٦٧٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مستعملا حق الرد ، فأشار الى ان اقتحام السفينة " بويبلو " للمياه الإقليمية لكوريا الشمالية انما هو مثال للعديد من انتهاكات الولايات المتحدة لاتفاقية الهدنة . وقال ان السفينة " بويبلو " قد حجزت لانها كانت تباشر اعمالا لا شرعية وعدائية في المياه الإقليمية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وقال ان الاعمال التي قامت بها في هذا الصدد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي تدابير دفاع شرعي وليست بأية حال من الاحوال خرقا للقانون الدولي .

٦٧١ - وتكلم ممثل هنغاريا ، مستعملا حقه في الرد ، فاشار الى ان سياسة الولايات المتحدة في انتهاك سيادة البلدان الاخرى لا يمكن ان تؤدى الا الى مزيد من التوتر الدولي وان اتباع سياسة السلم لا يتسنى الا بالدفاع عن سيادة جميع الدول .

٦٧٢ - وعند ذلك قرر المجلس رفع الجلسة بعد ان اعلن الرئيس انه ستجرى مشاورات بين الاعضاء .

الفصل السادس

مسألة متعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية :
الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس)
١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم
ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء
(S/5382 و S/5409)

الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس
الامن من ممثلي: اثيوبيا ، واوغندا ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، والتشاد ،
والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية
اللتنزانية المتحدة ، والجمهورية العربية المتحدة ، والداهومي ، ورواندا ،
وزامبيا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال
والغابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكامبيون ، والكونغو (برازافيل) ،
والكونغو (الجمهورية الديمقراطية) ، وكينيا ، وليبيا ، وليبيريا ، وليسوتو ،
ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا (S/8454)

٦٧٣ - في ٢٧ تموز (يولييه) ١٩٦٧ ، قدم الامين العام اضافة ثالثة (S/7781/Add.3) تابعة
لتقريره المعد تنفيذاً للقرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . وتحتوي
هذه الاضافة الاجزاء الموضوعية من الردود الاضافية على مذكريتي الامين العام المؤرختين فسي
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ و ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ . وقد ورد في الاضافة انه
نظراً الى ان الاحصاءات التجارية المقدمة تتعلق فقط بالاشهر القليلة الاولى من سنة ١٩٦٧ ، ونظراً
الى ان عدداً من المتاجرين مع روديسيا الجنوبية ، ولا سيما بعض جيرانها المباشرين ، لم يستجيبوا
الى طلب الامين العام موافاته بالمعلومات عن تجارتهم مع روديسيا الجنوبية ، فانه ليس في الامكان
حتى الآن استخلاص نتائج قطعية فيما يتصل بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس ، وكل ما يمكن
ان يقال هو انه رغم حدوث انخفاض ملحوظ في التبادل التجاري بين روديسيا الجنوبية وبين الكثيرين
من المتاجرين معها في معظم السلع الوارد ذكرها في القرار ، فان هذا التبادل لا يزال مستمر
في بعض السلع الهامة .

٦٧٤ - وفي ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، انهى وزير خارجية البرتغال بياناً (S/8166)
بالخسائر التي عادت على اقتصاديات مقاطعة موزامبيق من جراء استمرار تطبيق عدد من التدابير

المنصوص عليها في قرارى مجلس الامن المتخذين في ٩ نيسان (ابريل) و ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . وكرر الوزير الاعراب عن رغبة حكومته في التشاور مع مجلس الامن وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق للاتفاق على طرق اداء التعويض الذى تستحقه مقاطعة موزامبيق .

٦٧٥ - وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، احال الامين العام (S/8241) السى المجلس نص قرار الجمعية العامة ٢٢٦٢ (الدورة ٢٢) المتخذ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، والذى تنص الفقرة ١٧ منه على لفت نظر المجلس الى ضرورة تطبيق التدابير اللازمة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق نظرا الى تدهور الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية .

٦٧٦ - وقدمت اضافة رابعة تابعة لتقرير الامين العام (Corr.1 و S/7781/Add.4) الى مجلس الامن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . وقد حوت هذه الاضافة ، فضلا عن الاجزاء الموضوعية من الردود الجديدة على مذكرتي الامين العام ، تحليلا للبيانات الاحصائية التي قدمتها الدول بموجب قرار المجلس . وبين التحليل ان قيمة الواردات الى البلدان المقدمة لتلك البيانات بلغت ٢٥ مليون دولار في النصف الاول من سنة ١٩٦٧ ، مقابل ٢٢٧ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ ، وان هذه البلدان تلقت في سنة ١٩٦٥ نسبة قدرها ٥٣ في المائة من صادرات روديسيا الجنوبية ، اما بقية تلك الصادرات فقد تلقتها كلها تقريبا زامبيا ومالاوى وافريقيا الجنوبية . و اضاف التحليل ان عدم ورود التقارير الاحصائية اللازمة من هذه البلدان الثلاثة عن الفترة المستعرضة - اى النصف الاول من سنة ١٩٦٧ - يحول في الوقت الحاضر دون تقييم الجزء الذى يخصها من مجموع تجارة روديسيا الجنوبية . وذكر التحليل ان قيمة صادرات البلدان المقدمة للبيانات الى روديسيا الجنوبية بلغت ٣ مليون دولار في النصف الاول من سنة ١٩٦٧ ، مقابل ١٨٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ ، وان نسبة ما جاء من هذه البلدان من مجموع واردات روديسيا الجنوبية بلغت ٦٤ في المائة في سنة ١٩٦٥ ؛ اما بقية تلك الواردات فقد جاء معظمها من افريقيا الجنوبية وزامبيا ومالاوى وموزامبيق ، وهي بلدان لم تتوفر بعد البيانات الاحصائية اللازمة عنها لدراستها . وورد التحليل بيانات عن فئات السلع الاحدى عشرة المحددة في القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) والتي تمثل ما قيمته ٢٠ مليون دولار في النصف الاول من سنة ١٩٦٧ ، مقابل ٢٠٧ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ (كذلك جاء في التقريران مختلف الارقام المذكورة فيه تتداول تبادلات تجارية تمت قبل اتخاذ القرار ولكنها لم تظهر الا في احصاءات سنة ١٩٦٧) .

٦٧٧ - وقد كان التبغ اهم سلعة من تلك السلع ، ان ان صادرات روديسيا الجنوبية منه في سنة ١٩٦٥ بلغت ١٣٢ مليون دولار . ويتضح من البيانات المتوفرة ان التبغ الروديسي قد اختفى تقريبا من السوق العالمية في النصف الاول من سنة ١٩٦٧ . وقد قيل في تبرير السوارات المسجلة للبلدان التي قدمت البيانات انها تمثل ، في معظم الحالات ، بضاعة مخزونة من تواريسخ سابقة . وقد تبين من تحليل لمصادر تموين اهم اسواق التبغ ان المستهلكين السابقين لمحصل روديسيا الجنوبية من التبغ قد سدوا معظم حاجاتهم في سنة ١٩٦٧ بالتوسع في الاستيراد من

الولايات المتحدة . وقد قدرت كمية التبخ التي لا تزال لدى روديسيا الجنوبية نتيجة لانخفاض صادراتها بأكثر من ١٤٠.٠٠٠ طن متري . وبلغت صادرات روديسيا الجنوبية من ثمانية السلع في الأهمية ، وهي الاسيستوس ، ما قيمته ٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وبلغت الواردات المسجلة للبلدان التي قدمت البيانات ١٧ مليون دولار في النصف الأول من سنة ١٩٦٧ ، مقابل ٢٢ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . ولا حظ التقرير ان ما استوردته البلدان المقدمة للبيانات من افريقيا الجنوبية، وهي من منتجي الاسيستوس المهمين ، قد تزايد حتى بلغ ما قيمته ٢٦ مليون دولار في النصف الأول من سنة ١٩٦٧ ، مقابل ٣٦ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . والظاهر ان معظم البلدان المقدمة للبيانات قد توقفت عن استيراد النحاس من روديسيا الجنوبية في سنة ١٩٦٧ . كما ظهر من الوثائق ان واردات جمهورية المانيا الاتحادية من النحاس استمرت في النصف الأول من سنة ١٩٦٧ ، لوان مستواها كان يقل بعض الشيء عنه في سنة ١٩٦٥ . كما اورد التقرير ارقاما شتى عما استوردت من روديسيا الجنوبية من الكروميت ، ومن اللحوم ومنتجات اللحوم ، ومن السكر ، والجلود الصغيرة والكبيرة والمدبوغة، ومن ركاز الحديد ومن الحديد الصب (الزهر) . و اشار الى ان من الضروري استمرار مراقبة تجارة الكروميت ، والى انه ليس في الامكان دراسة تجارة سائر السلع حتى ترد عنها بيانات اوفى .

٦٧٨ - وبلغت صادرات البلدان المقدمة للبيانات الى روديسيا الجنوبية من فئات السلع الربع المحددة في القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) ما قيمته حوالي مليون دولار في النصف الأول من سنة ١٩٦٧ ، مقابل ٣٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ .

٦٧٩ - اما عن تزويد روديسيا الجنوبية بالنفط ، فليس في الوسع تقييم الوضع بصورة مفيدة من البيانات التي قدمتها البلدان ، وذلك نظرا الى ان الموردين التقليديين لنفط روديسيا الجنوبية هم من بلدان اقليم الشرق الاوسط ، ولم يقدم اي منها حتى الآن بيانات الى الامين العام؛ علما بان ايران والبحرين والمملكة العربية السعودية وجزر الانتيل الهولندية هي ، في العادة ، اهم البلدان الموردة للمنتجات النفطية وذلك ليس فقط لروديسيا الجنوبية بل ايضا لافريقيا الجنوبية وموزامبيق وانغولا . ونظرا الى امتناع افريقيا الجنوبية في الآونة الاخيرة عن كشف اسماء بلدان المنشأ لوارداتها النفطية او اسماء بلدان المقصد لصادراتها النفطية ، فانه لا يمكن اجراء اي تقييم ولو تقريبي للحالة النفطية في روديسيا الجنوبية من حيث علاقتها بالحالة النفطية في افريقيا الجنوبية مالم تتوفر المعلومات الاحصائية المباشرة من اهم الموردين الى هذين البلدين .

٦٨٠ - وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، عبر ممثل المملكة المتحدة للامين العام (S/8297) عن امل حكومته في ان تسرع الحكومات التي لم تقدم بعد الاحصاءات التجارية ، بما فيها تلك التي لا تجارة لها مع روديسيا الجنوبية ، الى تلبية طلب الامين العام . وقال ان البلدان المقدمة للبيانات لا تمثل حتى الآن سوى اقل من ثلث اعضاء المنظمة وليس بينها بلدان كثيرة لا بد

ان لها تجارة ذات بال بيعض السلع موضوع البحث . واقترح ممثل المملكة المتحدة على الامين العام ان ينظر في امر تذكير الحكومات التي لم تقدم بعد البيانات المطلوبة باهمية قيامها بذلك ، وذلك حتى يتسنى اعطاء صورة كاملة عن الكيفية التي تنفذ بها الجزاءات .

٦٨١ - وفي خلال شهرى آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، تلقى مجلس الامن عددا من الرسائل (S/8444 ، و S/8447 ، و S/8448 ، و S/8457 ، و S/8460 ، و S/8465 ، و S/8480 ، و S/8485 ، و S/8503 ، و S/8504 ، و S/8513 ، و S/8523 ، و S/8529) تشجب قيام النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، باعدام خمسة افريقيين ، وتعرب عن الاستهجان الشديد لتلك الاعدامات التي اسمتها كثير من الرسائل اغتالات . وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رسالة (S/8442) مؤرخة في ٧ آذار (مارس) احوال بها الى المجلس نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في ذلك اليوم ، ولفتت فيه نظر المجلس على سبيل الاستعجال الى الحالة الخطيرة في روديسيا الجنوبية " بغية اتخاذ التدابير الفعالة لمعالجتها " . وارسل رئيس اللجنة الخاصة رسالة اخرى (S/8474) مؤرخة في ١٩ آذار (مارس) ، احوال بها نص البيان الذي ادلى هو به امام اللجنة ، كما لفت النظر الى المحضر الموجز لاجتماع اللجنة . وفي ٧ آذار (مارس) ، تلقى المجلس كذلك رسالة (S/8443) تحيل نص القرار الاتفاقي الذي وصلت اليه لجنة حقوق الانسان بشأن هذا الموضوع . وفي ٢٠ آذار (مارس) ، وردت رسالة (S/8481) من البرتغال بشأن الخسائر اللاحقة بموزامبيق .

٦٨٢ - وفي ١٢ آذار (مارس) ، طلب ممثلو ستة وثلاثين بلدا افريقيا عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) . وذكرت الرسالة (S/8454) انه اصبح الآن واضحا ان الجزاءات الالزامية الانتقائية المنصوص عليها في القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ قد اخفقت ، كما يشهد على ذلك شهادة ناطقة اغتيال السجناء السياسيين مؤخرا ذلك الاغتيال المفجع على يد النظام العنصرى الحاكم في روديسيا . وازادت الرسالة ان من المنوى والمتوقع ارتكاب المزيد من تلك الاغتيالات . ومضت الرسالة تقول ان الدولة القائمة بالادارة لم تبذل في هذه الاثناء اى مجهود للدخول في مفاوضات مع زعماء الاحزاب السياسية الافريقية بقصد تشكيل حكومة تلبية الاماني المشروعة لشعب زمبابوى . وقالت الرسالة انه نظرا الى هذه الوقائع والى تدهور الحالة مؤخرا فانه يتعين على المجلس عاجلا ان يبحث الحالة الخطيرة الموقف المستمرة التي لا تزال تشكل تهديد للسلم والامن الدوليين ، وان ينظر في اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٦٨٣ - وفي ١٩ آذار (مارس) ، افاد ممثلا دولتين موقعتين للرسالة المشار اليها اعلاه ، هما بوتسوانا (S/8476 و Corr.1) وليسوتو (S/8477) ان حكومتيهما ، مع تأييدهما للروح العامة المتجلية في تلك الرسالة ، لا تتاديان باستعمال القوة .

٦٨٤ - وقد ادرجت المسألة في جدول اعمال الجلسة ١٣٩٩ لمجلس الامن المنعقدة في ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، وفيها دعي ممثلا جامايكا وزامبيا الى الاشتراك في المناقشة بناء على طلبهما .

٦٨٥ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان ما ساد الرأي العام العالمي من انفعال له ما يبرره ، والغضب الذي اثارته لدى جميع شعوب افريقيا الاغتيالات التي ارتكبتها النظام العنصرى الحاكم في السبوري ، قد ذكر العالم بشكل حاد بالمصير المفجع لشعب زمبابوى . و اضاف ان اخفاق سياسة الجزاءات التي دعت الى اتباعها المملكة المتحدة هو نتيجة محاولة عزل مشاكل الجنوب الافريقي بعضها عن بعض ؛ ذلك ان بعض البلدان - ومعظمها مجاورة لروديسيا وخاضعة لنظم حاكمة غير افريقية - مستمرة في المتاجرة مع روديسيا . وبين انه اذا اريد ان يكون للجزاءات اثرها فلا بد من عزل روديسيا اقتصاديا عن جاراتها المتاخمات لها ، غير ان المملكة المتحدة تبتدى نفورها من اية سياسة تتطوى على التجابه مع نظام الاقلية الاستعمارية . وقال انه ليس ثمة من شك في ان المملكة المتحدة انما عمدت في سنة ١٩٦٥ الى عرض مسألة روديسيا على مجلس الامن وطلب تطبيق جزاءات انتقائية ، لأن تلك المبادرة تتيح لها فرصة تخفيف مسؤولياتها . ومضى ممثل الجزائر قائلاً ان على المجلس ان يعبر عن عزمه على تأمين قيام الدولة القائمة بالادارة والمجتمع الدولي بعمل حازم للحيلولة دون ان تصبح روديسيا فلسطين ثانية .

٦٨٦ - ثم قال ممثل الجزائر ان المملكة المتحدة مسؤولة عن الاحداث الحالية ، حيث ان خلق الظروف المؤدية الى استقلال شعب روديسيا هو ، وفقا للميثاق ، امر منوط بها هي بوصفها دولة مستعمرة ؛ بيد أنها آثرت ، بدلا من ذلك ، الدخول فيما يسمى بالحوار مع اقلية اوروبوية تصفها هي في الوقت نفسه بانها متمردة ؛ لذلك فان الموقف البريطاني ، حتى اذا كان قائما على حسن النية ، هو تخبط سياسي خطير . ومضى فقال ان على مجلس الامن ان يفرض على المملكة المتحدة وعلى المجتمع الدولي ان تعامل المسؤولين عن جرائم القتل التي ارتكبت في السبوري معاملة المجرمين الدوليين ، وانه لا بد من التفكير في وسيلة ما لجعل الجزاءات فعالة ، كما ولا بد من ان تكون تلك الجزاءات شاملة كلية ، وان يصدر انذار جدى اخير الى افريقيا الجنوبية والى البرتغال ، وان يطلب الى كل الدول ان تنفذ جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، بما في ذلك قطع جميع المواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها . وقال انه لا بد ، اخيرا ، من ان ينظر المجتمع الدولي في امر اتخاذ جميع التدابير الضرورية للدفاع عن زامبيا للحيلولة دون اعتداء النظام غير الشرعي عليها بحجة انها تستخدم ملاذا لحركة التحرير .

٦٨٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه لا يسهه ان يقبل بالاتهامات القائلة بأن المملكة المتحدة سعت الى التقليل من شأن مسؤولياتها والى تأخير البحث عن حل والى طمأنسة النظام غير الشرعي . وقال ان موقف حكومته من البداية هو ان شعب روديسيا بأجمعه يجب ان يكون

له حق المشاركة في حكم بلده وان النظام غير الشرعي يجب انهاءه . وقال ان اول واجبات المجلس واهمها هو ان يعرب بعبارات واضحة لا لبس فيها شجبه الاجماعي للاعدامات القانونية ، وان يطالب بالامتناع عن تنفيذ اية احكام شنق لا قانونية اخرى ؛ ومتى قام المجلس بواجبه الاول نحو السجناء ، فعليه ان يبادر الى النظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير لا قرار الحالة في روديسيا ولانهاء التمرد ولتصهيد سبيل التقدم لا قامة حكم ديموقراطي حر . وأشار الى ان من اوائل الاعمال التي قامت بها حكومته هو انها حذرت من عواقب اعلان الاستقلال بطريقة لا قانونية ، كما انها لم تن تعلن وتساند المبادئ التي تعتقد ان تسوية الحالة يجب ان تبنى عليها ، واستقر عزمها على بلوغ اهدافها بالوسائل السلمية . ومضى فقال ان بلده قد اتخذ تدابير رتبت عليها تضحيات اقتصادية بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعين عليها مواجهتها في الفترة الاخيرة . وذكر انه حدثت بعض التأخيرات ووقعت بعض الاخطاء وحصلت بعض حالات اساءة التقدير ، كما كانت هناك حالات تهرب من المسؤولية وفشل ، وقد حان الوقت الآن لبحث ما تم عمله وما يمكن عمله من اشياء اخرى .

٦٨٨ - وتابع ممثل المملكة المتحدة كلامه قائلاً انه يأمل ان لا يغير المجلس من خط السير الذي رسمه لنفسه وان لا يطلب مطالب مفرطة تتعذر تلبيتها . و اضاف انه لا تزال هناك تدابير فعالة يجب اتخاذاها ، وان على المجلس واجبا يقتضيه ان لا يقرر عدم جدوى اداة من اهم ادوات القهر الدولية ، وان يستطلع ويبحث كل طريقة فعالة عملية لتعزيز التدابير التي تم اتخاذاها ولتسوية المسائل . ورأى ان على المجلس ان يفتح الجميع ، بما فيهم النظام غير الشرعي في روديسيا ، بأنه لا مخرج من الحالة الا بالعودة الى طريق الشرعية والتقدم الديموقراطي والحكم الحر ، وهو الطريق الذي حيد عنه بكل استهتار في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ .

٦٨٩ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان الاستعمار يحاول في يأس ان يطيل طريق الاستقلال في الجنوب الافريقي وهو يقمع السكان الاهليين بشراسة لانه يرى في استقلالهم تهديدا له . وقال ان افريقيا الجنوبية قد جعلت دولة عسكرية ، وان اقليم افريقيا الجنوبية الغربية قد اغتصب ، وان حربا استعمارية تشن في الاقاليم البرتغالية ، وان التهديد الموجه ضد السلم والا من الدوليين فسي روديسيا الجنوبية يتضح اكثر فأكثر يوما بعد يوم . ومضى قائلاً ان مشاكل الجنوب الافريقي لا يمكن بحسبها على حدة ، بل لابد من العمل المشترك لمعالجتها مجتمعة . وأشار الى ان المملكة المتحدة لم تصح ، وقت الاعلان الانفرادي للاستقلال ، انه يجب الا يستبعد احتمال استعمال القوة لمنع التمرد ، فاستمرت منذ ذلك الحين سياسة الترد ، كما صعد سميت تحديه وبدأ يمارس سياسة الفصل العنصري .

٦٩٠ - واستمر ممثل اثيوبيا يقول ان زيادة القمع ادت بالضرورة الى زيادة المقاومة الافريقية ، وان الافريقيين ، وقد حرروا من كل طريقة مشروعة من طرق الجبر ، قد قرروا مواجهة عنف مضطهد يهيم بمقاومة فعالة بلغ منها انها احوجت نظام سميت الى جلب قوات من افريقيا الجنوبية متخصصة فسي

قمع العصيان . وقال ان المقاومة ستشدد وانه لا بد للاستعمار من ان يعتبر البلدان الافريقيين المستقلة المجاورة مصدر تهديد له . وحذر من ان العدوان على تلك البلدان محتمل كل الاحتمال ، قائلا ان على المجلس ان يتهيأ لمواجهة ذلك الاحتمال ، وان تهديد السلم والامن الدوليين يتطور بسرعة ليصبح وشيك الوقوع . و اضاف ان على المجلس ان يقوم بتقييم آثار الجزاءات الالزامية الانتقائية وان ينظر في امكان اتخاذ تدابير جديدة . وبين ان الجزاءات الانتقائية قد سمحت لنظام سميث بالوقت الكافي لاجراء ما يلزم من التعديلات في اقتصاده . وبرز كون القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) قد اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق ، مما يجعل انطباق المادة ٢٥ امرا جليا كل الجلاء . ومضى قائلا ان الجزاءات لن تكون مجددة الا اذا شملت افريقيا الجنوبية والاقليم البرتغالية ، وانه ينبغي توقيع جزاءات عامة شاملة ، وان الجزاءات بدون تدابير المتابعة لا تكون فعالة . وقال اخيرا ان المملكة المتحدة اذا ارادت ان تنهي التمرد ، فلا بد لها من ان تتولى مسؤوليتها المباشرة وتقوم بالردور الرئيسي في عملية التنفيذ .

٦٩١ - وفي الجلسة ١٤٠٠ المنعقدة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، قال ممثل الهند ان الاعدامات قد اثبتت عدم جدوى محاولة حل المشكلة بانصاف الحلول ، وانه ما لم يباشر عمل قوى وحازم وسريع ، فان نظام الاقلية سيمضى في سياسته الاجرامية . وذكر ان الجزاءات الانتقائية قد اخفقت لانها مع كونها قد اثرت بعض التأثير في الاقتصاد ، لم تسفر عن النتائج السياسية المرتقبة . و اضاف ان وفده كان يرى دائما ان لحكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الحق كله في الاضطلاع بعملية ضبطية فسي المستعمرة حيث انهار النظام العام تمام الانهيار . وقال ان جرائم القتل التي ارتكبتها نظام سميث والتدابير القمعية التي اتخذها لمواجهة التذمر والسخط لدى شعب زمبابوى فيها ما يكفي ويزيد لتبرير تدخل الدولة القائمة بالادارة بالقوة .

٦٩٢ - واستمر يقول ان على المجلس ان يطلب الى المملكة المتحدة اتخاذ تدابير فعالة ، لا يستثنى منها استعمال القوة ، للوفاء بمسؤولياتها ، وانه يجب كذلك فرض جزاءات اقتصادية الزامية وشاملة مصحوبة بتنبيه لجميع الدول الاعضاء في المنظمة بانها ملزمة بتطبيق تلك الجزاءات بموجب الالتزامات التي ترتبها عليها المادة ٢٥ من الميثاق . وقال ان ذلك ضروري ، لان دولتين من الدول الاعضاء متحالفتين تحالفا وثيقا مع روديسيا الجنوبية قد اعلنتا بصراحة وبلا خجل عزمهما على الاستمرار في معاونة نظام سميث سعيا منهما الى ادامة سيطرة البيخ في الجنوب الافريقي .

٦٩٣ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان على المجلس ان يشجب الاعدامات وان يطلب الى المسؤولين العدول عن اية اعمال لا انسانية اخرى وعن الاضطهادات السياسية . و اضاف ان كندا طبقت بأمانة الجزاءات التي فرضها مجلس الامن ، ومع ان تلك الجزاءات لم تنجح حتى الآن فسي تحقيق هدفها ، وهو تغيير نظام الحكم والعسودة الى الشرعية في روديسيا ، فان وفده لا يقول ان الجزاءات قد اخفقت وذلك لان من الواضح انها اثرت فعلا بعض التأثير في الاقتصاد وفي الحالة العامة في روديسيا ؛ ومع ذلك فان هذا التأثير كان يمكن ان يكون اكبر لو اتبع الجميع توجيهات

المجلس . وذكر ان استعمال القوة لاسقاط النظام غير الشرعي ، وهو ما يدعو اليه البعض ، امر يجب بحث كل احتمالاته بعناية لانه قد يقتضي عملية غزو على نطاق واسع وشن حرب . وقال انه لا يمكن تجاهل ما تتطلبه مثل هذه العملية من عبء مادي ومن تضحيات بشرية في داخل روديسيا وفي خارجها ؛ واذ اقر المجلس استعمال القوة من قبل الامم المتحدة فلا بد من ان توافق على ذلك تلك الدول الاعضاء التي ستتحمل العبء الرئيسي في تنفيذ القرار ، وقال انه لا يعتقد ان ثمة اساسا لافتراض وجود مثل تلك الموافقة ؛ وبلاضافة الى ذلك ، فمن الواضح تماما ان المملكة المتحدة ليست على استعداد في الوقت الحاضر لسلك هذا السبيل الى حل المشكلة .

٦٩٤ - ومضى ممثل كندا يقول ان المجلس يجب ان يزن بعناية مزايا وعيوب العدول عن خط السير الذي اختطه لأول مرة في تاريخ الامم المتحدة . وقال انه في ضوء تجربتنا للجسرات الانتقائية ، نكون مسرفين في الامل اذا ظننا ان الجزاءات الاقتصادية الشاملة تسرع في تحقيق هدف المجلس ؛ غير انه سيكون لها ، ولاشك ، اثرها في النظام الروديسي كما انها ستقوي من فعل التدابير التي قررها المجلس من قبل . واذ اضاف ان وفده مستعد لتأييد اية قرارات مناسبة يتخذها المجلس لفرض جزاءات اشد وللدخول في مشاورات لهذا الغرض .

٦٩٥ - وتكلم ممثل فرنسا ، فاعاد الى الازمان الموقف القانوني الذي اتخذته حكومته من المسألة ، ومفاده ان روديسيا مستعمرة بريطانية ، وان المملكة المتحدة هي المسئولة عنها وعن جميع مشاكلها الداخلية . وقال ان فرنسا قد شجبت اعلان الاستقلال المزعوم ولم تعترف بالسلطة الواقعية التي نصبت نفسها في سالسبورى ولا اقامت معها علاقات دبلوماسية . واذ اضاف انه من الطبيعي ان لا تجد فرنسا ان من الممكن اعتبار مجلس الامن ذاك ولاية قانونية للحكم في خلاف بين اقليم تابع والبلد المتروبولي ، ولكن هذا لا يعني ان فرنسا لن تعين السلطة المسئولة على القيام بمسئولياتها . واذ اضاف ان حكومته قد حظرت استيراد وتصدير جميع السلع المنصوص عليها في قرار كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ .

٦٩٦ - واستمر الممثل قائلاً ان وفده يأسف لكون جهود الدولة القائمة بالادارة لم تنجح في منع اعدام خمسة اشخاص بطريقة اجرامية ، وانه يخشى كثيرا على مصير الاشخاص المحكوم عليهم الذين ينتظرون ما سوف يتقرر بشأن مصيرهم . وقال ان وفده شعر بالارتياح ان علم بتخفيف الاحكام الصادرة ضد خمسة وثلاثين شخصا منهم . واذ اضاف ان فرنسا قد شاركت في القرار الاتفاقي الذي وصلت اليه لجنة حقوق الانسان والذي يطلب من حكومة المملكة المتحدة اقرار حقوق الانسان والحريات الاساسية في مستعمرتها ، وانها تأمل ان تعلن حكومة المملكة المتحدة قريبا التدابير التي تعتمزم اتخاذها لانهاء الازمة الروديسية التي طالت اكثر مما ينبغي . وقال اخيراً ان خبرة الماضي القريب تجعل في مقدور الوفد الفرنسي ان يؤكد انه ليس من المستحيل ايجاد وسيلة لحل مثل تلك الازمة .

٦٩٧ - وتكلم ممثل جامايكا ، فقال ان الاغتيال القضائي الذي راح ضحيته خمسة من الافريقيين انما هو رمز للحالة التي تتسم بالقمع وانتهاك حقوق الانسان والتمييز . واذاف ان الاخبار القائلة بدخول قوات غير نظامية الى روديسيا في الايام القليلة الماضية تدل على حتمية الاستجابة العذيفة للقمع . واعلن ان وفد ، يحيي الجهود المبذولة من قبل وطنيي زمبابوى . واستطرد يقول ان من المبعث ان يقال ان الجزاءات لم يتح لها الوقت الكافي لكي تفعل فعلها او انها لم تنجح لعدم تعاون بعض الدول ، فكل انسان كان يعلم مقدما من الذى لا يريد ان يتعاون ولاى سبب . وسأل عما اذا كان ما اشارت اليه المملكة المتحدة من تدابير عملية اتخذتها يعني اغلاق حدود روديسيا الجنوبية في وجه السلع والمعدات الواردة من افريقيا الجنوبية وفرض الجزاءات الاقتصادية على افريقيا الجنوبية وعلى البرتغال . واستشهد بنص قرار اتخذته برلمان جامايكا ليعلن ان حكومته تؤيد استعمال القوة لاسقاط النظام غير الشرعي ، واذاف ان ذلك هو الطريق الوحيد في رأيها للاطاحة بذلك النظام بسرعة وبأقل اخلال باقتصاديات زامبيا . و اشار الى ان جامايكا على استعداد للمساهمة ، في حدود طاقتها ، في اية قوة تشكل مباشرة تحت سلطة الامم المتحدة .

٦٩٨ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال ان حكومته وشعبه يشاركان في الغضب والاشمئزاز اللذين اثارتهما الاعدامات وغيرها من الاعمال الالقانونية التي ارتكبتها نظام سميث الذي سلك طريقا يحتمل كثيرا ان يقود الى كارثة . واكد على ان رغبة مجلس الامم الجماعية هي تأمين انهاء التمرد ، وقال ان الدانمارك قد التزمت كل الالتزام بقرارات مجلس الامم في المسألة ، بل انها ذهبت الى ما هو ابعد بكثير من المطلوب فحظرت جميع الصادرات الى روديسيا الجنوبية وجميع الواردات منها . واذاف ان الدانمارك مستعدة لتأييد التوسع في الجزاءات الاقتصادية والتشديد منها ، وان وفده يتعهد بالتعاون المطلق في المشاورات التي يجب ان تجرى الآن كي يتمكن المجلس من تقدير احتمالات العمل الفعال .

٦٩٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاستعرض حالة السجناء المحكوم عليهم في روديسيا الجنوبية والقوانين التي سنها النظام غير الشرعي في هذا الموضوع ، وقال ان حكومته تشجب الشنق الالقانوني لخمسة اشخاص من المحكوم عليهم وتعتبره فعلا منكرا ، وهي تشارك فيما شمل العالم كله من شعور بالجزع ازاء احتمال اعدام اشخاص آخرين تطبيقا لتشريع يخرق ايسر قواعد العدالة الانسانية . وقال ان النظام الحاكم في روديسيا الجنوبية قد ذهب الى حد احتضان السياسات العنصرية البشعة المتبعة في افريقيا الجنوبية ؛ وان صوت انصاف فتحة المشنقة في سالسبورى قمين بأن يودي بأية شكوك قد تكون متبقية حول طبيعة نظام الحكم هناك ونواياه بالنسبة الى المستقبل وازدراؤه لحقوق الاغلبية الساحقة من السكان . وقال ان الولايات المتحدة تنظر الى الحالة الآن اكثر من اى وقت مضى نظرة السخط والقلق الشديد ؛ ذلك لان الولايات المتحدة ، مع كونها قد بذلت كل مجهود ممكن لكفالة المراعاة التامة للجزاءات الالزامية الانتقائية ضد روديسيا الجنوبية ، فانها تدرك كغيرها بأن تلك الجزاءات لم تحقق الهدف المقصود منها ، وهي تأمل باخلاص ان

يجد المجلس بسرعة ويقرر بالا جماع الطرق الكفيلة ببلوغ الهدف المشترك . ورأى ان على المجلس ان يعبر عن تعاطفه فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها بلدان معينة مثل زامبيا التي تتباين سياستها المجردة عن الميول العنصرية كل التباين مع السياسات المؤسسة المتبعة في روديسيا الجنوبية .

٧٠٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان جرائم العنصريين في روديسيا الجنوبية يقصد بها اخماد الحركة المتزايدة لشعب زيمبابوي من اجل تحرير نفسه من القمع الاستعماري ، وان وجود النظام العنصري في روديسيا الجنوبية هو بلا شك جزء من مخططات الامبريالية ، التي تتضمن اقامة العراقل في وجه التحرير الكامل لافريقيا وتحويل روديسيا الجنوبية ، مع افريقيا الجنوبية والمستعمرات البرتغالية في افريقيا ، الى حصن للاستعمار والعنصرية . و اضاف ان المملكة المتحدة كان يمكنها ان تمنع تثبيت دعائم النظام العنصري بأقل مجهود ، ولكنها بدلا من ان تفعل ذلك جعلت من نفسها شريكة لذلك النظام ودخلت معه في مفاوضات ووضعت تحت رعايتها .

٧٠١ - واستمر في كلمته قائلًا ان الاتحاد السوفياتي سبق ان اشار في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ الى ان التدابير المقترحة لن تكون سوى ستار من الدخان للاستعماريين ولحماية مصالح الاحتكارات الرأسمالية . وبعد ان استشهد ممثل الاتحاد السوفياتي بارقام تتعلق بتوريد النفط و اشار الى ما ذكر في الجمعية العامة عن نشاطات المصالح الاجنبية المالية وغيرها ، قال انه من الواضح انه لو قطعت الدول الغربية كل العلاقات الاقتصادية مع نظام سميت فان الاسس الاقتصادية لذلك النظام لن تلبث ان تتقوهر ؛ ولكن البعض لا يحتمل ان يفعلوا ذلك حتى في المجال السياسي والدبلوماسي : فالمنشورات الرسمية للولايات المتحدة تبين ان لهذا البلد مكتبا قذصليا فسي سالسبورى يضم ستة موظفين . وقال ان نظام سميت يتلقى النفط وغيره من السلع ، وهو يزيد من انتاجه التعدد يني بمساعدة ومشاركة الاحتكارات الغربية ؛ ولا تزال الاستثمارات الاجنبية الجديدة توظف في روديسيا الجنوبية ، كما ان مستوى الواردات في النصف الاول من سنة ١٩٦٧ كان يزيد بحوالي ٢٠ في المائة عنه في الفترة نفسها من سنة ١٩٦٦ . وبين ان افريقيا الجنوبية والبرتغال يقومان بدور خاص في التخريب المتعمد لقرار المجلس . واعلن ممثل الاتحاد السوفياتي ان المجالس العسكرية للنظم العنصرية في افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية والمستعمرات البرتغالية تخطط لاعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة .

٧٠٢ - ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي يقول ان حكومته مستعدة للاستمرار في التعاون مع البلدان الافريقية وغيرها من البلدان المحبة للسلم لتقديم كل المساعدة الممكنة الى شعب زيمبابوي في كفاحه المشروع العادل . وقال ان على المجلس ان يطلب الى جميع الدول ان تقدم المساعدة المادية والمعنوية التامة الى شعب زيمبابوي في كفاحه المشروع في سبيل الحرية والاستقلال ، وان يتخذ التدابير اللازمة ضد جميع الدول ، بما فيها افريقيا الجنوبية والبرتغال ، التي تستمر في

الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وغيرها مع النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية . و اضاف ان على المملكة المتحدة ان تتخذ التدابير الفعالة ضد نظام الاقلية العنصرى الحاكم في روديسيا الجنوبية . ومضى قائلاً ان اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي ان ينفذ تنفيذاً غير مشروط وذلك باجراء انتخابات عامة في روديسيا الجنوبية على اساس مبدأ " الاقتراع المباشر " وينقل السلطة فوراً الى حكومة اغلبيه تعبر عن ارادة شعب زمبابوى . وقال اخيراً ان على المجلس ، وفقاً للميثاق ، ان يقرر فرض جزاءات شاملة وفعالة ضد النظام العنصرى الحاكم في روديسيا الجنوبية بغية استئصال بؤرة العنصرية والاستعمار الجديد تلك نهائياً والى الابد .

٧٠٣ - ورد ممثل المملكة المتحدة فأعرب عن اسفه لان ممثل الاتحاد السوفياتى وجه اتهامات خطيرة الى بلده بدلاً من ان يسعى الى التعاون والاتفاق . وقال انه ليس ثمة من بلد فعل اكثر مما فعلته المملكة المتحدة لتحقيق مقاصد المجلس واعمال قراراته . وقال ان الادلة التي سبقت لتأييد القول بأن المملكة المتحدة جعلت من نفسها شريكة للنظام غير الشرعى قد صدرت عن يسمون ، عن حق ، عنصري روديسيا الجنوبية ولذلك فلا يمكن التمويل عليها مطلقاً ، شأنها في ذلك شأن المعلومات المتعلقة بتموين روديسيا الجنوبية بالنفط .

٧٠٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الوقائع التي استشهد بها والمصادر المستقاة منها محققة وموثوق بها .

٧٠٥ - وفي الجلسة ١٤٠٨ المنعقدة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، تكلم ممثل هنغاريا ، فقال ان مما يدعو الى القلق ان كلا النظامين العنصريين الحاكمين في افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية يتلقى التأييد من بعض الدول الغربية التي تندد بقوة بهذين النظامين ولكنها لا تدعم ذلك الشجب الشفوى بأى عمل . وقال ان اهم عامل ربما كان سياسة المملكة المتحدة ، التي تمنح النظام الحاكم الاعتراف الواقعي رغم شجبها اياه بالقول ؛ فقد سبق للمملكة المتحدة في الماضي ان استعملت القوة ضد السلطات في مستعمرات اخرى لها ، غير ان متمردي سالسبورى ، بسبب لسون جلد هم ، يعاملون معاملة مختلفة . وقال ان حلفاء المملكة المتحدة في حلف شمال الاطلسي يسلكون مسلكها ، فجمهورية المانيا الاتحادية قد زادت من حجم تجارتها مع روديسيا الجنوبية ، وذلك على عكس الموقف الذى تلقه جمهورية المانيا الديمقراطية . وبين ان افريقيا الجنوبية والبرتغال تقومان بدور حاسم في حماية نظام سالسبورى من آثار الجزاءات ، التي هي محدودة في مداها اكثر مما يجب . ومضى قائلاً ان مما لا يغلو من المعنى ان لكل من افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية والبرتغال صلات وثيقة مع حلف شمال الاطلسي . واستمر يقول ان البلدان الاشتراكية طبقت بكل دقة قرار المجلس المتخذ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، ان بلده قد ذهب الى ما هو ابعد من ذلك القرار حتى قبل ان يتخذه المجلس ، كما ان البلدان الاشتراكية تساعد شعب زمبابوى وتؤيد فرض الجزاءات الشاملة . وقال ان على المجلس ان يجسد النعمة التي تشمل العالم كله في اشد

انواع الجزاءات صرامة ، وان يصر على ان يكون الهدف المنشود اسقاط النظام غير الشرعي لا مجرد تعديل سياساته ، وان يحمل المملكة المتحدة على ان تتخذ التدابير اللازمة للمساعدة على تحقيق الاستقلال الفوري لشعب زيمبابوي .

٧٠٦ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال انه ما لم تتخذ المملكة المتحدة التدابير الملائمة ، فلن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي تتعذر فيه معالجة الحالة كل التعذر ، والذي تجر فيه حكومات بلدان المجاورة ، عاجلا او آجلا ، الى تجابه مع النظام المتمرد قائم على اسس عنصرية بحتة . وبعد ان ذكر ان المملكة المتحدة قد اعلنت انها لن تستعمل القوة الا في حالة انهيار النظام العام ، اشار الى ان استقلال روديسيا الجنوبية اعلن بصورة منفردة ، والى ان الصحافة مكمت ، والى ان المحاكم اجبرت على منح الاعتراف الواقعي لنظام سميث ، والى ان اعدام الافريقيين شنقا قد تم برغم امر الملكسة بارجاء تنفيذ ، والى ان قوات اجنبية قد دخلت الاقليم لمساعدة النظام الحاكم على قمع كفاح السكان الاهليين من اجل التحرر ، وعقب قائلا ان ذلك كله دليل على انهيار النظام العام ، فهل تريد المملكة المتحدة ان تنتظر حتى يبدأ سفك دماء الافريقيين لتتراجع عند ذلك لمساعدة الافريقيين على محاربة الافريقيين الغضاب الثائرين ؟ وقال ان المسؤولية عن جميع اعمال العنف في روديسيا الجنوبية تقع على عاتق المملكة المتحدة بوصفها السلطة المختصة في الاقليم .

٧٠٧ - واستمر يقول ان الحالة في روديسيا تشكل تهديدا جديا لزامبيا التي توجد لها حدود مشتركة مع روديسيا الجنوبية وموزامبيق وافريقيا الجنوبية الغربية وانغولا . وعلن ان زامبيا ليست مسئولة عن الحوادث التي تقع على حدودها وان على مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعالة لحمايتها من غزو تسللي يقوم به ، على سبيل الانتقام ، المستوطنون البيض المولعون باستعمال السلاح . واذاف ان روديسيا الجنوبية قد تمكنت من التهرب من الجزاءات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن ، ولكن زامبيا قاست الكثير من جراء تنفيذها لبرنامج الجزاءات . و اشار الى ان البرتغال وافريقيا الجنوبية ، رغم الالتزام المترتبة عليهما بوصفهما عضوين في الامم المتحدة ، تزودان الاقليم المتمرد بالنفط وتعيدان تصدير سلعه الاساسية . وقال انه ينبغي شجب ما يقوم به المتاجرون مع هاتين الدولتين من اعمال تشجيعهما على المضي فيما هما بسبيله ، وان الجزاءات الجديدة التي تدعو اليها المملكة المتحدة لا معنى لها دون التعهد باستعمال القول لجعلها نافذة الاثر . وطالب الممثل المملكة المتحدة ، بوصفها المسئولة عن حل المشكلة الروديسية ، الى ارسال قوات الى الاقليم لا قرار النظام العام فيه .

٧٠٨ - وتكلم ممثل البرازيل ، فشجب ما قام به النظام الحاكم في روديسيا الجنوبية من شنق خمسة افريقيين ، متجاهلا بذلك ، بكل قسوة ، ما صدر عن التاج البريطاني من امر بارجاء التنفيذ . وقال ان على ذلك النظام ان يعيد النظر في النهج الذي سار عليه منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ والذي لا ينتظر له ان يؤدي الا الى المزيد من الاسى والعناء لشعب انكرت كل حقوقه

الاساسية السياسية والمدنية . واذاف ان البرازيل ستستمر في تطبيق الجزاءات الاقتصادية التي قررها المجلس ضد روديسيا الجنوبية وتطبيقها بكل دقة . و اشار الى ان كل اعضاء المجلس متفقون على ضرورة القيام بعمل ايجابي لمنع روديسيا الجنوبية من الاستمرار في الطريق الخطر الذي اختارته ، وان الخلافا انما هو على الطريقة التي تتبع لتحقيق تلك الغاية . واقترح ان يوجه المجلس للسلطات الشديدا الى النظام الحاكم الواقعي لاعدامه الوطنيين الافريقيين بصورة غير قانونية ، وان يحذر من مغبة تكرار مثل تلك الجرائم . ومضى قائلا انه وان كان بيدوان الحياة الاقتصادية في روديسيا الجنوبية قد تضررت بالجزاءات ، فان نظام سالسبورى تمكن بطريقة ما من ان يديم وجوده وان يتجاهل ادانة المجتمع الدولي له . واردف يقول ان الحكمة تقتضي تشديد الضغط الاقتصادي على روديسيا الجنوبية الى درجة لا تستطيع تحملها ، وانه ينبغي حمل الاقلية البيضاء على سحب تأييدها لنظام سميت عن طريق توسيع الحصار التجارى . وقال ان المجلس يعرف جيدا ان الجزاءات الاقتصادية انما هي نوع واحد من انواع الجزاءات التي لا تتطلب استعمال القوة والمتاحة له بموجب المادة (١٤) من الميثاق .

٧٠٩ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان حكومته وشعبه قد عبرا عن استهجانهما لما قام به النظام المصتعب من ازهاق ارواح خمسة من المناضلين الاحرار من ابناء زمبابوى . وبعد ان اشار الى ان المملكة المتحدة قد اكدت انها ستلجأ الى استعمال القوة اذا انهيار النظام العام فى الاقليم ، سأل قائلا : الا يعتبر تحدى سلطة التاج وامتيازاته بكل احتقار واللجوء الى حكم الازهاب علامة على انهيار النظام العام ؟ واستمر قائلا ان الجزاءات الالزامية الانتقائية قد اصابها الاخفاق الذى سبق التحذير منه ، وان افريقيا الجنوبية والبرتغال قد شدتا من ازر النظام غير الشرعي فى تحديه للمجتمع الدولي ، وان على المملكة المتحدة ان لا تستبعد بعد الآن اللجوء الى التدابير الحاسمة ، بما فيها استعمال القوة عند الضرورة . واذاف ان على مجلس الامن ان يعمل بموجب الفصل السابع من الميثاق فيقرر فرض الجزاءات الالزامية الشاملة ويوضح لكل الدول الاعضاء التزامها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق بقبول ذلك القرار وتنفيذه ، كما ان عليه ان يضع الاجراءات التي تكفل سد الثغرات وتؤمن تطبيق تلك التدابير تحت اشرافه ورقابته .

٧١٠ - وتكلم ممثل الصين ، فعبر عن جزع بلده للاعدامات ، وقال ان التدابير التي طبقت حتى الآن ضد النظام الحاكم في روديسيا الجنوبية كانت اما محدودة في مداها او محدودة في نطاق تطبيقها اكثر مما يجب ، ومع ذلك فان وفده قد رأى ، وهو لا يزال يرى ، ان استعمال القوة يجب ان يترك لتقدير المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة . واذاف ان القوة يجب ان لا تستعمل بدون تدبير ، ولكن الاستعمال المشروع للقوة يجب ان لا يستبعد كاجراء اخير . وذكر ان حكومته ، من جهتها ، قد نفذت بأمانة برنامج الجزاءات الحالي الذى قرره مجلس الامن ضد روديسيا ، ولكن بلدانا كثيرة ، من بينها عدد من اشد البلدان حماسا في المناداة بفرض الجزاءات ، استمرت في المتاجرة مع روديسيا الجنوبية . واعرب عن تأييده لفرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة ضد النظام غير الشرعي .

٧١١ - وتكلم ممثل الباراغواي ، فقال ان بلده يحتج على الاعدامات التي نفذها النظام غير الشرعي وبيحيي ذكرى الشهداء . و اضاف انه يجب شجب الاعمال اللاانسانية التي ارتكبتها نظام سميث ، وحماية ارواح السجناء الآخرين ، ووضع حد للتمرد واعادة السلطة الى شعب زمبابوي . وذكر ان وفده سيسعى الى تأمين اتخاذ التدابير اللازمة لبلوغ هذه الاهداف .

٧١٢ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل السنغال ، فقال ان بلده طالب مرارا بالقيام بعمل جذري لانهاء النظام غير الشرعي وتحرير شعب زمبابوي من العبودية . و اشار الى ان النظام المتمرد ، لعلمه بأن المملكة المتحدة قد آلت على نفسها ان لا تستعمل القوة ضده ، قد اصبح اكثر صلافة ، وذهب الى حد تحدى امر الملكة بتخفيف الحكم الصادر على المواطنين الافريقيين . و اضاف ان وفده كان داعما يمتثل الجزاءات الالزامية الانتقائية وهما من الاوهام ، وان على المملكة المتحدة ان تطبق جزاءات اقتصادية اشد وان تلجأ ، عند اللزوم ، الى استعمال القوة . وقال ان من واجب مجلس الامن ان يفرض على روديسيا الجنوبية جزاءات الزامية شاملة وان يتخذ تدابير فعالة لتأمين تنفيذ قراره .

٧١٣ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فعبر عن اسفه للمرارة البادية في كلام وزير خارجية زامبيا ، وبين انه يفهم مع ذلك اسباب تلك المرارة ، ويعجب بالموقف الذي تقفه زامبيا في وجه الصعوبات والتضحيات . وقال لكن السؤال الوحيد هو : ما هي التدابير العملية التي يمكن اتخاذها الآن ؟ و اشار الى انه عرض استمداده للتشاور مع اعضاء المجلس لايجاد اساس مشترك وانه اجيب الى هذا العرض . و اضاف انه يرحب بالتشاور مع وزير خارجية زامبيا وانه سبق ان عرض عليه ذلك . و اعلن انه يعتقد ان المشاورات لن تذهب سدى لان بيانات كل ممثلي البلدان الافريقية والآسيوية التي اطلع عليها تجمّع ، بصرف النظر عن اى شيء آخر تطالب به ، على ضرورة نظر المجلس فيما يمكن اتخاذ من تدابير اخرى لجعل الجزاءات اكثر فعالية .

٧١٤ - وفي ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، قدمت اثيوبيا وباكستان والجزائر والسنتال والهند مشروع القرار التالي (S/8545 و Corr.1) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يذكر ويؤكد من جديد قراراته ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و ٢٢١ (١٩٦٦) المتخذ في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، و ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ،

" وان يؤكد من جديد بصفة خاصة قراره ٢٣٢ (١٩٦٦) الذي قرر فيه ان الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

" وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٢٦٢ (الدورة ٢٢) المتخذ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ وبالقرار A/AC.109/287 الذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٦ ،

" وان يساوره عميق القلق لعدم نجاح التدابير المتخذة حتى الآن في تسوية الحالة في روديسيا الجنوبية ،

" وان يساوره عميق القلق كذلك لعدم التزام جميع الدول تمام الالتزام للتدابير التي اتخذها مجلس الامن ،

" وان يلاحظ ان حكومتى جمهورية افريقيا الجنوبية والبرتغال ، بصفة خاصة ، لم تقتصرا ، خرقا للالتزام المترتب عليهما بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ، على الاستمرار في المتاجرة مع نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية خلافا لاحكام قرار مجلس الامن ٢٣٢ (١٩٦٦) بل وقدما كذلك في الواقع مساعدة ايجابية الى ذلك النظام تمكنه من ابطال آثار التدابير التي قررها مجلس الامن ،

" وان يؤكد ان حكومة المملكة المتحدة تضطلع بالمسؤولية الاولى عن تمكين شعب روديسيا الجنوبية من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يؤكد على مسؤولية حكومة المملكة المتحدة عن الحالة السائدة في روديسيا الجنوبية وعن النتائج التي ترتبت عليها ،

" وان يشجب اعدام السجناء السياسيين مؤخرا في روديسيا الجنوبية على يد نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي بوصف ذلك عملا مخالفا للقانون يزيد من شدة تهديد السلم والامن الدوليين ،

" وان يؤكد من جديد اعترافه بمشروعية كفاح شعب روديسيا الجنوبية في سبيل الحرية والاستقلال ،

" وان يعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

" ١ - يطلب الى حكومة المملكة المتحدة ان تتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لوقف اعدام السجناء السياسيين في روديسيا الجنوبية ؛

" ٢ - ويطلب الى جميع الدول ان تقطع فورا جميع العلاقات الاقتصادية وغيرها مع نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ؛

" ٣ - ويطلب الى جميع الدول تنفيذ قرار مجلس الامن هذا وفقا للالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ؛

٤ - ويوجه اللوم الى حكومتي البرتغال وافريقيا الجنوبية لما تقدمانه من المساعدة السي الاقلية العنصرية غير الشرعي ، متحديتين بذلك قرار مجلس الامن ؛

٥ - ويقرر اتخاذ التدابير الحازمة الفعالة ، وفقا للاحكام المختصة من الميثاق ، ضد حكومتي افريقيا الجنوبية والبرتغال في حالة تماديهما في تحدى قرارات مجلس الامن ؛

٦ - ويحث جميع الدول على تقديم المساعدة الادبية والمادية الى حركات التحرر القومي في روديسيا الجنوبية لتمكينها من تحقيق حريتها واستقلالها ؛

٧ - ويحث المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة على ان تتخذ على سبيل الاستعجال جميع التدابير اللازمة ، بما في ذلك استعمال القوة ، لانهاء التمرد في روديسيا الجنوبية وتمكين الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٨ - ويطلب الى الدول الاعضاء ، وبخاصة تلك التي تضطلع بموجب الميثاق بالمسئولية الاولى عن صيانة السلم والامن الدوليين ، ان تساعد مساعدة فعالة في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار ؛

٩ - ويلتزم من جميع الدول اعلام الامين العام عن التدابير المتخذة لتنفيذ لهذا القرار ؛

١٠ - ويلتزم من الامين العام اعلام مجلس الامن عن سير تنفيذ هذا القرار ؛

١١ - ويقرر استبقاء هذا البند في جدول اعماله والاجتماع في غضون ثلاثين يوما لاستعراض مدى تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار .

٧١٥ - وفي الجلسة ١٤١٣ المنعقدة في ١٨ نيسان (ابريل) ، قال ممثل اثيوبيا ، وهو يقدم مشروع القرار الخماسي ، ان اصحاب المشروع يعتقدون اعتقادا جازما ان المسئولية الرئيسية في تمكين شعب روديسيا الجنوبية من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال تقع على عاتق المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة ؛ ولما كانت المملكة المتحدة لم تقم بعمل فعال لانهاء التمرد الروديسي ، فانها تتحمل مسؤلية استمراره وما يترتب عليه من عواقب وخيمة . وقال ان على المجلس ان يحث المملكة المتحدة على استخدام جميع الوسائل المتوفرة لديها ، بما في ذلك استعمال القوة ، لانهاء التمرد . واذاف ان الجزاءات الانتقائية قد ثبت عدم كفايتها ، وقد اخفقت ، وعلى المجلس ان يقرر الآن فرض جزاءات الزامية شاملة وان يطلب الى جميع الدول قطع جميع العلاقات الاقتصادية وغيرها مع نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي ، وذلك هو السبيل الوحيد لاشعار نظام سالسبورى بكامل اثر عزلته عن بقية العالم . ومضى قائلا ان الجزاءات لا تكون مجدية ما لم يقض على الاعمال المضادة التي يقوم بها اولئك الذين عقدوا العزم على تقويض جهود المجلس ، اذ ان التمرد

في روديسيا الجنوبية لم يكن ليستمر لولا المساعدة التي يتلقاها من افريقيا الجنوبية ومن البرتغال. وذكر ان على المجلس ان لا يكتفي بادانة هذين البلدين لموقف التحدى الذي يتخذه ، بل ان يعتمد كذلك الى منع امكان اساءة التصرف في المستقبل وذلك بتقرير اتخاذ تدابير حازمة فعالة . كما ذكر ان على المجلس ايضا ان يطلب الى جميع الدول الاعضاء ، وبخاصة الى تلك التي تتعامل تجاريا مع افريقيا الجنوبية والبرتغال ، ان تتعاون في تنفيذ الجزاءات الالزامية الشاملة . ويبين ان هناك الكثير مما يجب عمله في مجال تنفيذ قرارات المجلس وتتبع تنفيذها اذا اريد لجهود المجلس ان تؤتي ثمارها ، وعلى المجلس ان يتفق على ايجاد جهاز فعال يمكنه من تأمين التطبيق السليم الفعال للجزاءات .

٧١٦ - وفي ٢٢ نيسان (ابريل) ، قدمت المملكة المتحدة مشروع القرار التالي (S/8554) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يذكر ويؤكد من جديد قراراته ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٦٥ ، و ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و ٢٢١ (١٩٦٦) المتخذ في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، و ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ،

" وان يلاحظ مع القلق الشديد عدم نجاح التدابير المتخذة حتى الآن في انهاء التمرد في روديسيا الجنوبية ،

" وان يأسف لاعدامات الالانسانية الاخيرة التي نفذها النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، تلك الاعدامات التي شكلت اهانة صارخة لضمير البشرية وشجبها الجميع ،

" وان يؤكد من جديد استمرار نفاذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ وفي القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، فضلا عن التدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء تطبيقا لذي ينك القرارين ، وذلك بالمقدار الذي لا يحل هذا القرار محلها تدابير اخرى ،

" وان يؤكد من جديد قراره ان الحالة الحاضرة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

" وان يعمل وفقا للمادتين ٣٩ و ٤١ من ميثاق الامم المتحدة ،

" ١ - يقرر قيام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بمنع ما يلي :

" (أ) استيراد جميع السلع والمنتجات الى اقاليمها اذا كان منشؤها روديسيا الجنوبية وجرى تصديرها منها عقب تاريخ هذا القرار (سواء كانت تلك السلع والمنتجات او لم تكن للاستهلاك

او للتحويل في اقاليمها ، وسواء كانت او لم تكن مستوردة تحت الرقابة الجمركية ، وسواء كان الميناء او اى مكان آخر تستورد اليه او تخزن فيه او لم يكن يتمتع بمركز قانوني خاص فيما يتعلق باستيراد السلع) ؛

" (ب) اى نشاط لمواطنيها او في اقاليمها يشجع او يقصد به ان يشجع تصدير اية سلع او منتجات من روديسيا الجنوبية ؛ و اى تعامل من مواطنيها او في اقاليمها بأية سلع او منتجات يكون منشؤها روديسيا الجنوبية وتكون مصدرة منها عقب تاريخ هذا القرار ، بما في ذلك خاصة اى تحويل للاموال الى روديسيا الجنوبية لأغراض هذا النشاط او التعامل ؛

" (ج) شحن اية سلع او منتجات يكون منشؤها روديسيا الجنوبية وتكون مصدرة منها عقب تاريخ هذا القرار بسفن او طائرات مسجلة لديها او مؤجرة لمواطنيها ، او نقلها (سواء كانت او لم تكن تحت الرقابة الجمركية) بوسائل النقل البرى عبر اقاليمها ؛

" (د) بيع او توريد اية سلع او منتجات بواسطة مواطنيها او من اقاليمها (سواء كان او لم يكن منشأ تلك السلع والمنتجات في اقاليمها ، ولكن مع استثناء اللوازم الطبية ، والمعدات التعليمية ، والوثائق ، والكتب ، والمجلات ، والصحف ، والافلام السينمائية التي لا تحوى سوى الانباء او التسي تتناول المواضيع الاعلامية او التعليمية الاخرى ، والافلام التلفزيونية ، التي لا تتناول سوى امثال تلك المواضيع ، والمواد الاخرى المعدة للاغراض السينمائية او التلفزيونية او الاناعية ولا تتناول سوى امثال تلك المواضيع ، او المواد الغذائية في بعض الظروف الخاصة التي تملئها الاعتبارات الانسانية) الى اى شخص او هيئة في روديسيا الجنوبية ، او الى اى شخص آخر او هيئة اخرى لاغراض اى نشاط تجارى او صناعي يباشر في روديسيا الجنوبية او يدار منها ؛ و اى نشاط لمواطنيها او في اقاليمها يشجع او يقصد به ان يشجع مثل هذا البيع او التوريد ؛

" (هـ) شحن اى من امثال هذه السلع او المنتجات بسفن او طائرات مسجلة لديها او مؤجرة لمواطنيها ، او نقلها (سواء كانت او لم تكن تحت الرقابة الجمركية) بوسائل النقل البرى عبر اقاليمها ، اذا كانت مرسلة الى اى شخص او هيئة في روديسيا الجنوبية او الى اى شخص آخر او هيئة اخرى لاغراض اى نشاط تجارى او صناعي يباشر في روديسيا الجنوبية او يدار منها ؛

" ٢ - ويقرر ان على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان لا تضع تحت تصرف النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية او تصرف اية مؤسسة تجارية او صناعية او عامة في روديسيا الجنوبية اية اموال للاستثمار او اية موارد مالية او اقتصادية اخرى ، وان تمنع مواطنيها و اى اشخاص موجودين في اقاليمها من ان يضعوا تحت تصرف ذلك النظام او تصرف اية مؤسسة كذلك اية اموال او موارد من هذا القبيل ، ومن ان يرسلوا اية اموال اخرى الى اشخاص او هيئات في روديسيا الجنوبية فيما عدا المدفوعات المخصصة لمعاشات التقاعد فقط او لاغراض اخرى انسانية او تعليمية او اعلامية ؛

" ٣ - ويقرر قيام الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما يلي :

" (أ) ان تمنع من دخول اقاليمها اى شخص يحمل جواز سفر من روديسيا الجنوبية ايا كان تاريخ اصداره او يحمل ما يسمى جواز سفر صادر من النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية او باسمه ، الا لأسباب انسانية استثنائية ؛

" (ب) ان تتخذ جميع التدابير الممكنة لكي تمنع من دخول اقاليمها اى اشخاص يـكـون لديها ما يدعو الى الاعتقاد بانهم يقيمون عادة في روديسيا الجنوبية ويكون لديها ما يدعو الى الاعتقاد بأنهم ساعدوا او شجعوا او من المرجح ان يساعدوا او يشجعوا التصرفات الالاقانونية للنظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية او اية نشاطات يقصد بها التهرب من اية تدابير مقررة في هذا القرار او في القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ؛

" ٤ - ويقرر قيام الدول الاعضاء في الامم المتحدة بمنع شركات النقل الجوية المكونة فـي اقاليمها والطائرات المسجلة لديها او المؤجرة لمواطنيها من الطيران الى روديسيا الجنوبية او منها ومن ربط خطوطها بخطوط اية شركة نقل جوى مكونة في روديسيا الجنوبية او بخط سيرة طائـرة مسجلة فيها ؛

" ٥ - ويطلب الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتثبيط مواطنيها عن الهجرة الى روديسيا الجنوبية ؛

" ٦ - ويقرر قيام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة باعمال المقررات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من منطوق هذا القرار بصرف النظر عن اى عقد ابرم او اى ترخيص منح قبل تاريخ هذا القرار ، مع استثناء دول الجنوب الافريقي غير الساحلية التي لن تكون ملزمة بتنفيذ تلك المقررات الا بالقدر الذى يسمح لها به وضعها ؛

" ٧ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تنفيذ مقررات مجلس الامم هذه وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ، ويدرؤها بأن عدم تنفيذ تلك المقررات او رفض تنفيذها من قبل اية دولة يشكل خرقا لتلك المادة ؛

" ٨ - ويحث الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة ، مراعاة للمبادئ المذكورة في المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، على التصرف وفقا لاحكام الفقرات ١ - ٦ من هذا القرار ؛

" ٩ - ويطلب الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة اعلام الامين العام ، في موعد اقصاه ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، عن التدابير التي اتخذتها كل منها وفقـا لاحكام الفقرات ١ - ٦ من هذا القرار ؛

" ١٠ - ويلتمس من الامين العام ان يراقب سير تنفيذ القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في

١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ وهذا القرار ، وان يعلم المجلس دوريا عن ذلك ، على ان يقدم تقريره الاول في موعد لا يتجاوز ١ تموز (يولييه) ١٩٦٨ ؛

" ١١ - ويطلب الى كل دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة ان تعلم الامين العام ، في الفترات التي يقررها وبالشكل الذي يحدده ، عن حجم وقيمة تجارتها فيما قد يعين من السلع او المنتجات ؛

" ١٢ - ويلتمس من الامين العام ان يطلب من اية دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة اية معلومات اضافية بشأن تجارة تلك الدولة ، او بشأن اية نشاطات قد تشكل تهديبا من التدابير المقررة في هذا القرار ، متى رآها لازمة لحسن اداء واجب اعلام المجلس المترتب عليه عملا بهذا القرار ؛

" ١٣ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة ان تقدم اية معلومات اضافية قد يلتمسها الامين العام عملا بهذا القرار ؛

" ١٤ - ويقرر انشاء لجنة مكونة من جميع اعضاء مجلس الامم تقوم ، بغية تمكين المجلس من تأمين التنفيذ التام للقرار ٢٣٢ (١٩٦٦) ولهذا القرار ، بما يلي :

" (أ) النظر في التقارير التي يقدمها الامين العام الى المجلس عملا بذيئك القرارين ؛

" (ب) تقييم المعلومات الواردة في تقارير الامين العام (بما فيها تقارير الابلاغ عن حالات تخلف الدول عن تقديم معلومات يطلبها الامين العام) وتقدير اهمية تلك المعلومات بالنسبة الى تنفيذ ذيئك القرارين ، وذلك بالتشاور مع الامين العام عند الاقتضاء ؛

" (ج) اسداء المشورة الى الامين العام ، في ضوء نظرها في تقاريره ، بشأن طريقة ممارسته للوظائف الموكولة اليه بموجب ذيئك القرارين ؛

" (د) اعلام المجلس من حين الى آخر عن ادائها للوظائف الموكولة اليها بموجب هذه الفقرة ؛

" ١٥ - ويقرر استبقاء هذا البند في جدول اعماله لا تخاذ جميع التدابير المناسبة الاخرى في ضوء تطور الحالة . "

٧١٧ - وفي الجلسة ١٤١٥ المنعقدة في ٢٣ نيسان (ابريل) ، تكلم ممثل المملكة المتحدة في معرض تقديم مشروع القرار الذي رفعه وفده ، فقال ان ذلك القرار ثمرة بحث مشترك مركّز لكل ناحية من نواحي المشاكل المعقدة المعروضة على المجلس . واذف ان بعض الاعضاء يريدون من المملكة المتحدة ان تذهب الى ابعد من ذلك ، ولكن المشروع المقترح يمثل اوسع ما امكن الوصول اليه اتفاق بشأنه . وذكر ان هناك معيارين يتعين تطبيقهما في هذا الصدد : الاول هو امكان تنفيذ

التدابير تنفيذاً فعلياً ، والثاني هو ان يترتب عليها اشعار النظام غير الشرعي وكل من عداه بأن النهج الاقانوني الذي يسلكه ذلك النظام لا يمكن ان ينجح ولن يؤدي الا الى العزلة السياسية والركود الاقتصادي .

٧١٨ - واراد ممثل المملكة المتحدة قائلًا ان حكومته وزنت بدقة كل كلمة في مشروع القرار ، الذي هو وثيقة مصاغة بأقصى قدر من العناية لإعمال الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة . وذكر ان اهم ما يترتب على المشروع وما يرمي اليه هو فرض حظر كامل على جميع الواردات من روديسيا ، وسد الشغرات ، وكذلك فرض حظر كامل على كل الصادرات الى روديسيا الجنوبية مع استثناءات معينة ينص عليها ، يقوم معظمها على اسس انسانية او تعليمية . وأشار الى ان مسألة المراقبة والتنفيذ ، وهي مسألة حيوية ، قد حظيت خلال المشاورات بعناية خاصة .

٧١٩ - واستمر ممثل المملكة المتحدة قائلًا ان المشكلة تبلغ من الخطورة حدا يجعل لزاما على المجلس ان يتعرف مدى ما يمكنه القيام به وان يتصرف في حدود قدرته المحققة . ومضى قائلًا ان احراز التقدم لا يكون بالادلاء بالتصريحات واطلاق التعليمات والتهديدات الجوفاء بل يكون بالعمل الفعال الملموس الدؤوب وحده . واذاف ان البعض يقولون ان القوة هي السبيل الوحيد ، ولكنه على ثقة من ان ثمة تدابير فعالة لا يزال في الوسع اتخاذها . وذكر انه بالرغم من الصعاب والنقائص ، فان من واجب المجلس ان لا يقرر ان الجزاءات - وهي من اهم التدابير القهرية الدولية - قد اثبتت عدم جدواها ، بل عليه ان يستكشف ويدرس كل طريقة فعالة عملية لاستكمال التدابير التي سبق اتخاذها ولتقويتها ؛ كما ان عليه ان يقنع الجميع ، وبخاصة النظام غير الشرعي ، بانعقاد عزمه على المضي قدما في طريقه . وقال ان على المجلس التزاما نحو شعب روديسيا كله ، ولا سيما هذه الا فريقين الذين يزيد تعدادهم على اربعة ملايين والذين حرما من حق الاشتراك في حكم بلدهم . واذاف ان واجب المجلس نحو هؤلاء يقتضيه ان لا يبعث في نفوسهم آمالا لا يستطيع تحقيقها ، بل ان يتخذ تدابير فعالة ويتصرف باجماع اعضائه .

٧٢٠ - وفي ٢٨ أيار (مايو) ، اثر مشاورات دارت بين اعضاء المجلس ، قدم مشروع القرار

التالي (S/8601) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يذكر ويؤكد من جديد قراراته ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٦٥ ، و ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و ٢٢١ (١٩٦٦) المتخذ في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، و ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ،

" وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٢٦٢ (الدورة ٢٢) المتخذ في ٣ تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٦٧ ،

" وان يلاحظ مع القلق الشديد عدم نجاح التدابير المتخذة حتى الآن في إنهاء التمرد في روديسيا الجنوبية ،

" وان يؤكد من جديد استمرار نفاذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ وفي القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، فضلا عن التدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء تطبيقا لذيئك القرارات ، وذلك بالمقدار الذي لا يُحل هذا القرار محلها تدابير اخرى ،

" وان يساوره عميق القلق لأن التدابير التي اتخذها مجلس الامن لم تلتزم من جميع الدول ، ولان بعض الدول ، خلافا لقرار مجلس الامن ٢٣٢ (١٩٦٦) ولا لتزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، لم تمنع المتاجرة مع النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ،

" وان يشجب الاعدامات اللاانسانية الاخيرة التي نفذها النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، تلك الاعدامات التي شكلت اهانة صارخة لضمير البشرية وشجبها الجميع ،

" وان يؤكد ان حكومة المملكة المتحدة تضطلع بالمسؤولية الاولى عن تمكين شعب روديسيا الجنوبية من تقرير مصيره ونيل الاستقلال ، ولا سيما مسؤوليتها عن معالجة الحالة السائدة ،

" وان يعترف بمشروعية كفاح شعب روديسيا الجنوبية من اجل تأمين التمتع بحقوقه المقررة في ميثاق الامم المتحدة ووفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ،

" وان يؤكد من جديد قراره ان الحالة الحاضرة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

" وان يعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

" ١ - يشجب جميع تدابير القمع السياسي ، بما فيها اعمال الاعتقال والحبس والمحاكمة والاعدام التي تنتهك الحريات والحقوق الاساسية لشعب روديسيا الجنوبية ؛ ويطلب الى حكومة المملكة المتحدة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لانهاء امثال تلك الاعمال ؛

" ٢ - ويطلب الى المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة اضطلاعها بمسؤولياتها ، ان تتخذ على سبيل الاستعجال جميع التدابير الفعالة لانهاء التمرد في روديسيا الجنوبية وتمكين الشعب من تأمين التمتع بحقوقه المقررة في ميثاق الامم المتحدة ووفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

" ٣ - ويقرر ان على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مساهمة منها في تحقيق هدف انهاء التمرد ، ان تقوم بمنع ما يلي :

" (أ) استيراد جميع السلع والمنتجات الى اقاليمها اذا كان منشؤها روديسيا الجنوبية وجرى تصديرها منها عقب تاريخ هذا القرار (سواء كانت تلك السلع والمنتجات او لم تكن للاستهلاك او للتحويل في اقاليمها ، وسواء كانت او لم تكن مستوردة تحت الرقابة الجمركية ، وسواء كان الميناء او اى مكان آخر تستورد اليه او تخزن فيه او لم يكن يتمتع بمركز قانوني خاص فيما يتعلق باستيراد السلع) ؛

" (ب) اى نشاط لمواطنيها او في اقاليمها من شأنه ان يشجع او يقصد به ان يشجع تصدير اية سلع او منتجات من روديسيا الجنوبية ؛ و اى تعامل من مواطنيها او في اقاليمها بأية سلع او منتجات يكون منشؤها روديسيا الجنوبية وتكون مصدرة منها عقب تاريخ هذا القرار ، بما في ذلك خاصة اى تحويل للاموال الى روديسيا الجنوبية لاغراض هذا النشاط او التعامل ؛

" (ج) شحن اية سلع او منتجات يكون منشؤها روديسيا الجنوبية وتكون مصدرة منها عقب تاريخ هذا القرار بسفن او طائرات مسجلة لديها او مؤجرة لمواطنيها ، او نقلها (سواء كانت او لم تكن تحت الرقابة الجمركية) بوسائل النقل البرى عبر اقاليمها ؛

" (د) بيع او توريد اية سلع او منتجات بواسطة مواطنيها او من اقاليمها (سواء كان او لم يكن منشأ تلك السلع والمنتجات في اقاليمها ، ولكن مع استثناء اللوازم المخصصة لاغراض الطبيرة البحتة ، والمعدات والمواد التعليمية المخصصة للاستعمال في المدارس والمؤسسات التعليمية الاخرى ، والمنشورات ، والمواد الاخبارية ، فضلا عن المواد الغذائية في بعض الظروف الخاصة التي تملحها الاعتبارات الانسانية) الى اى شخص او هيئة في روديسيا الجنوبية ، او الى اى شخص آخر او هيئة اخرى لاغراض اى نشاط تجارى او صناعي يباشر في روديسيا الجنوبية او يدار منها ؛ و اى نشاط لمواطنيها او في اقاليمها يشجع او يقصد به ان يشجع مثل هذا البيع او التوريد ؛

" (هـ) شحن اى من امثال هذه السلع او المنتجات بسفن او طائرات مسجلة لديها او مؤجرة لمواطنيها ، او نقلها (سواء كانت او لم تكن تحت الرقابة الجمركية) بوسائل النقل البرى عبر اقاليمها ، اذا كانت مرسله الى اى شخص او هيئة في روديسيا الجنوبية ، او الى اى شخص آخر او هيئة اخرى لاغراض اى نشاط تجارى او صناعي يباشر في روديسيا الجنوبية او يدار منها ؛

" ٤ - ويقرر ان على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان لا تضع تحت تصرف النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية او تصرف اية مؤسسة تجارية او صناعية او عامة في روديسيا الجنوبية ، بما في ذلك المؤسسات السياحية ، اية اموال للاستثمار او اية موارد مالية او اقتصادية اخرى ، وان تمنع مواطنيها و اى اشخاص موجودين في اقاليمها من ان يضعوا تحت تصرف ذلك النظام او تصرف اية مؤسسة كتلك اية اموال او موارد من هذا القبيل ، ومن ان يرسلوا اية اموال اخرى الى اشخاص او هيئات في روديسيا الجنوبية فيما عدا المدفوعات المخصصة لمعاشات التقاعد فقط

او لاغراض الطبية او الانسانية او التعليمية البحتة او لتاحة المواد الاخبارية ، فضلا عن المواد الغذائية في بعض الظروف الخاصة التي تملحها الاعتبارات الانسانية ؛

" ٥ - ويقرر قيام الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما يلي :

" (أ) ان تمنع اى شخص يحمل جواز سفر من روديسيا الجنوبية ايا كان تاريخ اصداره او يحمل ما يسمى جواز سفر صادر من النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية او باسمه ، الا لأسباب انسانية استثنائية ؛

" (ب) ان تتخذ جميع التدابير الممكنة لكي تمنع من دخول اقاليمها اى اشخاص يكون لديها ما يدعو الى الاعتقاد بأنهم يقيمون عادة في روديسيا الجنوبية ويكون لديها ما يدعو الى الاعتقاد بأنهم ساعدوا او شجعوا ، او من المرجح ان يساعدوا او يشجعوا ، التصرفات الالقانونية للنظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية او اية نشاطات يقصد بها التهرب من اية تدابير مقررة فسي هذا القرار او في القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ؛

" ٦ - ويقرر قيام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بمنع شركات النقل الجوى المكونة في اقاليمها والطائرات المسجلة لديها او المؤجرة لمواطنيها من الطيران الى روديسيا الجنوبية او منها ومن ربط خطوطها بخطوط اية شركة نقل جوى مكونة في روديسيا الجنوبية او بخط سير اية طائرة مسجلة فيها ؛

" ٧ - ويقرر قيام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بإعمال المقررات الواردة فسي الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من منطوق هذا القرار بصرف النظر عن اى عقد ابرم او اى ترخيص منح قبل تاريخ هذا القرار ؛

" ٨ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع قيام مواطنيها او الاشخاص الموجودين في اقاليمها بنشاطات ترمي الى تعزيز الهجرة الى روديسيا الجنوبية او مساعدتها او تشجيعها ، وذلك بقصد وقف تلك الهجرة ؛

" ٩ - ويطلب من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة اتخاذ جميع التدابير الاخرى الممكنة بموجب المادة ١٤ من الميثاق لمعالجة الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ، دون استثناء اى من التدابير المنصوص عليها في تلك المادة ؛

" ١٠ - ويؤكد على ضرورة سحب كل تمثيل قنصلي وتجارى في روديسيا الجنوبية ، بالاضافة الى احكام الفقرة ٦ من منطوق القرار ٢١٧ (١٩٦٥) ؛

" ١١ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تنفيذ مقررات مجلس الامم هذه وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ، ويذكرها بأن عدم تنفيذ تلك المقترحات او رفض تنفيذها من قبل اية دولة يشكل خرقا لتلك المادة ؛

- ١٢ - ويأسف لموقف الدول التي لم تراعى التزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، ويوجه اللوم خاصة الى تلك الدول التي استمرت في الاتجار مع النظام غير الشرعي رغم قرارات مجلس الامن، والتي قدمت المساعدة الايجابية الى ذلك النظام ؛
- ١٣ - ويحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على تقديم المساعدة الادبية والمادية الى شعب روديسيا الجنوبية في كفاحه من اجل نيل الحرية والاستقلال ؛
- ١٤ - ويحث الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة مراعاة للمبادئ المذكورة في المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة، على التصرف وفقا لاحكام هذا القرار ؛
- ١٥ - ويلتمس من الدول الاعضاء في الامم المتحدة، ومن منظمة الامم المتحدة، ومن الوكالات المتخصصة، ومن غيرها من المنظمات الدولية في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ان تقدم المساعدة على سبيل الاولوية الى زامبيا لمعاونتها على حل ما قد تواجهه من مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة لتنفيذ مقررات مجلس الامن هذه ؛
- ١٦ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وبخاصة تلك التي تضطلع بموجب الميثاق بالمسؤولية الاولى عن صيانة السلم والامن الدوليين، ان تساعد مساعدة فعالة في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار ؛
- ١٧ - ويرى ان على المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالادارة، ان تكفل الحيلولة دون الوصول الى اية تسوية لا تؤخذ فيها بعين الاعتبار آراء شعب روديسيا الجنوبية، وبخاصة الاحزاب السياسية الداعية الى حكم الاغلبية، وان تضمن كون التسوية مقبولة من شعب روديسيا الجنوبية في مجموعه ؛
- ١٨ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة اعلام الامين العام، في موعد اقضاه ١ آب (اغسطس) ١٩٦٨، عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار ؛
- ١٩ - ويلتمس من الامين العام اعلام مجلس الامن عن سير تنفيذ هذا القرار، على ان يقدم تقريره الاول في موعد لا يتجاوز ١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ ؛
- ٢٠ - ويقرر ان ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن، لجنة لمجلس الامن تتولى المهام التالية وتوافيه بملاحظاتهما :
- (أ) ان تدرس ما يقدمه الامين العام من التقارير عن تنفيذ هذا القرار ؛
- (ب) ان تطلب من اية دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة ما قد تراه لازما لحسن اداء ما يترتب عليها من واجب اعلام مجلس الامن من المعلومات الاضافية

بشأن تجارة تلك الدولة (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسلع والمنتجات المعفاة من الحظر المنصوص عليه في البند (د) من الفقرة ٣ من المنطوق الوارد اعلاه) او بشأن اية نشاطات لمواطنيها او في اقاليمها قد تشكل تهربا من التدابير المقررة في هذا القرار ؛

" ٢١ - ويلتزم من المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تقدم اقصى المساعدة الى اللجنة وان تزودها بأية معلومات قد تتلقاها ، وذلك تحقيقا للفعالية التامة للتدابير المنصوص عليها في هذا القرار وفي القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) ؛

" ٢٢ - ويطلب الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، او في الوكالات المتخصصة ، وكذلك الى الوكالات المتخصصة نفسها ، تقديم ما قد تطلبه اللجنة من المعلومات الاضافية عملا بهذا القرار ؛

" ٢٣ - ويقرر استبقاء هذا البند في جدول اعماله لاتخاذ جميع التدابير المناسبة الاخرى في ضوء تطور الحالة . "

٧٢١ - وفي الجلسة ١٤٢٨ المنعقدة في ٢٩ أيار (مايو) ، ابلغ الرئيس (المملكة المتحدة) الى المجلس انه قرر ، وفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي المؤقت ، ان لا يتولى رئاسة المجلس خلال المناقشة الدائرة حول مسألة روديسيا الجنوبية . ولذلك ، وبناء على دعوة منه ، تولى ممثل الولايات المتحدة رئاسة الجلسة .

٧٢٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى ان السبب الاساسي في عدم فعالية مقررات المجلس هو التأييد الايجابي الشامل الذي يلقاه النظام العنصري الحاكم في روديسيا الجنوبية من الاحتكارات الرأسمالية القوية في بلدان معينة مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان . وقال ان كل ما يزعمه ممثلو البلدان التي لا تزال احتكاراتها متحالفة مع نظام العنصريين البيض من تعذر اخضاع نشاطات رأس المال الخاص للرقابة لا يمكن ان تعفي حكومات تلك البلدان من مسؤوليتها عن تقويض وتخريب مقررات مجلس الامم بشأن الجزاءات الاقتصادية . واذ ان مشروع القرار الجديد ، ولو انه يحوى عناصر ايجابية ويشكل خطوة ما الى الامام اذا قورن بمقررات المجلس السابقة ، فان التدابير التي يحويها لا تزال مفتقرة الى الشمول المطلوب: من ذلك ان المشروع ينص على انهاء العلاقات بكل انواعها انهاء تاما على صعيد الدول ، ولا يتطلب قطع جميع المواصلات ، وهو يتضمن عبارات ينقصها الوضوح بشأن منع الهجرة الى روديسيا الجنوبية ، كما انه ينص على عدد من الاستثناءات التي لا مبرر لها في مجال قطع العلاقات التجارية . وواصل كلامه قائلا ان المشروع ، ولو انه يحوى شيئا من اللوم لكبار الضالعين مع النظام الحاكم في سايبورى ، فانه لم يسم ايا منهم باسمائهم ولا نص على حظر المفاوضات مع ذلك النظام . وذكر ان احكام المشروع تمثل القدر الادنى من التدابير التي يتعين على المجلس

اتخاذها اذا اراد وضع حد للحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ، وان المشروع يفتقر الى التماسك والوضوح ؛ ولهذا فليس ثمة ضمان او تأكيد بأن قرارا يتخذه المجلس على اساس ذلك المشروع سيكون كافيا لحل مشكلة روديسيا الجنوبية لما فيه صالح شعب زيمبابوي وسائر شعوب افريقيا او صالح السلم الدولي . وتال انه نظرا الى موقف البلدان الافريقية والآسيوية ، فان الاتحاد السوفياتي لن يعارض اعتماد المشروع رغم ما يشوبه من عيوب ، ومع ذلك فان شيئا من الافراط في تبسيط الامور ومن التعميم غير الدقيق في موضوع مشكلة روديسيا الجنوبية في مجموعها قد تسرب الى الفقرة ١٥ .

٧٢٣ - ثم قدم ممثل الاتحاد السوفياتي التعديل التالي (S/8603) :

" ١٥ - ويقرر ان تقوم بتعويض الخسائر المادية التي قد تلحق بزامبيا في اطار تنفيذ قرار مجلس الامن هذا تلك الدول التي تتحمل المسؤولية السياسية عن استمرار وجود النظام العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية لكونها لم تتخذ التدابير اللازمة لانهاء ذلك النظام ، ولا سيما التدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الامن والجمعية العامة المذكورة اعلاه . "

القرارات المتخذة : في الجلسة ١٤٢٨ المنعقدة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، نال التعديل السوفياتي (S/8603) للفقرة ١٥ من مشروع القرار (S/8601) ٧ اصوات (الاتحاد السوفياتي ، واثيوبيا ، وباكستان ، والجزائر ، والسنغال ، والهند ، وهنغاريا) مقابل لا شيء وامتناع ٨ أعضاء عن الاقتراع ، فرفض . وبعد ذلك اجرى المجلس اقتراعا مستقلا على الفقرة ١٥ من منطوق المشروع ، فاعتمدها بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي وهنغاريا) . واعتمد المجلس مشروع القرار في مجموعه بالاجماع (القرار ٢٥٣ (١٩٦٨)) .

٧٢٤ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فعبّر عن امتنانه للتعاون البناء الصريح الذى ابداه اعضاء المجلس في المشاورات المركزة التي سمحت بالوصول الى القرار الذى اتخذه المجلس بالرغم مما قاله ممثل الاتحاد السوفياتي في اللحظة الاخيرة . و اضاف انه لا يشك في ان لكل عضو تحفظاته بشأن بعض الاحكام التي يتضمنها القرار ، الا انه امكن مع ذلك الاتفاق على اساس مشترك . واعلن ان المملكة المتحدة ستنفذ بامانة جميع المطالبات الالزامية التي يحويها ذلك النص لتنفيذا كاملا وتهيب بالجميع ان يحذوا حذوها ؛ اما حيث ينص القرار على طلبات غير الزامية فان المملكة المتحدة سوف تنظر بامعان فيما يمكنها ان تتخذه من تدابير وذلك في ضوء اعتبارين هما مدى فعالية تلك التدابير من جهة ومدى اثرها في النظام غير الشرعي من جهة اخرى . وقال انه ينبغي ان لا تغرب عن الازهان المسؤولية الخاصة التي تضطلع بها المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، وهي مسؤولية اعترف بها واكد عليها القرار ؛ ولذلك فانه تم خلال المشاورات القبول باحتفاظ المملكة المتحدة ببعثتها في روديسيا وبمواصلاتها معها . و اشار الى ان المبدأ القائل بضرورة نيل اية تسوية لقبول شعب روديسيا في مجموعه مبدأ اعلنته حكومته وتمسكت به على الدوام . ورأى ان

من يطالبون ، عن نفاذ صبر ، باستعمال القوة ويقولون بإمكان استبعاد اخطار اشعال نزاع مسلح في الجنوب الافريقي لا يستندون الى اساس صحيح وكلامهم ينم عن روح انهزامية ، ويلذ وقعه فسي اسماع النظام غير الشرعي . واذاف ان هناك مبادئ اساسية لا ترمع حكومته نبذها هي مبادئ ديموقراطية الحكم ، وحكم الاغلبية ، وتقدير المصير ، والمساواة العنصرية ، كما انها لا ترمع ان تخون ذلك المبدأ الوارد في الميثاق والقائل بأن مصالح السكان لها الاعتبار الاول .

٧٢٥ - وتكلم ممثل باكستان ، فعبر عن اسفه لأن المملكة المتحدة لم تر مشروع القرار الافريقي - الآسيوي مقبولا كأساس للتفاوض توصلا الى اعتماده بالاجماع . وقال انه كان امام اعضاء المجلس الآسيويين والافريقيين الخيار بين امرين : احدهما ان يعتمدوا الى صياغة نص منقح بالتعاون مع زملائهم من امريكا اللاتينية ثم لا يكون ذلك النص ، رغم حصوله على اغلبية الاصوات ، موضع تنفيذ من الدولة القائمة بالادارة ؛ وثانيهما ان يصوغوا نصا وسطا يكون مقبولا من المملكة المتحدة ويتم اعتماده بالاجماع . وبين انهم اتبعوا السبيل الاخيرة بناء على اعتقادهم الجازم بأن الدولة القائمة بالادارة ينبغي ان تستمر في تحمل المسؤولية الاولى في اتخاذ التدابير التي يقرها المجلس لانها تصرد البيخ في روديسيا الجنوبية ولتمكين شعبها من نيل الاستقلال . ومضى قائلاً ان القرار يقتصر على ما هو مطلوب في رأى الوفود الآسيوية - الافريقية واعتقادها ؛ ان الامر لا يقتصر على ان للمملكة المتحدة حق استعمال القوة ، وانما يتجاوز ذلك الى ان عليها واجب استعمالها ، ضد النظام غير الشرعي ومسانديه ، بل ومحاكمتهم وعقابهم . واذاف ان القرار ، مع ذلك ، يمثل تقدما ملحوظا من حيث انه يوسع من نطاق الجزاءات الالزامية ضد النظام المغتصب ويشدد من تدابير التنفيذ . وقال ان النظام غير الشرعي قد وقف متحديا للعالم كله وان المجلس قد رد على ذلك التحدي .

٧٢٦ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده يشارك الى حد كبير في مشاعر اصحاب مشروع القرار الآسيوي - الافريقي ؛ فهو ، مثلهم ، يأمل في وضع حد باسرع ما يمكن لحالة يدعو استمرارها ، عن حق ، الى اشد القلق . واذاف ان الحكومة الفرنسية لا تزال تعتقد ان المسؤولية الاولى فسي حل النزاع الروديسي تقع على عاتق المملكة المتحدة ، ومع ذلك فانها ترى وجوب ايلاء المراعاة التامة لشدة ما ولدته تلك الازمة من رد فعل في العالم ؛ لذلك فان الحكومة الفرنسية قد قررت ، ازاء مثل تلك الحالة الخطيرة ، ومع التمسك التام بموقفها القانوني ، ان تعبر عن شعورها اوضح تعبير وان تصوت بتأييد القرار . واذار الى ان النص ، وهو حصيلة مفاوضات مطولة شاقة تتسم بروح التوفيق ، لا يمكن ان يخلو كل الخلو من اوجه النقص ، من ذلك خاصة ان الاحكام الواردة في البند (ب) من الفقرة ٥ ، التي يترتب عليها ان تحظر الدول الاعضاء دخول اقاليمها على مواطنيها المقيمين فسي روديسيا الجنوبية ، يتعذر التوفيق بينها وبين تشريعات كثير من البلدان ، ولا سيما فرنسا .

٧٢٧ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان وفده لا يزال يعتقد ان على المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تتخذ على وجه الاستعجال كل التدابير الضرورية ، بما فيها استعمال القوة ، لانهاء التمرد وتمكين شعب روديسيا الجنوبية من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . وقال ان وفده لا يعتبر القرار بدليا من كل عمل فعال يترتب على المملكة المتحدة ان تقوم به ، ولكنه يعتبره مجموعة تدابير يراود بها تقوية وتكلمة الخطوات المطلوب من الدول القائمة بالادارة ان تتخذها . واذ ان على المجلس ان يدين الحكومات التي تتعاون مع نظام الاقلية غير الشرعي وتساعد ، مثل حكومة افريقيا الجنوبية وحكومة البرتغال ؛ واذا استمرت تلك الحكومات في تحديدها ، فعلى المجلس ان يتخذ التدابير الحازمة الفعالة ضدها وفقا للميثاق .

٧٢٨ - وقال ممثل السنغال ان حكومته ليست راضية كل الرضا عن القرار ، لانها كانت تأمل ان تكون قائمة الجزاءات اكثر شمولا ؛ ولكن واقع الظروف السائدة دعا الى اختيار ما هو ممكن .

٧٢٩ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان القرار هو بطبيعته حل وسط بين موقف الذين يرون انه لا محل لاستبعاد اتخاذ اي تدبير من التدابير التي ينص عليها الميثاق وموقف الذين يجيدون التدرج في اتخاذ التدابير . واذ ان الهند لا تزال تعتقد ان افعل واوكد طريقة لمعالجة التمرد هي ان تتخذ الدولة القائمة بالادارة تدابير حازمة ، بما في ذلك استعمال القوة ؛ بل يكفي لا سقاط النظام الحاكم ان تعلن تلك الدولة على وجه لا يشوبه لبس او غموض انها لا تستبعد استعمال القوة . ومضى قائلا انه يرى ، مع ذلك ، ان الجزاءات الالزامية الشاملة التي يحويها القرار الجديد هي خطوة الى الامام . وقال ان من الراجح ان تلاءم الدول نفسها التي ادت تصرفاتها الى اخفاق الجزاءات الانتقائية ستستمر في العمل على ابطال آثار الجزاءات الشاملة . واذ ان على الدولة القائمة بالادارة ، خاصة ، ان تفكر بطريقة بناءة في الخطوة المنطقية التالية في حالة عدم نجاح الجهود الحالية . واذ اشار الى ان المجتمع الدولي مسئول عن تقديم كل مساعدة ممكنة لزاميا لتمكينها من التغلب على جزء ، على الاقل ، من الصعاب التي لا يشك في انها ستواجهها .

٧٣٠ - وتكلم ممثل كندا ، فقال ان حكومته قد ذكرت مرارا انه ينبغي عدم منح روديسيا الجنوبية استقلالها قبل تحقيق حكم الاغلبية فيها ، كما انها ساندت تدابير مجلس الا من الرامية الى تغيير النظام الحاكم والعودة الى الشرعية . واذ ان كندا قد اقترعت بتأييد القرار لأن من الصواب الانتقال من الجزاءات الانتقائية الى برنامج اكثر صرامة مبني على حظر تجاري شامل وينفذ بمزيد من الشدة . واذ اشار الى ان القرار يوفق بين مختلف وجهات النظر في افعل التدابير التي يمكن ان يتخذها المجلس لتيسير بلوغ الهدف المتمثل في انهاء الحالة القائمة في روديسيا ، والى انه يقوى الاجراءات السابقة لتنفيذ التدابير المتخذة ضد النظام الحاكم وللتحقق من تنفيذها . وذكر ان كندا تعترم اتباع احكام القرار التي قد يتطلب بعضها اصدار قوانين وانظمة جديدة .

٧٣١ - وتكلم ممثل هنغاريا ، فقال انه اقترح بتأييد القرار آملًا في ان تطبق تدابير فعالة لانتهاء نظام الاقلية البيضاء غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية . واضاف ان الفقرة ١٥ من القرار لا تنصف كل الانصاف تلك البلدان التي التزمت بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة التزاما قاطعا يخلو من اى تحفظ ، وهي تتغاضى عن ان عددا كبيرا من البلدان قد انتهك وتجاهل تلك القرارات باستمرار ، وان تلك البلدان ، لذلك ، تتحمل المسؤولية الاولى عن تعويض الخسائر التي قد تلحق بالبلدان المتاخمة لروديسيا الجنوبية نتيجة لتنفيذ الجزاءات . وبين ان القرار يتجاهل كذلك ان نظام سميت يعتمد في وجوده على مساعدة دول غربية من امثال المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية فضلا عن دول اخرى مثل افريقيا الجنوبية والبرتغال . وأشار الى ان حكومته ، من جهتها ، لها علاقات وثيقة مع زامبيا وانها ستستمر في تقديم المساعدة الاقتصادية الى شعب ذلك البلد .

٧٣٢ - وتكلم ممثل الدانمارك ، فقال انه يعتقد ان اتخاذ القرار بالاجماع هو خطوة ذات شأن نحو استقلال روديسيا الجنوبية في ظل حكومة دستورية تستند الى حكم الاغلبية . واضاف ان الحل السياسي المأمول يتطلب الصبر والمثابرة . وتطرق الى البند (ب) من الفقرة ٥ من منطوق القرار ، فقال ان حكومته لا تستطيع منع المواطنين الدانماركيين من العودة الى الدانمارك . اما عن الفقرة ٩ ، فقال ان المشكلة فيما يبدو ذات طبيعة دولية وينبغي لذلك علاجها على اساس متعدد الاطراف .

٧٣٣ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان سياسة حكومته لا تزال قائمة على البحث عن حل سلمي للمشكلة الروديسية يضمن العدل السياسي وتكافؤ الفرص لجميع الروديسيين بصرف النظر عن العنصر الذي ينتمون اليه ، واضاف ان حكومته ستستمر في مساندة الامم المتحدة والمملكة المتحدة في جهودهما لا دراك تلك الغاية كما انها ستطبق الاحكام الالزامية التي يتضمنها القرار المتخذ بالهمة نفسها التي طبقت بها احكام القرار ٢٣٢ (١٩٦٩) . وأشار الى ان الفقرة ٥ من القرار تنطوي على الاعتراف بأن كثيرا من الدول لا تملك السلطة القانونية لحظر دخول اقاليمها على مواطنيها . واضاف ان الولايات المتحدة سوف تنظر بعناية في الفقرتين ٩ و ١٠ ، اللتين لا تحويان احكاما الزامية بل تعبران عن ضرورة قائمة وعن التماس ، آخذة في الاعتبار ايمانها العميق بحرية انتقال المعلومات وحرية الاتصالات في جميع انحاء العالم ، الامر الذي ينبغي ، في نظر حكومته ، ان ينطبق على روديسيا كذلك . وبين ان الولايات المتحدة ليس لها تمثيل تجارى هناك . وختم كلمته قائلا ان حكومته تأسف كل الاسف لقيام نظام سالسبورى بمضاعفة جهوده للاحتفاظ بسيطرته الاشرعية على شعب روديسيا ، بحيث لم يعد ثمة مناص من زيادة فعالية برنامج الجزاءات التي اقصى حد ممكن .

٧٣٤ - واصر الامين العام في ١٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ اضافة خامسة (S/7781/Add.5) تابعة لتقريره المقدم عملا بالقرار ٢٣٢ (١٩٦٦) ، وهي تحوى نص مذكرة جديدة

ارسلت الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة بتاريخ ١١ آذار (مارس) ، لتذكيرها بما سبق ان طلبه اليها من موافاته بالتقارير اللازمة عن التدابير المتخذة وبالبيانات الاحصائية عن الواردات والصادرات من السلع المذكورة في الفقرة ٢ من القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) . وتحوى الاضافة كذلك تحليلا احصائيا يتناول سنة ١٩٦٧ ، فضلا عن جداول احصائية بالمعلومات الواردة من الحكومات المقدمة للبيانات .

٧٣٥ - وقد ورد في التحليل المذكور ان الاحصاءات تشير في بعض الحالات الى شحنات ارسلت ومبادلات تجارية تمت في سنة ١٩٦٦ قبل اتخاذ قرار مجلس الامن . اما البلدان التي استوردت الجزء الاكبر من صادرات روديسيا الجنوبية ، وقيمتها . ٤ مليون دولار ، فهي جمهورية المانيا الاتحادية (١٦ مليون دولار) ، والولايات المتحدة (٦٥ مليون دولار) ، وسويسرا (٣٦ مليون دولار) ، والبرتغال (٣٥ مليون دولار) ، وهولندا (٢٣ مليون دولار) ، وبلجيكا واللوكسمبورغ (مليون دولار) ، وفرنسا (١١ مليون دولار) ، واليابان (١٣ مليون دولار) ؛ وقد اوردت في حواشي تابعة للجداول الاحصائية التفسيرات المقدمة بشأن هذه الواردات من روديسيا الجنوبية عند توفرها .

٧٣٦ - وقد تلقت البلدان المقدمة للبيانات ٧٦ في المائة من صادرات روديسيا الجنوبية في سنة ١٩٦٥ ؛ اما بقية تلك الصادرات فقد تلقتها كلها تقريبا مالاوى وافريقيا الجنوبية ؛ ونظرا الى عدم توفر تقارير احصائية من هذين البلدين عن الفترة المستعرضة ، فانه ليس من الممكن في الوقت الحاضر تقدير نصيبهما من مجموع تجارة روديسيا الجنوبية .

٧٣٧ - وبلغت قيمة صادرات البلدان المقدمة للبيانات ، الى روديسيا الجنوبية ، حوالي ٥٤ مليون دولار في سنة ١٩٦٧ ، مقابل ١٨٧ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وجاء معظم تلك الصادرات الى روديسيا الجنوبية من اليابان (١٣٦ مليون دولار) ، وجمهورية المانيا الاتحادية (١٢٣ مليون دولار) ، وهولندا (٤٧ مليون دولار) ، وفرنسا (٤ ملايين دولار) ، والولايات المتحدة (٣٨ مليون دولار) ، والمملكة المتحدة (٢٩ مليون دولار) ، وبلجيكا واللوكسمبورغ (١٩ مليون دولار) ، وسويسرا (١٦ مليون دولار) ، والبرتغال (١٨ مليون دولار) ، واستراليا (١٤ مليون دولار) ، وايطاليا (١٣ مليون دولار) ، والنمسا (١٣ مليون دولار) ؛ وينبغي في هذه الحالة ، كما في حالة الواردات من روديسيا الجنوبية ، مراعاة الاعتبارات المتعلقة بتاريخ عقود التصدير وتسجيل الشحنات . هذا وان البلدان المقدمة للبيانات كانت ، في عام ١٩٦٥ ، المصدر لما نسبته ٦٨ في المائة من واردات روديسيا الجنوبية ؛ اما بقية تلك الواردات فقد جاء معظمها من افريقيا الجنوبية ومالاوى وموزامبيق وايران ، وهي بلدان لم تتوفر البيانات الاحصائية اللازمة عنها لدراستها .

٧٣٨ - وجاء في تحليل لتجارة السلع المنتمية الى فئات احصائية معينة ان البلدان المقدمة للبيانات استوردت من روديسيا الجنوبية عام ١٩٦٧ من فئات السلع الاحدى عشرة المحددة

في البند (أ) من الفقرة ٢ من القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) ، ما بلغت قيمته ٣٥ مليون دولار ، وذلك مقابل ٢٣٠ مليون دولار في عام ١٩٦٥ . وكان اهم تلك السلع هو التبغ ، الذي بلغت صادرات روديسيا الجنوبية منه ١٣٢ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وقد كانت صادرات روديسيا الجنوبية من التبغ تمثل في العادة حوالي ١٣ في المائة من الصادرات العالمية من جميع اصناف التبغ الخام واكثر من ٢٥ في المائة من التبغ المجفف في الافران .

٧٣٩ - ويمكن الخلوص من هذا التحليل الى ان الاسواق التي كانت تمولها روديسيا الجنوبية سابقا قد سدت حاجاتها باحداث زيادة قدرها ٧٧ مليون رطل في وارداتها من الولايات المتحدة ، وبتخفيض مخزونها بمقدار ٨٥ مليون رطل ، واحداث زيادة قدرها ٤٤ مليون رطل في وارداتها من بلدان آسيوية . وتبقى بعد ذلك ثغرة قدرها حوالي ٦٠ مليون رطل (تبلغ قيمتها حوالي ٣٠ مليون دولار) يتعين بحث امرها في ضوء تغيرات المخزونات في البلدان التي لم ترد منها بعد بيانات عن مخزونها .

٧٤٠ - اما السلعة التي تلي تلك في الاهمية فهي الاسبستوس ، الذي بلغت صادرات روديسيا الجنوبية منه ٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وفي سنة ١٩٦٧ ، بلغت الواردات المسجلة للبلدان المقدمة للبيانات ٣٣ مليون دولار مقابل ٢٣ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وقد لوحظ ان واردات البلدان المقدمة للبيانات من افريقيا الجنوبية ، وهي من البلدان الهامة المنتجة للاسبستوس ، قد زادت حتى بلغت ٥٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٧ مقابل ٤٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وقبل سنة ١٩٦٦ ، كانت افريقيا الجنوبية تصدر الاسبستوس بمستوى ثابت (بلغ حوالي ٣٥ مليون دولار في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، وحوالي ٣٦ مليون دولار في ١٩٦٤ - ١٩٦٥) . ولا تتوفر بيانات عن الفترات الاخيرة بخصوص الواردات الى افريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية . هذا وقد بلغت صادرات روديسيا الجنوبية من النحاس في سنة ١٩٦٥ ١٨٣ مليون دولار ، ويبدو ان معظم البلدان المقدمة للبيانات قد توقفت عن استيراد النحاس من روديسيا الجنوبية في سنة ١٩٦٧ . ومع ذلك فان من المحتمل ان روديسيا الجنوبية هي منشأ بعض واردات النحاس الى جمهورية المانيا الاتحادية ، وقد بلغت قيمتها ١٠ ملايين دولار في سنة ١٩٦٧ .

٧٤١ - وكانت الولايات المتحدة في جاري العادة هي المستورد الرئيسي للكروميت المصدر من روديسيا الجنوبية ؛ فقد استوردت منه ما قيمته ٥ ملايين دولار من مجموع صادرات روديسيا الجنوبية منه في سنة ١٩٦٥ ، وتبلغ قيمتها ١٠٧ مليون دولار . وفي سنة ١٩٦٧ ، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته ٣٤ مليون دولار من الكروميت ، وقد فسر ذلك بان تلك الكمية قد شحنت من روديسيا الجنوبية قبل ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . وفي سنة ١٩٦٥ ، كانت روديسيا الجنوبية قد صدرت الى افريقيا الجنوبية من الكروميت ما قيمته ٣٧ مليون دولار . هذا ولا تتوفر بيانات عن الفترات الاخيرة فيما يتعلق بالواردات الى افريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية .

٧٤٢ - واما واردات البلدان المقدمة للبيانات من روديسيا الجنوبية من السلع الاخرى المذكورة في البند (أ) من الفقرة ٢ من القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) في سنة ١٩٦٧ فقد بلغت ما قيمته ٨٥ مليون دولار مقابل ٤٧ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . ولم يتسن في الوقت الحاضر اعداد اى تحليل مجد فيما يتعلق بهذه السلع نظرا الى قلة الكميات المتجر بها منها .

٧٤٣ - وبلغت صادرات البلدان المقدمة للبيانات ، الى روديسيا الجنوبية ، من فئات السلع الاربع المذكورة في البنود (د) - (و) من الفقرة ٢ من القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) في سنة ١٩٦٧ حوالي ١١ مليون دولار مقابل ٣٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ . وقد كان نصيب المركبات الآلية وقطاع غيرها من ذلك المبلغ ١٠.١ مليون دولار مقابل ٣٣ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ .

٧٤٤ - وقد تعذر اجراء اى تقييم للوضع ذى دلالة فيما يتعلق بكميات النفط الموردة الى روديسيا الجنوبية استنادا الى البيانات التي قدمتها البلدان ؛ وعلل ذلك ان المورد بين التقلديين هم من بلدان منطقة الشرق الاوسط التي لم تقدم حتى الآن بياناتها الى الامين العام . ومع ذلك فان من المعروف ان روديسيا الجنوبية لم تعد بحاجة الى استيراد النفط الخام بعد اغلاق المصفاة الوحيدة فيها في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . وقد كانت ايران والبحرين والمملكة العربية السعودية في العادة البلدان الموردة الرئيسية للمنتجات النفطية ليس فقط الى روديسيا الجنوبية بل وكذلك الى افريقيا الجنوبية وموزامبيق وانغولا . ونظرا الى امتناع افريقيا الجنوبية في الآونة الاخيرة عن تبليان بلدان المنشأ لوارداتها النفطية (فضلا عن بلدان المقصد لصادراتها النفطية) فان من المتعذر اجراء اى تقييم ولو تقريبي للحالة النفطية في روديسيا الجنوبية من حيث علاقتها بالحالة النفطية في افريقيا الجنوبية مالم تتوفر المعلومات الاحصائية المباشرة من اهم الموردين الى هذين البلدين . وكانت الصادرات المبلغ عنها من المنتجات النفطية الى افريقيا الجنوبية في سنة ١٩٦٧ ، وقيمتها حوالي ٢٩ مليون دولار (مقابل ٢٣ مليون دولار في سنة ١٩٦٥) ، مكونة اساسا من زيوت التشحيم والدهون والهلام والشمع .

الفصل السابع

الرسالة المؤرخة في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨ والموجهة
من الممثل الدائم لهائيتي بالنيابة الى رئيس مجلس الامن

- ٠ -

الفرع الاول

طلب اجتماع مجلس الامن

٧٤٥ - ارسل الممثل الدائم لهائيتي بالنيابة رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8592) الى الامين العام اعلمه فيها ان طائرة قرصانية قامت بقصف " بورت - او - برانسس " ، موجهة احدى قنابلها الى المسكن الخاص لرئيس الدولة واسرته . وقال انه في عصر اليوم نفسه ، قامت طائرات مجهولة الهوية بقصف " كاب هيسيان " ، مما ادى الى قتل عدد من المدنيين الابرياء . وذكر ان المعلومات المتلقاة تشير الى ان بعض المغامرين الأجورين للرئيس السابق بول أ . ماغلوار ، ولوك فوشيه ، والأب جان - باتيست جورج ، وجميعهم مقيمون في الولايات المتحدة ، كانوا قد ازمعوا الحصول على طائرات لقصف هايتي . و اضاف ان هذا العمل من اعمال الاجرام الدولي ما كان ليتمكن ارتكابه لولا تخاضي بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهو يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة . وبين ان الاقاليم التي استخدمت لتلك الاغراض الاجرامية هي ، على ارجح الاحتمالات ، اقاليم الولايات المتحدة او كوبا او جامايكا او الجمهورية الدومينيكية او جزر الباهاما . وقالت انه من الجوهرى القيام فورا بانهاء هذه الاعمال التي تنتهك سيادة هايتي .

٧٤٦ - كذلك ارسل الممثل الدائم لهائيتي بالنيابة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8593) قال فيها انه نظرا الى الخطر الذي يمثله ذلك العدوان المسلح على السلم والامن الدوليين ، فان حكومته قد طلبت الى الامين العام ، وفقا للمادة ٩٦ من الميثاق ، ان يلفت نظر المجلس الى ذلك التهديد للسلم الذي هو حالة تدخل في نطاق المادة ٣٩ .

٧٤٧ - و اضافت الرسالة ان من الجدير بالملاحظة انه في الوقت الذي كان يجرى فيه قصف " القصر الوطني " ، حلقت طائرتان نفاثتان فوق جزيرة غوناف . وأشارت الى ان الجمهورية الدومينيكية قد اعلنت التعبئة العامة وان القوات المسلحة الدومينيكية احتشدت على الحدود الهايتية - الدومينيكية لانه يبدو ان السلطات الدومينيكية قد تعجلت الظن بأن العدوان على هايتي موجه في نهاية الامر الى بلدها حيث يريد الجنرال كامانيو ، في اعتقاد تلك السلطات ، اقامة نظام حكم

موال لكاسترو . بل لقد وردت انباء تقول ان بعض الوحدات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي قد وضعت في حالة استنفار استعدادا لأي احتمال ؛ كما ان بعض صحف الولايات المتحدة كانت قد تنبأت قبل ذلك بارتكاب عمل عدواني يهدد حياة الرئيس الهايتي ، وجاء في برنامج تلفزي بثته شركة الاذاعة الاهلية (NBC) ان الفوضى وشبكة الوقوع في هايتي بسبب ما يتوقع من اختفاء الرئيس ، وازداد انه اذا حدث ذلك فان الولايات المتحدة ، التي كانت تحتل هايتي من ١٩١٦ الى ١٩٣٤ ، مستعدة للتدخل ؛ هذا فضلا عن ان في نيويورك محطة اذاعة تسمى " صوت الاتحاد " وتديرها مجموعة من المنفيين الهايتيين ، وهي تقوم منذ اكثر من ثلاث سنوات باذاعة الاذاعات الموجهة الى الرئيس والى كبار موظفي الحكومة وتحرض شعب هايتي على الثورة ضد الحكومة . وبينت الرسالة ان تلك البرامج استمرت رغم مذكرات الاحتجاج التي قدمتها حكومة هايتي الى حكومة الولايات المتحدة .

٧٤٨ - وطلبت الرسالة دعوة مجلس الامن الى الانعقاد بغية اثبات الوقائع واتخاذ التدابير المناسبة وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق للتخفيف من حالة التوتر الذي يهدد السلم والامن الدوليين .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسة ١٤٢٧
(٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٨)

٧٤٩ - قرر مجلس الامن ادراج هذا البند في جدول اعماله في الجلسة ١٤٢٧ المنعقدة في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، ودعا ممثل هايتي الى الاشتراك في مناقشة الموضوع دون ان يكون له حق الاقتراع .

٧٥٠ - وتكلم ممثل هايتي ، فقال ان الاعمال العدوانية المتكررة ضد بلده ، التي تنفذ انطلاقا من اقاليم اخرى ، يمكن ان تعرض السلم والامن الدوليين للخطر . وازداد ان تلك الاعمال اتخذت اشكالا مختلفة : فأحيانا تتجلى في صورة حملات صحفية شريرة ، ودعايات اذاعية وسينمائية وتلفزية مسمومة تهزأ بفلاحي هايتي الزوج وبحكومتهم وتدعو الى كراهيتهم ؛ وحيانا تتخذ شكل الخنق الاقتصادي الرامي الى سد الطرق الدولية والخاصة بالتعاون في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي تواجه هايتي . وشار الى استخدام موارد مالية لا تنضب لدعم ثنائي غزوات مسلحة الغرض منها قلب الحكومة ووقف الثورة الوطنية . وعلن ان هذه الاعمال العدوانية بلغت ذروتها في ٢٠ أيار (مايو) في الاعتداء الذي وقع على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لدولة عضو في الامم المتحدة ، وعلى حق تقرير المصير لجمهاهيرها الزنجية ، وعلى اشخاص رئيس الدولة فيها وافراد اسرته . وقال ان حكومته لا تتهم احدا بالذات ولا شعبا بالذات ولا حكومة بالذات ولا بلدا بالذات ، ولكنها تحتج بنصوص واضحة صريحة تتضمن الحلول لا مثال الحالة القائمة الآن في هايتي .

٧٥١ - واستشهد ممثل هايتي ، تأييدا لكلامه ، بمقتطفات من مقال بقلم جيون ن . بلانك من معهد بروكنغز منشور في العدد الصادر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ من مجلة " الشئون الخارجية " ، ثم قال ان تاريخ تدخل الولايات المتحدة في الجمهورية الدومينيكية قد يعيد نفسه ، ان رأى السيد بلانك هو ان الحالة القائمة في هايتي تماثل الى حد كبير الحالة التي وجدها الرئيس جونسون في الجمهورية الدومينيكية ، وان التدخل الوقائي في هايتي قد يعتبر ، لهذا السبب ، مناسباً وضرورياً .

٧٥٢ - ومضى ممثل هايتي قائلاً انه في كل مرة يضطلع فيها رئيس السكرتارية ، اتية ببعض الاشغال الهامة لبناء المقومات الهيكلية بقصد تثبيت اقدام اول جمهورية زنجية في العالم على طريق التقدم والمدنية ، وتواجههه مؤامرة دولية واسعة النطاق : فعندما اضطلعت الحكومة الهايتية ببناء مطار فرانسوا دوفاليه الدولي بعد مؤتمر بونتايل ايستي الثاني المعقود في سنة ١٩٦٢ ، وقعت احداث عام ١٩٦٣ الخطيرة ؛ والآن ، وبعد اربعة ايام من ابرام الحكومة لعقد يتعلق بمشروع هام من المشروعات الكهرمائية ، قصفت بورت - او - برانس وكاب هيسيان بالقنابل . ومضى قائلاً انه في سنة ١٩٥٨ ، قامت مجموعة من الالاجئين السياسيين يعيشون في الولايات المتحدة ومعهم بعض الامريكيين بعملية غزو لهايتي ذهب ضحيتها خمسون شخصاً . وذكر ان هايتي بلغت الولايات المتحدة عن تلك الاعمال التخريبية وحثتها على منع الالاجئين من استغلال ضيافة امريكا لهم بتحويل الالاجئين الامريكي الى مركز للعمل التخريبي ضد الحكومة الهايتية . واستطرد قائلاً انه بعد ذلك ، في سنة ١٩٦٣ ، نشب النزاع بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي ، حين دبرت مؤامرة دولية واسعة النطاق خططت لغزو يقوم به المتمردون تؤيدهم " حكومة هايتي في المنفى " المزعومة التي شكلت في بورتوريكو . وأشار الى ان الجمهورية الدومينيكية سبق لها القيام بعمليات غزو ضد هايتي عدة مرات ، وبانتهاى اقليمها الجوى باستمرار ، وتعبيث الجيش وحشد الجنود على الحدود الهايتية - الدومينيكية ، واذاعة ونشر دعايات تنادى باسقاط الحكومة الهايتية . وبين ان تلك الحملات ، بالرغم من اخفاقها ، اوجدت حالة عامة من انعدام الامن كما انها اخلت بالنظام العام الداخلي وادت الى تضییع الموارد التي يمكن ان تسهم بها السياحة في الاقتصاد على البلد .

٧٥٣ - ومضى فقال ان حكومته لن تقنع بمجرد التوصيات او التعبير عن الاسف ، بل ان على مجلس الامن ان يتخذ توصيات تحظر على اية دولة الاتجار بالاسلحة والمواد الحربية ، او توريد الاغذية لغير الحكومات ، او تجهيز او تسليح او استعمال اية سفينة او طائرة لاغراض حربية ، او التغاضي عن اية هيئة تشتغل ببث الدعايات المسمومة التي قد تخل بهيبة الحكومات او تزعم النظام العام الداخلي .

٧٥٤ - واستمر ممثل هايتي في كلمته ليصف الغزو الفاشل وقصف بورت - او - برانس وكاب هايسيان ، وقال ان التخطيط لذلك قد تم من قبل اشخاص منفيين مقيمين في الولايات المتحدة وتولى تنفيذه طيارون امريكيون يعيشون في جزر الباهاما . واذاف ان ذلك الغزو ما كان ليتم لولا

تساهل دول اعضاء في الامم المتحدة ؛ فقد رسم منفيون هايتيون يعيشون في الولايات المتحدة مع بعض المرتزقة الخطط في نيويورك وميامي وملبورن وفلوريدا لاغتيال رئيس هايتي واسرته وبعض موظفي الحكومة والافراد ولتدمير بورت - او - برانس وكاب هايسيان . ورأى ان شرطة الولايات المتحدة كان يجب عليها ان تكون عالمة بتلك المخططات . وبين ان تلك التهديدات الدائمة الصادرة من الاقوياء اضطرت هايتي الى البقاء في حالة استعداد للحرب على سبيل الدفاع الشرعي ؛ ومع ذلك فان تلك الاعمال العدوانية قد اخفقت في تحقيق غايتها ، وهي دفع حكومة هايتي وشعبها الى الاخذ بحلول يائسة . واعلن ان اعمال اللصوصية الدولية هذه ، مضافا اليها الازمة السياسية الخطيرة السائدة في منطقة البحر الكاريبي ، تشكل تهديدا للسلم في نصف الكرة الغربي وفي العالم .

٧٥٥ - وقال ممثل هايتي ايضا ان حكومته تطلب الوقف الفوري للنشاطات التي تنال من سلامة هايتي الاقليمية وسيادتها القومية ؛ ومعاينة جميع اولئك الذين يستخدمون في اغراضهم الاجرامية اقاليم بعض الدول ، وبخاصة الولايات المتحدة وبعض جزر البحر الكاريبي ، وذلك خلافا للاتفاقات الدولية ولميثاق منظمة الدول الأمريكية والامم المتحدة ، بعقوبات تكون عبرة لغيرهم ؛ واذ ان حكومته تطلب ان يتخذ المجلس التدابير الضرورية لمنع تكرار الاعمال التي تخل بالحقوق الاساسية لجمهورية هايتي وحكومتها وشعبها وتعزل نمو وتقدم هايتي في مجتمع الامم ، وان يلزم المسؤولين عن ارتكاب تلك الاعمال بدفع تعويض عادل لحكومة هايتي وشعبها عن الخسائر في الراح والا - موال .

٧٥٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته مستعدة دائما للتحقيق في اي معلومات تشير الى القيام في اراضيها بنشاطات مخالفة لقوانينها ، ولكنها لا تستطيع ان تتصرف الا على اساس وقائع ثابتة . وقال ان حكومته طلبت فورا من هايتي تقديم اكبر قدر من المعلومات المتاحة ، ومع ذلك فان المعلومات الواردة والبيانات الصادرة عن حكومة هايتي تحمل حكومته على الاعتقاد بأن السلطات مسيطرة على الموقف ، ولذلك فان افضل سبيل هو ان تقوم حكومة هايتي بمتابعة الموضوع مع اية حكومة ترى ضرورة متابعتها معها . وبين ان الولايات المتحدة لا تزال مستعدة للتعاون في مثل هذا المجهود .

٧٥٧ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان الحالة السائدة في هايتي لا تزال بعيدة عن الوضوح ، وان المعلومات المتاحة للمجلس تتسم بالغموض والتجزؤ الشديد ولا تشكل اساسا سليما لمضي المجلس في مناقشة مستفيضة للشكوى بله اتخاذ اي قرار في الموضوع . واذ انه نظرا الى ان مصدر العدوان المدعى به لم يتحدد ، فان المجلس لا يستطيع البت فيما اذا كانت الحادثة موضوع الشكوى تمثل عدوانا خارجيا ام نزاعا داخليا : فاذا كان الامر الثاني هو الصحيح ، وجبت مراعاة المادة ٢ (٧) من الميثاق . واعلن ان وفده يرى ان يمتنع المجلس عن القيام بأي عمل في هذا الموضوع الى ان تجرب على الاقل طريقة واحدة من طرق تسوية المنازعات تسوية سلمية ، وبخاصة احدى الطرق التي ينص عليها ميثاق بوغوتا .

٧٥٨ - وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان وفده سيدرس البيان الذي ادلى به ممثل هايتي والذي يتضمن اتهامات جد خطيرة ضد دول اجنبية .

٧٥٩ - وتكلم رئيس المجلس بوصفه ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حاكم جزر الباهاما قد ابلغ ، بعد اجراء تحقيق دقيق ، انه ليس هناك دليل ايجابي على قيام طائرات من هناك الى هايتي في الوقت المشار اليه .

وفي نهاية الجلسة ١٤٢٧ ، اعلن رئيس المجلس رفع الجلسة وانه سيعلم موعدا لجلسة المجلس التالية لبحث هذا الموضوع بعد التشاور مع الاعضاء .

الفرع الثالث

الرسائل الواردة الى مجلس الامن

٧٦٠ - ارسل الممثل الدائم لجامايكا رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8598) الى الامين العام ذكر فيها ان جامايكا لا علاقة لها البتة بالطائرات التي هاجمت جمهورية هايتي ، وان حكومته سبق لها ان ابلغت الى قنصل هايتي في كينغستون ان جامايكا ليست قاعدة قامت منها اية طائرات لقصف هايتي .

٧٦١ - وارسل الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية رسالة مؤرخة في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8599) اعلم فيها الامين العام ان حكومته تؤكد موقفها ، اي موقف الحياد التام وعدم التدخل في شئون تخص دول اخرى ، وان الغرض الوحيد من اية تدابير داخلية اتخذتها هو المحافظة على ذلك الحياد .

الفصل الثامن

الرسالة المؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ والموجهة من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكىة الى رئيس مجلس الامن

٧٦٢ - ارسل الممثلون الدائمون لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكىة رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ الى رئيس مجلس الامن (S/8630) طلبوا فيها عقد اجتماع لمجلس الامن في وقت قريب للنظر في مشروع قرار (S/8631) قدموه في اليوم نفسه ، وذلك ، كما تقول الرسالة ، استجابة لرغبة كثير من الدول الاعضاء في ان يصار الى اتخاذ التدابير الملائمة لضمان امنها مع انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وهذا هو نص مشروع القرار :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحيط علما مع التقدير برغبة عدد كبير من الدول في الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والتعهد ، تبعاً لذلك ، بأن لا تقبل من اى كان ، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ، اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او السيطرة على مثل تلك الاسلحة او الاجهزة المتفجرة ؛ وبأن لا تصنع او تقتني على اى نحو آخر اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى ؛ وبأن لا تطلب او تتلقى اية مساعدة في صنع الاسلحة النووية او الاجهزة المتفجرة النووية الاخرى ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار حرص بعض هذه الدول على ان يصار الى اتخاذ التدابير الملائمة لضمان امنها مع انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ،

" وان يذكر ان اى عدوان مصحوب باستعمال الاسلحة النووية يعرض للخطر سلم وامن جميع الدول ،

" ١ - يعترف بأن العدوان بالاسلحة النووية على دولة غير حائزة للاسلحة النووية او تهدد بها بمثل هذا العدوان يوجد حالة يتعين فيها على مجلس الامن ، وعلى اعضاء الدائمين الحائزين للاسلحة النووية خاصة ، التصرف فوراً وفقاً للالتزامات المترتبة عليهم بموجب ميثاق الامم المتحدة ؛

" ٢ - ويرحب باعلان دول معينة لنية تقديم او دعم المساعدة الفورية ، وفقاً للميثاق ، الى اية دولة غير حائزة للاسلحة النووية تكون طرفاً في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتقع ضحية لعدوان او تصبح محل تهديد بعد وان تستعمل فيه الاسلحة النووية ؛

٣ - ويؤكد من جديد بصفة خاصة الحق الطبيعي، والمقرر في المادة ٥١ من الميثاق، في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي اذا وقع اعتداء مسلح على دولة عضو في الامم المتحدة، وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لصيانة السلم والا من الدوليين . ”

٧٦٣ - وفي الجلسة ١٤٣٠ المنعقدة في ١٧ حزيران (يونيه) ، ادرج المجلس هذا البند في جدول اعماله بدون اعتراض .

٧٦٤ - وفي الجلسة نفسها، ادلى كل من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة ببيان مستقل تلا فيه نص الاعلان التالي :

” ان حكومة (الاتحاد السوفياتي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) تحيط علما مع التقدير بالرغبة التي عبر عنها عدد كبير من الدول في الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

” ونحن نرحب باستعداد هذه الدول للتعهد بأن لا تتقبل من اي كان، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او السيطرة على مثل تلك الاسلحة او الاجهزة المتفجرة ؛ وبأن لا تصنع او تقتني على اي نحو اخر اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى ؛ وبأن لا تطلب او تتلقى اية مساعدة في صنع الاسلحة النووية او الاجهزة المتفجرة النووية الاخرى .

” كذلك تحيط (تحيط) (الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) علما بحرص بعض هذه الدول على ان يصار الى اتخاذ التدابير الملائمة لضمان امنها مع انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، اذ ان اي عدوان مصحوب باستعمال الاسلحة النووية يعرض للخطر سلم وامن جميع الدول .

” وان يذكر (تذكر) (الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) هذه الاعتبارات، فانه يعلن (فانها تعلن) ما يلي :

” ان العدوان بالاسلحة النووية على دولة غير حائزة للاسلحة النووية او تهدد يدها بمثل هذا العدوان يوجد حالة جديدة من الواجهة النوعية يتعين فيها على الدول الحائزة للاسلحة النووية من اعضاء مجلس الامن الدائمين التصرف فوراً عن طريق مجلس الامن لاتخاذ التدابير اللازمة لصد هذا العدوان او لازالة التهديد بالعدوان وفقاً لميثاق الامم المتحدة، الذي يدعو الى اتخاذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع التهديدات الموجهة الى السلم ولازالتها، ولقمع اعمال العدوان او غيرها من الاخلالات بالسلم . لذلك فان اية دولة ترتكب عدواناً مصحوباً باستعمال الاسلحة النووية او تهدد بمثل هذا العدوان يجب ان تكون على بينة من ان اعمالها ستصد، بصورة فعالة، بتدابير تتخذ وفقاً لميثاق الامم المتحدة لقمع العدوان او ازالة التهديد بالعدوان .

” ويؤكد (تؤكد) (الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) نيتها (نيتها) ، بوصفه (بوصفها) عضوا دائما في مجلس الامن ، في تأمين قيام مجلس الامن فوراً باتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المساعدة ، وفقا للميثاق ، الى اية دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتقع ضحية لعدوان او تصبح محل تهديد بعدوان تستعمل فيه الاسلحة النووية .

” ويؤكد (تؤكد) (الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) من جديد ، بصفة خاصة ، الحق الطبيعي ، المقرر في المادة ٥١ من الميثاق ، في الدفاع الشرعي الفوري او الجماعي اذا وقع اعتداء مسلح ، بما في ذلك الاعتداء النووي ، على دولة عضو في الامم المتحدة ، وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لصيانة السلم والامن الدوليين .

” ويقوم اقتراح (الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) بتأييد مشروع القرار المعروض على المجلس واعلانه (اعلانها) هذا بشأن الطريقة التي سيتصرف (ستتصرف) بها وفقا لميثاق الامم المتحدة على اساس ان مشروع القرار مؤيد من اعضاء دائمين آخرين في مجلس الامن من الدول ذات الاسلحة النووية يزمعون هم ايضا التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وعلى اساس ان هذه الدول قد اصدرت اعلانات مماثلة عن الطريقة التي تعتزم التصرف بها وفقا للميثاق . ”

٧٦٥ - و اشار ممثل الاتحاد السوفياتي في بيانه الى ان مشروع القرار الثلاثي هو نتيجة لما يسلم به الجميع من ان اي عمل عدواني مصحوب باستعمال الاسلحة النووية يعرض سلم وامن جميع الدول للخطر . وقال ان اهم احكام هذا المشروع وارد في الفقرة ١ التي تنص على حل مشكلة تقوية امن البلدان غير النووية في اطار مجلس الامن ، الذي يلقي عليه ميثاق الامم المتحدة المسؤولية الاولى في صيانة السلم والامن الدوليين . واستمر قائلا ان مشروع القرار يمثل موقفا ايجابيا بالنسبة الى انعقاد نية بعض الدول على تقديم او دعم تقديم المساعدة الفورية وفقا للميثاق الى اية دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتقع ضحية لعدوان او تصبح محل تهديد بعدوان تستعمل فيه الاسلحة النووية . وذكر ان الاتحاد السوفياتي هو من البلدان التي تعتزم تقديم المساعدة الفورية الى البلدان المعنية ، او دعم مثل تلك المساعدة اذا لزم الامر .

٧٦٦ - وبرز ممثل المملكة المتحدة اربع نقاط يعتبرها وفده ذات اهمية اساسية فيما يتعلق بضمانات الامن التي يحويها مشروع القرار والاعلان : فأولا ، اعطيت تلك الضمانات بناء على طلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وقد استجابت حكومته مع غيرها الى ذلك الطلب دون تردد ؛ وثانيا ، اعطيت تلك الضمانات - عن قصد - بدون تحديد اجل لها وبشكل يحقق مقتضيات الامن المتنوعة في كل انحاء العالم . وثالثا ، استصوب اصحاب المشروع الثلاثة ان تعطى تلك الضمانات في مجلس الامن وفي اطار الميثاق ، لان التصرف على وجه آخر يعتبر انتقاصا من سلطة الامم

المتحدة واخلالا بالتزاماتهم كأعضاء فيها . ورابعا ، لا بد من ان يكون واضحا ان اى بلد يفكر في العدوان النووى او في التهديد بشده على اى طرف لا نووى في المعاهدة سوف يثنيه عن ذلك وجود الضمانات الصادرة بالاشتراك من اقوى الدول النووية في العالم . واطرافه لا يمكن ان يشك احد في ان انعقاد عزم الشرق والغرب على منع اى عدوان نووى او تهديد بالعدوان النووى هو حدث له اعظم الاهمية في الشؤون العالمية .

٧٦٧ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان مشروع القرار الثلاثي والاعلان المقترن به يرسيان اساسا سياسيا واخلاقيا وقانونيا قويا لضمان امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في الميثاق . واعلن ان تلك الضمانات مضافا اليها معاهدة عدم الانتشار ، ستوفر لكل دولة من الامن اكثر مما كان يتاتى لها ان تنعم به دونها ، هذا ان لم توفر لها الامن التام ؛ وفي هذا السياق ، يكون اعتماد مشروع القرار مساهمة كبرى في السلم والامن الدوليين .

٧٦٨ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان موقف وفده من مشروع القرار يتفق والموقف الذى اتخذه في الجمعية العامة ، حينما امتنعت فرنسا عن الاقتراح على القرار المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ؛ ومع ان اعتماد مشروع القرار لن يغير في شيء من احكام الفصل السابع من الميثاق ، فان حكومتها لا يمكنها الانضمام الى اصحاب المشروع والاعلان لانها تعتقد ان الحل الوحيد للتهديد النووى يكون في وقف انتاج الاسلحة النووية وتدمير مخزوناتها . وقال ان امم العالم لن تكون آمنة حتى تتفق الدول النووية على نزع السلاح النووى وتحققه ، وان فرنسا التي لم تجهز نفسها بالاسلحة النووية الا للأغراض الدفاعية وحدها على استعداد لتقبل اية مبادرة تكون الدول الاخرى مستعدة لقبولها معها ايضا في هذا المضمار .

٧٦٩ - وفي الجلسة ١٤٣١ المنعقدة في ١٨ حزيران (يونيه) ، تكلم ممثل كندا فأشار الى ان حكومته ايدت حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التعويل على ضمانات امن مقابل نبذها للأسلحة النووية . وقال ان الاقتراح الذى قدمته الآن الدول النووية الثلاث يدخل تماما في اطار ميثاق الامم المتحدة ، ويبدو انه خير حل في الوقت الحاضر لهذه المسألة الصحية المتشعبة . ثم قال ان وفده يأمل في ان تحذو الدولتان النوويتان الاخريان هذا الحذو في الوقت المناسب . واطرافه ان مشروع القرار يؤكد من جديد حكم المادة ٥١ من الميثاق بشأن حق الدول في الدفاع الشرعي الفردى والجماعي الى ان يقوم مجلس الامن باتخاذ ما يلزم . وقال ان من المهم ان يكون لدولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم الانتشار يقع عليها اعتداء نووى او تكون محل تهديد به ان تتوقع ، منطقيا ، مساعدة دولة او اكثر من الدول النووية المؤيدة للقرار المعروض على المجلس .

٧٧٠ - وذكر ممثل الدانمارك ان حكومته رحبت بالقرار ٢٣٧٣ (الدورة ٢٢) الذى اتخذه الجمعية العامة ، وهي ترحب الآن باتفاق الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة المعبر عنه في مشروع القرار المعروض على المجلس وفي الاعلانات التي اصدرتها هذه البلدان .

وقال ان هذا الاتفاق يعد دليلا على ان هذه البلدان ترى ان مصلحتها الحيوية هي نفسها تقتضي ان لا تتعرض دولة غير حائزة للأسلحة النووية لعدوان نووي او لتهديد بمثل هذا العدوان ؛ ولذلك فان الدلالة السياسية لهذا الاتفاق تتجاوز بكثير من نص صيغة الضمان التي يحويها المشروع . واذ ان وفده مقتنع بأن الحل المقترح يوفر اكبر قدر من الامن يمكن الحصول عليه في الحالة الدولية السائدة ؛ وهو يوفر ، على اية حال ، امنا اوسع مدى مما هو متوفر الآن .

٧٧١ - وتكلم ممثل الباراغواي ، فقال ان معاهدة عدم الانتشار ولو انها لا ترضي تماما جميع رغبات دول امريكا اللاتينية ، الا ان مزاياها دفعت حكومته الى تأييدها ، وان الباراغواي تعهدت ، بذلك ، بتحمل كل الالتزامات المترتبة على المعاهدة ، ومن ثم فان من حقها الحصول على ضمانات خاصة من الدول النووية ؛ ومع انه ليست هناك ضمانات تعطي امنا مطلقا ، فان وجود الضمانات خير من عدم وجودها ، ولذلك فان من مصلحة حكومته ان تقبلها .

٧٧٢ - وتكلم ممثل هندغاريا ، فلاحظ ان مشروع القرار يمثل خطوة هامة في تطبيق ميثاق الامم المتحدة على ميدان الاسلحة النووية ، وهو امر لم يكن في الحسبان حينما صيغ الميثاق . وقال ان المشروع يكفل التنفيذ المفيد لاحكام الميثاق المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين . واذ ان الاعلانات المتماثلة الثلاثة ومشروع القرار تتيح الانضمام الى المعاهدة على اوسع نطاق وتقوي نظام الامن الجماعي في ظل الميثاق ، كما انها تشكل رادعا قويا عن العدوان النووي ، وليس فسي وسع البلدان غير النووية عمليا ان تتوقع الحصول على ضمانات اقوى من هذه .

٧٧٣ - وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان نجاح الشرق والغرب في الوصول الى اتفاق هو حدث تاريخي ، وان من الجلي ان مشروع القرار والاعلان يتسمان بحسن النية ويستهدان حماية امن الدول غير النووية . واذ ان وفده يتعين ، على اية حال ، ان نقيم تقييما موضوعيا لما يمكن ان يحدث في حالة وقوع عدوان نووي مع عدم وجود اية ضمانات للامن .

٧٧٤ - وفي الجلسة ١٤٣٣ المنعقدة في ١٩ حزيران (يونيه) ، ذكر ممثل الجزائر ان مشروع القرار يسبغ على المعاهدة صبغة عهد خاص بالامن الجماعي لا يفيد منه الا الموقعون عليه . واذ ان ذلك ، ان ميثاق الامم المتحدة يسند مسؤولية ضمان السلم وصيانته الى الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن ، بينما يكفي مشروع القرار باقتضاء اتفاق ثلاثة منهم فقط ، مشككا بذلك في توازن اقيم عند انشاء المجلس ، الامر الذي ينطوي على اتباع نهج متحيز في تناول الموضوع وعلى احداث تعديل غير مباشر للميثاق . واذ ان مشروع القرار موجه ، فيما يبدو ، ضد جمهورية الصين الشعبية ، وان اقرار حقوق تلك الدولة في الامم المتحدة هو المحك الحاسم لفعالية القرار . واذ ان الصين قد صرحت مرارا بأنها لن تكون البادئة باستعمال الاسلحة النووية مهما كانت الظروف ، والسبب ان فرنسا لا تتوى ان تستعمل ما لديها من اسلحة نووية للاغراض الهجومية ؛ ومع ذلك فان هاتين

الدولتين النوويتين ليستا على استعداد لقبول تعهدات مثل التي تحملتها الدول النووية الثلاث الاخرى ، ومن ثم تكون الضمانات اما غير كافية واما غير ضرورية .

٧٧٥ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان ميثاق الامم المتحدة اقام جهازا عالميا للامن يشمل جميع الدول الاعضاء في المنظمة بلا استثناء ، في حين ان الضمانات المشار اليها في مشروع القرار لا تقدمها غير ثلاث من الدول النووية الخمس ولا تسرى الا على اطراف معاهدة عدم الانتشار ؛ فضلا عن ذلك ، فبينما يرتب الميثاق التزامات قانونية ، فان مشروع القرار والاعلانات المنفردة للدول الكبرى الثلاث ليست سوى تعبير عن المقاصد . واذ ان مشروع القرار ، لذلك ، يقصر عن توفير الضمانات ضد كل صور العدوان التي ادخلها الميثاق في اعتباره ، كما ان الضمانات المقترحة لا تحقق الهدف المقصود ، الا وهو اقامة توازن مقبول في الالتزامات والمسئوليات ما بين الدول النووية والسدول اللانوية .

٧٧٦ - وتكلم ممثل اثيوبيا ، فأشار الى ان مسألة ضمانات الامن هي مسألة اعادة تكييف نظام الامن الجماعي الذي اقامه الميثاق لكي يفي بمتطلبات العصر الذري وليست مسألة اقامة نظام امن جماعي جديد منافس للنظام الاول ولا يخدم سوى مصلحة الدول التي تقبل معاهدة عدم الانتشار . وقال ان ميثاق الامم المتحدة يقضي بأن تضطلع جميع الدول الاعضاء ، بما فيها جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، بالتزام تقديم المساعدة لمن يقع ضحية للعدوان ، ولا يمكن ان يغير من طبيعته ذلك الالتزام استعمال الاسلحة الذرية او التهديد باستعمالها في ارتكاب ذلك العدوان ؛ ومن ثم فان ضمان الامن الجماعي المنبثق من ميثاق الامم المتحدة يجب ان ينطبق على جميع الدول الاعضاء دون تمييز . واذ ان وفده يهيب ، في الوقت نفسه ، بجميع الدول الاعضاء ان تنضم الى معاهدة عدم الانتشار . وبين ان خير وسيلة لضمان امن جميع الامم هي توقيع اتفاقية تنص على حظر استعمال الاسلحة النووية والنووية الحرارية ، وانه ينبغي للدول النووية ، ريثما يتم توقيع مثل هذه الاتفاقية ، ان تتعهد تعهدا قاطعا بعدم استعمال الاسلحة النووية ضد الدول اللانوية . وقال انه مما يؤسف له ان لا يكون في النية اصدار مثل هذا التعهد ، وان يغفل مشروع القرار الاشارة الى قرار الجمعية العامة الذي يطلب الى الدول النووية عدم استعمال هذه الاسلحة .

٧٧٧ - وتكلم ممثل الصين ، فقال انه ليس في مشروع القرار ولا في الاعلانات جديد يضاف الى احكام الميثاق . وأشار الى ان العدوان هو العدوان ايا كانت الاسلحة المستعملة في ارتكابه ، وفي ضوء ذلك يصح التساؤل عما اذا كان مشروع القرار ضروريا . وقال ان ماضي مجلس الامن فيما يخص منع وازالة التهديدات الموجهة الى السلم وقمع اعمال العدوان لا يتصف ، للاسف ، بما يدعو الى الثقة بضمانات الامن المقترحة . واذ ان مشكلة الوصول الى اتفاق في الرأي حول ما يعتبر عدوانا ، سواء كان نوويا ام غيره . وبين انه لا يوجد ، مع ذلك ، اى نظام لضمانات الامن ندى فعالية مطلقة ويخلو من كل ثغرة ، وان الضمانات التي يحويها مشروع القرار ، على بعد ها من الكمال ، هي خير من عدمها ، كما انها توفر للدول اللانوية قدرا من الحماية لم يكن ليتوفر لها

لولاها . واعلن ان وفده يعلق اهمية كبيرة على ما يتضمنه كل من مشروع القرار والاعلانات من تأكيد جديد للحق الطبيعي في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ، لان ذلك امر حيوي بالنسبة الى جميع اولئك الذين يعتمدون في امهم القومي على ترتيبات اقليمية او غير ذلك من الترتيبات الثنائية او المتعددة الاطراف .

٧٧٨ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان مسألة ضمانات الامن ينبغي ان تدرس بكل عناية ، وان وفده كان يأمل في ان يؤجل الاقتراع الى ما بعد مؤتمر الدول اللانوية . واذف انه نظرا الى عدم وجود تعريف متفق عليه للعدوان ، فقد كان يستحسن ان يتناول مشروع القرار مسألة استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها . وذكر ان وجود حق النقض يجعل الضمانات غير اكدية والاعلانات مجرد تعبير عن النوايا . واذف انه يبدو له ان من الانصاف ان تتخلى الدول النووية عن استعمال الاسلحة النووية ضد الدول اللانوية مقابل تخلي الدول اللانوية عن تلك الاسلحة لاغراض الدفاع ؛ اما مشروع القرار فانه ان يجعل انضمام دولة ما الى معاهدة عدم الانتشار شرطاً لتمتعها بالحماية من العدوان النووي او التهديد به ، انما يعامل الدول المنضمة الى المعاهدة معاملة تفضيلية . ومضى قائلاً ان مشروع القرار والاعلانات تؤكد من جديد الحق الطبيعي السذى يقره الميثاق في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ؛ بيد ان ذلك الحق موجود بصرف النظر عن الميثاق وليس من شأنه تقييد حرية اختيار الدولة في امر الحصول على المساعدة اللازمة لمنح اعتداء نووى ما او لردّه . وبين ان مشروع القرار يتيح للدول النووية الثلاث امكانية القيام بعمل لمنع هجوم نووى او لقمعه قبل ان يتمكن المجلس من التصرف او حين يكون المجلس غير قادر على التصرف ؛ ومع ذلك فقليلة هي الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي لها ان تتنظر واقفياً تحول تلك الامكانية الى حقيقة ملموسة .

٧٧٩ - واستمر ممثل باكستان يقول انه كان في الامكان تقوية عامل الردع بالنسبة الى اي معتد محتمل وضمان الحماية للمعتدى عليه لو ان الاعلانات اوضحت ان المساعدة الفعالة ستقدم بصرف النظر عن انضمام الدولة المعنية او عدم انضمامها لحلف عسكري . وقال ان احكام المادة ٥١ من الميثاق لم تعد تكفي لمواجهة متطلبات حق الدفاع الشرعي في عصر الاسلحة النووية ؛ فذلك الحق لا يكاد يجدي قصره على حالة وقوع اعتداء مسلح نووى بالفعل ؛ ان قليلة هي الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي يمكن ان تبقى في الوجود بعد وقوع هجوم ذرى كي تمارس حق الدفاع الشرعي ؛ كما انه ليست هناك غير دول معدودة يمكنها ان تجد في مشروع القرار ضماناً كافياً لامنّها ضد استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها اذا استبعدنا الدول غير النووية الحائزة للاسلحة النووية الاعضاء في حلف شمال الاطلسي او في حلف وارسو او المحمية بضمانات انفرادية تخرج عن اطار الامم المتحدة . ورأى ان اشاعة الثقة العامة تقتضي ان تكون ضمانات الامن مبنية على المراعاة الكاملة لمتطلبات الحالة الجديدة من الوجهة النوعية التي اوجدتها مخاطر العصر النووي ، ولا بد من ان تكفل هذه الضمانات مواجهة ضرورات تطورات المستقبل المرتبة وليس فقط العلاقات السياسية وعلاقات القوة السائدة في العالم في الوقت الحاضر .

٧٨٠ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان الامل الحقيقي في الامن للدول اللانوية منوط بنزع السلاح النووي ، غير انه من الواضح ان العمل في ذلك المجال يستغرق وقتا طويلا ويجب ان يمر بمراحل متعددة . ويطرقت على الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الى ان يتم ذلك ، وبصفة تدبير مؤقت بحت ، التزام قاطع بأن تؤكد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن امنها لن يتعرض للخطر بأية صورة من الصور من جراء استعمال تلك الاسلحة او التهديد باستعمالها ، وان تلك الاسلحة لن تستعمل كأدوات للضغط او التخويف او التهويل . و اضاف قائلا ان اية ضمانات امن قد تعرضها الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب ان لا تعتبر عوضا لتقاضاه مقابل التوقيع على معاهدة بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية ، لان الربط بين ضمانات الامن والتوقيع على معاهدة بشأن عدم الانتشار مخالف لاحكام الميثاق ، ان الميثاق لم يفرق بين الدول التي قد تنضم والدول التي لا تنضم الى معاهدة ما ؛ كما انه صريح في النص على ان المساعدة التي يقدمها مجلس الامن ينبغي ان تكون متاحة لكل الدول على قدم المساواة وليس فقط للموقعين على معاهدة بعينها . وقال انه يكون من غير المناسب ، لذلك ، ان يرحب المجلس بالضمانات الجزئية المذكورة في الفقرة ٣ ، ومن مصلحة المجتمع الدولي تشجيع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ان تظل غير حائزة لها ، ولا سبيل الى ذلك سوى ضمان امن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفقا للميثاق بصرف النظر عن توقيعها او عدم توقيعها على معاهدة عدم الانتشار . وخلص الممثل الى ان مشروع القرار ليس متفقا تماما الاتفاق والمبادئ الاساسية التي يجب ان تنظم مشكلة امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : اقترح مجلس الامن في جلسته ١٤٣٣ التي عقدها في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ على مشروع القرار الثلاثي (S/8631) ، فاعتمده بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن الاقتراع (باكستان والبرازيل والجزائر وفرنسا والهند) (القرار ٢٥٥ (١٩٦٨)) .

٧٨١ - وبعد الاقتراع ، ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الامم المتحدة ، باعتمادها مشروع القرار ، قد انتهت بنجاح مرحلة هامة من حيث انها تمهد الطريق للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار والتصديق عليها . وقال ان المعاهدة ستكون خطوة هامة نحو ايجاد الظروف المناسبة لوقف سباق التسلح النووي ونحو نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الشامل في ظل مراقبة دولية فعالة .

٧٨٢ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان القرار سيكون مساهمة هامة في السلم والامن الدوليين وسيرسى اساسا راسخا لضمان امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . واكد من جديد تعهد حكومته بالعمل بأسرع ما يمكن للتوقيع على المعاهدة والسعي للتصديق عليها . ومضى قائلا ان المعاهدة خطوة جبارة نحو نزع السلاح النووي ، وان حكومته ، في قيامها بما تعهدت به من الدخول في مفاوضات بشأن اتخاذ المزيد من تدابير نزع السلاح النووي ، لن تنتظر نفاذ المعاهدة لتطبيقها . و اضاف ان حكومته اوعزت الى ممثلها بالبدء في هذه المفاوضات .

الباب الثاني

المسائل الاخرى التي نظر فيها المجلس

الفصل التاسع

قبول الاعضاء الجدد

- ٠ -

الفرع الاول

طلب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٧٨٣ - ارسل رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برقية مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8284) قدم فيها طلب الجمهورية الشعبية لقبولها في عضوية الامم المتحدة، مع اعلان موقع منه بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وقد وردت رسالة بتأكيد البرقية مؤرخة بالتاريخ نفسه .

٧٨٤ - ونظر مجلس الامن في طلب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في جلسته ١٣٨٤ المنعقدة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ . وقدمت اثيوبيا ومالي والمملكة المتحدة ونيجيريا والهند واليابان مشروع القرار التالي (S/8292) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لقبولها في عضوية الامم المتحدة (S/8284)،

" يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في عضوية الامم المتحدة . "

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٣٨٤ المنعقدة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، اعتمد المجلس مشروع القرار (S/8292) بالاجماع (القرار ٢٤٣ (١٩٦٧)) .

الفرع الثاني

طلب موريسس

٧٨٥ - ارسل رئيس وزراء موريسس رسالة مؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8466) قدم فيها طلب موريسس لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، واعلن فيها ان حكومته تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

٧٨٦ - ونظر مجلس الامن في طلب موريس في جلسته ١٤١٤ المنعقدة في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ . وقدمت اثيوبيا وباكستان والجزائر والسنغال وكندا والمملكة المتحدة والهند مشروع القرار التالي (S/8547/Rev.1 و Add.1) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب موريس لقبولها في عضوية الامم المتحدة (S/8466) ،

" . يوصى الجمعية العامة بقبول موريس في عضوية الامم المتحدة . "

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٤١٤ المنعقدة في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، اعتمد المجلس مشروع القرار (S/8347/Rev.1 و Add.1) بالاجماع (القرار

٢٤٩ (١٩٦٨) .

الفرع الثالث

الرسائل الاخرى المتعلقة بقبول الاعضاء الجدد

٧٨٧ - ارسل ممثل الولايات المتحدة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8296) ذكر فيها ان حكومته نظرت بعناية في الاعتبارات التي اوردها الامين العام في مقدمة تقريره السنوي الى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة (A/6701/Add.1) فيما يتعلق بتلك الدول التي يشار اليها باسم " الدول الصغيرة جدا " (Micro - states) اى الكيانات الصغيرة الى حد استثنائي من حيث المساحة والسكان والموارد البشرية والاقتصادية والتي اخذت تكتسب في الوقت الحاضر صفة الدول المستقلة . وقد رأى الامين العام ، استنادا الى المادة ٤ من الميثاق ، انه قد يكون من المناسب ان تقوم الهيئات المختصة بدراسة شاملة لمعايير العضوية بقصد رسم الحدود اللازمة للعضوية التامة مع تعيين اشكال اخرى للانتساب تفيد " الدول الصغيرة جدا " والامم المتحدة معا . وقالت الرسالة ان الولايات المتحدة تعتقد ان احتمال حصول فائدة من دراسة الاعتبارات التي عرضها الامين العام يكون على اقواه اذا اجريت على اساس المبادئ والاجراءات العامة وفي وقت لا تكون فيه امام مجلس الامن طلبات عضوية جديدة . وازافت الرسالة ان الولايات المتحدة تعتقد كذلك ان من المناسب بل ومن المفيد ان يطلب مجلس الامن مساعدة ومشورة لجنته الدائمة المعنية بقبول الاعضاء الجدد في دراسته للمسائل التي اجملها الامين العام وذلك بقصد تزويد الاعضاء والمجلس بالمعلومات الملائمة . وعلى ذلك فان الولايات المتحدة تلتزم من الرئيس ان يستشير اعضاء المجلس حول امكان دعوة هذه اللجنة الى الانعقاد لهذا الغرض .

٧٨٨ - وفي ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ، وجه رئيس المجلس لشهر كانون الاول (ديسمبر)
١٩٦٧ ردا (S/8316) الى ممثل الولايات المتحدة اوضح فيه ان انشغال المجلس بمسألة اخرى
في اوائل الشهر وحلول عطلة عيد الميلاد وعطلة رأس السنة بعد ذلك يحولان بينه وبين نظر هذا
الموضوع ؛ ولذلك التمس الرئيس من الامانة العامة لفت نظر خلفه في الرئاسة الى هذه المسألة .

٧٨٩ - وارسل رئيس المجلس لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ الى ممثل الولايات المتحدة
رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) (S/8376) ذكر فيها انه اجري مشاورات مع اعضاء المجلس
حول اقتراحات الولايات المتحدة ، غير ان المجلس عرض عليه في هذه الاثناء ، على سبيل الاستعجال ،
طلب آخر من الولايات المتحدة ، ولذا فان الرئيس لم يتمكن من اتمام مشاوراته الرامية الى دعوة
اللجنة المعنية بقبول الاعضاء الجدد الى الانعقاد ، وبناء على ذلك فانه طالب الى خلفه ان
يتابع المسألة .

٧٩٠ - وارسل رئيس المجلس لشهر شباط (فبراير) ١٩٦٨ رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط
(فبراير) ١٩٦٨ (S/8437) اعلم فيها ممثل الولايات المتحدة بأنه نظرا الى عدم تيسر عقد اللجنة
المذكورة خلال ذلك الشهر ، فانه سيطلب الى رئيس المجلس لشهر آذار (مارس) ان يستمر فسي
المشاورات حول هذا الموضوع .

٧٩١ - وفي ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، وجه رئيس المجلس لشهر آذار (مارس) رسالة
(S/8520) الى ممثل الولايات المتحدة ذكر فيها ان طابع الاستعجال الذي اتسمت به المسائل
العديدة التي كان على المجلس ان ينظر فيها خلال شهر آذار (مارس) منعه من استئناف المشاورات
حول هذا الموضوع ، ولكنه سيطلب الى خلفه ان يقوم بذلك .

الباب الثالث

لجنة الأركان العسكرية.

الفصل العاشر
اعمال لجنة الاركاب العسكرية

٧٩٢ - واصلت لجنة الاركاب العسكرية عملها دون انقطاع خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت ، وعقدت ستا وعشرين جلسة دون النظر في مسائل موضوعية .

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الامن اليها
ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

الفصل الحادى عشر

الرسائل المتعلقة بشكاوى اليونان ضد تركيا وشكاوى تركيا ضد اليونان

٧٩٣ - تلقى الامين العام ، خلال الفترة المستعرضة ، عددا من الرسائل من ممثلى
اليونان وتركيا .

٧٩٤ - وتضمنت الرسائل الواردة من ممثل اليونان الرسائل التالية :

رسائل مؤرخة في ١٨ تموز (يوليه) (S/8091) ، و ٤ و ٨ و ١٠ و ١٥ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ تشرين
الثاني (نوفمبر) (S/8224 ، و S/8225 ، و S/8230 ، و S/8239 ، و S/8246 ، و S/8267 ، و S/8273 ، و S/3274 ،
و S/8276) ، و ٢ و ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) (S/8285 ، و S/8317) تشكو انتهاك الطائرات
العسكرية التركية للاقليم الجوى اليوناني ؛ ورسائل مؤرخة في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر)
(S/8201) ، و ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8250) ، و ١٨ كانون الاول (ديسمبر)
(S/8302) ترفض الشكاوى الواردة في رسائل ممثل تركيا .

٧٩٥ - وتضمنت الرسائل الواردة من ممثل تركيا الرسائل التالية :

رسالة مؤرخة في ١٣ أيلول (سبتمبر) (S/8156) تشكو انتهاك الطائرات العسكرية اليونانية للاقليم
الجوى التركي ؛ ورسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8236) تشكو تحليق الطائرات
العسكرية اليونانية على ارتفاع منخفض فوق سفن حربية تركية تمخر المياه الدولية ؛ ورسائل
مؤرخة في ٣١ آب (اغسطس) (S/8142) ، و ١٣ و ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8240 ،
و S/8244) و ١ كانون الاول (ديسمبر) (S/8282) ترفض الشكاوى الواردة في رسائل
ممثل اليونان .

الفصل الثاني عشر

الرسائل المتصلة بالشكاوى المتعلقة بالاعمال العدوانية
المرتكبة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين

٧٩٦ - ارسل ممثل كمبوديا الى رئيس مجلس الامن ، اثناء الفترة المستعرضة ، اكثر من خمسين رسالة معظمها يحوى اتهامات بانتهاك القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة ولجمهورية فييتنام اقليم كمبوديا بما في ذلك اقليمها الجوى او مياهاها الاقليمية ، واختتم تلك الرسائل بقوله ان حكومة كمبوديا قد احتجت اشد الاحتجاج على هذه الاعمال العدوانية والاستفزازية وطالبت حكومتها بوقف مثل هذه الاعمال فوراً .

٧٩٧ - وتضمنت رسائل كمبوديا تفاصيل الكثير من الحوادث المدعى وقوعها واتهامات بأن عناصر من القوات التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية قد اطلقت النار من اسلحة مختلفة عبر الحدود على قرى ومراكز حراسة ، او انها قد تغلغلت في اقليم كمبوديا وهاجمت اهدافا من ذلك النوع وبثت الالغام ، وانها انتهكت اقليم الجوى الكمبودى بالطائرات والطائرات العمودية مع اطلاق نيران المدافع الرشاشة والصواريخ على القرى ومراكز الحراسة وعلى اهالي القرى الخميريين وهم يعملون في حقولهم ، والقيام في بعض الاحيان بالقاء الالغام والشراك السامة . وادعت الرسائل ان هذه الحوادث العديدة نتج عنها موت وجرح عدد من المدنيين الخميريين وافراد القوات المسلحة الكمبودية فضلا عن الحاق الضرر بالمساكن والماشية وغيرها من الاموال .

٧٩٨ - كما حوت الرسائل اتهامات بأن سفنا تابعة للولايات المتحدة ولجمهورية فييتنام قد تغلغلت في المياه الاقليمية الكمبودية ، واطلقت النيران احيانا على صيادى السمك الكمبوديين واحتجزت مراكب صيد خميرية وصيادين خميريين .

٧٩٩ - وادعى ممثل كمبوديا كذلك وقوع عدد من عمليات التغلغل على نطاق واسع قامت بها قوات الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية باعداد تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ جندي تنقلهم الطائرات العمودية وتساندهم الطائرات ونيران المدفعية ، وهاجمت تلك القوات فيها القرى ومراكز الحراسة ، فتسببت في عدد من الاصابات واشعلت النار احيانا في القرى الكمبودية او احتلتها مؤقتا .

٨٠٠ - وجاء في بعض تلك الرسائل ان اعضاء اللجنة الدولية للاشراف والرقابة ، والملحقين العسكريين والصحفيين للبعثات الدبلوماسية في بنوم - بنه فضلا عن مراسلي الصحف الوطنية والاجنبية قد زاروا ، بدعوة من الحكومة الملكية ، مواقع الهجمات واعمال العنف المبلغ عنها وشاهدوها بانفسهم .

٨٠١ - وارسل المراقب الدائم لجمهورية فييتنام رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8100) ابلغ فيها الى مجلس الامن ،بالاشارة الى الشكاوى السابقة التي قدمها ممثل كمبوديا ، ان حكومته لم تر ضرورة لانكار الاتهامات التي وجهها ممثل كمبوديا في كل مرة ،فهي اتهامات قليلة الاهمية وترجع اما الى عدم وضوح معالم الحدود او الى اعمال استفزاز متعمدة يقوم بها الفيت - كونغ . واذاف المراقب ان حكومته ،بعد التحقيق في تلك الاتهامات ،اعترفت بصحة خمسة منها تتعلق بحوادث وقعت فيما بين حزيران (يونيه) ١٩٦٤ و آذار (مارس) ١٩٦٧ ، ووافقت على دفع تعويضات للمضرورين ،غير انها وجدت ان باقى الشكاوى التي قدمتها الحكومة الكمبودية لا اساس لها ،علما بأن هذه الحكومة الاخيرة تجاهلت الاحتجاجات المتكررة على اتخان الفيت - كونغ والفيتناميين الشماليين اقليمها قاعدة للعدوان على اقليم جمهورية فييتنام .

٨٠٢ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ١١ أيلول (سبتمبر) (S/8150) ذكر فيها انه في ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، قبضت بعض قوات الدفاع الكمبودية وهي تطارد مجموعة من الاجانب في الاقليم الخميرى على احد جنود فييتنام الجنوبية وهو متخفّ في زى الفيت - كونغ . وقال ان هذا الاسير كشف ،لدى استجوابه ،عن ان مهمة السرية التي ينتمي اليها هي ارسال رجالها في الخفاء ، متنكرين في زى الفيت - كونغ ، الى الاقليم الخميرى للتعرف على المراكز الاستراتيجية والتماس الادلة على وجود الفيت - كونغ . وخلصت الرسالة الى القول بأن الهدف الوحيد من تلك الاعمال في الاقليم الكمبودى هو ايجاد الذرائع لمد الحرب الى كمبوديا .

٨٠٣ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/8245) شكوا فيها عودة حكومة جمهورية فييتنام ، بعد ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، الى اتخان تدابير تحكيمية ضد السفن التجارية بمنعها من دخول كمبوديا او الخروج منها عن طريق نهر الميكونغ . واكد الممثل على ان تلك التدابير تشكل خرقا للالتزامات الدولية المترتبة على حكومة جمهورية فييتنام بموجب اتفاقية باريس المعقودة في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ، وطالب بوقف مثل تلك الاعمال فورا . وردا على هذه التهمة ، ابلغ المراقب الدائم لجمهورية فييتنام الى مجلس الامن ، برسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8255) ، ان حركة السفن التجارية في نهر الميكونغ كانت قد اوقفت مؤقتا للقيام بعمليات كسح الالغام وبعض العمليات العسكرية ، وان الاحوال الطبيعية عادت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

٨٠٤ - وارسل ممثل كمبوديا رسائل مؤرخة في ١١ أيلول (سبتمبر) (S/8149) و ٢٧ و ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8272 و S/8280) احوال بها الى مجلس الامن ، للعلم ، ببيانات للحكومة الملكية عن اشتداد حملة منظمة في الصحافة الامريكية تدعي ان الاقليم الخميرى يتخذ واسطة لارسال الاسلحة والذخائر والاذية الى القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير القومي وجمهورية فييتنام الديمقراطية " وملاذا مصونا " لها وقاعدة لشن الهجمات على قوات حملة الغزو الامريكية . ووصفت الحكومة الكمبودية تلك الاتهامات بأنها عديمة الاساس بالكلية ، و اشارت الى انها تهدف ،

كما هو واضح ، الى اعداد الرأى العام العالمي لتوسيع نطاق عدوان الولايات المتحدة حتى يشمل كمبوديا المحايدة . كما ذكرت الحكومة الكمبودية ان لجنة المراقبة الدولية والملحقين العسكريين المعتمدين لدى كمبوديا ومراسلي وممثلي منظمات اخرى قاموا بتحقيقات وافية في جميع مناطق الحدود التي تقول الدعاية الامريكية بوجود قواعد عسكرية للفيت - كونغ فيها ، وتبينوا في جميع الحالات تفاهة تلك الاتهامات وانعدام اى اساس لها . وابرزت الحكومة الكمبودية انه من المستحيل اطلاقاً على اية وحدات مسلحة فييتنامية يعتد بها ان تمر عبر الاقليم الخميري لأن القوات المسلحة الملكية الخميرية لن تسمح لها بذلك ، ولكنها اقرت بأنه ليس في وسعها ان تمنح تماماً تسلسل مجموعات صغيرة مؤلفة من اشخاص فلاغل عبر حدودها ، وانها ترى ان المسؤولية الرئيسية في ذلك تقع على الولايات المتحدة العاجزة عن السيطرة على الحدود الفيتنامية - الخميرية رغم وجود اكثر من مليون رجل تحت تصرفها . واوضحت الحكومة الكمبودية انها ظلت في كل وقت تحترم اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ ، فاشدت الامم المتحدة كما سألت جميع البلدان ان تطالب الحكومة الامريكية بأن توقف فوراً استفزازاتها وتسللات عناصر من قواتها المسلحة ، واعتداءاتها على قرى الحدود ، وانتهاكاتهما الجوية ، وهي اعمال تشكل تعدياً على السيادة الكمبودية لا يمكن التسامح فيه .

٨٠٥ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8312) احال بها بياناً لحكومته يعبر عن قلقها لما تناقلته الصحف من انباء عن اتجاه النية الى منح قائد القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في فييتنام الجنوبية السلطة التامة في " المطاردة الحثيثة " لجنود جبهة التحرر القومي وجمهورية فييتنام الديمقراطية الذين يدعى انهم يلجأون الى الاقليم الكمبودى . وبعد ان اكدت الحكومة الملكية مرة اخرى ما ادعته من ان لجنة المراقبة الدولية قد سبق لها ان عبرت بوضوح عن عدم موافقتها على الاتهامات القائلة بوجود قوات فييتنامية في كمبوديا ، حذرت حكومة الولايات المتحدة من مغبة دخول القوات الامريكية الى الاقليم الخميري ، وذكرت ان الشعب الخميري مصمم على مقاومة العدوان على كمبوديا وعلى نشدان المعونة المباشرة من كـــل البلدان المحبة للسلم .

٨٠٦ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8628) ذكر فيها ان الاسطول الملكي الخميري قام في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٨ باعتراض سبيل سفينة قاطرة تابعة للفيليبين تسير في المياه النهرية الكمبودية على بعد ١٥ كيلومتر من الحدود وعلى ظهرها ثمانية من مواطني الفيليبين واثان من مواطني الولايات المتحدة . وقال ان السفارة الاسترالية فـــسي فنوم - بنه ، التي تمثل المصالح الامريكية في كمبوديا ، قد قدمت في ٢٥ أيار (مايو) طلباً من حكومة الولايات المتحدة لافراج عن المواطنين الامريكيين على اساس ان انتهاك تلك المياه وقـــع نتيجة خطأ في الملاحة . وازاد الممثل ان الحكومة الكمبودية رفضت ما ادعته الولايات المتحدة من وقوع خطأ في الملاحة واحتجت على هذا الانتهاك المتعمد للمياه الاقليمية الكمبودية الذي ارتكبته سفينة تستخدمها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة . وفي ١١ حزيران (يونيه) ١٩٦٨

(S/8629) ، ابلغ ممثل كمبوديا الى المجلس ان الحكومة الكمبودية افرجت عن الامريكيين المذكورين اعلاه في ١٠ حزيران (يونيه) بلا شرط وذلك تكريما لذكرى السناتور روبرت كندی .

٨٠٧ - وفيما يلي قائمة برسائل غير التي سبق ذكرها ارسلها ممثل كمبوديا الى رئيس مجلس الامن لعلم المجلس ، مع تلخيص مضمون كل منها :

رسالة مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8072) تشكو قيام طائرات رصد تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بانتهاك الاقليم الجوي الكمبودى مرارا في حزيران (يونيه) ١٩٦٧ وقيام طائرتين عموديتين بانتهاك الاقليم الجوي الكمبودى في ١٤ حزيران (يونيه) واطلاق نيران المدافع الرشاشة على السكان الخميريين مما ادى الى جرح اثنين منهم .

رسالة مؤرخة في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8083) تتهم عناصر من القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بعدة تغلغلات في الاقليم الخميرى واطلاق النيران على السكان الكمبوديين وعلى حرس الحدود .

رسالة مؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٦٧ (S/8131) تقول أن مناوشة وقعت بين دورية من قوات الدفاع القومي الخميرى ووحدة مقاتلة من القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية داخل الاقليم الخميرى واسفرت عن مقتل جنديين من جنود فييتنام الجنوبية يرتديان زيا عسكريا يحمل علامات المظليين .

رسالة مؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٦٧ (S/8132) تشكو قيام طائرات عمودية وطائرات استطلاع وطائرات نفثة تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية ، في الفترة الممتدة من آذار (مارس) الى حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، بأحد عشر انتهاكا للاقليم الجوي الكمبودى وقيامها في عدة حالات باطلاق نيران المدافع الرشاشة والصواريخ على المراكز والقوى الخميرية .

رسالة مؤرخة في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8152) تشكو قيام طائرات مراقبة وطائرات عمودية تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية عدة مرات ، في الفترة الممتدة من ٣٠ تموز (يوليه) الى ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، بانتهاك الاقليم الجوي الكمبودى واطلاق الصواريخ على مراكز الحدود داخل الاقليم الكمبودى ، كما تشكو قيام السفن الحربية التابعة لتلك القوات بانزال جنود تغلغلوا في الاقليم الخميرى وهاجموا المواقع الامامية لقوات الدفاع الخميرى وقتلوا جنودا ومدنيين كمبوديين او اصابوهم بجراح خطيرة .

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8161) تتهم جنود القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بالتغلغل مرات عديدة في الاقليم الكمبودى واطلاق نيران المدفعية ومدافع الهاون على القرى والمراكز وقوات الدفاع الكمبودية والسكان الكمبوديين .

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٧ (S/8167) تتهم جنودا تابعين للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بالتغلغل في الاقليم الكمبودى ليلة ٣ / ٢ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٧ ومهاجمة مركز حرس المقاطعة الكمبودى ، الامر الذى ادى الى اصابات في الجانب الكمبودى .

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٧ (S/8168) تتهم طائرات تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بنشر شركاء مسمومة مميتة على مقاطعة راتانكيري الكمبودية بقصد بث الرعب بين السكان المدنيين الخميريين .

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٧ (S/8177) تتهم جنود القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بالقيام مرارا عديدة بقصف القرى والمراكز الكمبودية بالقابل واجتياز الخط الفاصل والتغلغل في الاقليم الكمبودى .

رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٧ (S/8185) تقول ان طائرات وطائرات عمودية تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية قامت ، في الفترة الممتدة من ١ آب (اغسطس) الى ٥ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٧ ، بانتهاك الاقليم الجوى الكمبودى خمس عشرة مرة وشن غارات وحشية على السكان الكمبوديين المسالمين .

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٧ (S/8199) تقول ان مركبا نهريا مسلحا تابعا للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية قام في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) بالتغلغل في المياه الاقليمية الكمبودية ، وتضيف ان الاسطول الملكي الخميرى قام ، بناء على طلبه ، بمرافقته مغفورا حتى بلغ به الشاطئ الكمبودى .

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧ (S/8220) تقول ان طائرة من طراز ل - ١٦ تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية قامت ، في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٧ ، بانتهاك الاقليم الجوى الكمبودى واطلاق الصواريخ ، مما تسبب في قتل اثنين وجرح اربعة من المزارعين الكمبوديين .

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ (S/8288) تتهم سفينة حربية من سفن اسطول الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بانتهاك المياه الاقليمية الكمبودية في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) والقاء القنابل اليدوية على صيادى سمك كمبوديين .

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٦٦٨ (S/8336) تقول ان طائرة رصد تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية انتهكت الاقليم الجوى الكمبودى في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ واطلقت النيران على صيادى سمك كمبوديين .

رسالة مؤرخة في ١ شباط (فبراير) ١٦٦٨ (S/8377) تشكو قيام عشرة جنود مسلحين من جنود فييتنام الجنوبية بالتغلغل في الاقليم الخميرى .

رسالة مؤرخة في ٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8389) تشكو قيام القوات المسلحة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية عدة مرات بانتهاك الاقليم الكمبودى بما فيه الاقليم الجوى .

رسالة مؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8390) تقول ان مفرزات من القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية قامت ، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، بالتغلغل في الاقليم الخميرى وفتح النيران على قوات الدفاع الخميرية .

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8406) تشكو انتهاك الاقليم الجوى الكمبودى من قبل طائفة تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية وقصفها القرويين الكمبوديين بالمدافع .

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8426) تتهم جنودا تابعين لقوات الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بقصف القرى الكمبودية في منطقة الحدود بالمدافع .

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8430) تقول ان ثلاثة زوارق تابعة لاسطول الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية انتهكت المياه الاقليمية الكمبودية في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ واستولت على مركبي صيد كمبوديين مع اصحابهما وما بهما من عدة الصيد .

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8431) تقول ان جنودا تابعين للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية تغلغلوا في الاقليم الكمبودى واطلقوا النار على السكان .

رسالة مؤرخة في ٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8440) تتهم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية ببناء مركز امامي على مبعده ثمانين مترا داخل الاقليم الكمبودى .

رسالة مؤرخة في ٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8441) تتهم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بقصف الاقليم الكمبودى بالمدافع .

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8462) تتهم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية ببيث شراك متفجرة في الاقليم الكمبودى .

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8463) تشكو تغلغل ستة جنود تابعين لفيتنام الجنوبية في الاقليم الخميرى .

رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8492) تشكو قيام طائرات عمودية تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بانزال جنود في الاقليم الكمبودى .

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8508) تقول ان حوالي ثلاثين جنديا تابعين لفيتنام الجنوبية مسلحين تسليحا ثقيلًا ومتخفين في ازياء مدنية قاموا ليلة ٢٤ / ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ بالتغلغل في الاقليم الكمبودى .

- رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ (S/8509) بشأن وقوع انتهاكات للاقليم الكمبودى ارتكبتها افراد مسلحون تابعون للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية .
- رسالة مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ (S/8537) تشكو قيام طائرة تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بقصف الاقليم الكمبودى .
- رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ (S/8569) تشكو انتهاكات للاقليم الكمبودى ، بما في ذلك الاقليم الجوى ، واعمالا عدوانية ضد السكان قامت بها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية .
- رسالة مؤرخة في ٣ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8572) تشكو قيام قوات الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية باقتحامات للاقليم الخميرى وارتكابها اعمالا عدوانية مدبرة ضد القرويين الخميريين وقسوات الدفاع الكمبودية .
- رسالة مؤرخة في ٣ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8574) تحتج على المشروع الذى تقول الانباء ان الادارة القومية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة (NASA) تعتزم بموجبه اطلاق جرم مدارى عاكس في مدار حول الارض لاغراض عسكرية .
- رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8576) تتهم السلاح الجوى التابع للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بانتهاكات متكررة للاقليم الجوى الكمبودى اتبعت في بعض الحالات بأعمال عدوانية ضد السكان المسالمين .
- رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8577) تشكو قيام الطائرات العمودية التابعة للسلاح الجوى للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بانتهاك الاقليم الجوى الكمبودى في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ .
- رسالة مؤرخة في ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8587) تتهم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بتعمد ادخال قوة تقدر بثلاث سرايا من الجنود الى الاقليم الخميرى وستة سفن مسلحة ذات زعانف (Hydrofoil craft) الى المياه الاقليمية الكمبودية .
- رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8604) تتهم السلاح الجوى التابع للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بارتكاب اثني عشر انتهاكا للاقليم الجوى الكمبودى في نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، اتبعتها في بعض الحالات بغارات على السكان المدنيين الخميريين .
- رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8605) تتهم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بارتكاب اعمال اجرامية داخل الاقليم الكمبودى في نيسان (ابريل) ١٩٦٨ .

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٨ (S/8606) تتهم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بارتكاب اعمال عدوانية متعمدة ليلة ٢٦ / ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ ، اتبعتها بخطف عناصر من قوات الدفاع الكمبودية .

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8611) تتضمن اتهامها مؤداه انه في ٤ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، اصيب المركز الكمبودي لحرس المقاطعة والشرطة الوطنية والجمارك في ناحية بافيه بمقاطعة سكاى رينغ ، بأضرار شديدة من نيران المدفعية والرشاشات والصواريخ التي اطلقها جنود وطائرات عمودية تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية ، مما اسفر عن قتل وجرح عدة اشخاص . وقد طالبت كمبوديا حكومتها الولايات المتحدة وجمهورية فيتنام بتعويض الضرر .

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8621) تحيل نص البيان الصادر في ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ عن الحكومة الملكية الكمبودية والذي يتهم طائرات السلاح الجوي للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بارتكاب اعمال عدوانية ضد الاقليم الخميري ليلة ٣٠ / ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٨ .

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8623) تتهم قوات الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بانتهاكات للاقليم الكمبودي في ٧ و ٩ نيسان (ابريل) و ١٦ أيار (مايو) .

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8624) تتضمن اتهامها مؤداه ان مجموعة مؤلفة من حوالي عشرين جنديا تابعين لقوات الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية تغلغلت في الاقليم الكمبودي ليلة ٢٠ / ٢١ أيار (مايو) واطلقت النار على مركز عسكري كمبودي فقتلت شخصين وجرحت اربعة اشخاص .

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8632) تقول ان القوات المسلحة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية ارتكبت عمدا اعمالا عدوانية وانتهاكات جديدة للاقليم الكمبودي ، بما فيه الاقليم الجوي ، في نيسان (ابريل) - أيار (مايو) ١٩٦٨ .

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8645) تنهي تفاصيل اخرى عن المعلومات المبلغة في الرسالة المؤرخة في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8621) .

رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8646) تتهم القوات المسلحة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بارتكاب انتهاكات اخرى للاقليم الكمبودي ، بما فيه الاقليم الجوي ، اتبعتها في بعض الحالات باعمال عدوانية متعمدة .

رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8647) تقول ان ثلاث طائرات عمودية تابعة للقوات

المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية قامت في ٢ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ بانتهائها
الاقليم الجوى الكمبودى وضربت بالمدافع الرشاشة المنشآت الدفاعية للقوات المسلحة الخميرية
فجرحت جنديين .

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ (S/8655) تقول ان طائرات استطلاع تابعة للقوات
المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية انتهكت الاقليم الجوى الكمبودى في ١ و ٢ حزيران
(يونيه) ١٦٦٨ واغارت عمدا على قرى خميرية فقتلت وجرحت عددا من السكان .

رسالة مؤرخة ٢ تموز (يوليه) ١٦٦٨ (S/8669) تتهم القوات المسلحة للولايات المتحدة وفييتنام
الجنوبية بارتكاب انتهاكات متكررة للاقليم الجوى الكمبودى من ١٨ أيار (مايو) السيسى
١ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ .

رسالة مؤرخة في ٥ تموز (يوليه) ١٦٦٨ (S/8671) تنهي الى المجلس بيانا للحكومة الكمبودية مؤرخا
في ٢ تموز (يوليه) يتضمن اتهاما مؤداه ان طائرتين عموديتين تابعتين للقوات المسلحة
للولايات المتحدة اغارت على مجموعة من القرويين الكمبوديين في ٢٦ حزيران (يونيه) ،
مما اسفر عن قتل اربعة عشر شخصا واصابة اربعة اشخاص بجروح خطيرة .

رسالة مؤرخة في ٨ تموز (يوليه) ١٦٦٨ (S/8675) تقول ان حوالي ٣٠٠ جندي من القوات المسلحة
التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية قاموا في ٢٠ أيار (مايو) ١٦٦٨ بالتغلغل في
الاقليم الخميرى بحماية اربع طائرات عمودية وطائرة استطلاع .

الفصل الثالث عشر

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلجيكا والبرتغال

٨٠٨ - في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، احوال وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الى الامين العام رسالة (S/8081/Rev.1) تتضمن اتهامها مؤداه ان طائرات قادمة من انغولا ومن روديسيا كثيرا ما انتهكت الاقليم الجوي الكونغوي ، وقصفت قرى الحدود ، وانزلت في الكونغو مرتزقة واشخاصا لهم ضلع في اعمال التخريب . وازافت الرسالة ان بعض المرتزقة سرقوا طائرات كونغوية ثم دخلوا بها ايضا الى انغولا وروديسيا دون ان يتعرضوا لعقاب . والتمست الرسالة من الامين العام ، في نطاق السلطات التي منحه اياها مجلس الامن ، ان يطلب الى حكومتي البرتغال والمملكة المتحدة ابلاغ الحكومة الكونغوية عن ماهية الخطوات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الامن ، وان يتدخل شخصا ، ان امكن ذلك ، لتأمين قيام هذين البلدين بتسليم كل المرتزقة الذين ارتكبوا اعمال عنف في الكونغو لمحاكمتهم ، وتأمين اعادة الطائرات المسروقة .

٨٠٦ - وفي ٢٨ تموز (يوليه) ، قال وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ، في رسالة اخرى موجهة الى الامين العام (S/8102) ، ان تدبير المرتزقة جار آنذاك على قدم وساق في بلجيكا ، وان عشرين منهم غادروا بلجيكا الى لواندا . و اشار الوزير الى ان الفرز الواضح من هذه النشاطات هو اثاره المزيد من القلاقل في الكونغو .

٨١٠ - وفي ٤ آب (اغسطس) ، احيلت الى الامين العام رسالة من وزير خارجية بلجيكا (S/8113) ذكر فيها ان الحكومة البلجيكية اعلنت فسي عدة مناسبات انها لا تزال متمسكة بالسياسة التي رسمتها لنفسها ، وهي سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للكونغو . وبين ان حكومته قررت ، فضلا عن ذلك ، ان تطلب الى البرلمان الموافقة على قانون يعزز تعريزا كبيرا التدابير الحالية لمنع تدبير المرتزقة . وقال ان الحكومة البلجيكية قد انتهت فورا الى السلطات الكونغوية المعلومات التي لديها عن سفراشخاص الى افريقيا في الآونة الاخيرة يبدو انهم دبروا بصفة مرتزقة .

٨١١ - وفي ١٠ آب (اغسطس) قال وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية فسي رسالة اخرى الى رئيس مجلس الامن (S/8118) ان وجود المرتزقة في لواندا ومعهم طائرتان ، احدهما معروف عنها انها كانت مملوكة للسيد تشومبي ، وكذلك ما التقط من الاتصالات اللاسلكية بين المرتزقة في الكونغو وبين قاعدتين في انغولا ، امر يناقض بشكل صارخ قرارى مجلس الامن ٢٢٦ (١٩٦٦) و ٢٣١ (١٩٦٧) . ودعت الحكومة الكونغوية اعضاء مجلس الامن والبلدان الصديقة

للكونغو الى تقديم المساعدة اليها في مجال نقل الجنود وايوائهم وتموينهم او اى نوع آخر من انواع المساعدة بغية حفظ النظام في المنطقة وتوفير العون للسكان الذين قاسوا الكثير ، وذلك على سبيل مكافحة نشاطات المرتزقة في الكونغو وتجنبها لاحتمال اتساع النزاع .

٨١٢ - وارسل القائم بالاعمال البرتغالي رسالة مؤرخة في ١٩ آب (اغسطس) (S/8129) الى رئيس مجلس الامن ، رفق فيها الاتهامات التي تحويها رسالتا وزير خارجية الكونغو المؤرختان في ٢٨ تموز (يوليه) و ١٠ آب (اغسطس) . و اضاف مع ذلك ان طائفة من طراز " سوبر - كونستلليشن " تابعة لشركة " اير ترانسافريك " قد هبطت حقا في لواندا لحاجتها الى بعض الاصلاحات ، ولما كانت اوراقها مستوفاة ، فقد غادرت اقليم انغولا . و اشار الى الافراد المذكورين في الرسالة المؤرخة في ١٠ آب (اغسطس) قائل انهم دخلوا الاقليم وغادروه عابرين منذ اسابيع ، وكانت اوراقهم مستوفاة ، ولم يقوموا بأية نشاطات سياسية تخالف القوانين البرتغالية . و اضاف ان اتهامات الحكومة الكونغوية ليست الا ذريعة لتعليق او تبرير المصاعب الداخلية التي تعانيها . و اشار القائم بالاعمال الى الاقتراح البرتغالي المؤرخ في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ بشأن اجراء تحقيق حول وجود قواعد للمرتزقة في انغولا شريطة ان يأذن الكونغو ايضا باجراء تحقيق مسبق بشأن القواعد العسكرية الكائنة في اقليمه والموجهة ضد انغولا ، وهي القواعد التي اعترف الكونغو رسميا بوجودها في الرسالة المؤرخة في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٧ (الوثيقة A/AC.109/227 المؤرخة في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٧) .

٨١٣ - وفي ٢٩ أيلول (سبتمبر) ، وجه القائم بالاعمال لجمهورية الكونغو الديمقراطية رسالة (S/8174) الى رئيس مجلس الامن قال فيها ان البرتغال يقوم بدور الوسيط في موضوع المرتزقة من حيث انه يستقبل الافراد ويتلقى المواد في اقليمه وفي انغولا . و اضاف ان البرتغال اعترفت في رسالته المؤرخة في ١٩ آب (اغسطس) بأن المرتزقة اقاموا فترة في انغولا وان طائفة من طراز " سوبر - كونستلليشن " هبطت في لواندا ، ولذلك فمن غير المعقول ان يصف البرتغال روايته الكونغو للوقائع بأنها ذريعة لتبرير " المصاعب الداخلية " الكونغوية .

٨١٤ - و اضافت الرسالة ان الكونغو يقدم حقا المساندة المعنوية والمادية الى شعب انغولا ليعاونه على استرداد حقوقه ؛ وهذا الذي يفعله الكونغولا يقتصر على كونه مساعدة لشعب افريقي شقيق على استرداد كرامته ، بل هو كذلك تصرف يتفق وقرارات الامم المتحدة ، ولا سيما قرارى الجمعية العامة ٢١٠٧ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ و ٢١٨٤ (الدورة ٢١) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ .

الفصل الرابع عشر

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين كمبوديا وتايلند

٨١٥ - خلال الفترة المستعرضة ، وجه ممثلا كمبوديا وتايلند الى رئيس مجلس الامن ، لعلم المجلس ، ثلاثين رسالة تحوى اتهامات متبادلة بانتهاك الحدود واطلاق النار على مخافر الحدود والقرى وانتهاك المياه الاقليمية والاقليم الجوى وبث اللغام والنخ .

٨١٦ - وتضمنت اربع وعشرون رسالة من ممثل كمبوديا الى مجلس الامن اتهامات كثيرة مؤداها انه في مناسبات عديدة قامت عناصر مسلحة من تايلند بالتدخل عمدا في الاقليم الكمبودى ، وذلك احيانا في مجموعات قد تبلغ خمسين رجلا ، واشتبكت مع مفرزات من القوات المسلحة الكمبودية وبثت اللغام والشراك المتفجرة في الاقليم الخميرى . وذكرت الرسائل ان تلك الانتهاكات اسفرت عن اصابات عديدة بين القرويين الخميريين والافراد العسكريين وكذلك عن اضرار بالاموال . وقد ذكرت امثال تلك الحالات في رسائل ممثل كمبوديا المؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) ١٦٦٧ (S/8130) ، و ١١ ايلول (سبتمبر) ١٦٦٧ (S/8154) ، و ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٦٦٧ (S/8162) ، و ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٧ (S/8176) ، و ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٧ (S/8191) ، و ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧ (S/8219) ، و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٦٧ (S/8271) ، و ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ (S/8310) ، و ٢١ شباط (فبراير) ١٦٦٨ (S/8425) ، و ٢٨ شباط (فبراير) ١٦٦٨ (S/8432) ، و ١٤ آذار (مارس) ١٦٦٨ (S/8461) ، و ٨ نيسان (ابريل) ١٦٦٨ (S/8538) ، و ٣ ايار (مايو) ١٦٦٨ (S/8573) ، و ٦ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ (S/8625) ، و ١٢ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ (S/8633) ، و ١٦ حزيران (يونيه) ١٦٦٨ (S/8648) ، و ٢ تموز (يوليه) ١٦٦٨ (S/8668) . وابلغ ممثل كمبوديا الى مجلس الامن عن حادثة خطيرة في رسالته المؤرخة في ٢١ ايار (مايو) ١٦٦٨ (S/8608) التي تقول ان دورية من القوات الملكية الخميرية التقت في ١٠ ايار (مايو) بمجموعة من الجنود التايلنديين يقدر عددها بحوالي ٣٠٠ رجل وذلك على مسافة ٦ كيلومترات داخل الاقليم الكمبودى ؛ ونتيجة لتبادل النيران ، اصيب عدة جنود كمبوديين بجراح ، منهم اثنان كانت جراحتهما مميتة .

٨١٧ - كما وردت في عدد من الشكاوى الكمبودية الى مجلس الامن اتهامات بانتهاك الاقليم الجوى الكمبودى بواسطة الطائرات التايلندية وبتفلسف السفن الحربية ومراكب الصيد التايلندية عمدا في المياه الاقليمية الكمبودية . ففي رسالة مؤرخة في ١٦ تموز (يوليه) ١٦٦٧ (S/8084) ، وجه ممثل كمبوديا اتهاما مؤداه ان السفن الحربية التايلندية انتهكت المياه الاقليمية

الكمبودية في ١٥ و ١٦ حزيران (يونيه) ، واطلقت نيران المدافع على المراكز الكمبودية ؛ وانه في ١٧ حزيران (يونيه) قدم اثنان واربعون مركب صيد تايلندي مخفورة بثلاث سفن عسكرية للصييد في المياه الاقليمية الكمبودية .

٨١٨ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8098) ذكر فيها انه في اثناء ليلة ١٢ / ١٣ تموز (يوليه) انفجر لغم زرعه عناصر مسلحة قادمة من تايلند فسيب اضرارا بخط سكة حديد . كذلك ورد اتهام مماثل في رسالة من ممثل كمبوديا مؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8335) .

٨١٩ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ٢ تموز (يوليه) ١٩٦٨ (S/8668) وجه فيها اتهاماً مؤداه ان طائرة تايلندية انتهكت الاقليم الجوي الكمبودي في ٢٨ أيار (مايو) فوق مقاطعة باتامبانغ وذرت مسحوقا اصفر فوق المنطقة .

٨٢٠ - وقد اختتمت معظم رسائل ممثل كمبوديا بالاشارة الى ان الحكومة الكمبودية قد احتجت بشدة على امثال تلك الاعمال العدوانية وطالبت حكومة تايلند الملكية بالمبادرة الى وضع حد لاعمال الاستفزاز المسلح الاجرامية في الاقليم الكمبودي .

٨٢١ - وقام ممثل تايلند بدوره باثبات احتجاج حكومته على الاعمال العدوانية المرتكبة ضد سلطات تايلند والمدنيين التايلنديين في مناطق الحدود ، وذلك في رسائل مؤرخة في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8189) ، و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (S/8332) ، و ٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ (S/8540) . واتهم ممثل تايلند عناصر مسلحة كمبودية بعبور الحدود الى الاقليم التايلندي ، وذلك احيانا في جماعات قد تبلغ خمسين رجلا ، وبث الالغام هناك ، واطلاق النار على القرى التايلندية ، ومراكز شرطة الحدود ، كما اتهم زوارق الدورية الكمبودية باقتحام المياه الاقليمية التايلندية واطلاقها النار على زوارق الصيد التايلندية داخل المياه الاقليمية لتايلند . وادعى ممثل تايلند ان امثال تلك الافعال كانت تسفر احيانا عن بعض الاصابات وعن وقوع خسائر في الاموال ؛ كما ذكر ان زوارق الدورية الكمبودية انتهكت في بعض الحالات المياه الاقليمية التايلندية واستولت على زوارق صيد تايلندية وصيادين تايلنديين وذهبت بهم وبها .

٨٢٢ - وارسل ممثل تايلند رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8190) ذكر فيها ان حكومته كانت هدفا لسلسلة من الاتهامات الكاذبة واعمال الاستفزاز الصادرة من كمبوديا ، كما يتضح ذلك من رسائل ممثل كمبوديا المؤرخة في ٢٢ أيار (مايو) ، و ٢٥ تموز (يوليه) ، و ١٦ و ٢١ آب (اغسطس) ، و ١١ و ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ .

٨٢٣ - وردا على رسالة ممثل تايلند المؤرخة في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8189) ، ذكر ممثل كمبوديا في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) (S/8200) ان التحقيقات الدقيقة

التي قامت بها السلطات الكمبودية اظهرت انه لم تدخل الاقليم التايلندي في التواريخ والاقوات المبينة في رسالة ممثل تايلند اى جنود او عناصر كمبودية لبث الاغلام او توجيه نيران مدافع الهاون او المدافع الرشاشة الى سلطات تايلند او سكانها .

٨٢٤ - وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ٨ آب (اغسطس) ١٩٦٧ (S/8116) ، اشار ممثل كمبوديا الى المعلومات التي امكن الحصول عليها اثناء استجواب احد افراد الحركة المسماة " خمير - سراى " ، وبرز ان تلك المعلومات تؤكد مرة اخرى ان الامريكيين والتايلنديين معا هم الذين انشأوا تلك الحركة وهم الذين يقومون على ابقائها في الوجود ، وغرضهم من ذلك واضح ، الا وهو تقويض سياسة السلم والحياد التي تتبعها الحكومة الملكية الكمبودية للمحافظة على استقلالها الدولي وسلامتها الاقليمية . واتهم الممثل الولايات المتحدة الامريكية وتايلند بالتدخل في شئون كمبوديا ، منتهكين بذلك مبادئ ميثاق الامم المتحدة انتهاكا مباشرا . وقد نفى ممثل تايلند هذه الاتهامات نفيا قاطعا في رسالته الى مجلس الامم المؤرخة في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8190) التي ذكر فيها ان تلك الاتهامات مقصود بها ستر تواطؤ كمبوديا مع المعتدبين الشيوعيين .

٨٢٥ - وفيما يتعلق برسالة ممثل تايلند (S/8190) ، ذكر ممثل كمبوديا في رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8216) ان اعضاء حركة " خمير - سراى " الذين استسلموا الى السلطات الحكومية قد اثبتوا في جميع اقوالهم بطريقة لا ريبه فيها ان الامريكيين والتايلنديين ونظام سايفون هم الذين انشأوا ومولوا حركة المرتزقة المسماة " خمير - سراى " بقصد خلق حالة من عدم الاطمئنان في مناطق الحدود الكمبودية وتخريب سياسة كمبوديا القائمة على الاستقلال القومي والسلم والحياد . كما ابرزت الرسالة ان كمبوديا المحايدة المسالمة ليست عضوا في اية كتلة او اية منظمة عسكرية او عقائدية ، وانها لا تهدد ولا تستفزاز بلد من البلدان . وختم ممثل كمبوديا رسالته بقوله ان حكومة بانكوك العسكرية الديكتاتورية تواصل في عناد سياستها الاجرامية الحمقاء بارتكاب اعمال عدوانية واستفزازية كل يوم تقريبا ضد كمبوديا المحايدة المسالمة .

٨٢٦ - وارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8157) اشعر فيها رئيس مجلس الامم بأن حكومتي كمبوديا وتايلند قد ابدتا رغبتهما في تمديد مهمة الممثل الخاص السفير دى ريبينغ ، الذى عينه الامين العام في آب (اغسطس) ١٩٦٦ ، الى ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨ .

٨٢٧ - وفي ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ (S/8420) ، ابلغ الامين العام الى المجلس انه خلص ، بعد التشاور مع الحكومتين المعنيتين ، الى انها لم تعودا متفقتين على تمديد المهمة مرة اخرى ، وانه لذلك اشعر كلا الحكومتين بانتهاء مهمة الممثل الخاص . وختم الامين العام رسالته بالتعبير عن امله في ان لا يتردى الموقف بين كمبوديا وتايلند وان تستمر الحكومتان في التصرف بطريقة تتسم بالقدر الضرورى من ضبط النفس في منطقة تعتورها التوترات الخطيرة .

الفصل الخامس عشر

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين السنغال والبرتغال

٨٢٨ - ارسل ممثل السنغال الدائم الى رئيس مجلس الا من رسالة مؤرخة في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ (S/8080) قال فيها انه في ١٢ تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، دخل جنود برتغاليون من غينيا - بيساو الاقليم السنغالي وتغلغلوا فيه حتى قرية بوسولوم في دائرة نياغوى . وبعد ان اطلق هؤلاء البرتغاليون النار على المواطنين السنغاليين وقتلوا شابا ، عمدوا الى خطف رجل وامرأة سنغاليين . وقال ان البرتغال مسئول عن هذا الانتهاك الخطير لسلامة السنغال الاقليمية .

٨٢٩ - وتضمنت رسالة اخرى من ممثل السنغال الدائم مؤرخة في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8151) اتهاما مؤداه انه في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، قام جنود برتغاليون من غينيا - بيساو ، تسندهم اسلحة ثقيلة ورشاشات ، بالتسلل الى منطقة سانتيايا - مانجاك وظلوا عدة ساعات في الاقليم السنغالي ، حيث ارتكبوا اعمال التدمير والسرقة والنهب ، واسفر ذلك عن حرق سبعة بيوت ونهب مزارع واهراء ارز وتدمير او سرقة الكثير من الاموال .

٨٣٠ - وفي ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8164) ، وجه القائم بأعمال البرتغال رسالة الى رئيس مجلس الا من ردا على رسالة السنغال المؤرخة في ١٢ أيلول (سبتمبر) ، يذكر فيها انه في ليلة ٦/٥ آب (اغسطس) ، قامت عدة عناصر ارهابية قادمة من الاقليم السنغالي بعبور حدود غينيا وهاجمت ضيعة كوسولول كاتيتيا بالرشاشات والبنادق الرشاشة متسببة في موت شخصين وجرح ستة اشخاص . وقال ان السكان قد باشروا حق الدفاع الشرعي فردوا المنيرين وتعقبوهم الى ما وراء الحدود . و اشار الى ان القوات المسلحة البرتغالية لم تمض الى ما وراء حدود الاقليم القومسي ، فلم يحدث اى انتهاك للاقليم السنغالي ؛ وبالتالي ، فان الاتهام المبني على حدوث مثل ذلك الانتهاك لا اساس له . وقال ان البرتغال لا يسعه الا ان يبرز ان الحادثة المشار اليها ما كانت لتقع لو ان السنغال لم يأذن لعناصر ارهابية باتخاذ اقليمه قاعدة للعدوان . و اضاف انه ما دام السنغال مستمرا في عدم احترام التزاماته الدولية فيما يختص بالسلم وحسن الجوار ، فان المسؤولية عن مثل تلك الحوادث وعن عواقبها تقع بكاملها عليه .

٨٣١ - وارسل الرئيس بالنيابة لوفد السنغال الى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة ، رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/3186) الى رئيس مجلس الا من قال فيها انه في ١٦ أيلول (سبتمبر) ، فتحت عناصر برتغالية النار على الاقليم السنغالي بالاسلحة التوماتيكية ومدافع الهاون ، وانه في ١٦ أيلول (سبتمبر) ، تسللت عناصر برتغالية الى الاقليم السنغالي في منطقة سانتيايا - مانجاك ، حيث

اشعلت النار في سبعة بيوت وارتكبت اعمال نهب ؛ وانه في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ، تسللت عناصر برتغالية الى السنغال وقتلت احد اللاجئيين .

٨٣٢ - وارسل ممثل السنغال الدائم رسالة اخرى مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8277) وجه فيها اتهامات مؤداها وقوع انتهاكات جديدة لاقليم السنغال ارتكبتها البرتغال : ففي ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، حلقت الطائرات البرتغالية فوق دائرة ' مياك ' ، منتهكة بذلك الاقليم الجوي السنغالي ؛ وفي ليلة ٦ / ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، عبرت عناصر برتغالية الحدود السنغالية والقت قبلتين يدويتين ادتا الى جرح عدة اشخاص ؛ وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، عبرت عناصر برتغالية الحدود وخطفت احد اللاجئيين وضربت امرأة وسرقت بعض النقود . وقالت الرسالة ان البرتغال مسئول عن هذه الانتهاكات لسلامة السنغال الاقليمية .

الفصل السادس عشر

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين غينيا وساحل العاج

٨٣٣ - في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧، قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريرا (Add.1 و S/8120) بشأن الحالة التي نشأت بين جمهورية غينيا وساحل العاج نتيجة احتجاز سلطات ساحل العاج لاجراء بارزين في الوفد الغيني الى الدورة الطارئة الاستثنائية الخامسة ومواطنين غينيين آخرين يوم ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ في ابيجان ، خلال هبوط طائرهم غير المقرر، وهي من طائرات شركة الطيران الملكية الهولندية KLM . وسرد التقرير جهود الامين العام لتأمين الافراج عن الدبلوماسيين الغينيين ، وكذلك بذله لمساغيه الحميدة لتأمين الافراج عن مواطني ساحل العاج والمقيمين فيه الذين احتجزتهم السلطات الغينية .

٨٣٤ - وكانت حكومة غينيا ، في برقية مؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه) ، قد احتجت على ما قام به ساحل العاج ، ولفتت نظر الامين العام الى المسؤولية الخاصة المترتبة على الامم المتحدة في هذه المسألة . وبناء على طلب عدد من الدول الاعضاء ، ناشد الامين العام حكومة ساحل العاج ، في مذكرة مساعدة مؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه) ، الافراج عن الشخصيات الغينية . وفي ٣ تموز (يوليه) رد وزير خارجية ساحل العاج بمذكرة مساعدة جاء فيها ان احتجاز الشخصيات الغينية هو نتيجة ما سبق ان قامت به سلطات غينيا من القبر التحكيمي على عدد من مواطني ساحل العاج والمقيمين فيه : ذلك ان احد موظفي ساحل العاج ، السيد ف . كامانو ، محتجز منذ سنتين من قبل السلطات الغينية التي عذبتة لحمله على اتهام نفسه بالاشترك في مؤامرة يدعي ان ساحل العاج دبرها ضد غينيا بقصد الاطاحة بالرئيس سيكوتوريه . كما اشارت المذكرة الى ضبط سفينة صيد تحمل علم ساحل العاج واحتجاز طاقمها المكون من اثنين وعشرين شخصا . وازافت المذكرة ان حكومة غينيا رفضت في كلتا الحالتين المساعي التي بذلت للافراج عن الاشخاص المحتجزين واعادة سفينة الصيد . وقالت المذكرة ان ساحل العاج يأسف لاضطراره الى احتجاز المواطنين الغينيين لحين الافراج عن مواطني ساحل العاج وعن سفينة الصيد وطاقمها .

٨٣٥ - واستمر تقرير الامين العام يقول انه كرر مناشدته في سلسلة من المحادثات مع وزير خارجية ساحل العاج ، ذاكرا انه لا يستطيع ان يربط بين احتجاز الشخصيات الغينية ، وهو امر يناقض الاتفاقات الدولية ، وبين حالتي السيد كامانو وسفينة الصيد ، هذا مع استعداد له لبذل مساعيه الحميدة في هاتين الحالتين . وفي ١٠ تموز (يوليه) ، وبناء على طلب كل من ساحل العاج وغينيا ، عين الامين العام السيد خوزيه رولز - بينيت ، الامين العام الوكيل للشئون السياسية الخاصة ،

مثلا شخصيا له لبيحث مع الحكومتين عن حل للصعوبات الناشئة ، وقد انضم اليه فيما بعد السيد جرماكوى ، الامين العام الوكيل لادارة شئون الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٨٣٦ - وارسل رئيس غينيا الى الامين العام في ٦ تموز (يوليه) و ١٣ تموز (يولييه) رسالتين عرض فيها موقف حكومته ، فذكر ان سفينة الصيد وطاقمها ، وقد تم ضبطها واحتجازهم في المياه الإقليمية الغينية ، وكذلك السيد كامانو ، خرقوا بتصرفهم القوانين الغينية ، ولذلك فان هاتين الحالتين لا يكن ، بأية حال ، الربط او التسوية بينهما وبين احتجاز الشخصيات الغينية ، الذى يشكل خرقا صارخا للاتفاقات الدولية المعقودة تحت رعاية الامم المتحدة التي هي ، لذلك ، مسئولة عن الافراج فورا عن المحتجزين ؛ ولهذا السبب فان اى اجراء يستهدف افراج كلا الطرفين في وقت واحد او في وقتين متقاربين عن المحتجزين هو غير مقبول لدى غينيا . وذكر الرئيس انه برغم ذلك ، ومع احتفاظه بموقفه من حيث المبدأ ، فانه مستعد لأن يضع نفسه تحت تصرف الامين العام بشأن مواطني ساحل العاج المحتجزين في غينيا ، وذلك بعد ان يتم الافراج عن المواطنين الغينيين .

٨٣٧ - ووضح التقرير ان رئيس ساحل العاج ووزير خارجيته شرحا موقفهما السابق بيانهم بمزيد من التفصيل في اجتماع لاحق مع الممثل الشخصي للامين العام ، واقترحا ، كحل عادل ، الافراج في وقت واحد عن الشخصيات الغينية وعن السيد كامانو وطاقم سفينة الصيد . واذاف ان الامين العام ارسل الى رئيس ساحل العاج في ٢٠ تموز (يوليه) رسالة ذكر فيها ان مقترحات الرئيس من شأنها تحقيق الغرض المقصود ، كما قدم بعض الاقتراحات الرامية الى حل الخلافات بين البلدين ، وان حكومة ساحل العاج قدمت اقتراحات مقابلة ، وانه جرت مناقشات اخرى مع ممثلي كل من البلدين في كوناكرى وفي باريس تبين منه انه يتمذر الوصول الى اتفاق على اجراء مقبول من الطرفين .

٨٣٨ - وارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز (يوليه) الى وزير خارجية ساحل العاج طلب فيها رسميا الافراج فورا عن المواطنين الغينيين . وأشارت الرسالة الى ان الدبلوماسيين الغينيين مشمولون بالحصانات التي تنص عليها الفقرة ١١ من المادة الرابعة من اتفاقية حصانات الامم المتحدة وامتيازاتها المعقودة في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦ ؛ اما السيد مونلوى ، الموظف في اتحاد البريد العالمي وعائلته ، فانهم مشمولون خلال رحلتهم بالحصانات المنصوص عليها في اتفاقية حصانات الوكالات المتخصصة وامتيازاتها المعقودة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ . واذافت الرسالة ان حكومة ساحل العاج طرف في هاتين الاتفاقيتين كنتيها ؛ فضلا عن ذلك ، فان العمل الذى قامت به يخالف فيما يبدو والمبادئ العامة للقانون الدولي التي تتضمنها المادة ٤ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وذلك فيما يتعلق بحصانة اعضاء السلك الدبلوماسي عند سفرهم في الخارج اداء لمهامهم الرسمية . وختم الامين العام رسالته بالتعبير عن ثقته بأن الافراج عن مواطني ساحل العاج والمقيمين فيه المحتجزين في غينيا سيعقب سريعا الافراج عن المواطنين الغينيين في ابيجان .

٨٣٩ - وردت حكومة ساحل العاج برسالة مؤرخة في ١٠ آب (اغسطس) تقول فيها ان العجج القانونية التي ساقها الامين العام لا تبدو ذات علاقة بالموضوع، نظرا الى ان الدبلوماسيين الغينيين قد ارتكبوا مخالفة صارخة لقوانين ساحل العاج بمغادرتهم غرفة انتظار الركاب العابرين ودخولهم اقليم ساحل العاج دون تأشيرة عبور .

٨٤٠ - وارسل الامين العام برقية مؤرخة في ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، نشر نصها في اضافة تابعة لتقريره ، اعلم الامين العام رئيس غينيا بآخر التطورات في جهوده الرامية الى تأمين الافراج عن الموظفين الغينيين المحتجزين في ابيجان ، وباعتزاه تقديم تقرير مفصل عن الموضوع الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وذكر الامين العام فضلا عن ذلك انه سينظر في امكانية اتخاذه لتدابير اخرى لمعالجة وضع يعتبره خرقا واضحا للاتفاقات الدولية . كذلك عبرت البرقية عن تقدير الامين العام لما ابداه رئيس غينيا من تفهم ومن ضبط للنفس . وفي برقية مؤرخة في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، ورد نصها كذلك في الاضافة التابعة للتقرير ، طلب رئيس غينيا الى الامين العام ان يدرج الموضوع في جدول اعمال الجمعية العامة ومجلس الامن . كذلك تضمنت الاضافة صورتين من رسالتين مؤرختين في ١٤ و ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٧ وردتا من القائم باعمال غينيا بالنيابة وهما تحلمان الامين العام ان حكومته ، اقتناعا منها بأن على الامم المتحدة ان تقوم بمسئولياتها فيما يتعلق بالاحتجاز القانوني للوفد الغيني ، قد قررت وقف اشتراكها في اجتماعات ومؤتمرات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لحين الافراج عن اعضاء وفدها ، وذلك دون الاخلال بصفتهما كعضو .

٨٤١ - واصرر الامين العام ، في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ، مذكرة ايضاحية مرفقة بمذكرة (A/6832/Rev.1) تتعلق بطلب ادراج مادة اضافية في جدول اعمال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة ، وجاء في تلك المذكرة الايضاحية ، ضمن جملة امور ، ان الامين العام تلقى في ٢٥ أيلول (سبتمبر) رسالة رسمية من حكومة ساحل العاج مفادها انها ستفرج في ذلك اليوم عن المواطنين الغينيين المحتجزين في ابيجان . وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر) ابلغت غينيا الى الامين العام رسميا عن افراجها في ٢٢ أيلول (سبتمبر) عن مواطني ساحل العاج والمقيمين فيه .

الفصل السابع عشر

الرسائل الواردة من منظمة الدول الأمريكية بشأن اجتماع وزراء الخارجية المتعلق بكوبا

٨٤٢ - ارسل الامين العام لمنظمة الدول الأمريكية الى الامين العام رسالة مؤرخة فسي ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ (S/8170) احوال بها ، لعلم مجلس الامن ، نص الوثيقة النهائية لاجتماع التشاور الثاني عشر لوزراء خارجية الجمهوريات الأمريكية الذي عقد في واشنطن من ١٩ حزيران (يونيه) الى ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، والذي كانت جلسات الايام الثلاثة الاخيرة منه على مستوى الوزراء ، مع نسخ من تقريرى لجنتي اجتماع التشاور ذاك الاولى والثانية .

٨٤٣ - وحوى البيان الختامي ، فيما حواه ، القرار الثالث الذي ينص منطوقه ، في جملة امور ، على ان اجتماع التشاور يدين حكومة كوبا الحالية من اجل اعمال العدوان والتدخل المتكررة التي ترتكبها ضد فينيزويلا ومن اجل السياسة التي دأبت على اتباعها والقائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لبوليفيا وغيرها من الدول الأمريكية عن طريق تحريض العصابات المسلحة والتأييد الايجابي الذي توليه لتلك العصابات ولبعض النشاطات الاخرى الهدامة الموجهة ضد حكومات تلك الدول . والتمس القرار من الدول التي هي ليست اعضاء في منظمة الدول الأمريكية وتعتنق مبادئ النظام المشترك بين البلدان الأمريكية بأن تحد من عملياتها التجارية والمالية وكذلك من مواصلاتها البحرية والجوية مع كوبا ، وبخاصة منها ما تتولاه الهيئات الحكومية ، وذلك الى ان يكف النظام الحاكم في كوبا عن سياسته التدخلية العدوانية . كما التمس القرار من الحكومات التي تساند تشكيل ما يسمى " منظمة تضامن شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية " ان تسحب تأييدها لتلك المنظمة ول " مؤتمر القارات الثلاث الثاني " المزمع عقده . وعبر القرار للدول التي هي ليست اعضاء في منظمة الدول الأمريكية والتي تساند الحكومة الكوبية عن قلق اعضاء منظمة الدول الأمريكية ، من حيث ان تلك المساندة من شأنها تشجيع نشاطات النظام الكوبي التدخلية والعدوانية ضد بلدان نصف الكرة الغربي . واوصى القرار اعضاء منظمة الدول الأمريكية ، في جملة امور ، بأن تمنع ، طبقا للتوصيات السابقة الصادرة من منظمة الدول الأمريكية القديمة ، انتقال الاموال المخصصة للدعاية والرجال والسلاح من كوبا الى سائر البلدان الأمريكية ؛ وبأن تتخذ او تشدد تدابير التيقظ والرقابة على سواحلها وحدودها لمنع دخول وخروج الرجال والسلاح والمعدات من كوبا الى اقاليمها ، او العكس ، لاغراض هدامة ؛ وبأن تكون على اشد اليقظة بالنسبة الى نشاطات ما يسمى " منظمة التضامن الأمريكية اللاتينية " ولجانها القومية ؛ وبأن تنسق تلك التدابير فيما بين الدول المتجاورة . كذلك اوصى القرار اعضاء منظمة الدول الأمريكية بأن تمتنع عن شحن اية شحنة حكومية او مموله حكوميا في اية سفينة نقلت شحنات الى كوبا او منها وبأن لا تسمح بتزويد مثل تلك السفينة بالوقود في موانئها . واخيرا اكد القرار من جديد ان حفظ النظام والامن الداخلي والخارجي هو مسؤولية حكومة كل دولة

عضو وحدها دون سواها ، وذلك دون المساس بتمسكها بمبادئ الامن الجماعي والمتبادل للمحافظة على السلم .

٨٤٤ - وتضمنت الوثيقة النهائية ايضا القرار الرابع الذي بمقتضاه اوصى اجتماع التشاور الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية بأن تلتفت نظر الهيئة المختصة في الامم المتحدة السي ما يخالف قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (الدورة ٢٠) من اعمال الحكومة الكوبية الحالية .

٨٤٥ - وكان الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد احوال الى الامين العام ، بمناسبة اجتماع التشاور الثاني عشر لوزراء الخارجية ، نرى بيان من وكالة " تاس " مؤرخ في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، وذلك لتعميمه على اعضاء مجلس الامن . ويتضمن هذا البيان اتهامات مؤداه ان الولايات المتحدة وعددا من بلدان امريكا اللاتينية قد زادت من حدة حملتها ضد كوبا وانها تعد ، تحت ستار منظمة الدول الامريكية ، اعمالا استفزازية جديدة ضد كوبا . وقال البيان ان الخطط تدبر لفرض حصار بحري وجوى على كوبا ، وان ثمة محاولات خرقاء يقوم بها المتحدثون باسم الولايات المتحدة لخلق فكرة في الاذهان مؤداه ان الولايات المتحدة تكاد تكون صاحبة حق في القيام بغزو عسكري لكوبا ؛ فضلا عن ذلك ، فان ضغطا متواصلا يمارس على بلدان امريكا اللاتينية لكي توافق على انشاء " قوات مسلحة امريكية مشتركة " وظيفتها ان تكون اداة للقمع المسلح ضد اى بلد من بلدان امريكا اللاتينية تخرج سياسته عن الخط الذي ترسمه واشنطن . واختتم البيان بقوله ان الاتحاد السوفياتي ، امام هذه الحملة الجديدة ضد كوبا ، سيبدل ، كما فعل في الماضي ، كل مساعدة ومساندة في كفاحها في سبيل الاستقلال وحققها في اتباع الطريق الذي اختاره الشعب الكوبي .

الفصل الثامن عشر

التقريران الواردان عن اقليم جزر المحيط الهائى الاستراتيجى المشمول بالوصاية

- ٨٤٦ - احوال الامين العام الى مجلس الامن ، في ٨ آب (اغسطس) ١٩٦٧ تقرير (S/8020)
مجلس الوصاية عن اقليم جزر المحيط الهائى المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ٢٧
تموز (يوليه) ١٩٦٦ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .
- ٨٤٧ - و احوال الامين العام الى اعضاء مجلس الامن ، في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، التقرير
(S/8620) الوارد من حكومة الولايات المتحدة بشأن ادارة اقليم جزر المحيط الهائى المشمول
بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ .

الفصل التاسع عشر

مسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية الناشئ عن
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة
جمهورية افريقيا الجنوبية

- ٠ -

الفرع الاول

مذكرة من الامين العام

٨٤٨ - وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢١٤٤ با٤ (الدورة ٢١) المتخذ في
٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، احال الامين العام الى مجلس الامن في ٢٨ أيلول (سبتمبر)
١٩٦٧ (S/8172) قائمة بجميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة حتى الآن في مسألة الفصل
العنصرى ، مع جميع التقارير المتوفرة عن هذا الموضوع . وورد الامين العام في مذكرته قائمة بمسا
مجموعه تسعة وعشرون قرارا متخذة في الفترة الممتدة من ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ الى
١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، وسبعة وعشرين تقريرا صادرة خلال الفترة نفسها ، منها اربعة
عشر واردة من الامين العام واربعة واردة من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي
تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية .

الفرع الثاني

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل
العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا
الجنوبية الصادران في ١٨ و ٣٠ تشرين
الاول (أكتوبر) ١٩٦٧

٨٤٩ - في ١٨ و ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بسياسة
الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الى مجلس الامن والجمعية العامة
تقريرين (Add/1 و S/8196) استعرضت فيهما عملها والتطورات الحاصلة في جمهورية افريقيا الجنوبية
منذ صدور تقريرها المؤرخ في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، كما ضمنت عددا من التوصيات .

٨٥٠ - وفي استعراض اللجنة الخاصة لعملها خلال الفترة موضوع البحث ، ذكرت انها مثلت ، بواسطة لجنة الاتصال الفرنسية ضد الفصل العنصرى ، في المؤتمر الاوروبى ضد الفصل العنصرى المنعقد في باريس في ٦ و ٧ أيار (مايو) ١٩٦٧ . كما اشارت ، ضمن اموراخرى ، الى اشتراكها الايجابى في احياء " اليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى " في ٢١ آذار (مارس) ، والسى دورها في تنظيم الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالفصل العنصرى والتمييز العنصرى والاستعمار فى الجنوب الافريقى التى عقدت فى كيتوى بزامبيا من ٢٥ تموز (يوليه) الى ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ .

٨٥١ - وذكرت اللجنة الخاصة كذلك انه انشئت وحدة للفصل العنصرى فى اطار قسم المسائل الافريقية بادارة الشؤون السياسية وشئون مجلس الامن ، وذلك تنفيذاً للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢١٤٤ ألف (الدورة ٢١) المتخذ فى ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ . وبينت ان الوحدة المذكورة تعاونت مع ادارة شؤون الاعلام فى نشر المعلومات عن اعمال هيئات الامم المتحدة فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى .

٨٥٢ - وبالنسبة الى التطورات الجديدة فى جمهورية افريقيا الجنوبية ، ذكرت اللجنة الخاصة ان حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية مضت فى تحديها لقرارات الامم المتحدة بشأن افريقيا الجنوبية الغربية وروديسيا الجنوبية وزادت من حدة عدائها واحتقارها للامم المتحدة . و اشارت الى ان حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية استمرت فى تنفيذ تدابير الفصل بين العناصر والتمييز بينها واصدرت تشريعات قمعية جديدة من بينها : قانون الارهاب الذى يرض على عقوبات اقصاها الاعدام وادناها الحبس لمدة خمس سنوات ؛ والقانون المعدل لقانون قمع الشيوعية ؛ والقانون العام بشأن تعديلات القوانين الذى مدد لسنة اخرى انطباق النص الذى يجيز احتجاج الاشخاص بعد اتمامهم المدد المحكوم بها عليهم وفقاً لبعض قوانين الامن .

٨٥٣ - واندزت اللجنة بأن هناك احتمالاً قوياً فى اندلاع نزاع عنيف نتيجة للسياسة العنصرية التى تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، وهو احتمال يزيد من قوته توسيع قوات الجيش والشرطة التابعة لتلك الحكومة بالتعاون مع دول اخرى كبرى وبخاصة المملكة المتحدة . و اشارت ، فى هذا الصدد ، الى وقوع اشتباكات عنيفة فى افريقيا الجنوبية الغربية والى الاعتراف بدخول القوات التابعة لافريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية للاشتراك مع قوات وروديسيا الجنوبية فى مقاومة جهود المناضلين الوطنيين الزمبابويين .

٨٥٤ - و ابرزت اللجنة الخاصة ، مع تأكيدها من جديد لمساندتها التامة لجميع المقترحات السابقة بشأن شن حملة دولية ضد الفصل العنصرى تحت رعاية الامم المتحدة ، ابرزت ضرورة قيام مجلس الامن التابع للامم المتحدة بعمل عاجل ، كما حثته على ان يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن المسألة وان يتخذ تدابير حازمة لتأمين الفعالية التامة لحظر دخول الاسلحة المفروض على افريقيا الجنوبية .

٨٥٥ - وكررت اللجنة التعبير عن اقتناعها بأن فرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية التي تطبق على نطاق عالمي هو السبيل الوحيد لحل مشكلة الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية حلالا سلميا . كما عبرت عن املها في ان يساند اهم المتاجرين مع افريقيا الجنوبية مثل هذا العمل . واوصت اللجنة بأن تكرر الجمعية العامة اعترافها بشرعية كفاح اهالي افريقيا الجنوبية لنيل حقوقهم طبقا لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وحثت جميع الدول والمنظمات على تزويد هم بالمساعدات المعنوية والسياسية والمادية . كما اوصت بأن تقوم الجمعية العامة بانذار حكومة افريقيا الجنوبية بأن المجتمع الدولي لن يسمح بالقيام بأى عمل ضد دول اخرى بسبب مساندتها للكفاح المشروع ضد الفصل العنصرى ، وبأن تطلب الجمعية العامة من جميع الدول ان تمنع المساعدة والتعاون عن حكومة افريقيا الجنوبية في جهودها لقمع ذلك الكفاح المشروع .

٨٥٦ - واوصت اللجنة بأن يبعث الموقت في افريقيا الجنوبية في اطار الحالة المتفجرة في مجموع الجنوب الافريقي وعبرت عن املها في ان تنظر الجمعية العامة بصورة جديدة في توصيات الحلقة الدراسية الدولية المعقودة في كيتوى .

الفرع الثالث

قرار الجمعية العامة ٢٣٠٧ (الدورة ٢٢)
المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧

٨٥٧ - ارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ (S/8304) احوال بها الى مجلس الامن نص قرار الجمعية العامة ٢٣٠٧ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية . وتنص الفقرة ٤ من ذلك القرار على ان الجمعية العامة " تلقت مرة اخرى نظر مجلس الامن الى الحالة الخطيرة القائمة في افريقيا الجنوبية وفي الجنوب الافريقي بأكمله ، وتدعو المجلس الى استئناف النظر في مسألة الفصل العنصرى بضية تأمين التنفيذ التام لقراراته واتخاذ تدابير اكثر فعالية لوضع نهائية لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية " .

الفصل العشرون

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين غينيا والبرتغال

٨٥٨ - ارسل ممثل غينيا رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ (S/8193) الى رئيس مجلس الامن شكا فيها عدد ١ من الاعمال ذات الصيغة الحربية ارتكبتها البرتغال ضد غينيا من اقليم غينيا - بيساو المحتل . وقال انه في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، اغارت ثلاث طائرات برتغالية على قرية كانكودي الغينية التي تقع على مسافة اربعين كيلومترا داخل الاقليم الغيني وقصفتها ، فتسبب ذلك في موت احد عشر مواطنا غينيا ، بينهم نساء واطفال واشخاص مسنون . وذكر ان هذا الاستفزاز تلا سلسلة طويلة من الاعتداءات المسلحة التي شنت في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ على القرى الغينية . واعلن ان جمهورية غينيا تحتج بكل شدة على سياسة حكومة لشبونة المطبوعة بطابع المغامرة وتحذر السلطات البرتغالية وحلفاءها من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك .

الفصل الحادى والعشرون

الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية

٨٥٩ - ارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8281) احوال بها الى رئيس مجلس الامن نص قرار الجمعية العامة ٢٢٧٠ (الدورة ٢٢) بشأن مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وبه تلفت الجمعية العامة نظر مجلس الامن على سبيل الاستعجال الى استمرار تدهور الحالة القائمة في تلك الاقاليم وكذلك الى عواقب انتهاكات البرتغال لسيادة الدول الافريقية المستقلة المجاورة، وتوصي مجلس الامن بأن يتخذ التدابير اللازمة لتقرير الزامية الاحكام المتعلقة بهذه المسألة من قراراته، ولا سيما قراره ٢١٨ (١٩٦٥)، ومن قرار الجمعية العامة ٢١٠٧ (الدورة ٢٠) و ٢١٨٤ (الدورة ٢١) .

٨٦٠ - وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ (S/8658) احوال بها الى رئيس مجلس الامن نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في اجتماعها ٦١٤ المعقود في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ . ولفتت الرسالة نظر مجلس الامن الى الفقرات ١١ و ١٢ و ١٩ من ذلك القرار (الوثيقة A/AC.109/292) .

الفصل الثاني والعشرون

الرسائل المتصلة بالعلاقات بين المملكة المتحدة واليمن

٨٦١ - ارسل ممثل الجمهورية العربية اليمنية رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8249) موجهة الى الامين العام شكا فيها قيام الطائرات البريطانية بانتهاك الاقليم الجوى اليمني في ثلاث مناسبات في الفترة الممتدة من ٧ الى ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ وقصف كل المنطقة الكائنة بين الشريجة وقارس بالصواريخ ونيران الرشاشات . واذاف الممثل ان مثل هذه الاعمال الاستفزازية وهذا العدوان المكشوف على سيادة الجمهورية العربية اليمنية هي من مظاهر السياسة البريطانية الرامية الى عرقلة تقدم الثورة في اليمن الجنوبية .

٨٦٢ - وارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ (S/8527) الى الامين العام ذكر فيها ان حكومته حققت بدقة في شكاوى الجمهورية العربية اليمنية ووجدتها غير صحيحة .

الفصل الثالث والعشرون

الرسائل المتعلقة بالمسألة الهندية - الباكستانية

٨٦٣ - ارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ (S/8315/ Rev.1) الى رئيس مجلس الامن لفت فيها النظر الى مصادقة البرلمان الهندي مؤخراً على قانون يسمى " قانون منع النشاطات الالقانونية (١٦٦٧) " وهو ، كما تقول باكستان ، مقصود به قمع مطالبية المطالبين في جامو وكشمير بممارسة حق تقرير المصير وفقاً لقرارات الامم المتحدة . وتقول الرسالة ان هذه القرارات ، التي قبلها كل من الهند وباكستان ، تشكل اتفاقاً دولياً بشأن مستقبل ولاية جامو وكشمير ، وان ذلك القانون ، بالمقدار الذي يراد تطبيقه به في اقليم جامو وكشمير المحتل ، يمثل عملاً آخر من اعمال حكومة الهند الرامية الى زيادة صعوبة التسوية السلمية للنزاع المتعلق بجامو وكشمير . وازافت الرسالة ان شعب الاقليم المحتل يتعرض لحملة جديدة من القمع والتهديد ؛ فضلاً عن ذلك ، فان رفض حكومة الهند السماح بعودة عشرات الالوف من مواطني جامو وكشمير ، الذين اضطروا للجوء الى آزاد كشمير او الى باكستان خلال حرب سنة ١٦٦٥ وفي اعقابها ، يسبغ على امثال تلك التهديدات صبغة تنذر بالشر . واختتمت الرسالة بالتعبير عن اسف حكومة باكستان لأن الحكومة الهندية تحول ، بتشديد قمعها لشعب جامو وكشمير ، دون ايجاد الجوئ الملائم لاجراء مفاوضات بين البلدين ترمي الى تسوية النزاع المتعلق بجامو وكشمير .

٨٦٤ - وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٦٦٨ (S/8333) الى رئيس مجلس الامن اشار فيها الى رسالتي باكستان المؤرختين في ٢٧ نيسان (ابريل) و ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ (S/8315/Rev.1 و S/7862) ، قائلاً انهما تحتذيان النمط المألوف للرسائل التي توجه الى مجلس الامن خدمة لاغراض الدعاية ، وانهما يحويان مزاعم كاذبة لا مبرر لها تمثل تدخلاً سافراً في شؤون الهند الداخلية . وازاف ان باكستان لا شأن لها بالامور التي تدخل في نطاق الولاية القومية للهند ، وان حكومة الهند ليست مستعدة للدخول في اية مناقشات ولا مبادلات حول تلك الامور . ومضى الممثل يقول في رسالته ان حكومة الهند على استعداد للبدء في محادثات تهدف الى حل المسائل المتعلقة بين البلدين بالوسائل السلمية وبروح من حسن الجوار .

٨٦٥ - وارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ٧ شباط (فبراير) ١٦٦٨ (S/8388) ابدي فيها اسفه لأن ممثل الهند ، بدلاً من ان يجيب على النقاط التي اثارها في رسالته ، شاء ان يلصق بهما صفة " الدعاية " ولجأ الى التذرع بحجة انتماء تلك الامور الى الولاية القومية . وقال ان الوقائع الواردة في رسالته تستند الى ادلة لا تقبل الدحض مصدرها مراقبون غير متحيزين لم تنشر في

الصحافة العالمية فقط بل في الصحف الهندية أيضا . واذ ان حكومة باكستان ، مع احاطتها علما بما عرضته الحكومة الهندية من البدء في محادثات حول المسائل المتعلقة ، لا تفهم لماذا ترفض الهند الدخول في مناقشات ومبادلات بشأن النزاع المتعلق بجامو وكشمير . ومضى قائلا انه اذا اريد لعرض التفاوض الذي تقدمت به حكومة الهند ان يؤخذ مأخذ الجد فانه لا معدى من ان تكف الهند عن التذرع بحجة الولاية القومية فيما يتعلق بأعمال يقصد بها الحيلولة دون ايجاد تسوية عادلة مشرفة ولم تؤد الى غير زيادة التوتر ومنع المفاوضات .

٨٦٦ - وردا على ذلك ، قال ممثل الهند في رسالة مؤرخة في ١٢ آذار (مارس) (S/8456 و Corr.1) ان باكستان لم تكثف بتشويه موقف الهند من المحادثات الهندية - الباكستانية ، بل انها تصر كذلك على ان تتنازل الهند عن ولايتها في احدى الولايات المكونة لها كشرط مسبق للمحادثات . واذ ان كانت الهند مستعدة لان تناقش جميع خلافاتها مع باكستان وفقا لنص وروح اعلان طاشقند ولأن تسوى تلك الخلافات بالوسائل السلمية ، فان ذلك ، كما قال وزير خارجية الهند في الجمعية العامة يوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ ، لا يعني ان على الهند ان تتنازل عن موقفها فيما يتعلق بمركز ولاية جامو وكشمير الهندية . ومضى قائلا انه لو اصر كل طرف على شروط مسبقة لكان من حق الهند ان تطلب من باكستان اخلاء خمسي الاقليم الهندي اللذين تحتلها بصورة لا قانونية في جامو وكشمير . واختتمت الرسالة بقولها ان الهند على استعداد للبدء في المحادثات بدون شروط مسبقة وانها تأمل في ان تسلك باكستان مثل ذلك المسلك التعاوني المبني على الروح الواقعية .

تذييلات*

التذييل الاول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون
والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامن

نورد فيما يلي اسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلين بالنيابة
المعتمدون لدى مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد نيقولا تروفيموفتش فيد رينكو
السيد ياكوف الكسا ندروفتش ماليك
السيد بلاتون ديمتريفتش موروزوف
السيد نيقولاى بانتليمونوفتش كولبياكن
السيد ليف ايزاكوفتش مند يليفتش
السيد الكسي فاسيفتش زاخاروف
الدكتور فيكتور ليفونوفتش ازرايليان
السيد نيقولاى كونسانتينوفتش تاراسوف

اثيوبيا

السيد اند الكاشو ماكونن
السيد كيفل واداجو

الارجنتين (أ)

الدكتور خوسيه ماريارودا
السيد هوجو خوان غوني
السيد سانتوس نستور مارتينيز

* لم يترجم التذييل الرابع الوارد في الاصل الانكليزي والمتضمن اسماء الممثلين
والرؤساء والامناء الرئيسيين في لجنة الركان العسكرية .
(أ) انتهت الولاية في (٣ كانون الاول) ديسمبر ١٩٦٧ .

البارغواي (أ)

السيد ميچيل سولانو لوبيز
الدكتور فيكتور مانويل جارا ريكالدي
الدكتور مانويل افيللا

باكستان (أ)

السيد اغا شاهي
السيد س . ه . أ . باشا
السيد محمد يونس

البرازيل

السيد خوسيه سيتا كامارا
السيد م . ه . غيرالدو دي كارفالو سيلوس
السيد م . ه . سيلسو انتونيو دي سوزا ايسلفا
السيد كوينتبونس . ديسيتا

بلناريا (ب)

السيد ميلكو تاربانوف

الجزائر (أ)

السيد توفيق بواتورا
السيد الحاج بن عبد القادر عزوط

الدانمارك

السيد هانسر . تابور
السيد اوتور . بورش
السيد شولدج . ميلبن
السيد توربين . ديتمر

-
- (أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .
(ب) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

السنگال (أ)

السيد عثمان سوسي د يوب
السيد ابراهيم بوبي
السيد عبده سيس

الصين

السيد ليو تشيه
السيد يوتشي هسويه
الدكتور تشون منغ تشانغ

فرنسا

السيد روجيه سيدو
السيد ارماند بيرارد
السيد جاك تينيه
السيد كلود شاييه
السيد فرناند رويلون

كندا

السيد جورج ايخنا تييف
السيد بول اندريه بولييه
السيد غوردون كوكس
السيد سيدني الين فريفلد

مالي (ب)

السيد موسى ليوكيتا
السيد مامه وبواكار كاتي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

اللورد كارادون
السير لسلي غلاس

-
- (أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨
 - (ب) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧

السيد هوب
السيد دافيد ه . ت . هيلديارد
السيد ادوارد يود
السيد هنري داروين

نيجييريا (أ)

الرئيس س . و . ادبيو
السيد ج . ت . ف . ايالا
السيد ب . ا . كلارك

الهند

السيد جوايالا سوامي بارثاشاشي
السيد ب . س . ميشرا

هنغاريا (ب)

السيد كارولي تشاتوردى
السيد جوزيف تاردوس
السيد اندريه زاور

الولايات المتحدة الامريكية

السيد آرثر ج . جولدبرج
السيد جورج و . بول
السيد ويليام ب . بوفم
السيد رتشارد بيدرسون

اليابان (أ)

السيد اكيرا ماتسوى
السيد سنجن تسوروگا
السيد ايساوا ابي
السيد توكيشيرو اوموتو

-
- (أ) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .
(ب) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

التذييل الثاني
رؤساء مجلس الامن

نورد فيما يلي اسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الامن خلال الفترة المستحضره
في هذا التقرير :

اثيوبيا

السيد اندا لكاتشو ماكونن (من ١٦ - ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٧)

فرنسا

السيد روجر سيدو (من ١ - ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٧)

الهند

السيد جويالا سوامي بارثاشراثي (من ١ - ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧)

اليابان

السيد سنجن تسوروكا (من ١ - ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧)

مالي

السيد ماما وبواكار كانتى (من ١ - ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧)

نيجيريا

الرئيس س. و. اديبو (من ١ - ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧)

باكستان

السيد اغا شاهي (من ١ - ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨)

الباراغواى

السيد ميجيل سولانو لوبيز (من ١ - ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٦٨)

السنغال

السيد عثمان سوسي ديوب (من ١ - ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٨)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ياكوف الكساندروفتش ماليك (من ١ - ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٨)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

اللورد كارادون (من ١ - ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٨)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد آرشرج . جولدبرج (من ١ - ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٨)

الجزائر

السيد توفيق بواتورا (من ١ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨)

التذييل الثالث

جلسات مجلس الامن خلال الفترة

الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٧ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٨

| <u>التاريخ</u> | <u>الموضوع</u> | <u>رقم الجلسة</u> |
|--------------------------------|---|----------------------|
| ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ | النظر في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة | ١٣٦٨ (سرية) |
| ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ | الحالة في الشرق الاوسط (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8207) | ١٣٦٩ |
| ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ | (ب) الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8208) | " |
| ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ | " | " |
| ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ | الشك وبيان المقدمتان من جمهورية الكونغو الديموقراطية الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل جمهورية الكونغو الديموقراطية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8218) | ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|--------------------------------------|
| ١٣٧٣ | الحالة في الشرق الاوسط | ٩-١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8226) | |
| ١٣٧٤ | الشكويان المقدمتان من جمهورية الكونغو الديموقراطية | ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل جمهورية الكونغو الديموقراطية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8218) | |
| ١٣٧٥ | الحالة في الشرق الاوسط | ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8226) | |
| ١٣٧٦ | الشكويان المقدمتان من جمهورية الكونغو الديموقراطية | ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل جمهورية الكونغو الديموقراطية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8218) | |
| ١٣٧٧ | الحالة في الشرق الاوسط | ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8226) | |
| ١٣٧٨ | الشكويان المقدمتان من جمهورية الكونغو الديموقراطية | ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| | الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل جمهورية الكونغو الديموقراطية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8218) | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|---|------------------------------------|
| ١٣٧٩ | الحالة في الشرق الاوسط الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8226) | ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٠ | " " " | ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨١ | " " " | ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٢ | " " " | ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٣ | الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ٢٤ - ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488) الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى مجلس الامن (S/8262) | ٢٤ - ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٤ | قبول الاعضاء الجدد الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل جمهورية اليمين الجنوبية الشعبية الدائم الى الامين العام (S/8284) | ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٥ | الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488) تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (S/8286) | ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٦ | " " " | ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ |
| ١٣٨٧ | مسألة افريقيا الجنوبية الغربية : الرسالة المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، الاردن ، افغانستان ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، باكستان ، بوروندي ، تايلند ، تركيا ، التوغو ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية التنزانية ، | ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|------------------------------|
| | جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الداهومي ، زامبيا ، ساحل العاج ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سوريا ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الفلبينيين ، الكاميرون ، كمبوديا ، الكونغو (بزازافيل) ، كينيا ، ليبيا ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، اليمن ، يوغوسلافيا (S/8353) | |
| | الرسالة المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية () | |
| ١٣٨٨ | الرسالة المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8360) | ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ |
| ١٣٨٩ | " | ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٠ | مسألة افريقيا الجنوبية الغربية : الرسالة المؤرخة في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اندونيسيا ، باكستان ، تركيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، زامبيا ، الشيلي ، غيانا ، كمبوديا ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا (S/8397) | ١٦ شباط و (فبراير) ١٩٦٨ |
| | الرسالة المؤرخة في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، الاردن ، افغانستان ، اوغندا ، ايران ، تايلند ، التشاد ، التوغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية التنزانية ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الداهومي ، رواندا ، ساحل العاج ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سوريا ، سيراليون ، سيلان ، الصومال ، العراق ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الفلبينيين ، قبرص ، الكاميرون | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|--|-------------------------|
| | كمبوديا ، الكونغو (برازافيل) ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، اليمن ، اليابان ، (Add.2 و S/3898/Add.1/Rev. 1) | |
| ١٣٩١ | " | ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٢ | " | ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٣ | " | ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٤ | " | ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٥ | " | ٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٦ | " | ٥ آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٧ | " | ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٨ | الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ من ممثل قبرص الدائم والموجهة الى رئيس مجلس الامن (S/5488) تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (S/8446) | ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| ١٣٩٩ | مسألة متعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409) الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، اوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، التشاد ، التوغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية التنزانية ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الدا هومي ، رواندا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، | ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ |

| <u>التاريخ</u> | <u>الموضوع</u> | <u>رقم الجلسة</u> |
|-----------------------|---|-------------------|
| | الصومال ، الغابون ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الكاميرون ، الكونغو (برازافيل) كينيا ، ليبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا (S/8454) | |
| ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٠ |
| ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ | الحالة في الشرق الاوسط (أ) الرسالة المؤرخة في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل الاردن الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8484) | ١٤٠١ |
| | (ب) الرسالة المؤرخة في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8486) | ع |
| ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٢ |
| ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٣ |
| ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٤ |
| ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٥ |
| ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٦ |
| ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ | " | ١٤٠٧ |
| ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ | مسألة متعلقة بالحالة في رودسيا الجنوبية الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382) و (S/5409) | ١٤٠٨ |
| | الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، اوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، التشاد ، التوغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|---|-------------------------|
| | الجمهورية التنزانية ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الغابون ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الكاميرون ، الكونغو (برازافيل) ، كينيا ، ليبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا (S/8454) | |
| ١٤٠٩ | الحالة في الشرق الاوسط (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل الاردن الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8516) | ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٨ |
| | (ب) الرسالة المؤرخة في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8517) | |
| ١٤١٠ | " " " | ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| ١٤١١ | " " " | ٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| ١٤١٢ | " " " | ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| ١٤١٣ | مسئلة متعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409) | ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| | الرسالة المؤرخة في ٩٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، اوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، التشاد ، التوغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية التنزانية ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، | |

| رقم الجلسة | الموضوع | التاريخ |
|------------|---|-------------------------|
| | زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الغابون ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الكاميرون ، الكونغو (برازافيل) ، كينيا ، ليبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا (S/8454) | |
| ١٤١٤ | قبول الاعضاء الجدد الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة من رئيس وزراء موريس الى الامين العام (S/8466) | ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| ١٤١٥ | مسألة متعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409) الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، اوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، التشاد ، التوغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية التنزانية ، جمهورية الكونغو الديموقراطية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الغابون ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الكاميرون ، الكونغو (برازافيل) ، كينيا ، ليبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا . (S/8454) | ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| ١٤١٦ | الحالة في الشرق الاوسط : الرسالة المؤرخة في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل الاردن الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8560) | ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |
| ١٤١٧ | " " " | ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ |

| التاريخ | الموضوع | رقم الجلسة |
|-----------------------|--|------------|
| ١ ايار (مايو) ١٩٦٨ | الحالة في الشرق الاوسط : الرسالة المؤرخة في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ والموجهة من ممثل الاردن الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/8560) تقرير الامين العام استنادا الى قرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (د، ط - ٥) بشأن الحالة في القدس (S/8146) | ١٤١٨ |
| ٢ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤١٩ |
| ٢ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢٠ |
| ٣ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢١ |
| ٦ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢٢ |
| ٧ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢٣ |
| ٩ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢٤ |
| ٢٠ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢٥ |
| ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٨ | " | ١٤٢٦ |
| ٢٧ ايار (مايو) ١٩٦٨ | الرسالة المؤرخة في ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٨ والموجهة من الممثل الدائم لهائتي بالنيابة الى رئيس مجلس الامن (S/8593) مسألة متعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية | ١٤٢٧ |
| ٢٩ ايار (مايو) ١٩٦٨ | الرسالة لثان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409) الرسالة المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، اوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، التشاد ، التوغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية التنزانية ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الداومومي ، روندا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، | ١٤٢٨ |

| <u>رقم الجلسة</u> | <u>الموضوع</u> | <u>التاريخ</u> |
|-------------------|---|------------------------|
| ١٤٢٩ | تأبين السناتور روبرت كندی سيراليون ، الصومال ، الخابون ، غانا ، غينيا ، الفولتا الاعلى ، الكاميرون ، الكونغو (برازافيل) ، كينيا ، ليبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا (S/8454) | ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ |
| ١٤٣٥ | الرسالة المؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكيتية (S/8630) | ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ |
| ١٤٣١ | " " " | ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ |
| ١٤٣٢ | الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488) تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (S/8622 و Corr.1) | ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ |
| ١٤٣٣ | الرسالة المؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالييتية الولايات المتحدة الامريكيتية (S/8630) | ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ |

كيفية الحصول

على منشورات الأمم المتحدة

- يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :
• الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

٧١ - ٧٣٤٠

آذار (مارس) ١٩٧١

الثن : دولاران امريكيان

(او ما يعادلها من النقود الاخرى)

طبع في الامم المتحدة

70-07340-June 1971-667

Litho in U.N.

Price: \$U.S.2.00
(or equivalent in other currencies)

Report of the Security Council, 16 July 1967-15 July 1968
General Assembly - Official Records: Twenty-Third Session, Supplement No. 2 (A/7202)